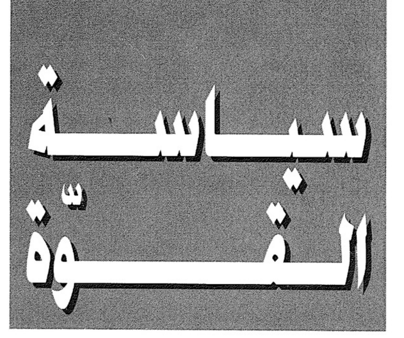
غسان العزّي

مركز الدراسات
الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق



سياسة القوّة

مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى





سياسة القوة:

مستقبل النظام الدولي

والقوى العظمى

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز)

الطبعة الأولى

بيروت - ٢٠٠٠



بئر حسن - شارع السفارات - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٢٠٩٢٠ - ٦٠٣٢٥٣ - ٨٣٣٦٩٨

فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١) - ص. ب. : ١١٣/٥٦٦٨

e-mail: cssrd@dm.net.lb

http://www.cssrd.org.lb

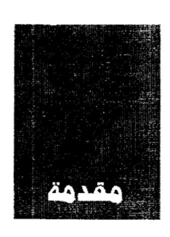
غسان العزّي

سياسة القوّة:
مستقبل النظام الدولي
والقوى العظمى



المحتويات

القسم الثاني


مقدمة

كان القرن العشرون قصيراً جداً، إذ انه بدأ، في نظر بعض المحللين[1]، مع ولادة الامبراطورية السوفياتية عام ١٩١٧ ونتائجها الايديولوجية، وانتهى بنهايتها عام ١٩٩١. لقد إمتد فيه القرن التاسع عشر قرابة عقدين، حتى العام ١٩١٧ (منهم من يقول حتى العام ١٩١٤، وبذلك فالحرب الكونية الأولى تنتمي الى القرن العشرين) واقتطع منه القرن الحادي والعشرون قرابة عقد، منذ عام ١٩٩١. وتهيكل القرن العشرون هذا حول الصراعات الوطنية ونشأت الاستراتيجيات وقامت التحالفات وتنافست الامبراطوريات فيه على الأسس الايديولوجية التي قامت في القرن التاسع عشر. واحتدمت النزاعات بين أوطان عريقة أو بين شعوب تتطلع الى الوصول الى الدولة الوطنية من جهة والمتروبولات الكولونيالية من الجهة المقابلة. لكن هذه النزاعات انحصرت في نطاق أراضٍ وأقاليم جغرافية محدّدة، ما جعلها تخضع للتحليل الجيوبوليتيكي التقليدي القائم على قياس الارتباط المتبادل للقوى على اراض مقفلة[2]. لقد كانت اللعبة صفرية في الحقيقة حيث السيطرة السياسية والاستراتيجية على المساحة كانت في الوقت نفسه اساس القوة ورهانها. تحرير الاراضي خلال حقبة نزع الاستعمار décolonisation، تعميم نموذج الدولة– الأمة، صراعات حول مناطق النفوذ، توازن القوى: هذه هي حركات القرن العشرين[3].

هناك من المحللين من يقول إنه في العام ١٩٩١ انتهت ثلاثة قرون تميزت «بالتقدم والنظام»؛ تقدم الحضارة الانسانية، لأنه، رغم كل شيء، كان التاريخ يذهب في الاتجاه الصحيح، والنظام لأن العالم كان دوماً يعثر على توازنه بمساعدة «الامبرياليات» والترتيبات الدولية. هذه الحلقة المسماة «العصر الحديث» انتهت بنهاية الامبراطورية السوفياتية التي، للمرة الاولى في التاريخ، كانت تطمح الى

الانتشار في العالم كله. والصدمة التي احدثها إنهيار الاتحاد السوفياتي يقارنها البعض باختفاء الامبراطورية الرومانية. وكما في العصور التي تبعت هذا الاختفاء، فإننا نتجه نحو «عصر وسيط جديد»[٤]، وحالة تتميز بغياب كل مركز منظَّم وكل نسق system منظَّم، وذلك عبر تزايد عدد «المناطق الرمادية» المنفلتة من كل سلطة، وعبر إنهيار الحق والعقل كمبدأ مؤسِّس، لمصلحة ايديولوجيات بدائية اعتُقد أنها ولّت الى غير رجعة[٥].

لكن هل كانت هذه الحقبة التي يتغنى بها الآسفون على الحرب الباردة، مثالية الى هذا الحد رغم حصول الكثير من التقدم والقدر المعقول من الإنتظام؟

في الحقيقة باسم نشر قيم الثورة الفرنسية ومبادئها الانسانية، عصفت الحروب النابليونية بأوروبا خلال عقد ونصف. وبعد خمسين عاماً على هذه الحروب، وباسم القيم والمبادئ نفسها، بدأ الغزو الكولونيالي الفرنسي، والأوروبي عموماً، للشعوب الأفريقية والآسيوية والأميركية اللاتينية. ولم تهدأ الحروب بين القوى الكبرى الممسكة بزمام النظام الدولي والتي «تكثفت» لتنفجر حرباً كونية اولى كانت بداية خسارة أوروبا لزعامتها على العالم.

لقد كانت الحرب شبه يومية في أوروبا التي منها صدرت المواثيق الدولية السلمية وشرعات حقوق الانسان. في القرن السادس عشر لم تعرف أوروبا أكثر من عشرة سنوات من السلم، وفي القرن السابع عشر أربعاً فقط وفي الثامن عشر ست عشرة سنة. بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ أي في ثلاثة قرون عاشت أوروبا مئتين وسبعين سنة من الحروب.

بعد عشرين سنة على الحرب العالمية الاولى عادت أوروبا لتغرق في أتون حرب كونية ثانية، الأبشع والأعنف في التاريخ، انتهت بفقدانها لزعامتها على النظام الدولي. لقد قضت هذه الحرب على إمبراطوريتين كانت، كلتاهما، تريد نشر قيمها بعيداً خارج حدودها: الرايخ الثالث (المانيا النازية) وامبراطورية الشمس الطالعة (اليابان). وحلّت محلهما، في حرب سميت باردة، امبراطوريتان تريدان بدورهما نشر قيمهما على العالم أجمع.

في هذه الحرب «الباردة» اندلعت مئة وست واربعون حرباً «صغيرة» قتلت

نحو ثلاثين مليون انسان، ثلاثة أرباعهم من المدنيين، وكان ربعها يعود الى القوى العظمى[٦].

إن نظرة سريعة على تاريخ العلاقات الدولية منذ القرن الخامس عشر تدلنا على أن العالم عرف سيطرة متتالية لقوى عظمى: البلاد الواطئة، اسبانيا، فرنسا، انكلترا، ثم الولايات المتحدة. ولكن هذه التسميات تقع في اشكال مختلفة لتوزيع القوة. ففي القرن السابع عشر يمكن اعتبار فرنسا وانكلترا والبلاد الواطئة وإسبانيا والإمبراطورية العثمانية والنمسا قوى عظمى. وفي القرن الثامن عشر حلت روسيا وبروسيا محل إسبانيا والبلاد الواطئة والإمبراطورية العثمانية[٧]. ويقدم البروفسور كوش، الاستاذ في معهد الدبلوماسية في ستراسبورغ تصنيفاً للدول الاوروبية وقتها يقسمها الى أربع فئات: تلك القادرة بمفردها على قيادة حرب برية او بحرية (فرنسا وانكلترا)، تلك التي عليها ان تكون جزءاً من تحالف مثل النمسا وروسيا وبروسيا وإسبانيا أو الدانمرك، الفئة الثالثة من الدول هي التي لا تستطيع العمل إلا كقوى دعم، واخيراً الرابعة وهي التي لا يمكن عدّها قوى يحسب لها حساب[٨].

وفي ما خلا بزوغ إيطاليا بعد توحيدها، لم يتغير المشهد الدولي كثيراً في القرن التاسع عشر. المانيا حلت محل بروسيا، وأنضمت الولايات المتحدة واليابان الى نادي الدول الكبرى في نهاية هذا القرن. وسوف تختفي النمسا كدولة عظمى إثر الحرب العالمية الاولى وسوف تغيّر الحرب العالمية الثانية تشكيلة القوى العظمى هذه من أساسها.

يقول روبرت فرانك[٩] إن هناك تحولاً جذرياً أساسياً في ظروف العلاقات الدولية حصل إثر هذه الحرب: من النهضة حتى ١٩٣٩–١٩٤١ بقي عدد الدول الكبرى بين الخمسة والثمانية. وقد ألفت نادياً يتجدد اعضاؤه دون أن يتغير عددهم كثيراً، وكانت فرنسا وبريطانيا في النادي على الدوام. ولكن بعد العام ١٩٤٢، فإن القوى المتمتعة بدرجة عالية من الاستقلال في الفعل والحركة لم يزد عددها على اثنتين (الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي). واستخدام مصطلح «قوى عظمى» Super-powers, Super-puissances لا يعني اختلافاً في درجة

القوة ولكن في طبيعتها أيضاً. فبزوغ القوتين العظميين الاميركية والسوفياتية ترك مكاناً ضيقاً للآخرين. المانيا واليابان هزمتا، ولكن لم تفرض عليهما شروط استسلام مهينة، كما حصل في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩؛ فرنسا وإيطاليا لم تتمكنا من ممارسة ثقل واضح في الحرب ولا في التسوية المنبثقة منها، انكلترا عرفت سريعاً حدودها. وبين ١٩٤٥ و ١٩٩١، فإن الرهان قام على الهيمنة على العالم مكرساً شكلاً ثنائياً له.

وقامت حول الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي إئتلافات واسعة تتجابه دون ان تذهب إلى حرب حقيقية. ورغم كل الأصوات المعارضة تكرّس نظام ثنائي– القطبية قامت السيادة المشتركة السوفياتية – الإميركية فيه بإدارة مختلف الشؤون العالمية، وكان القليل من الحوادث فيه مستقلاً كلياً عن فعل هذه القوة العظمى أو تلك. وهوامش الحرية والمناورة للآخرين بقيت ضيقة، وحتى حركة عدم الانحياز، التي وجدت للتحرر من هذه الهيمنة المزدوجة، تمزقت بين مؤيد للسوفيات ومناصر للأميركيين.

النظام الدولي هذا، الذي قام في خلال الحرب الباردة، والذي ولد على أنقاض هيروشيما عام ١٩٤٤ ودفن تحت أنقاض جدار برلين عام ١٩٨٩ ارتكز على مبادئ ثلاثة كبرى[١٠]:

– الردع النووي كأداة اخيرة لتنظيم العلاقة بين الشرق والغرب.
– غلبة العامل السياسي– الاستراتيجي على الضغوط الاقتصادية.
– إخضاع نزاعات المسارح الطرفية الى المركز.

الذرّة حمت النظام الدولي من تطرف الحرب التقليدية؛ التضامن السياسي احتوى الفروقات الاقتصادية؛ المسرح المركزي قاد وحكم النزاعات الطرفية périphériques. لقد ارتكز النظام الدولي، خلال نصف قرن تقريباً، على هذه البنية الثنائية المتماسكة التي نظمت موازين القوى باسم رسائل كونية؛ الرسالة الليبرالية في مواجهة الرسالة الشيوعية. وكل المحاولات الآيلة الى التملّص من هذا «المشدّ الحديدي» المحكم، تم، بحسب الحالات، تحييدها أو قمعها أو تخديرها[١١].

تمّيز هذا النظام الدولي بالانسجام الكامل والتام بين القوة والمعنى، بحسب

اطروحة زكي العائدي، كانت هناك «سياسة عسكرية». فالقوة العسكرية مهما عظمت تخسر معناها اذا لم تصب في مشروع سياسي، أي في سياسة عسكرية. وبانهيار هذا النظام الدولي حصل طلاق بين القوة والمعنى، وهذا ما تعانيه العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

وحظي هذا النظام بمؤيدين كثر في صفوف اساتذة الجامعات الاميركية والاوروبية، من اصحاب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على وجه الخصوص. حتى إن هنرى كيسنجر يعتبر أن النظامين الدوليين الاكثر ثباتاً واستقراراً كانا: نظام مؤتمر ڤيّينا ١٨١٥ والنظام ثنائي - القطبية الذي نشأ بعدالحرب العالية الثانية(١٢).

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، إنهار جدار برلين فجأة، فخمدت نار الحرب الباردة ومضى عصر القطبية الثنائية، وبدأت دول المعسكر الشرقي «تهرول» نحو الليبرالية واقتصاد السوق. ودون استعداد وتحضير، وجدت الولايات المتحدة نفسها قوة عظمى وحيدة، على رأس نظام دولي لا ملامح ولاضوابط ومحددات له. وفي غضون اسابيع معدودة، تمكنت واشنطن من تكوين تحالف دولي، للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية، هزمَ العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وفي غمرة إنتصاره أعلن الرئيس بوش، في بداية آذار/ مارس ١٩٩١ عن ولادة «نظام عالمي جديد» تسوده العدالة والمساواة بين الدول. واندفع منظِّرو «الإستابليشمنت» في واشنطن للاعلان عن «نهاية التاريخ»(١٣) والفوز النهائي التام للايديولوجية الليبرالية الغربية.

لكن لم يمض وقت طويل حتى عاد التاريخ ليبدأ من جديد عبر دورات عنفية في أكثر من مكان في العالم. وسرعان ما تبين ان ما سماه جورج بوش النظام «العالمي الجديد» لم يكن سوى رغبة اميركية في السيطرة على العالم، بعد زوال المنافس السوفياتي، وذلك من طريق منظمة الامم المتحدة التي «استفاقت» هنيهة من الزمن، بمناسبة حرب الخليج الثانية، لتعود بعدها الى «سباتها» المعهود.

في الحقيقة، شكّلت هذه الحرب نقطة تحوّل بين نظامين دوليين. ويمكن القول إنها الحرب الأخيرة في النظام الدولي «القديم» او الأولى في النظام «الجديد». ومن

المرجح أنها لم تكن لتقع أيام الحرب الباردة. ولو وقعت، وهو احتمال ضعيف، لكان من العسير على الولايات المتحدة أن تحسمها بهذه السرعة وأن تكسبها بهذا القدر الضئيل من الخسائر. عندما نشبت هذه الحرب كان المعسكر الشرقي قد تفكك والاتحاد السوفياتي يعيش آخر ايامه والصين تعاني من المقاطعة الغربية لها بعد احداث تيانان- مان في حزيران/ يونيو ١٩٨٩، وفرنسا تبحث عن دور لها بين الامم العظمى خشيت ان تفقده لو لم تشارك في الحرب، كما اعلن الرئيس ميتران نفسه، وغالبية دول المجموعة الاوروبية تحبّذ تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي، وكان النظام الاقليمي العربي متصدّعاً يعاني من الكسور العميقة بين دوله وحكوماته وبينها من جهة وشعوبها من الجهة الاخرى. وقد اودت به هذه الحرب فانهار تحت نتائجها التي ما يزال يرزح تحتها الى اليوم. قدمت هذه الحرب لواشنطن الفرصة لتضع نقطة النهاية لنظام دولي دام اربعة عقود ونصف العقد.

وبعد نهاية هذه الحرب وفي حمأة التداعيات المتتابعة، من اوروبا والبلقان والقوقاز مروراً بأفريقيا والشرق الاوسط واميركا اللاتينية، لاحت في الافق ملامح منتظم دولي system يعيش حالة ارتخاء وتموّج ويتطلع الى نظام order جديد.

وبعد ان اعتاد المراقبون الدوليون، خلال عقود طويلة، على النظر الى كل الظواهر والحوادث الدولية من منظور الحرب الباردة التي وفرت لهم ادوات تحليل طيّعة وبسيطة، وجدوا انفسهم امام ازمة من نوع جديد، وراحوا يبحثون عن ادوات جديدة تقدر على فك رموز مشهد دولي تختلط فيه الخطوط والحدود وتضيع فيه نقاط الاستدلال.

وبفقدان اليقين النظري – النسبي- الذي كان سائداً، وفي غياب نظريات جديدة[١٤] تسمح بالتشخيص للواقع الدولي واستشراف مستقبله، برزت مقولات عديدة مختلفة ومتنوعة في صفوف اساتذة العلوم السياسية في الغرب عموماً، في الولايات المتحدة خاصة، منها ما يعرب عن تشاؤم شديد حيال مستقبل العلاقات الدولية[١٥]، ومنها ماينظّر للفوضى او «الاضطراب الدولي»[١٦]، ومنها مايتوقع صداماً بين الحضارات[١٧]... الخ.

في المقابل برزت كتابات أخرى اتّسمت بقدر أقل من «التشاؤم» ونظرت الى

العلاقات الدولية المقبلة من منظور الاستمرار والتواصل رغم كل المتغيّرات الطارئة والممكنة الحدوث. وفي رأي «مدرسة» التحليل هذه، فإن هيكل النظام الدولي يبقى سليماً مع تغيير ممكن في تراتبية سلّم القوى الدولية فيه.

وهكذا فالصين قد تتربع على رأس النظام الدولي الجديد، في تقرير الباحث الفرنسي في الشؤون الصينية وعضو الاكاديمية الفرنسية ألان بيرفيت[١٨]. لكن المتحمسين للاتحاد الاوروبي يتوقعون بأن تعود اوروبا الى سابق عهدها لتسيطر على مفاصل العلاقات الدولية وتصبح، بفضل اتحادها النقدي والاقتصادي ثم السياسي والامني، القوة الاعظم في العالم. وفي هذا الاتجاه يحسم لسترثرو الامر بالقول حرفياً: «سيسجل مؤرخو المستقبل ان القرن الحادي والعشرين ينتمي الى البيت الاوروبي!»[١٩] (قبل ان يختم كتابه بالترجيح ان هذا القرن سيكون متعدد الأقطاب)، الأمر الذي يناقضه باحثون عديدون يتوقعون بأن تنجح الولايات المتحدة في تثبيت دعائم سيطرتها على العالم لتبقى القوة العظمى الوحيدة في القرن المقبل[٢٠]. أما اليابان، فهناك من يعتقد بأنها سوف تمسك بعصب الاقتصاد العالمي وتبني لنفسها بالتدريج قوة عسكرية، وقوة سياسية عبر دخولها المتوقع الى مجلس الأمن الدولي كعضو دائم، ما يؤمن لها مركز القوة الاعظم في العالم[٢١]. لكن اشتداد عود الشيوعيين والقوميين وتسجيلهم لانتصارات انتخابية مهمة في روسيا وبعض دول المعسكر الشرقي السابق يزرع المخاوف من صحوة مفاجئة للمارد الروسي النووي وعودته الى المسرح الدولي ليلعب دور القوة العظمى وربما الاعظم عبر تحالفات يصوغها مع متضررين من النظام الدولي القائم.

ومهما اختلفت وجهات النظر بين الدارسين يبدو أنهم يجتمعون حول رأي مشترك مفاده ان ما يعيشه العالم اليوم ليس «نظاماً دولياً جديداً» بل مرحلة انتقالية نحو هذا النظام الموعود. ويحق التساؤل، والحال هذه، عن طبيعة هذا «النظام الجديد»: هل سيبقى أحادي القطبية على ما هو عليه اليوم تحت هيمنة اميركية، واضحة او مضمرة، مباشرة او غير مباشرة، أم يعود ثنائي – القطبية كما كان عليه في العقود الخمسة المنصرمة؟ ومن سيكون طرفا هذه الثنائية؟

ام ان العالم سيشهد تعددية – قطبية اعتاد عليها طويلاً قبل القطبية الثنائية

التي شكّلت مزدوجاً كبيراً او حادثاً طارئاً في التاريخ، كما يقول احد كبار الباحثين الفرنسيين [٢٢]؟

ان اهمية التساؤلات هذه ليست محض نظرية اذ ان بقاء النظام الدولي على أحاديته الراهنة سوف يضيّق الخناق على الدول المتأثرة سلباً من هذه الأحادية ويفقدها هوامش التحرك الضرورية لها على الساحة العالمية. والدول المتأثرة سلباً ليست بالضرورة تلك التي تملك وجهات نظر مختلفة أو متباينة مع الولايات المتحدة؛ فحلفاء هذه الأخيرة أيضاً متضررون. وقد عبّروا عن ذلك في غير مناسبة وعبر أكثر من موقف وطريقة.

في محاولته رصد اتجاهات القوى العظمى ومستقبل النظام الدولي ينهج هذا البحث نهج مدرسة «الواقعية الدبلوماسية» التي تعتمد على تحليل الواقع الجيوسياسي على أساس توازن القوى. ويرى القسم الأول في العلاقات الدولية، علاقات قوة ونفوذ، فيتعرض للمتغيرات التي طرأت على مفهوم القوة ومعاييره وأسسه وضوابطه وأدواته قبل أن يبني عليها مسار اتجاهات القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين. والإجابة على الأسئلة المطروحة في القسم الأول تساعد في تقدير نقاط قوة وضعف اللاعبين الكبار المرشحين لمركز الدولة الأعظم في مطالع القرن الحادي والعشرين، وتلمّس العناصر الجاذبة، وتلك الطاردة، في محرّك اندفاعة كل منهم نحو هذا المركز (القسم الثاني).



القسم الأول

سوسيولوجيا القوة ومتغيراتها في العلاقات الدولية المعاصرة



تمهيد

ساد بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، في الأوساط الأكاديمية الغربية عموماً، والأميركية خصوصاً، جدل واسع بين الطروحات «الطوباوية» و «الواقعية» في السياسة الدولية. وكان الطوباويون، ورثة الرؤى التفاؤلية في القرن الثامن عشر وليبرالية القرن التاسع عشر والمثالية الولسونية في بدايات القرن العشرين، يؤمنون بإمكانية استئصال جذور الشر (وأسماؤها: القوة، الأنانية، السلطة، المصلحة الوطنية، الدبلوماسية السرية ... الخ) وبناء نظام دولي جديد على أساس سيطرة القانون والأخلاق. لكن أطروحاتهم لم تصمد تحت وقع مدافع الحرب العالمية الثانية، التي لم تكد تنتهي حتى بدأت حرب من نوع آخر: الحرب الباردة.

وهكذا عاد المنظّرون - الأميركيون خصوصاً - ليكتشفوا مجدّداً مكيافيللي وهوبس وهيوم وكلاوزفيتز. وراحت تنتشر بشكل ملحوظ كتابات اندرجت في صفوف ما سمّي «بالمدرسة الواقعية» في العلاقات الدولية[1].

وقد لاحظ أساتذة هذه «المدرسة» أن المجتمع الدولي تحوّل إلى ساحة سباق نحو القوة دون اعتبار للمبادئ الأخلاقية والمثالية. ورأوا أن مبدأ توازن القوى Bal-ance of power هو الوسيلة الممكنة لتحقيق شيء من العدالة والتخفيف من حدّة لعبة الأنانيات والسلطة، رغم أن هذا المبدأ متغيّر وغير مستقر ويعجز عن منع النزاعات المسلّحة بين الدول.

ويقول نيكولا سبيكمان بأن الدول تشعر بحاجة طبيعية للسيطرة على طرق الاتصالات والنقاط الاستراتيجية، وكل واحدة منها تبحث عن توسيع نطاقها الإقليمي بطريقة أو بأخرى. وتستمر الدول في التوسع الى أن تلاقي مقاومة صلبة وحاسمة. وهكذا فالحدود ليست إلا تعبيراً عن موازين قوى في لحظة معينة. من هنا تأكيده على أهمية توازن القوى لاحتواء شهية الواحد والآخر. ويؤكد هانس

مورغانثو على أن «السياسة هي مجال السلطة والعمل السياسي هو الكفاح من أجل القوة» وأن «أساس السياسة الخارجية لكل دولة هي المصلحة الوطنية المصاغة بمفردات السلطة Interests defined as power والمصلحة الوطنية مطلقة في حين أن السياسة الدولية نسبية[٢]. لذلك يمكن التوفيق بين السياسات بفضل الدبلوماسية والتي هي، بنظره، فن إقامة أهداف محدودة ممكنة التحقيق في نظام دولي يتسم بالانقسام والتخاصم.

وقد قام هنري كيسنجر بتطوير هذه الآراء في أطروحة الدكتوراه التي أنجزها عام ١٩٥٧ وأثبت فيها أن السلام الشرعي يتأسس، في المحصلة، على توازن القوى، وهو ليس مرادفاً للعدالة بالضرورة[٣]. وقد أكد، بعد أن صار وزيراً للخارجية بأن «القوة ما تزال الحكم الأخير في العالم[٤]».

كذلك آمن الفرنسي ريمون آرون بأن «علم العلاقات الدولية هو علم الحرب وعلم السلم»[٥] قبل أن يبحث في الخاصيّة المميزة لهذه العلاقات الدولية ويجدها «في شرعية وقانونية استخدام القوة من قبل اللاعبين»[٦] وهي صيغة مستعارة من ماكس فيبر الذي ميّز الدولة عن غيرها من اللاعبين السياسيين من حيث استئثارها «بالعنف الشرعي».

هذه النظرة «الواقعية» للعلاقات الدولية سيطرت على التفكير الأميركي الاستراتيجي خلال الحرب الباردة وما تزال، على الأرجح، بعد هذه الحرب. ففي عالم يؤمن الجميع فيه تقريباً بأن القوة تستطيع كل شيء والعدالة لا شيء يبقى التسابق نحو القدرة والسلطة أمراً راهناً. لكن ما هي «القوة» وكيف يمكن تعريفها؟ في هذا المجال هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية:

– الاتجاه الأول يعرّف القوة على أنها القدرة على التأثير في الغير. وأول من قال بذلك ماكس فيبر ثم حذا حذوه علماء كثيرون منهم روبرت دال الذي عرّف القوة بأنها القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك(٧). كذلك عرّف مورغانثو القوة بأنها قدرة الانسان على التحكّم في تفكير وأفعال الآخرين(٨). وهكذا فإن المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أهداف الدول المتملكة للقوة هي التي تشكل العامود الفقري في تعريف القوة

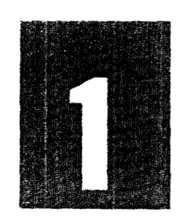
والتعرّف اليها. وبدون هذه المقدرة فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية(٩).

– الاتجاه الثاني يعرّف القوة بأنها المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

– الاتجاه الثالث يحاول أن يجمع جوانب من كلا الاتجاهين السابقين(١٠).

في هذا القسم الأول من البحث محاولة لتحديد معايير القوة وأسسها وأدواتها ووسائلها وهي نسبية متغيرة وهشة (الفصل الأول). وفي الفصل الثاني محاولة تحديد ما طرأ على مفاهيم «الدولة» و «الحرب» و «السيادة» و «الجيوبوليتيك» من متغيرات في نهاية القرن العشرين. ونرى ضرورياً تخصيص فصلِ (الثالث) يفتح ملف أسلحة الدمار الشامل، والنووية بشكل خاص، بعد الحرب الباردة، قبل أن نختم بسبر أغوار العولمة واشكالياتها وما تحدثه من متغيرات على الصعد السياسية والاقتصادية والاعلامية والايديولوجية وغيرها (الفصل الرابع).





الفصل الأول

في نسبية المعايير وهشاشة الأدوات



رغم التصنيف السائد لعوامل قوة الدولة بين نوعين: عوامل مادية وغير مادية او طبيعية واجتماعية فإن امتحان هذه العوامل يقودنا الى ملاحظة غياب عنصر واحد مقرر، وكل العناصر اذا أخذت بمفردها يمكن أن يكون لها دور سالب أحيانا وايجابيٌ أحياناً أخرى. فالعامل الديمغرافي مثلاً يمكن ان يشكل عائقاً أمام القوة ويمكن أن يكون حيادياً. وهذا ما أثبته الانكليز الذي أمسكوا بالقارة الهندية بواسطة ستة آلاف عسكري وموظف في القرن الماضي. وكذلك الأمر بالنسبة لمساحة البلد، فالأرض كانت ولا تزال تشكل دافعاً وسبباً للنزاعات بين الدول. وعلى العلاقة بين الدولة والأرض او الاقليم الجغرافي قامت كل نظريات الجيوبوليتيك في القرنين الماضي والحالي.[1] وتحتوي المساحات الضيقة احياناً على ثروات تفتقر اليها المساحات الواسعة ويتطلب الدفاع عنها وحمايتها، من القدرات والاعباء، ما لا تتطلبه المساحات الاوسع. ويتحول عامل المساحة الى مصدر قوة إذا كان مؤطراً بدولة متماسكة صلبة تديره عبر رؤية واضحة ومشروع متين. ومعرفة استغلال المساحة وما تحتويه من الموارد تبقى أهم من المساحة نفسها. كذلك فالعلاقة بين مستوى مرموق من التعليم والتربية والنجاح الاقتصادي ليست آلية ومباشرة مع القوة. فالدولة التي تنجح في توفير كل خدمات التربية والتعليم لشبابها دون ان تقدر على تأمين فرص عمل لهم تصبح سريعاً ضحية لعدم الاستقرار. وهذه ليست حال الدولة التي توازن بين الأمرين. وإذا أردنا الذهاب بعيداً في المفارقة فان الدولة التي تخفق في الأمرين معاً تبقى أقل عرضة للاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار.

وتبقى هذه العناصر أو المعايير، على نسبتها وتغيرها، ضرورية لتصنيف الدول بين عظمى وقوية وضعيفة. وتمارس هذه الدول لعبة القوة بوسائل وأدوات

دبلوماسية وعسكرية واقتصادية وغيرها. وقد تتمتع بمعايير القوة وتملك وسائلها ولكنها لسبب من الأسباب، الدبلوماسية مثلاً او ظرف من الظروف الدولية، تعجز عن استخدام هذه الوسائل في لعبة القوة. مثلاً تريد الولايات المتحدة استخدام وسيلة الضغط الاقتصادي ضد الصين لاجبارها على عدم بيع أجهزة معينة لاحدى الدول، لكن محاولتها هذه تصطدم برغبة منافسيها (فرنسا وكندا وروسيا مثلاً) بالدخول الى السوق الصيني. هنا تصاب أداة الاكراه الاقتصادي الأميركية، على قوتها وفاعليتها، بالاخفاق، الأمر الذي لا يمنع أن أميركا تبقى قوة اقتصادية عظمى، بل الأعظم (بالمعيار الاقتصادي وغيره). ويقدم لنا قانون داماتو الأميركي (وسيلة ضغط اقتصادي على إيران) الذي أخفق بسبب عدم تجاوب الأوروبيين معه، مثالاً على محدودية قدرة وسيلة الضغط الاقتصادي في ظروف دولية معينة. مثل آخر : دولة تملك قوة قاهرة(بالمعيار العسكري) لكنها تعجز عن استخدام «الأداة العسكرية» لفرض شروطها على دولة ضعيفة، وذلك لأسباب دبلوماسية مثلاً أو لأن الدولة الضعيفة هذه تحظى بحماية دولة أُخرى عظيمة عسكرياً.

وهكذا يجب التمييز بين معايير القوة وأدواتها ولو أنها التقت في غير ميدان وبقيت نسبية وهشة ومتغيرة.

I- نسبية المعايير والأسس

١- المعيار العسكري

المعيار التاريخي الأول للقوة كان المعيار العسكري، مفتاح الأمن والاستقرار للوحدة السياسية. قبل القرن العشرين، وتحديداً قبل تصفية الاستعمار Décolonisation ساد هذا المعيار الى درجة أن الدول الضعيفة عسكرياً كان قدرها أن تخضع للأقوى أو أن تختفي. ولا حاجة لأن نوغل بعيداً في التاريخ للتحقق من هذا الأمر، ففي النصف الأول من هذا القرن، في خضمّ الحربين العالميين اختفت دول كثيرة وتشكلت دول جديدة تحت وطأة الاحتلال العسكري.[٢]

أما اليوم فقد ضعف تأثير المعيار العسكري وإن لم يختفِ، ذلك أن القطاع

العسكري قد يستنزف طاقات البلد على حساب الاستثمار في القطاعات المدنية المهمة والضرورية لبقاء الدولة. فالاتحاد السوفياتي، القوة العظمى عسكرياً، إنهار في أشهر معدودة وبدون حرب مباشرة، تحت وطأة وضع اجتماعي واقتصادي أنهكه المجهود الحربي .وتحولت عشرات آلاف العربات والمدرعات السوفياتية الى أكوام من الخردة لا ضرورة ولا لزوم لها. كذلك فالولايات المتحدة، القوة العسكرية الأعظم في العالم، وقعت تحت وطأة أزمة إجتماعية وإقتصادية دعت أحد المحللين البارزين للقول بأن«الولايات المتحدة سوف تكون القوة العسكرية الأعظم في العالم في القرن الحادي العشرين، وهذه أولى العاهات إذا أرادت أن تبقى القوة الاقتصادية الأعظم»(٣).

أضف الى ذلك أن ظهور تهديدات جديدة (بيئية، مافيات، تهريب مخدرات، إرهاب، مناطق رمادية، صراعات عرقية واثنية...) تعجز عن مواجهتها الحلول العسكرية التقليدية، قد أدى الى إضعاف معيار القوة العسكرية. وفي هذا الصدد ذكر تقرير ميزانية الدفاع لعام ١٩٩٢ المقدم من وزارة الدفاع الأميركية إلى الكونغرس بأن «الخطر الحقيقي الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم هو خطر المجهول أو خطر اللايقين.» وأشار التقرير إلى أن السنوات المقبلة تحمل في ثناياها احتمالات مهمة عدة ولكنها غير معلومة أو متوقعة، على عكس ما كانت عليه المخاطر والتهديدات في عصر الحرب الباردة من تحديد ووضوح، أو ما كان عليه العدو المحددة قدراته. أما الآن فقد برزت صعوبة أساسية بعدما أصبح المصدر الرئيسي للخطر هو الأزمات والاضطرابات الأقليمية الطارئة، وفي تحديد المخاطر والتهديدات وتقويمها التقويم الصحيح، حيث «أن معظمها سيأتي من مصادر مجهولة قد تنفجر تلقائياً أو تشتعل ذاتياً» ويشكّل موضوع انتشار اسلحة الدمار الشامل واحتمال حصول بعض دول العالم الثالث أو ربما بعض الجماعات المسلحة عليها مستقبلاً، هماً استراتيجياً أميركياً بسبب عجز القوة العسكرية الاميركية عن مواجهة مثل هذا التهديد(٤).

وفي السياق نفسه، أي نسبية المعيار العسكري في تقدير القوة، نلاحظ بأن

الدول التي لم تسع وراء القوة العسكرية (ألمانيا واليابان تحديداً) هي الرابحة الفعلية للحرب الباردة. كذلك فإنه من السهل للقوة الاقتصادية أن تتعسكر، والعكس غير صحيح فالاتحاد السوفياتي السابق (روسيا) يعجز عن التحوّل الى قوة اقتصادية.

في المقابل يجب إضفاء شيء من النسبية على هذه الآراء. فاليابان وألمانيا كانتا قوتين عسكريتين كبيرتين قبل أن تُهزما في الحرب الكونية. وما فعلتاه بعد عام ١٩٤٥ هو أنهما تحوّلتا- قهراً وليس اختياراً في البداية - إلى المجهود الاقتصادي على حساب السعي وراء القوة العسكرية.

ويمكن القول، في المحصلة، بأن المعيار العسكري لم يعد الأول أو الأهم في قياس القوة لكنه يبقى بالطبع أحد أهم المعايير الأساسية. وقياسه لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوى فحسب، إذ أن حيازة العدد الاكبر من الجنود والعتاد لا تعني حيازة القوة العسكرية الأهم. إذ يجب إدخال عوامل أخرى تقنية ونوعية ولوجستية ومعلوماتية واتصالية وقدرة على الحركة والتدخل بعيداً خارج الحدود وغير ذلك. كذلك أصبحت حيازة أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيولوجية وكيميائية وغيرها مكوّناً أساسياً من مكوّنات القدرة العسكرية. ويتوقع البعض بأن تكون لحيازة القدرات الفضائية، في المستقبل، المفعول المقرّر نفسه للسلاح النووي بمفردات القوة العسكرية.[٥]

٢- المعيار الديمغرافي

إنه سلاح ذو حدّين. فالنمو السكاني الزائد، بحسب نظرية مالتوس، يؤدي حتماً إلى إضعاف الدولة. وإذا كان العدد مهماً في السابق فلأن المزيد من السكان كان يعني المزيد من الجنود (كل رجل إضافي يساوي سيفاً أو بندقية إضافية). ويعتقد بعض المحللين بأن ألمانيا استطاعت، بفضل عديد سكانها، أن تحشد عدداً من الجنود، في حرب ١٨٧٠، يبلغ ضعف ما حشدته فرنسا وكان ذلك مدخلاً للإنتصار في الحرب.[٦] وقد حذّر الدكتور برتيلون مؤسس جمعية «التحالف من أجل زيادة السكان في فرنسا» ومدير «الإحصاءات الباريسية» في مطلع هذا القرن من أن تبتلع ألمانيا، ذات التزايد السكاني المضطرد، فرنسا التي كان يقال عنها بلد

العائلة ذات الولد الواحد. وكان أرستيد بريان وزير الخارجية ورئيس الوزراء الفرنسي بين الحربين العالميتين يقول بأن سياسة بلده الخارجية لا تستطيع أن تتجاهل واقع التراجع الديمغرافي الذي ينعكس سلباً على القوة العسكرية والتوسع الخارجي. لكن المعادلة (المزيد من السكان = المزيد من القوة) لم تعد بهذه الآلية السهلة، فالتقدم التكنولوجي اكتسح الأهمية العددية. لا بل أن المزيد من السكان يعني اليوم في بعض البلدان مزيداً من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والتخلّف والتلوّث البيئي والتبعية الغذائية وغيرها من الامراض المستعصية.

رغم ذلك يبقى المنظار النسبي ضرورياً لرؤية أوضح للأمور. فعدد السكان يساعد الدولة أحياناً في بسط ثقلها دولياً. وكان شوآن لاي يقول بأن الصين لن تتأثر كثيراً بخسارة ٣٠٠ مليون مواطن في حرب نووية ضد الولايات المتحدة. لكن ماذا سوف يحل بهذه الأخيرة إذا خسرت خمسين مليوناً فقط؟.. وتتذرع أثيوبيا ونيجيريا بعدد سكانها بحثاً عن دور مهم في منظمة الوحدة الافريقية. وإيران ترى في قوتها الديمغرافية وسيلة لتحقيق زعامتها على الخليج. وتسعى كيبك عبر زيادة عدد سكانها، إلى تأكيد موقعها حيال كندا الانكلوفونية. ويأمل فلسطينيو الأراضي المحتلة، عبر تزايدهم السكاني، أن يغرقوا الدولة العبرية مستقبلاً. وقد أتاح توحّد الألمانيتين فرصة حلّ المشكلة الديمغرافية لألمانيا. ومن جهتها فان فرنسا الساعية وراء المحافظة على موقعها الأوروبي والعالمي، تمارس سياسة تشجيع الولادات. لكن الصين، الساعية وراء مركز القوة الأعظم، تفرض على سكانها سياسة الولد الواحد غير الشعبية والتي مكّنتها من لجم الانفجار السكاني.

ويمكن القول ان الشمال والجنوب يعيشان المشكلة الديمغرافية بشكل متناقض، فالتزايد السكاني ينظر اليه كسلاح في الشمال الذي يخشى «اجتياح» المهاجرين من الجنوب اليه في حين انه يقع وقع المأساة على بعض دول الجنوب العاجزة عن اطعام سكانها.

٣- المعيار الاقتصادي

يفرض هذا المعيار نفسه بقوة اليوم اكثر من اي وقت مضى. ويدور الحديث

حول «الحرب الاقتصادية». أليس الاستقلال هو، قبل كل شيء استقلالاً اقتصادياً؟ فالبلد الغني، بكل بساطة، لا يحتاج للمساعدة ولا يضطر للخضوع الى الشروط السياسية التي ترافق عادة مثل هذه المساعدة، ومن المعروف ان صندوق النقد الدولي (على سبيل المثال لا الحصر) يتدخل في شؤون الدول التي يقدم لها المساعدات المشروطة. والدول الكبرى تلجأ الى المساعدات كشكل من أشكال الهيمنة على الدول الصغرى. والاسباب الاقتصادية هي التي دفعت ميخائيل غورباتشيف الى اطلاق البريسترويكا وهو الذي كان يعلم بأن اقتصاد بلده يحتاج للمساعدة الغربية المالية والتكنولوجية وبأنه لا يستطيع الحصول عليها اذا استمر في ممارسة السياسة نفسها التي كان ينظر اليها الغرب بعين العداء. وبسبب هذه المساعدة لا تستطيع موسكو الذهاب بعيداً في معارضتها للقرارات الاميركية في اوروبا والعالم (قضية توسيع حلف الاطلسي ثم حرب كوسوفو مثلاً).

والقوة الاقتصادية تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية او على الاقل تحمّل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. فخلال الحرب الباردة انفقت الولايات المتحدة على قوتها العسكرية اكثر بكثير مما انفقه الاتحاد السوفياتي ولكن اقتصادها سمح لها بتحمّل الكلفة[٧].

ويدل التاريخ الحديث، منذ قرنين على الاقل حتى اليوم، بأن قوة الدول تبنى قبل كل شيء على قواعد صناعية. ويمكن شرح انحطاط الدول من خلال فقدان الفاعلية الاقتصادية وانهيار الاجهزة الانتاجية الوطنية. وقد اصبحت انكلترا في القرن الماضي قوة اقتصادية مهيمنة لأنها كانت البلد الصناعي الأول وحققت تقدماً كبيراً على منافسيها. فمع اثنين في المئة فقط من سكان العالم عام ١٨٦٠ انتجت المملكة المتحدة اكثر من خمسين في المئة من الانتاج الصناعي العالمي خصوصاً في القطاعات الاستراتيجية من النسيج الى صناعات الحديد والصلب[٨]. والولايات المتحدة تربعت على عرش القوة العظمى في النصف الثاني من القرن العشرين بفضل هيمنتها الصناعية محققة أرباحاً إنتاجية تتفوق على كل منافسيها، خاصة في مجالي التكنولوجيا وإدارة الاعمال management. وفي عام ١٩٧٠ وفي قمة

سيطرتها انتجت الولايات المتحدة ٤٥ في المئة من الانتاج الصناعي في العالم غير الشيوعي وكان عدد سكانها يشكل عشر (١/ ١٠) هذا العالم.

كذلك يمكن شرح صعود المانيا واليابان من خلال قدرتهما الفائقة على إعادة الإعمار وتطوير صناعاتهما بغية تعويض تأخرهما عن الركب. وأزمة الاتحاد السوفياتي ثم تفككه كان من اسبابها فشل نموذج التنمية الصناعية المؤسس على منطق النمو الزائد العاجز عن تحقيق أرباح إنتاجية كافية لرفع مستوى الحياة الى المستوى المتحقق في البلدان المصنّعة التي يسودها اقتصاد السوق الليبرالي.

وقد شكلت البلدان الحديثة التصنيع NPI في اميركا الوسطى والجنوبية (المكسيك والبرازيل...) وآسيا الجنوبية -الشرقية (ما يسمّى «بالنمور الاسيوية» وغيرها) نموذجاً للقوى الاقتصادية المستقبلية الواعدة. هذه الدول التي أقامت قوتها الصناعية على يد عاملة فعالة ورخيصة صارت منافساً جدياً للبلدان الصناعية الكبرى في نهاية القرن العشرين[٩]، قبل ان تعصف بها الازمة المالية وتعيدها عهوداً الى الوراء، وهذا موضوع آخر.

يبقى أن القوة الاقتصادية، اكثر من أية قوة أخرى، تشكل هدفاً تسعى إليه الدول وأساساً تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية ومعياراً اساسياً من معايير قياس قوتها[١٠]، وفي الوقت نفسه أداة من الادوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية كما سوف نرى في الصفحات المقبلة.

٤- المساحة الجغرافية

منذ غابر العصور الى اليوم سعت الجماعات البشرية الى التوسع، وهذا ما سبّب معظم الحروب البشرية. وعلى عتبة الألف الثالث فإن التعطش للمساحة تغيّر في شكله الخارجي لكنه بقي ضمناً من أبرز دوافع النزاعات. والسؤال يطرح نفسه حول ما إذا كانت المساحة الجغرافية عامل قوة او ضعف.

التوسع ومراكمة الاراضي والمساحات كان يخضع لمنطق مزدوج في السابق: حيازة الموارد الطبيعية والسيطرة على العوامل الاستراتيجية. لكن إذا نظرنا الى الخارطة الدولية اليوم لتبيّن لنا أن عدد الدول يزداد باضطراد وقد قارب اليوم المئتين

وهذا يدل على التفتت والتشرذم والتقطيع الذي تعرضت له الأراضي في العالم الأمر الذي يقود الى إعادة النظر في معايير القوة والى تفكير جيوبوليتيكي جديد حول قيمة المساحة كعامل قوة.

والتفكير المعاصر، خصوصاً في فكر بول كينيدي مثلاً، يقيم صلة بين «الامتداد المفرط» والمبالغ فيه surextension وانهيار الامبراطوريات الحديثة. والاطروحة باتت معروفة: الامبرطوريات التي «تتضخم» كثيراً تضعف بسبب هذا التضخم والامتداد. والاختفاء السريع للامبرطوريات الاسبانية والفرنسية والانكليزية والعثمانية والهولندية والبرتغالية يذكرنا بان «النهم» الأرضي يمكن أن يكون مميتاً(١١). والخارطة الدولية تطرح علينا السؤال: أية مساحات لأية قوى؟ من هو الاقوى منغوليا أم لوكسمبورغ؟ لختنشتاين أم كازاخستان؟ هذه المقارنات الشاذة ظاهراً تبرهن بأن الحجم الصغير يمكن أن يحمل ثروات تزيد بكثير ما تنتجه المساحات الواسعة. واليابان التي أصبحت قوة اقتصادية عظمى تقوم على أرخبيل يكاد لا يصلح للسكن ولا تحتوي بواطنه البركانية على أية ثروة طبيعية تذكر، في حين أن بلداناً عديدة في العالم تضيق بأرضها الثروات الطبيعية والكنوز تكاد تعجز عن إطعام شعوبها.

هذا لا يعني استبعاد العامل الجغرافي من مكوّنات واسس القوة لكن يجب النظر بعين النسبية الى الامور، فهناك شروط أخرى ضرورية تتعلق بالمجتمع المدني الذي يعيش على الارض وبالتنظيم السياسي الذي يديرها(١٢). فالحوادث التي عصفت بالمعسكر الشرقي بيّنت عن خطوط الإنكسار، الاثنية والدينية والايديولوجية، الموجودة في مساحات هذا المعسكر الشاسعة. والتناغم السياسي -الاقتصادي للمساحة يضفي تماسكاً على الوظائف الايجابية للاتساع الجغرافي لكن ذلك يفترض صلابة كبرى للمجتمع الذي يعيش على هذه المساحة.

وهكذا فان معيار الاتساع الجغرافي يبقى نسبياً وهشاً ومن شأنه إما إضعاف وإما تقوية المجتمعات التي تعيش عليه. كما أن قوة تماسك هذه المجتمعات هي التي

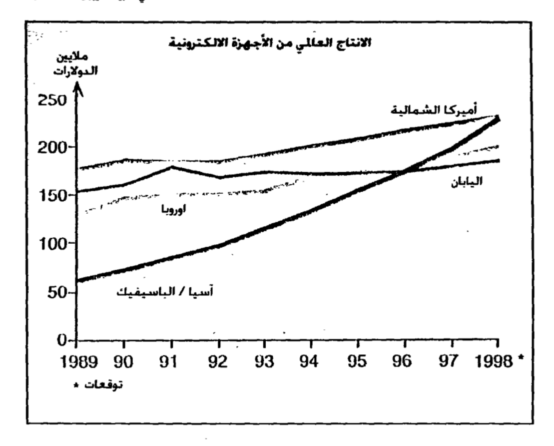
تحمي هذه المساحة من رياح التفتت والتشرذم التي قد تعصف بها.

٥- المعيار المعرفي والتكنولوجي

يؤكد ألفن توفلر بأن القوة في القرن الحادي والعشرين سوف تكمن ليس في المعايير الاقتصادية أو العسكرية التقليدية ولكن في العنصر k (المعرفةknowledge). ففي رأيه، «بعد أن كانت المعرفة مجرد إضافة الى سلطة المال والعضلات باتت اليوم جوهرهما الحقيقي. إنها في الواقع المكبّر النهائي لهما». فالقوة العسكرية ترتبط مباشرة بالقدرة التكنولوجية أي بالمعرفة التي تكتنزها. وعلى عكس المعايير الاقتصادية والعسكرية فإن المعرفة لا حدود لها ولا تنضب. وبطريقة ساذجة بعض الشيء يقول توفلر بأن المعرفة هي الاكثر ديمقراطية بين مصادر القوة لأنها تبقى في متناول الجميع أغنياء كانوا أم فقراء[١٣].

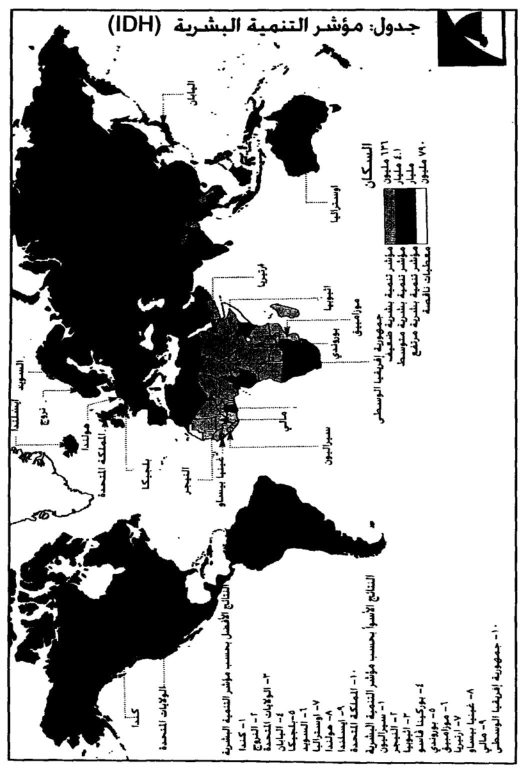
لقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة، فصناعات الغد هي صناعات «المادة الرمادية»: الميكرو-الكترونيك، البيو-تكنولوجيات، برامج الكمبيوتر، الرقاقات المعلوماتية، الروبوتات robots ، الاتصالات، الخ. هذه الصناعات تتميز بأنها لا تحتاج الى مكان جغرافي واحد تتمركز فيه، بل يمكن اقامتها أينما كان وتذهب الى أي مكان يمكن فيه تنظيم الموارد الذهنية التي تجتذبها. وكان ونستون تشرشل قد توقع بأن «امبرطوريات الغد هي امبرطوريات الفكر»[١٤]. إن هوليود لا تنتج أفلاماً فحسب بل تولّد قوة ونفوذاً. إنها تساهم تحديداً في تظهير صورة الخير والشر في العديد من الاوضاع الاستراتيجية: وهكذا تم استخدامها بحذاقة في الحرب الباردة عبر تظهير اكثر الصور سلبية عن السوفيات والصينيين والكوبيين والفيتناميين وفي حرب الخليج الثانية جعلت من صدام حسين شيطاناً مطلقاً. واليوم فإنها تساهم في صياغة ادراك شعبي عام يساوي بين العرب والارهاب والخطف والجريمة والتخلف[١٥]. هوليود تساهم في فبركة ايديولوجية ليس للرأي العام الاميركي فحسب ولكن للرأي العام العالمي كله.

لقد باتت CNN (التي قالت عنها مادلين اولبرايت بأنها العضو السادس في مجلس الأمن الدولي!) رمزاً للاعلام الذي لم يعد مجرد وسيلة نقل ولكن مصدراً



جدول: مؤشر التنمية البشرية (IDH)

يقيس موشر التنمية البشرية (IDH) التقدم المتحقق في مختلف بلدان العالم على صعيد التنمية البشرية. وهو يشكل بذلك مكّملاً مفيداً جداً للناتج القومي الاجمالي الذي لا يقيس الا الثروة والمدخول. ويرتبط مؤشر التنمية البشرية، المطبّق على ١٧٤ بلداً، بثلاث مسافات: طول أمد الحياة والمعرفة والمستوى المعيشي.



المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٩ الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة

للمعلومة لأن صورها تُبَثُ في وقت الأزمة في مكاتب التحرير كما في أماكن السلطة. إنها شبكة خاصة مستقلة وليست ملكاً للحكومة الأميركية أو منفذاً لأوامرها. ولكن بوجودها لم تعد واشنطن بحاجة لتمويل الإذاعات مثل Voice of America (صوت أميركا) والبرامج المترجمة الى لغات عديدة. إن مواطني العالم أجمع باتوا ينشدّون بشكل آلي لهذه الشبكة CNN التي باتت قادرة على صياغة رؤية خاصة للعالم تدخل الى لا وعي المشاهدين: الرؤية الأميركية.

وتؤكد كل الدراسات أن المجتمعات التي تملك المعرفة هي المرشحة للسيطرة على العالم في القرن الحادي والعشرين. ويميّز البنك الدولي في دراسة صدرت له عام ١٩٩٥ [١٦] بين ثلاثة أنماط من «الرساميل» أي العناصر المنتجة وبالتالي القوة: هناك أولاً رأس المال الطبيعي (ماء، خشب، أرض، مواد أولية)؛ رأس المال المادي (طرق، سكك حديد، مصانع، ماكنات)؛ رأس المال البشري (مستوى التغذية والتعليم والتربية، الابتكار والتجديد، القدرة الانتاجية..). ويمثّل هذا الأخير ما متوسطه ٦٤ في المئة من مصادر الثروة في العالم، ورأس المال المادي ١٦ في المئة ورأس المال الطبيعي ٢٠ في المئة. وتلعب الموارد البشرية الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية وهي مرتبطة، مباشرة أو مداورة، بالتربية وتقود الى عدد من الآثار الايجابية: تخفيض نسبة وفيات الأطفال، تعليم النساء، «قفزة نوعية للعمل» الذي يتحوّل ويتحسّن، تزايد الانتاجية، تقدم الديمقراطية.

في البلدان المتخلفة تتضاءل نسبة رأس المال البشري مقارنة برأس المال الطبيعي. (٢٥ في المئة في أفريقيا الغربية) والعكس يحصل في البلدان الصناعية، وفي آسيا، حيث يبقى العنصر البشري هو المقرر: ٧٦ في المئة في آسيا الجنوبية، ٧٥ في المئة في آسيا الشرقية[١٧].

لهذا تشدّد الدول المتقدمة على قطاعي التربية والتعليم وتجعلهما في رأس أولوياتها. وقد خاض طوني بلير معركته في وجه المحافظين على خلفية وعود قدّمها بإحداث تطوير جذري في هذا المجال. فالتربية، كما قال في مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية عام ١٩٩٧، هي «القوة المحركة، اليوم، إذا أردنا أن نحظى بقدرة

تنافسية. في عالم تتحرك فيه الرساميل والتكنولوجيات بسرعة هائلة فإن الطريقة الوحيدة لنحظى بهذه القدرة التنافسية تقوم على الذكاء والكفاءات. لذلك أقول بأن التربية تمثّل العدالة الاجتماعية في يومنا هذا»[١٨].

واليوم يبلغ عدد الطلاب الأجانب الذين يتوجهون سنوياً الى الولايات المتحدة حوالي خمسمئة ألف. وعدد مهم من أفضل هؤلاء لا يعود أبداً الى بلاده. ويلعب عامل التربية هنا دور المستقطب للولايات المتحدة التي ينضم اليها خيرة العقول في العالم.[١٩]

إن مستوى التربية والتعليم يبقى من عوامل القوة الأهم عند حسن استخدامه. كوريا الجنوبية (٤٣ مليون نسمة) لديها ١,٤ مليون طالب جامعي في مقابل ١٤٥ ألف طالب فقط في ايران (٥٤ مليون نسمة) و١٥ ألفاً في أثيوبيا (٤٥ مليون نسمة) و١٥٩ ألفاً في فيتنام (٦٤ مليون نسمة). وفي عام ١٩٨٠ منحت الجامعات والمعاهد الكورية شهادات في الهندسة، بفروعها المختلفة، يوازي ما منحته المؤسسات البريطانية والألمانية والسويدية مجتمعة[٢٠].

وعندما يتكلم المراقبون عن انحطاط بلد ما كان قوة عظمى فإنهم يلاحظون تراجع نظامه التربوي والتعليمي مقارنة بنظائره في الدول المنافسة له. ومن الصعوبة بمكان أن نتصور بلداً تعصف بسكانه الأمية يتطلع الى خوض غمار التنافس الدولي في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية والأقمار الاصطناعية.

وتبرز هذه الفوارق المعرفية في مجال الانفاق علي قطاع البحث والتطوير R&D الذي ترتبط به الابتكارات والاختراعات ارتباطاً مباشراً. في الولايات المتحدة يمثّل هذا القطاع ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، وتتلقى الشركات مساعدات مهمة في هذا المجال من الجامعات الكبرى مثل هارفارد أوستامفور أو MIT. ويبلغ عدد براءات الاختراع السنوية في الولايات المتحدة ثلاثون من أصل كل ألف نسمة، ولا يصل هذا العدد الى النصف في أوروبا[٢١]. وعموماً تتركز المختبرات الأساسية في قطاع البحث والتطوير في البلدان الصناعية الكبرى. وتسيطر أقطاب المعمورة الثلاث الأساسية على التكنولوجيا العليا (أميركا الشمالية والاتحاد

الأوروبي واليابان)، وهي تملك ما نسبته تسعين في المئة من القدرة التكنولوجية الدائمة. وفي مجال التكنولوجيا المتقدمة Heigh tech فإن البلدان الصناعية الجديدة أو «التنائن» مثل تايوان و «الأطفال النمور» الآسيوية باتت من المنافسين الذين يُحسب لهم الحساب في العالم رغم الأزمة التي عصفت بهم في خريف العام ١٩٩٧.

لقد بات النمو الاقتصادي للدول مرتبطاً بالمعرفة. وهكذا فإن الرئيس كلينتون نفسه يقوم بمراقبة قيمة الاستثمارات في قطاع البحث والتطوير R&D (هناك اكثر من مليون باحث أميركي)[٢٢]. لقد صار التجديد المستمر ضرورة ملحة في الحرب الاقتصادية القائمة حيث باتت التكنولوجيا مصدر قوة عسكرية وسياسية.

إضافة الى ذلك لا يمكن إغفال معيار أساسي من معايير القوة هو التماسك الوطني والاجتماعي. فالتصنيع الناجح والاقتصاد المزدهر لا يتحققان إلا في ظل تنظيم دولتي étatique عقلاني واتفاق وطني. وقد ورد في «الكتاب الأبيض حول الدفاع» الصادر في باريس في شباط/ فبراير ١٩٩٤ بأن «القوة لا تأتي من اتساع الأرض الوطنية بقدر ما تنجم عن التنظيم الاجتماعي وتربية المواطنين وتضامنهم والقيم التي تجمع فيما بينهم»[٢٣]. ففي غياب سلم أهلي واجتماعي تضطر أقوى الدول الى التخلي عن قسم من طموحاتها على الأقل. ولا يتأمن هذا السلم الأهلي الا في رعاية نظام سياسي يحظى بقبول الشعب ودعمه والذي يعبّر عنهما بالطرق الانتخابية الديمقراطية وليس بالقمع والارهاب وكم الأفواه.

II- هشاشة الأدوات والوسائل

١- الوسائل الدبلوماسية

يرمز ريمون آرون الى العلاقات بين الدول عن طريق شخصيتين يسميهما مجازاً «الدبلوماسي والجندي» اللذين «يعملان ليس كأعضاء ولكن كممثلين للجماعة التي ينتميان إليها: الدبلوماسي في ممارسة وظائفه هو الوحدة السياسية التي يتكلم باسمها؛ والجندي في ساحة الوغى هو الوحدة السياسية التي باسمها يقتل نظيره[٢٤]. وإذا كانت الحرب «استمراراً للسياسة بوسائل أخرى» كما قال كلاوزفيتز فإن الانتصار العسكري لا يجدي نفعاً في غياب دبلوماسية تجيد قطف

ثماره. والحذاقة السياسية والدبلوماسية، في كثير من الأحيان، تبدو أجدى وأفعل من القوة العسكرية.

وكأداة من أدوات قوة الدولة فان أبرز ما تسعى إليه الدبلوماسية هو صياغة التحالفات وعقد الاتفاقات. ويبرهن التاريخ الدبلوماسي منذ عام ١٨١٥ بأن كل التحالفات كانت مؤقتة ومتغيرة ومتبدلة. وهي، بشكل عام، على ثلاثة أنواع[٢٦]: تلك القائمة في خدمة طموح معين وتلك المعقودة لمواجهة تهديد معين وتلك الهادفة لتأمين ودعم الاستقرار في منطقة معينة. ويعج التاريخ الدبلوماسي بمئات الأمثلة عن هذه الأنواع من التحالفات التي ما يزال يوجد منها الكثير في يومنا هذا.

والأحلاف وسيلة تلجأ اليها الدول الضعيفة لحماية نفسها ضد جار قوي أو ضد قوة إقليمية طامعة كما أنها وسيلة تلجأ إليها الدول الكبرى لبسط سيطرتها على منطقة أو مجموعة من الدول وأحياناً على جزء كبير من الخارطة الدولية. وما تزال الولايات المتحدة الى اليوم تمارس نوعاً من الهيمنة على أوروبا وقسم كبير من العالم عبر حلف الأطلسي التي تسعى لتجديده وتوسيعه.

ولكن جيوبوليتيك الأحلاف ليست سهلة البتة؛ لا في تطبيقها اليومي ولا في هيكليتها الداخلية التي تتطور تبعاً للحالة السياسية للبلد الذي يدخل في التحالف؛[٢٦] إذ أن تغيّر السلطة الحاكمة فيه قد يدفعه للخروج من التحالف مثلاً. وكل هذا يطرح التساؤل حول حسن سير التحالفات التي ليست سوى «تجاور مصالح تبقى متعارضة رغم وجود برنامج حد أدنى مشترك من الاتفاقات»[٢٧]. والاحلاف تحتفظ للمراقبين بمفاجآت كثيرة. أولها نجاح التحالف في تحقيق هدفه، لنقل الانتصار العسكري مثلاً. إنها لحظة خطيرة يمكن أن يظهر عندها، وبشكل مفاجئ، عمق التناقض بين الحلفاء رغم تقاربهم المؤقت، ومدى تباعد الدوافع الحقيقية الكامنة وراء تشكيل التحالف. وفشل التحالف هو لحظة خطيرة وحرجة أيضاً لأنه قد يؤدي الى انفراط عقده بشكل نزاعي أحياناً والدخول في صياغات تحالفية جديدة يتحول فيها حلفاء الأمس الى أعداء حقيقيين.[٢٨] ولا لزوم لدعم هذه

الآراء بأمثلة تاريخية واقعية فالتاريخ يضيق بها منذ أن وجدت الدول. والحروب الأوروبية في القرنين المنصرمين والحربين الكونيتين الأخيرتين تعج بمثل هذه الوقائع.

وهكذا فالتحالفات أداة هشة وزائلة من أدوات القوة سواء صيغت على شكل معاهدات رسمية قانونية او بطريقة واقعية ضمنية غير مكرسة بإتفاقات مكتوبة واضحة.

٢- الأدوات الاقتصادية

القوة الإقتصادية هدف تسعى للوصول اليه كل الدول والجماعات وهي، في الوقت نفسه سلاح او أداة في يدها تستخدمها في لعبة القوة على المسرح الدولي[٢٩]. والأداة النقدية او المالية هي الرافعة الكبرى المستعملة من قبل الدولة - القومية الحديثة للتربع على كرسي القوة. والنقد منذ وقت طويل هو وسيلة هيمنة؛ فالبلدان المهيمنة هي في الوقت نفسه بلدان تصك العملات العالمية. وهذه حال بريطانيا والولايات المتحدة اللتين فرضتا الليرة الأسترلينية ثم الدولار كعملة اساسية في العلاقات النقدية العالمية خلال القرنين التاسع عشر ثم العشرين. وهذه حال الاتحاد الأوروبي الذي يأمل بان تصبح عملته الموحدة «اليورو» عملة القرن الحادي والعشرين العالمية الأولى.

ومنذ نهاية الستينات حتى أواسط الثمانينات مارس المسؤولون اليابانيون، بكثير من الحذاقة والفعالية، سياسة نقدية نجحت في حماية السوق الداخلي في وجه المنافسة الخارجية وفي تشجيع الصادرات اليابانية. لكن الولايات المتحدة أجبرت طوكيو على تغيير هذه السياسة بغية الحد من الفائض التجاري الياباني (اتفاقات أوبا - سبرينكل في أيار/ مايو ١٩٨٤). لكن رغم ارتفاع قيمة الين استمر الفائض التجاري الياباني في ارتفاع مضطرد. وتلجأ واشنطن، في كثير من الأحيان، الى الأداة الإقتصادية لمعاقبة الدول «المتمردة» على سياساتها. وهي تنجح احياناً (ضد العراق وليبيا مثلاً) او تخفق اخفاقاً شبه تام (في حالة ايران عندما فشلت في تطبيق قانون داماتو) او تحقق نجاحاً نسبياً (في حالة السودان او كوبا

المحاصرة اقتصادياً بهدف الاطاحة بنظام كاسترو). وهكذا فإن الأداة الاقتصادية تستخدم مكان الأداة العسكرية أحياناً في لعبة القوة الدولية، وقد تحقق نجاحات مطلقة او نسبية بحسب الظروف والمواقع.

ويقال عن المال بأنه عصب الحرب وهو سلاح استراتيجي فعّال في الحرب الاقتصادية التي تخوضها الأمم حالياً. وتساهم حركات الرساميل الدولية في تحديد الاتجاهات الأساسية للهيمنة الاقتصادية. وهذه خصوصاً حال عمليات الاستثمار المباشر الهادفة للسيطرة على الشركات الأجنبية. ففي الستينات سيطرت الولايات المتحدة على الصناعة الفرنسية عبر الاستثمارات المباشرة التي قامت بها الشركات الأميركية الكبرى متعددة -الجنسية. ثم دارت العجلة في اتجاه معاكس في الثمانينات اذ انطلقت الاستثمارات الأجنبية بكثافة ملحوظة لتغزو الاقتصاد الأميركي وكان ذلك بداية لظهور علامات الضعف في هذا الاقتصاد، خصوصاً مقارنة باليابان المستثمر الأول في السوق الأميركي.

وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة(٣٠) فمن المتوقع ان يستمر المال في دوره المسيطر لكن سوف تتم ممارسة السيطرة بطريقة مختلفة لأن اشكال التنافس وعلاقات القوة بين الدول سوف تتطور. فظهور القوى الصناعية الجديدة NPI دفع الى توزيع جديد للأدوار في ما سماه فرديناند برودل «اقتصادات – عالم» (Econ-omies- monde) سوف تظهر فيه تراتبية جديدة للأمم تعكس تغيراً في الوزن والفعالية الخاصتين بالأجهزة الصناعية الوطنية.

والتغيرات المستقبلية للاقتصاد العالمي من زاوية العلاقات بين القوى الاقتصادية الكبرى يمكن ان تتميز بالظواهر الثلاثة الجديدة التالية:

– نهاية النظام القائم على الهيمنة الاقتصادية لقوة كبرى واحدة إذ ان قوى عديدة اقتصادية قد تسيطر على الاقتصاد العالمي. انه نوع من المرور نحو نظام قائم على «أوليغارشية» صناعية ومالية، وهو مسار بدأ مع القيادة المشتركة الاقتصادية النقدية للعالم من قبل الثلاثي: الولايات المتحدة واوروبا واليابان(٣١).

– بموازاة ذلك سوف نشهد أقلمة متنامية للاقتصاد العالمي، حيث تتشكل

أقطاب اقليمية: آسيا الجنوبية – الشرقية، حول اليابان او/ والصين، اميركا مع نافتا NAFTA (اتفاق التبادل الحر لأميركا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك)، واوروبا المتحدة. وهكذا فان مفهوم المساحة الاقتصادية يتعرض للتبدل مع الإضعاف المستمر لدور الدول. وهذه حال الاتحاد الاوروبي حيث يتراجع المستوى الوطني تدريجياً لحساب السلطة الاقليمية وفوق – الوطنية. وقد نشهد ظواهر تنافس شديد يصل الى حدود الحرب الاقتصادية بين هذه المساحات الاقليمية مما قد يدفعها الى تأسيس سياسات تعاون جديدة، خصوصاً في الميدان النقدي (اعادة بناء نظام نقدي عالمي جديد مثلاً)(٣٢).

– وبالاضافة الى الدول الحديثة التصنيع NPI فقد نشهد ظهور قوى صناعية جديدة ليس فقط في آسيا واميركا اللاتينية ولكن في الجمهوريات التي كانت سوفياتية في الماضي.

في جميع الاحوال يبدو ان المعطيات الاقتصادية الحالية للقوة سوف تتبدل بشكل واسع خلال القرن الحادي والعشرين وإن السلاح الاقتصادي، كأداة من ادوات القوة الدولية، لن يكون حكراً على دولة واحدة او مجموعة صغيرة من الدول الكبرى كما كانت عليه الحال حتى الأمس القريب. وهذا يعني أن هذه الأداة، رغم فعاليتها الأكيدة، سوف تبقى متغيرة ونسبية الى حدود بعيدة جداً.

٣– الأداة العسكرية

وهي تضم كل الوسائل البرية والجوية والبحرية – وحتى الفضائية في عصرنا هذا– التي تمتلكها الدولة، في وقت السلم وفي زمن الحرب، بغية تأمين تحقيق اهدافها الجيوبوليتيكية.(٣٣) والغرض الأساسي لهذه الأداة هو خوض غمار الحرب عند الاقتضاء او منع مثل هذه الحرب من الاندلاع. ذلك ان الدول الضعيفة قد تكون سبباً للنزاعات والحروب بسبب طمع الأقوياء بها وأحياناً كثيرة تكون حيازة القوة العسكرية (النووية خصوصاً) خير واقٍ من الحروب لما تشكله من رادع للطامعين. وهذا ما يعبّر عنه ريمون آرون بالدعوة الى حيازة القوة العسكرية «تحديداً من اجل عدم اللجوء اليها»، قبل ان يتابع بالقول ان «العلاقات بين الدول

تتضمن في جوهرها تعاقباً بين الحرب والسلم. وفي حين ان كل دولة تميل الى احتكار العنف لنفسها فإن الدول، عبر التاريخ، باعترافها المتبادل ببعضها البعض انما تعترف بذلك، بشرعية الحروب التي تشنها ضد بعضها البعض»[٣٤].

والحرب نوعان دفاعية وهجومية رغم ان كل الدول تشنها تحت شعار الدفاع عن النفس حتى عندما ترسل قواتها آلاف الكيلومترات خارج الحدود الوطنية. والحرب هي تطور الطموح الجيوبوليتيكي من مرحلة النفوذ والضغط الى مرحلة المواجهة والعنف المسلح. وبهذا المعنى فان دراسة طريقة تنظيم وتنسيق الوسائل العسكرية لبلد معين تساعد على معرفة خصائصه وطموحاته الجيوبوليتيكية[٣٥]. وهذا يتطلب تحليلا كميا ونوعيا للقوى وطبيعتها وطريقة انتشارها وتموقعها الحيزي او المكاني؛ مما يساعد على استنتاج نوايا (دفاعية، هجومية، توسعية ...) القيمين عليها. ولا ينفصل تحليل القوة العسكرية عن دراسة الطبيعة الجغرافية للدولة[٣٦]. كذلك ينبغي التساؤل عن قدرة البلد على صنع السلاح بنفسه او استيراده من الخارج و«عمن يصنع ماذا ولماذا؟» و«ما هي الأسلحة المنتجة؟ وتلك المُصدَّرَة؟ ولمن؟ وبأي دوافع؟ ...الخ فالأداة العسكرية مهما اشترت وقويت تبقى هشة اذا اعتمدت، في وجودها، على الآخرين الذي يستطيعون الضغط على الدولة وابتزازها عبر فرض حظر على الأسلحة او المعدات او قطع الغيار مثلا وهذه حال الدول غير الصناعية التي وان امتلكت جيوشا جرارة فانها تبقى رهينة ممو ليها بالعتاد والسلاح.

ومهما ضخمت وقويت تبقى الأداة العسكرية بدون فعالية في غياب استراتيجية واضحة وعقيدة عسكرية تديرانها. وفي وقت السلم تقوم قيادات الأركان برسم الخطط وتحضير البدائل وتوقع الاحتمالات وتصوّر السيناريوهات الدفاعية والهجومية وغيرها تأمينا للجهوزية وقت الحرب. ان «الفلسفة» العسكرية العامة جزء لا يتجزأ، وربما الأهم، من مكونات القوة العسكرية.

وهكذا فان المقارنة الكمية بين الجيوش (عدد الجنود والدبابات والطائرات وغيرها)[٣٧] رغم أهميتها تبقى غير مجدية في قياس قوتها وتفوقها، كذلك الأمر

بالنسبة للمقارنات النوعية التي تبقى نسبية ويعجز عنها الخبراء العسكريون أحيانا. إن قياس القدرة العسكرية نظام معقد تختلط فيه عناصر متعددة متنوعة من الكم والنوع الى القدرة التخطيطية والتنظيمية والعملانية والاستخباراتية واللوجستية والتدريبية والجاهزية والقيادية والاتصالية وغيرها. أضف الى هذه الصعوبة ما طرأ على العالم من متغيرات جيوستراتيجية وتقدم تكنولوجي هائل ليس في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فحسب ولكن في مجال المعلوماتية والاتصال واللوجستيك والفضاء مما يسمح بشن حروب صغيرة سريعة بعيداً عن الحدود.

لكن كل هذا التقدم لم يتعرض لحقائق ما تزال ثابتة منذ قرون. فالجيوش الجرارة تبقى عاجزة أمام حروب العصابات المتحركة. وما قاله كلاوزفيتر منذ قرنين لم يتغير: في مواجهة مسلحة بين الجيش النظامي والأنصار يخسر الأول اذا لم يربح ويربح الثوار اذا لم يخسروا. وقد انهزمت جيوش الدول العظمى في أضعف البلدان وأفقرها: فرنسا في الهند الصينية والجزائر؛ أميركا في فيتنام؛ الاتحاد السوفياتي في افغانستان وعجزت اسرائيل التي هزمت الجيوش العربية مجتمعة في اكثر من حرب، عن ايقاع الهزيمة بالمقاومة التي واجهتها غداة اجتياحها العسكري للبنان في صيف ١٩٨٢ وتلك التي ما تزال تقاومها الى اليوم.

وهكذا تبقى الجيوش الجرارة عاجزة امام أنماط من الحروب المتحركة ويبقى السلاح النووي عاجزاً أمام حروب الأدغال والمدن. ثم ان انتشار هذا السلاح وغيره من أسلحة الدمار الشامل، كما يخشى الاميركيون، في دول الجنوب قد يؤدي الى تغير جذري في مفهوم القوة العسكرية من أساسه ويفرض اعادة التفكير في جدوى الأدوات العسكرية وفي تراتبية القوى على الحلبة الدولية.

٤- وسائل «خاصة»

وهي مجموعة الأجهزة الإستخباراتية المدنية والعسكرية العاملة داخل الحدود وخارجها والتي تملأ مهمات أساسية ثلاث[٣٨]: التجسس والبحث عن المعلومات؛ مكافحة الجاسوسية والتصدي للمخابرات الأجنبية وأخيرا القيام عند الضرورة بما

كان يسميه السوفيات Mokie dela والاميركيون dirty tricks والفرنسيون sales boulots أي الأعمال الوسخة او الشائنة. وهذه الأخيرة متنوعة ومتعددة وتتراوح بين الضغط على الأفراد والجماعات وابتزازهم وصولاً الى تصفيتهم جسدياً عند اللزوم. ومع تطور الاستخبارات أضيفت مهمة رابعة لها وهي التدخل في الأمور الداخلية للبلدان المستهدفة عبر جماعات من داخله تمارس نفوذاً سياسياً في اتجاه مرسوم.

وتلعب هذه الأجهزة أحياناً دوراً مقرراً في العلاقات الدولية، في السلم كما في الحرب. وفي الحربين العالميتين ساهمت في انتصار الحلفاء اكثر مما ساهمت المدافع والدبابات. والصور التي التقطها السي. آي. إيه للصواريخ الكوبية فتحت إحدى أخطر الأزمات بين الجبارين السوفياتي والاميركي في الحرب الباردة. والمخابرات المركزية الأميركية هذه تمارس نشاطات «خاصة» تشمل بقاع العالم كافة وتصل الى مستوى تعيين الحكومات وعزلها في بلدان عديدة. وفي المنطقة العربية قام جهاز الموساد الاسرائيلي، ومازال، بكل انواع الأعمال «الخاصة» من قتل وإرهاب وزعزعة استقرار وغيرها وبفضله تمكن الجيش الاسرائيلي من تحقيق انتصارات عسكرية هامة[٣٩].

ومنذ أقدم العصور تلجأ الدول الى دعم أعداء أعدائها بغية اضعاف هؤلاء الأخرين وزعزعة استقرارهم. وغالباً ما يكون ذلك عندما تتولى مخابراتها مهمة تدريب وتمويل وتسليح الحركات المعارضة والميليشيات المسلحة داخل الدولة المستهدفة وصولاً الى التسبب بنشوب حرب أهلية فيها. وقلما تقوم حركة داخلية مسلحة إن على أساس اثني اوديني او مطلبي، دون دعم خارجي يأتي، في معظم الأحيان، من دولة أو دول تسعى وراء مصالح وأهداف تريد تحقيقها. وهذه الوسيلة غير المباشرة أقل تكلفه من المواجهات المباشرة المكشوفة.

والارهاب من الوسائل «الخاصة» التي تلجأ اليها الدول عبر اجهزتها السرية. وبفضل التقدم التكنولوجي أصبحت هذه الوسيلة أفتك بكثير من ذي قبل. ففي بداية هذا القرن كانت العملية الارهابية (بالمسدس أو أي سلاح آخر خفيف) تقتل

عدداً من الأشخاص يكاد لا يذكر مقارنةً بما تقدر عليه اليوم وسائل القتل الارهابية (بالشحنات المتفجرة والتي يمكن تفجيرها من بعد) التي ابتكرها العلم منذ سنوات معدودة (٤٠). وهذا «التقدم التكنولوجي» في مجال الارهاب جعل من هذا الأخير لاعباً مهماً في العلاقات الدولية ووسيلة فعالة في يد الجماعات والدول تتيح لها، على الأقل، ممارسة نفوذ فاعل لدى الرأي العام. فهدف الارهاب ليس القتل من أجل القتل بل إجبار الدولة المستهدفة، تحت ضغط الرأي العام فيها، على التراجع عن موقف معين أو اتخاذ إجراء سياسي ما. ويجد الارهاب في وسائل الاعلام الحديثة خير حليف بفضل ما تمارسه من نفوذ وتأثير لدى الرأي العام المستهدف (٤٢).

وهكذا تبقى الوسائل «الخاصة» أداة فاعلة من أدوات القوة في أيدي الدول. وبسبب التقدم الهائل المتحقق في وسائل الاتصال والمعلومات فقد نشط عمل أجهزة الاستخبارات وراح يعتمد على وسائل تقنية متقدمة في سبيل الحصول على المعلومات وتحليلها ووضعها في خدمة الدولة. إلا أنه يجب الملاحظة أنه، في الآونة الأخيرة وبسبب العولمة الاقتصادية المتنامية والتحول الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية الباردة فقد حصل بعض التراجع في المجال العسكري للاستخبارات لصالح الهم الاقتصادي الذي انخرطت فيه أجزاء مهمة من أجهزة الدول السرية، وهذا يتطلب تفصيلاً على حدة.

يبقى أنه مهما قوي وإشتد عودها، تبقى فعالية أجهزة المخابرات نسبية وهشة في بعض الأحيان. فالمخابرات الأميركية التي جندتّ آلاف الفيتناميين لم تستطع درء الهزيمة عن الجيش الأميركي، والكا.جي.بي. التي استطاعت التغلغل إلى داخل المخابرات الغربية نفسها(انكلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها) لم تستطع الامساك بخيوط المقاومة الأفغانية المعتمدة على ثوار فيهم الكثير من الأميّين، ورغم الأسطورة المحيطة بجهاز الموساد الاسرائيلي فإنه فشل في النفاذ إلى صفوف المقاومين في جنوب لبنان والناشطين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين انتقلوا إلى تنفيذ عمليات نوعية، إنتحارية وغيرها، شبيهة بما كانت تنفذه المقاومة ضد

- الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان.

٥-«التجسس العالمي الجديد» من الحرب الباردة الى الحرب الاقتصادية

مع إنتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام الدولي الذي رافقها، وجدت مراكز التجسس الكبرى ومؤسساته في العالم نفسها دون أعداء وأهداف واضحة محددة. جيوش من الموظفين وموازنات هائلة ومنهجيات عمل توجّت عقوداً طويلة من الخبرة في جمع المعلومات وتجنيد العملاء والتجسس وحياكة المؤامرات، كادت أن تضيع هدراً لولا أن إرهاصات حرب اقتصادية عالمية بدأت تلوح في الأفق. لقد انتهت قسمة العالم الايديولوجية والعسكرية والاقتصادية معسكرين شرقياً وغربياً، وحلّت الجغرافيا الاقتصادية مكان الجغرافيا السياسية. وفي هذه اللعبة الجديدة أصبح حلفاء الأمس القريب خصوم اليوم الاساسيين.

وهكذا في بداية التسعينات قال روبرت غيتز الذي كان على رأس السي،آي ،إيه أن اكثر من عشرين جهاز مخابرات أجنبي يقوم بالتجسّس على شركات ورجال أعمال أميركيين. الاكثر من ذلك قال سناتور أريزونا الديمقراطي ورئيس لجنة المعلومات في الكونغرس، وقتها، أنه يتوجب على جهاز المخابرات أن ينقل إلى الشركات الأميركية كل المعلومات الاقتصادية والتكنولوجية التي يحصل عليها من داخل البلدان الأجنبية.

في اليابان يشكل التجسّس الصناعي جزءاً من الثقافة الوطنية والتاريخ. ففي ظل الدكتاتوريات العسكرية التي سادت بين ١٦٠٢و١٨٦٨ شجعت السلطات اليابانية التجار على الحصول على المنتجات الأوروبية لدراستها واكتشاف أسرار صناعتها وتقليدها إذا لزم الأمر بغية تفادي كل تبعية حيال المنتجين الأجانب. وبعد ثورة ميجي عندما تبنى اليابانيون العصرنة، أصبح تقليد صناعات الغرب وعاداته التجارية واجباً وطنياً.لقد تم إرسال «طلاب» و«سياح» يابانيين إلى أوروبا وأميركا على حساب الدولة بهدف «رؤية كل شيء وتعلّم كل شيء وملاحظة كل شيء». وجرى ترسيخ هذه الممارسة وتوسيعها بعد العام ١٩٤٥ وهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية.

وبعد تكاثر عمليات شراء الشركات الأجنبية منذ الثمانيات كثيراً ما لجأ اليابانيون إلى شراء شركات غربية قبل بيعها ولو بخسارة بعد الحصول منها على المعلومات اللازمة.

حتى الصين، منذ وصول دينغ شياوبينغ إلى السلطة عام ١٩٧٨، لجأت إلى الطرق اليابانية نفسها تقريباً. ويذهب آلاف الطلاب الصينيون، الذي يتم اختيارهم عبر امتحان صعب يحدد مستوى ذكائهم، للالتحاق بأفضل الجامعات الغربية بغية الدخول إلى أهم المختبرات العلمية وحلقات البحث المتطور، وتعلّم الملاحظة، بل تصوير كل شيء وإرسال الصور إلى البلد الأم. وقد اتهمت واشنطن الصين بالتجسّس عليها وسرقة معلومات نووية مهمة (تقرير كوكس الشهير) الأمر الذي تسبّب بتسميم العلاقة بين البلدين عام ١٩٩٩.

وقد تبنى الصينيون سياسة الاستثمار وشراء الشركات في البلدان الحديثة التصنيع NPI في جنوبي شرقي آسيا. وفي مواجهة ذلك قامت الحكومة الأميركية بحملة واسعة للحصول على معلومات دقيقة متعلقة بالطبيعة الحقيقية لبعض الشركات الصينية الخاصة الموجودة في هونغ كونغ وفي دول المنظمة الأخرى.

وينظر الأميركيون إلى فرنسا أيضاً كبلد يمارس التجسس الصناعي على مستوى رفيع. وتنشر السلطات الأميركية، من وقت إلى آخر، معلومات حول التجسّس الصناعي الذي تمارسه دول صديقة مثل بريطانيا وألمانيا وإسرائيل والمكسيك وغيرها.

لقد شكّل التجسّس الاقتصادي، حتى نهاية الحرب الباردة، عنصراً مهماً في الاستخبارات السوفياتية. ولم يتغير الوضع جوهرياً منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد أصبحت كي.جي.بي منذ ٢٥/ ١٢/ ١٩٩١، أي في اليوم نفسه الذي ترك الرئيس ميخائيل غورباتشوف الكرملين، جهازاً وطنياً اسمه «وزارة الأمن الروسي» بينما تحوّل جزء منها إلى استخبارات خارجية. وهذا الجزء يسمى «ف.أر.أر» ويشبه الى حد بعيد السي. آي. إيه الأميركية. والتجسّس الصناعي الروسي مثلاً جعل حكومة بون تطلق احتجاجات رسمية علنية في العام ١٩٩٢.

وحصلت احتجاجات أخرى رافقتها إجراءات طرد من البلاد في الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا. واتّهم الألمان واليابانيون أيضاً أجهزة استخبارات تابعة لدول المعسكر الشرقي السابق، كجهاز الاستخبارات البولوني مثلاً، بممارسة التجسّس الاقتصادي. وعلى الرغم من التعاون القائم بين السي. آي. إيه ووزارة الأمن الروسي لمكافحة المخدرات والتهريب والجريمة المنظّمة فإن الأميركيين يشكون من الروس الذين يتجسّسون في شكل مطّرد على رجال الأعمال الغربيين الذي يزورون روسيا.

ومن نافل القول أن الولايات المتحدة تملك الجهاز الاكثر فاعلية في العالم في هذا المضمار رغم الاتهامات التي توجهها لكل الدول الأخرى تقريباً.

«هناك بلدان صديقة ولكن ليست هناك أجهزة استخبارات صديقة»، هذه حكمة كان يتداولها الجواسيس في السابق، لكنها تعود اليوم لتحتل مكانها بعد الانتصار العالمي لما يسمى «اقتصاد السوق». فهل تحل الحرب الاقتصادية محل الحرب الباردة؟ وهل تكون الحرب الاقتصادية باردة هي الأخرى أم أنها، كما لا ينفك يقول التاريخ، توطئة لحروب اكثر سخونة وتأججاً؟.

* * *

بعد هذا العرض المقتضب لمعايير القوة وأدواتها يمكن القول أنه من الصعب القيام بتحديد دقيق لها يقود إلى تصنيف على طريقة العلوم الصحيحة. كيف يمكن قياس المؤشرات؟ هل من الممكن صياغة مؤشر دو جونز أو نيكي أو CAC 40 للقوة كما في البورصة، كأن نعطي عشرة في المئة للعامل العسكري و١٥ في المئة للتكنولوجيا و٤ في المئة للديمغرافيا و١٢ في المئة للاقتصاد.. الخ؟ كما يتم قياس الشركات التي تدخل في تعريف مؤشر البورصة المالية؟ المشكلة أنه إذا كان من الممكن قياس بعض عناصر القوة مثل الوضع الجغرافي والديمقراطي والموارد الطبيعية أو القوة العسكرية فأنه من العسير قياس نوعية الدبلوماسية والتناغم

الوطني والتماسك المجتمعي ومستوى التعليم وقدرة الشعب على التجديد والابتكار..الخ.

هناك من يميّز بين القوة الخالصة أو الخام hard power والقوة الناعمة soft power التي بفضلها يستطيع بلد ما «أن يبني قدرته على هيكلة وضع ما بطريقة تدفع البلدان الأخرى إلى اتخاذ خيارات أو تعريف مصالح تتفق مع مصالحه وخياراته» [٤٢]. إن هوليوود و CNN تتيحان للولايات المتحدة ان تهيمن على العالم بكلفة ضئيلة لأنهما تجعلان النماذج والمقاييس جذابة وكونية. «كونية ثقافة بلد ما وقدرته على تحديد مجموعة قواعد ومؤسسات ملائمة له هما من مصادر القوة المهمة جداً»[٤٣].

إرتقاء الصورة إلى هذه الأهمية هو الحدث الأبرز والأحدث في تقدير القوة، ليس صور الشاشة ولكن الصورة التي ينجح البلد في ابرازها عن نفسه أمام الخارج. فالقوة إذا بدت شرعية وتحترم الآخرين وتكرّس نفسها، ولو جزئياً، لأهداف ذات علاقة بالصالح الانساني المشترك وقادرة على الخلق والابداع الثقافي وتهتم برفاهية الانسان وسعادته وحريته.. الخ فإن زعامتها تصبح مطلباً يرفعه الآخرون فيفتحون أمام مصالحها (المزيد من القوة إذن) كل الأبواب.

وفي المحصلة يمكن القول أنه ليس هناك من عامل مسيطر من ضمن عوامل القوة ومعاييرها. فهذه الأخيرة تنجم عن مزيج مركّب من مجموع المعايير ومن تلاؤمها الداخلي والقدرة على تحويلها أدوات فعالة. فالبلد الفقير الذي يعاني من انفجار سكاني والبلد الغني قليل السكان وذلك القوي عسكرياً والضعيف اقتصادياً أو العكس ... الخ هم أقل قدرة وقوة من الدولة التي تتمتع بتناغم وتوازن نسبيَيْن بين هذه المعايير والأسس المختلفة. فالقوة عبارة عن سلسلة من الحلقات المترابطة والتي يمكن مقاومتها انطلاقاً من الحلقة الأضعف فيها. هذا الترابط يضعف من أهمية التعريفات التقليدية (ممارسة نفوذ على قرارات الآخرين مثلاً). إن «ثورة» معايير القوة (المعرفة مكان القوة الخالصة أو الـ Soft Power مكان الـ Hard Pow-

er) وتطورها (قمر المراقبة الاصطناعي مكان المدّرعة والكمبيوتر مكان الكتاب واللايزر مكان المقص) هما نتيجة من نتائج هذا التشابك والترابط في علاقات الدول التي تنزع لتكون أقل ثنائية (الصين – روسيا، الولايات المتحدة – ألمانيا، بريطانيا – تايوان مثلاً) واكثر تعددية (علاقات مجموعة من الدول إلى مجموعة أخرى مثل نافتا – الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة – أوروبا؛ أميركا اللاتينية – آسيا).



1

الفصل الثاني

من متغيرات النظام الدولي:
مفاهيم الدولة والسيادة والحرب والجيوبوليتك

حمل القرن العشرون، في بداياته، نهاية أمبراطوريات عظمى عديدة وانتعاشاً للدولة الأمة التي نشأت في أوروبا منذ القرن السابع عشر غداة معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. ومع نهايته رحل نظام عالمي احتلت فيه الدولة – الأمة مكان المركز في المنتظم الدولي. والظاهرة الملفتة، على عتبة الألفية الثالثة، شيوع التفكير السائد في أوساط الانتلجنتسيا العالمية حول نهاية مفاهيم سائدة منذ قرون: نهاية التاريخ[١]، نهاية الايديولوجيا، نهاية الديمقراطية[٢]، المثقفين، الكنيسة، العلم، الأخلاق، الدولة، الحرب، بل ونهاية العالم[٣]. ما يهمنا من هذه «النهايات»[٤] في هذا المبحث يتعلق بالجدل القائم حول نهاية الدولة والسيادة والحرب والجيوبوليتك كما عرفناها حتى اليوم.

I- نهاية الدولة؟

يحتل هذا الموضوع مركز الصدارة تقريباً في السجال الدائر على خلفية عولمة اقتصادية تعصف رياحها بالعالم أجمع فتضرب، في طريقها، مؤسسة الدولة التي تتعرض، من الجهة الأخرى، لهجوم اليقظات القومية والدينية والاثنية وغيرها.

١- محنة الدولة – الأمة

يعيش مفهوم الدولة – الأمة أزمة لا سابق لها ليس بسبب تعرّض الدولة لمنافسة شديدة من لاعبين يزدادون عدداً وقوة على المسرح الدولي فحسب (الشركات متعددة – الجنسية، جماعات الضغط العابرة للأوطان، المؤسسات الدينية، وسائل الاعلام والاتصال، الرأي العام، المنظمات غير الحكومية، الأفراد ...الخ) ولكن لأن العقد الأساسي المؤسس لهذا المفهوم يتعرض للخلل والاهتزاز. ويقول المؤمنون[٥] بنهاية الدولة أن عقد توماس هوبس هذا قام أساساً على تخلّي

الأفراد عن حريتهم وسيادتهم لمصلحة الدولة مقابل الحماية والأمن الذي توفره لهم هذه الأخيرة، على المستويين الداخلي والخارجي. لكن الدولة تبتعد من المبادئ الثلاثة التي تجسّد فكرة الأمن الداخلي: الضمان الاجتماعي والأمن الاقتصادي والسلامة الجسدية. وعلى الصعيد الخارجي فان أسس شخصيتها السيادية تتعرض للاهتزاز والتقوّض.

فالضمان الاجتماعي في كل دول العالم يعاني أزمة حادة بسبب عجز صناديقه عن الدفع وبالتالي فإن مؤسسات خاصة تقوم بالعديد من مهامه وتنافسه، وتتجه الأمور نحو الخصخصة Privatisation في هذا المجال. والرأسمالية المفرطة السائدة تقلّص كثيراً من تدخليّة Intervention misme الدولة التي فقدت سيطرتها على الميكانيزمات الاقتصادية وقدرتها على توفير الأمن الاقتصادي. أما سلامة المواطنين الجسدية فالدولة لم تعد قادرة على تأمينها بسبب انتشار العنف والإرهاب وتطور الوسائل في هذا المجال. وهكذا يتعرض عقد هوبس للخلل لأن المواطن يدفع الضرائب والرسوم للدولة التي تعجز مقابل ذلك عن ضمان أمنه الجسدي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما يؤدي الى نشوء «مساحات اجتماعية خالية» يحتلّها لاعبون آخرون: الملل والطوائف والجماعات الخفية والشركات الخاصة والجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الدولتية ...الخ.

وعلى المستوى العالمي هناك قوى «عابرة للأمم والأوطان» transnationales إعلامية وثقافية وديمغرافية تفلت من الرقابة السياسية. وقد بيّنت التجربة عن فشل أو تواضع نتائج السياسات الهادفة الى محاربة ظاهرة الهجرة التي أصبحت لاعباً أساسياً في العلاقات السياسية الدولية[٦].

في الإطار نفسه يتعرض مفهوم السيادة للخلل لأسباب منها وجود ملكيات إنسانية مشتركة تفلت من منطق التقطيع السيادتي الخاص بالدولة – الأمة. فالبرازيل مثلاً لا تملك أن تلغي غابة الأمازون لأن ذلك يضرّ بالانسانية جمعاء. والأمثلة الشبيهة كثيرة وهي تدل على أن الدولة لم تعد تملك حرية التصرّف في أرضها، الأمر الذي يعرّض مبدأ السيادة نفسه للخطر[٧].

أما عن فشل مبدأ الأقليمية[8] (أو الارضانية) Territorialité فيقول المؤمنون بنهاية الدولة أن اكتشاف الدور المتعاظم للعنصر الثقافي يبيّن حقيقة أن النظام العالمي لم يتصالح أبداً مع النظام الاقليمي (ordre territorial). لنأخذ مثلاً المسألة الكردية، فالاكراد هم أقلية سياسية حيث هم أكثرية ديمغرافية واكبر تجمع كردي في العالم يقع في استانبول. حتى الآن جمعت أرض الدولة مواطنين بمعزل عن انتمائهم العرقي أو الطائفي أو غيره تحت راية الوطن، أما اليوم فان جماعات عرقية ودينية واثنية بدأت تبحث لنفسها عن أرض ولو بالقوة. فالمسار أصبح عكسياً أي أن الجماعة هي التي «تتأرضن» وهذا يقود الى التطهير العرقي كما في يوغوسلافيا السابقة.

ومن المظاهر العديدة التي يشرحها محلّلو أزمة الدولة أن العلاقات الدولية تسير اليوم في مستويين فوق – وطني وتحت – وطني. الحالة الأولى تنطبق على الاتحاد الأوروبي حيث يميل ولاء المواطنين الى الازدواج وتقوم الدولة بالاتحاد مع كيانات أخرى لها شخصيتها ومواردها وبيروقراطيتها الخاصة. والحالة الثانية تتمثل بمفهوم «الأنساق الدولية» أي النظم الفرعية التي تتقاسم المبادئ والقواعد والاجراءات نفسها الهادفة الى قيادة العلاقات بين اللاعبين التي تتألف منهم. وهي تتجاوز بذلك المفهوم الكلاسيكي للسيادة المحصورة في الدول. هذه النظم الفرعية هي في الوقت نفسه نظم اقتصادية ومساحات يلتقي في داخلها لاعبون ومصالح واستراتيجيات وحتى دول تخضع لمنطوقات logiques مختلفة.

وهكذا يمكن الاستنتاج أن المنتظم الدولي أصبح أقل دولتية étatique مما كان عليه ويعمل في مساحة غير مستقرة تخضع لدينامية تبعثُر وتفتّت ويخترقها دفق عابر للأوطان والأمم آخذ بالتهيكل والتبلور واكتساب المزيد من الحيوية. لكن رغم فقدان الدولة لهيبتها وقيمتها ومهمتها كمنظّم للعلاقة بين الفرد والمسرح الدولي إلا أنه لم يتم استبدالها بشكل تنظيمي سياسي آخر قابل للديمومة وقادر على مأسسة الصلات العالمية.

هذه باختصار شديد أطروحة أولئك المقتنعين بأن الدولة لم تعد المركّب الوحيد

للسيادة في المنتظم الدولي وبأنها تعيش آخر أيامها. وبما أنها من أسباب هذا المنتظم الدولي وليس من نتائجه فزوالها يعني زواله. إذ أن الدولة – الأمة عندما انتصرت في أوروبا، وتحديداً مع معاهدات وستفاليا ١٦٤٨ ألفت لنفسها عندئذ منتظماً دولياً systeme جاء على صورتها الخاصة. وبسبب أسبقية الدولة فان المنتظم الدولي أصبح منتظماً بين دول – أمم. ووجدت الخاصيّات الأساسية للمنطق الدولتي نفسها، في الواقع، كمركبّات للّعبة الدولية المعاصرة: الاقليمية ter-ritorialité، السيادة والأمن. وهكذا فإن المنتظم الدولي كنتاج للدولة، وليس منتجاً لها، يتلقى في تشكيلته ومقرراته آثار أزمات العالم الدولتي وإخفاقاته[٩].

حرب كوسوفو: منعطف سيادي خطير

من مراقبة تحولات النظام الدولي على ضوء التطورات التكنولوجية والاجتماعية المتسارعة يلاحظ المراقب أن العلاقات الدولية بدأت تخرج أكثر فأكثر من حقل الدبلوماسية الواقعية لتخضع الى سلسلة من القوى الاجتماعية – الاتصال، الاقتصاد، التدفقات الثقافية والدينية، حركات الرأي العام، المشاكل الأخلاقية...– التي تنزع الى قلب هذه العلاقات الدولية رأساً على عقب. ويقول المراقبون أن الشقّ الاجتماعي من «المنظمة العالمية للتجارة OMC» أو «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE» حول مكافحة الفساد، يذهب في نفس اتجاه رفض الاعتراف بالحصانة للجنرال بينوشيه وفرض محاكمة قادة الخمير الحمر من قبل محكمة دولية ورفض القبول بالتطهير العرقي في كوسوفو بعد رفض الأمر نفسه في البوسنة – الهرسك ثم الحكم الجزائي الصادر عن المحكمة الجزائية الدولية بحق الرئيس ميلوزيفيتش كمجرم حرب. كل هذه الأمور (التي حدثت في العام ١٩٩٩ وحده) وغيرها تثبت تراجع، وربما اختفاء مفهوم سيادة الدولة المعروف منذ قرون عديدة.

«الواقعية السياسية» كما نعرفها منذ قرون تتلاشى، وتدخّل حلف الأطلسي ضد صربيا، ابتداءً من ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، يدعم أطروحة الذين يحذرون من أن عولمة الاقتصاد والاتصال تذهب في اتجاه تراجع أهمية السيادة الوطنية وذلك

لصالح قيم إنسانية مشتركة[١٠]. هذا التدخل الأميركي، لجهة تخطي سيادة الدول، ليس الأول من نوعه. هناك سوابق في التدخل الأميركي في هايتي عام ١٩٩٤ لإعادة الديمقراطية، أو في قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٨ الذي أسّس، عام ١٩٩١، لواجب المساعدة الانسانية لأكراد العراق. ولكن العملية الأطلسية في صربيا، بسبب اتساعها وطابعها العسكري، تشكّل منعطفاً «أنتي - سيادياً» أو معادياً للسيادة، وتحدّد خطوط الانكسار الجديدة في السلوك الدولي المقبل.

اتفاق رامبويه (شباط/ فبراير ١٩٩٩) يقول بإرسال قوات أجنبية إلى أرض دولة سيدة لا تريدها من أجل حماية شعب اصبح وجوده في خطر بسبب سياسة سلطة سياسية «سيدة». وهكذا، قبل الهجوم العسكري، حكمت دول الأطلسي بأن من واجبها التدخل لأنها اعتبرت أن «القيم الانسانية المشتركة» في خطر. هذا شيئ جديد كل الجدّة: الدبلوماسية لم تعد تتحدد وفقاً للمصالح الوطنية وحدها ولكن انطلاقاً من مبادئ ترتفع فوق المفهوم الواقعي الكلاسيكي للدول، تلك التي تؤسس الجماعة الدولية[١١].

صحيح أن المصالح الوطنية هي التي حكمت، في العمق، كل المواقف والتصرفات، وهذا أمر طبيعي في العلاقات الدولية لا جديد فيه، لكن الجديد أن الدول وجدت نفسها في فخ قبولها، غير المعبَّر عنه صراحة، بالقواعد الجديدة للّعبة الدولية التي تفرضها حماية بعض القيم الانسانية - وهذا يطرح مشكلة سوف تزداد خطورة طالما أن السيادة ستكون في موضع إعادة نظر: إن استخدام القوة من أجل حماية «حقوق كونية» وليس فقط من أجل المصالح هي عملية مكلفة، من هنا كيف يمكن إقناع الدول، التي لا مصلحة وطنية لها، بأن تكون وكيلة القيم الكونية التي من أجلها يتوجب عليها أن تدفع وتضحّي دون أن تكون متأكدة من أنها لن تتعرض لكلفات أكبر من قدرة رأيها العام على تحملها؟ لقد كانت سيادة الدول، في السابق، سيداً مطلقاً، لكنها تنزع اليوم لأن تصبح مبدأ من المبادئ التي تتعرض لانتقاد مباشر من قبل العديد من المراقبين والسياسيين. ما حدث في كوسوفو يعني قطيعة مهمة عبّرت عنها الحكومات وحلّلها المثقفون. لنأخذ مثلاً حالة الرئيس

شيراك، إنه سياسي يأتي من تيار سيادي (جمهوري) لكنه، في كوسوفو، أكد أولوية مبدأ المسؤولية وليس السيادة(١٢). إنه تطور لم يتم التعبير عنه أبداً في السابق بهذه الطريقة وبهذا المستوى وهو يفرض نفسه اليوم كقانون. ومن الملفت ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في خطابه الافتتاحي لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩:

«إن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية... ولو كانت الدول ذات السلوك الاجرامي تعرف أن حدودها ليست دفاعاً مطلقاً وأن مجلس الأمن الدولي سيتخذ إجراءات لوقف الجرائم ضد الانسانية، لما كانت سارت على هذا المنوال عبر إسقاطها من الحساب التفلّت من العقاب الذي يوفره مبدأ السيادة»(١٣).

هل تلعب العولمة دوراً في تراجع السيادة؟

إنها تشجع التبعية المتبادلة بين الدول وتنزع الى تجريد السيادة من كل معنى عملاني عبر إلغاء المسافات (عولمة الاتصال) التي كانت، حتى الأمس القريب، تضمن للحكام شبه الاستئثار بالعمل الدبلوماسي. اليوم، في عالم الأقمار الاصطناعية وأنترنت والحركات المالية والصور المستمرة، صار الفرد موجوداً مباشرة على الساحة الدولية. كوسوفو اجتاحت المساحة العامة وسبقت بل فاجأت العمل الدبلوماسي الذي بدا بطيئاً ومشلولاً بفعل المصالح الوطنية. ويبدو واضحاً أن الاقتصاد يتكيّف اكثر مع هذه العولمة في حين أن الدبلوماسية تركض خلفه.

في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ عندما بدأ الناتو قصفه الجوي على صربيا أعلن اللوردات البريطانيون بعد نقاش مستفيض رفض الاعتراف بحصانة الجنرال بنيوشيه السيادية، وفي اليوم نفسه أعلن رامونو برودي المعيّن على رأس المفوضية الأوروبية في بروكسل أن تحقيق التناغم بين السياسات قد يفرض على الدول الأوروبية التخلّي عن أقسام جديدة من السيادة. اتفاق هذه الحوادث الثلاثة في التوقيت لافت جداً. ويبدو مسار الاندماج الاقليمي كمحاولة أولى فعلية للاجابة على مسألة تخطي السيادة، هذا المكان حيث تتحقق عملياً ميكانيزمات الدولة. وفي حين

أن الأمم المتحدة تبقى بعيدة جداً عن طوباوية «الحكومة العالمية» فإن ما لا تستطيع العولمة تحقيقه بعد، على المستوى السياسي، تجري محاولة بنائه على مستويات إقليمية. هذا ينطبق على الاتحاد الأوروبي وعدد من الاندماجات السياسية – الاقتصادية المحدودة بالمساحة.

إن عالماً تتفكك فيه السيادات الوطنية أو تتراجع هو عالم محفوف بالمخاطر. في هكذا عالم لا تتداول الجماعات السياسية فيما بينها الا قليلاً. ذلك أن الدولة الأقوى (الولايات المتحدة حالياً) تفرض وجهة نظرها وتقرر أين يجري انتهاك «القيم الكونية» وكيف ينبغي التصدي لذلك (لنلاحظ الفرق في التعاطي مع أكراد العراق وفلسطينيي الأراضي المحتلة وألبان كوسوفو...). وإذا كان المواطنون في الدول الديمقراطية يصوّتون لممثلين لا قدرة لهم على اتخاذ القرارات الكبرى، فهذا يدل على وجود تراجع خطير يؤدي الى القضاء على وعي الأفراد السياسي. وإذا فقد هؤلاء السيطرة على المسار السياسي فسيكون لهم خيار الاحتماء خلف هويات أخرى – اثنية، دينية... – وهذا التقوقع الهويّتي على الذات هو، في غالب الأحيان، مصدر فوضى وأزمات خطيرة.

٣– نحو مفاهيم سيادية جديدة

بعد هذا الشك الذي يحيق بمفهوم السيادة التقليدي[١٤]، كان لا بد من إحلال مفهوم معياري جديد محله. من هنا ظهور مفهوم المسؤولية. هذا البديل قد تتم بلورته تدريجياً من قبل التبعية المتبادلة المتنامية بين الدول والتي قد تخلق تدريجياً واجبات وفروضاً جديدة تعطي شكلاً جديداً متجدداً لمفهوم المسؤولية. هذه الظاهرة الجديدة ربما تشكل الأسس التي سينبني عليها النظام الدولي الجديد الذي سيبدي اهتماماً متعاظماً بالحقوق الأساسية للانسان وبالمشكلات الايكولوجية وبالتنمية والمخاطر الديمغرافية... الخ. ولن يكون مستغرباً مثلاً أن تقرر «المجموعة الدولية» بأن النمو الديمغرافي، في بلد ما، يشكلّ مخاطر ينبغي مكافحتها عن طريق إجبار هذا البلد على سنّ التشريعات التي تحدّد النسل!... وبذلك لن يكون مفهوم السيادة التقليدي إلا جزءاً من ماض ولّى ولن يعود. ونحن اليوم نشهد البدايات في هذا

السياق. ألا يفرض صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي معاييره الخاصة على الدول الراغبة بالاستدانة؟ هذه المعايير التي تتناقض، في كثير من الأحيان، مع الحد الأدنى من سيادة هذه الدول؟

ويقول المحللون المختصون بمفهوم الدولة أن شكلاً جديداً من السيادة بصدد البزوغ، هو السيادة الأتيكية (أو الأخلاقية) éthique وعولمة دولة القانون. وفي رأيهم فإننا نشهد ولادة منطق الفصل بين السلطات على المستوى الدولي مع وضع نواة سلطة قضائية عالمية تمثّلها المحكمة الجزائية الدولية المستقبلية. هذه الأخيرة سوف تضع، للمرة الأولى في التاريخ، قواعد مشتركة تطبق على كل الدول. دولة القانون هي الشكل النهائي للدول القادرة على ضمان أمن الأفراد بأفضل الشروط. فعندما تقوم الدولة الفرنسية بتوقيف مدير شرطة كورسيكا (الجنرال برنار بونيه) فهذا يعني تراجعاً للدولة بالمطلق وفي الوقت نفسه تقدماً لدولة القانون(١٥).

وهذا التمييز يعمل الآن على المستوى الدولي. وبذلك فإن عدو السيادة الأتيكية هي الدول التوتاليتارية وليس الديمقراطيات والمجتمعات السياسية حيث اختفت الأسس الأولى للتنظيم أو الضبط الدولتي régulation étatique(١٦).

لقد عارض كثيرون عملية الأطلسي ضد صربيا عام ١٩٩٩ لأنهم رأوا فيها ثغرة في جدار سيادة الدول. لكن مروّجي فكرة السيادة الأتيكية يردون بأن هذه السيادة الأتيكية ليست إلا ثقباً في جدار دولة اللا – قانون. إنها رفض رؤية لاعب يمتلك السيادة لمتابعة أهداف معادية للحريات الأساسية وحقوق الانسان. ويذكّر مؤيدو السيادة الأتيكية بأنه، في العام ١٩٤٥ غداة تأسيس منظمة الأمم المتحدة، لم تتم الموافقة على الاقتراح الفرنسي القاضي باضافة الفقرة التالية الى مبدأ عدم التدخل (بحسب المادة الثانية، الفقرة السابقة): «...إلا في حالة أن الخرق الواضح للحريات الأساسية وحقوق الانسان لا يشكّل تهديداً للسلام». لقد حدث تطور ملحوظ، على هذا المستوى، يتجلى من قول كوفي أنان: «نحن نشهد بزوغ معيار دولي جديد لم يعد يسمح للدول بالاختباء خلف سيادتها من أجل إساءة التصرف مع شعوبها»(١٧). وباسم هذه السيادة «الجديدة» استنفرت دول الأطلسي ضد

الرئيس ميلوزيفيتش وحكمت محكمة الجزاء الدولية بأنه مجرم حرب، مما يسمح بملاحقته واعتقاله رغم أنه رئيس دولة «سيدة» منتخب بالطرق الاقتراعية المعترف بها في دول الأطلسي.

والخطير في هذه السيادة «الأتيكية» الجديدية أنها لا تغطي الحقل المتعلق بحقوق الانسان فحسب بل تشمل ما تعتبره استراتيجيات يمكن لها التسبّب بكوارث طبيعية أو بيئية أو حروب إبادة ثقافية. لكن الى من يعود القرار بأن هذه الدولة أو تلك تنتهك هذا المبدأ أوذاك من حقوق الانسان أو تتسبّب بتلوّث كارثي للبيئة أو غير ذلك؟ وإذا حدث وأن صارت دولة نووية ما موضع اتهام يفرض التدخل ضدها باسم هذا المفهوم «الجديد» للسيادة، وإذا أثبتت الأرقام والإحصاءات بأن الولايات المتحدة هي الملوّث الأكبر في العالم للبيئة وينبغي عليها القيام باجراء عاجل - ضد مصلحتها الاقتصادية - لوقف هذا التلويث، فمن يستطيع إجبارها أو إلزامها على احترام «الحقوق الكونية» التي انتهكتها؟

يبدو أن مفهوم السيادة الجديد هذا ليس إلا شكلاً مبتكراً من أشكال شرعنة هيمنة القوي على الضعيف وتكريس نظام دولي تمسك الولايات المتحدة بمفاصله التشريعية والقانونية. والمقصود بالقوي الدولة القوية وبالضعيف الدولة الضعيفة وبالنظام الدولي ذلك المكوّن من دول ومجموعات من الدول، الأمر الذي يضفي الكثير من النسبية على رأي القائلين بنهاية الدولة.

٤- إعادة الاعتبار للدولة - الأمة

لقد تبيّن لفيليب سيغان رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) الفرنسية السابق بأن «النظام العالمي الجديد الذي أعلنه البعض والقائم على القانون واقتصاد السوق ليس إلا طوباوية لأنه يتجاهل هذه الحقيقة الأولى في المنتظم الدولي والتي هي الأمم». ولا يقول سيغان بأن الأمم تختصر في ذاتها المجتمع الدولي لأن هناك الى جانب الدول، بعض شبكات التبادل أو الاتصال من جهة وبعض حركات أو تيارات التفكير من جهة أخرى، تلعب دوراً متنامياً. ولكن «فقط الدول - الأمم تبقى شرعية وفعالة في الوقت نفسه في عملها باسم الشعوب وتاريخها. من الجزائر الى حرب

الخليج ومن يوغوسلافيا السابقة الى الشيشان فإن العنف ما بعد الحرب الباردة ينعقد حول مشاكل وطنية»[١٨]. وفي مواجهة كل الخطابات السائدة حول ضمور الدولة من السهولة بمكان ملاحظة أن هذه الأخيرة تشكّل الدفاع الضروري والأخير عن شعوبها ضد القرارات الدولية وهذه السلطات الجديدة المختلطة ببعضها البعض والتي تجتاز المعمورة. هذه الأخيرة قد تتحول الى عالم يسيطر الفلتان عليه في غياب الدول والتي اتسع دورها ليغطي الدوائر الاقتصادية رغم الليبرالية المنتشرة. ويقول ميشال وينوك بأن «الأمة تبقى المساحة المميزة للحياة العامة والوعاء الذي يضم العدد الأكبر من القيم والعادات المشتركة والطور الأول في التكافل الواسع بين الناس»[١٩].

ويذهب إيف لاكوست الى حد اعتبار «أن العولمة تشكل فرصة جديدة لإعطاء تماسك قوي للأمة»[٢٠]. وهناك شواهد عديدة على انبعاث دور الدولة في مختلف الميادين والقطاعات. فمنطق الشركة هو منطق الربح – الأمر الطبيعي – ولكن للأمة أهداف، على المدى الطويل، تصنع لشركاتها المناخ الملائم. الدولة تحمل على عاتقها مهمة اساسية في مجال الثقافة والتربية. الدولة تفكّر وتخطّط وتستبق وتستخبر من أجل مساعدة شركاتها الوطنية على غزو الأسواق. ألم تتحول الاستخبارات الروسية والأميركية والفرنسية والبريطانية وغيرها نحو التجسس الاقتصادي خدمةً لشركاتها؟ في اليابان فأن دور الـ Ministry of International trade and Industry M.I.T.I. أساسي في هذا المضمار وعملي يقع على مستويات ثلاثة، تجاري وصناعي وخصوصاً في مجال البحث عن التكنولوجيات الجديدة والمعلومات. الدولة تهب لمساعدة شركاتها الوطنية وهذه الأخيرة تملك هوية وثقافة مرتبطتين مباشرة ببلدها الأم. من يشك بهوية وانتماء ماكدونالدز أو فيات أو كريستيان ديور أو تويوتا؟ واليوم فإن الزعماء والحكومات، من بيل كلينتون الى جاك شيراك مروراً بجيانغ زيمين، ليسوا إلا سفراء تجارة لبلادهم. والدولة الأميركية تعتني مباشرة بالبحث والتطوير وتفرد له الميزانيات الكبيرة وتراقب عن كثب قطاع الاتصال والاعلام الذي، وإن كان في الظاهر قطاعاً خاصاً، إلا أنه بات شأناً من شؤون الدولة الأميركية ذات الأولوية. وعندما تحاول واشنطن السيطرة

على «المنظمة العالمية للتجارة» .O.M.C وتضع العقبات والموانع أمام دخول الصين إليها فذلك لحماية بضائعها وشركاتها، وعندما تهدّد اليابان وتتوعد الاتحاد الأوروبي فللغرض نفسه. والدولة هي التي تضع التشريعات وترسم الخطوط العريضة والاستراتيجيات الكبرى وتتخذ القرارات التي ترسم حدود وحقول وضوابط اقتصاد السوق بلاعبيه أفراداً كانوا أم شركات. هذه الأخيرة وإن تنامى دورها وإتسع وقوي فإنه لن يحل محل الدولة في أي ظرف من الظروف. الدولة هي الضامن الأول والأخير للجماعات على أرضها وعليها يقوم عبء تصحيح الاختلالات وضبط التفاوتات وتحقيق الإنماء ودعم التكافل الوطني.

وهكذا في مقابل اطروحة أفول الدولة يقف علماء عديدون ليدافعوا عن هذه الأخيرة التي ماتزال، في رأيهم، وستبقى اللاعب الأساسي في المسرح الدولي. ويدعم هؤلاء رأيهم بملاحظة التزايد المضطرد في عدد الدول منذ بداية القرن العشرين الى اليوم، والمرشح للاستمرار مستقبلاً، على الأرجح، بسبب تطلّع العديد من الجماعات في العالم الى السيادة والاستقلال. عام ١٩٤٥ كان عدد الدول المستقلة حوالي الستين أما اليوم فوصل الى المئة وتسعين، منها مئة وثمان وثمانون عضواً في الأمم المتحدة. ويتساءل إيف لاكوست(٢١)، مدافعاً عن الدولة – الأمة: أليست هذه الدول الأوروبية الناشئة حديثاً وهذه الشعوب التي تمارس تعبيرات قومية ووطنية، والتي لم تتمكن حتى الآن من التشكّل في دول، دليلاً من الدلائل على انتصار فكرة الدولة – الأمة؟

ويجيب بأن البنى الفدرالية والمتعددة القومية التي انهارت في بعض الدول ضربت معها فكرة الأمة «الكبرى» التي كان يلجأ إليها قادة هذه الدول وبعض قطاعات شعوبها. لكن هذه «الأمة الكبيرة» هي التي أفلست، وبالعكس فإن كلا من القوميات المتنوعة التي كانت هذه «الأم» تضمها نجحت في التشكّل ضمن «دولة – أمة».

ومشكلة القوميات التي لم تطرح نفسها منذ الحرب العالمية الثانية في أوروبا والتي اعتقدنا أنها ولّت الي غير رجعة تعود لتطرح نفسها، في أواخر القرن، كمسألة

من المسائل الجيوبوليتيكية الأخطر. وعدد كبير من الصراعات المتأججة في العالم اليوم سببها سعي جماعات اثنية أو عرقية أو دينية الى الانتظام في دولة. ويتوقع لاكوست أن يزداد عدد هذا النوع من الصراعات وأن يزداد عدد الدول المستقلة (الى ثلاثمئة ربما). والعولمة التي يعزى اليها أحياناً تراجع دور الدولة وهيبتها تساهم في تقدم حرية التعبير ووسائله، مما يساعد في رفع صوت المطالبات الوطنية والقومية والاثنية والدينية وتوفّر الأدوات المؤدية لتحقيقها وترجمتها في كيانات خاصة مستقلة.

٥- دينامية التفتّت والإنفصال

واليوم يبدو تفتّت العالم شاملاً ويتخطى الهوّة ما بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب. وهو واضح جداً في الفيدراليات متعددة - القومية مثل يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي السابقين. والنزعة الانفصالية أو الاستقلالية تعم العالم تقريباً، من كيبك الى سيريلانكا ومن الصين الى أفريقيا مروراً بالهند وأندونيسيا. وفي أفريقيا مثلاً لم يصمد مبدأ الحفاظ على الحدود القائمة الموروث من عهد الاستعمار، إذ تم الاعتراف بأريتريا عام ١٩٩٣، التي انسلخت عن اثيوبيا. وتدور الحروب في العديد من الدول الأفريقية مثل الصومال والسنغال وأنغولا والكونغو وليبيريا وجيبوتي وغيرها لأسباب انفصالية أو استقلالية. في أندونيسيا صوّت شعب تيمور الشرقية، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ لصالح الاستقلال عن أندونيسيا وفرضت المجازر المرتكبة بعد هذا التصويت تدخلاً دولياً لوقفها. وبعد استقلال تيمور الشرقية فإن مئات الجماعات الأثنية في أندونيسيا ترغب في الاستقلال. وفي البرازيل والمكسيك ترتفع أصوات عديدة لفصل الشمال عن الجنوب لأسباب اقتصادية هذه المرة (الشمال المكسيكي غني جداً مقارنة بالجنوب وقد ولدت انتفاضة الشياباس من هذه الحالة وهي تتغذّى من الحرمان الاقتصادي، الشمال البرازيلي فقير ويتمنى الجنوبيون الأغنياء الانفصال عنه...). وفي روسيا لا تقتصر الرغبات الانفصالية على الشيشان وداغستان (بالقوة العسكرية) ولكن هناك من ينتظر ظروفاً أفضل لاعلان هذه الرغبة: جمهورية توفا على الحدود

المنغولية، تاتارستان وباخورتوستان وقعتا معاهدات صداقة وتعاون مع أبخازيا وهي تحظى بحكم ذاتي داخل جورجيا ، الدولة التي ولدت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق. وهكذا فالخصوصيات الاثنية والدينية وغيرها لا تشكّل دائماً السبب الحقيقي للرغبة في الانفصال والاستقلال إذ يكمن ايضاً السبب الاقتصادي في العمق (وجود مواد أولية بوفرة مثلاً) ويختبئ خلف هذه الخصوصيات أو غيرها(٢٢).

في الحقيقة ولدت معظم دول العالم جراء الحروب والنزاعات. لقد انخفض عدد الكيانات السياسية الدولتية في أوروبا من ٥٠٠ كيان عام ١٥٠٠م. الى ٢٣ عام ١٩٢٣ (ثم ٥٠ عام ١٩٩٨) إذ تم امتصاص معظمها من قبل الكيانات الكبرى، بالقوة. أما اليوم فالظاهرة صارت عكسية: الحروب المعاصرة لا تهدف الى توحيد الكيانات بل الى تفتتها ولا تسعى الى بناء الامبراطوريات الكبرى بل الى بلقنة العالم. وهكذا فالنزعة الانفصالية هي إحدى المخاطر الجدية التي يواجهها مستقبل العلاقات الدولية.

وتوخياً للدقة يمكن التمييز بين النزعتين الانفصالية والاستقلالية. إذ كثيراً ما يكون السعي للاستقلال تعبيراً عن رغبة بالانفصال عن «آخرين» توخياً للتخلص من العيش معهم أو عدم تقاسم ثروات وموارد معهم. وكأننا نشهد تنامياً للقناعة بأن الدول الصغيرة أقدر على تحصيل الرفاه والوفرة الاقتصادية من الدول الكبيرة المثقلة بالهموم الديمغرافية والاجتماعية والجغرافية. من هنا تزايد عدد الدول الصغيرة جداً. أو الميكرو – دول، وفي ١٥ أيلول/ سيبتمبر ١٩٩٩ قبلت الأمم المتحدة ثلاثة من هذه الميكرو – دول سوف يصرف المراقبون وقتاً طويلاً قبل أن يعتادوا على أسمائها.

ويجدر التأكيد على ان الظاهرة لا تقتصر على دول الجنوب أو العالم الثالث فحسب بل إنها تطاول الشمال الغني كله تقريباً وتعبّر عن نفسها في كثير من الأحيان بالعنف والارهاب. ففي اسبانيا خلّفت أعمال العنف التي قادها الناشطون الباسكيون اكثر من ٨٠٠ قتيل حتى اليوم. وصارت منطقة كاتالانيا، وهي من أغنى

المناطق الاسبانية، ساحة عنف وتفجيرات وإرهاب. ورغم توقف أعمال العنف إلا أن النزعة الى الاستقلال او الحكم الذاتي أقله، ماتزال تعبّر عن نفسها بطرق سلمية عديدة وصلت الى صفوف البرلمان. وفي فرنسا حصلت أقليات عديدة على حق استخدام لغاتها الخاصة الى جانب اللغة الفرنسية إلا أن بعض البريتانيين مثلاً أو الكورسيكيين ما زالو يرغبون بالانفصال الذي سعت اليه جبهة تحرير كورسيكا FLNC بالعنف والارهاب والاغتيالات (في عام ١٩٩٢ وحده بلغ عدد التفجيرات التي قامت بها هذه الجبهة ٣٠٩). في ايطاليا نفسها لم تتردد جبهة لومبارديا، التي تحظى بشعبية مرموقة في شمال البلاد، في إعلان رغبة الشمال الغني بالانفصال عن الجنوب الفقير الذي تعمه الفوضى والقلاقل وتسيطر عليه المافيات. وفي بلجيكا عاصمة الاتحاد الأوروبي يسعى الغالون والفلامنك والبروكسليون الى طلاق حبّي على طريقة فدرلة البلاد بموجب المادة الأولى من دستور العام ١٨٣١. وتجربة إعادة التوحيد الألمانية، التي كلفت ألف مليار مارك دفعها المكلّفون الألمان الغربيون، ليست مشجعة لماخلّفته، وماتزال، من مشاكل لألمانيا الموحدة. وهذه التجربة دفعت كوريا الجنوبية الى التريّث وتأجيل البحث في مشروعها التوحيدي مع كوريا الشمالية. وربما هي التي أقنعت هنغاريا بالتوقف عن إثارة أوضاع أقلياتها التي تعيش في رومانيا أو سلوفاكيا وصربيا.

في هذا الاطار نفسه تقع ظاهرة العنصرية وكره الأجانب في معظم الدول الأوروبية حيث يُنظر الى المهاجرين، من الجنوب والمعسكر الشرقي السابق، على أنهم مصدر للقلاقل وسبباً من أسباب البطالة. وقد دخلت مشكلة المهاجرين هذه، الشرعيين وغير الشرعيين، في صلب النقاش الداخلي، السياسي والاجتماعي، في دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا.

II- مفهوم الحرب ومتغيراته

يشكّل مستقبل الحرب في العلاقات الدولية موضوعاً لجدل واسع[٢٣] في الأوساط الأكاديمية والسياسية في العالم. وينقسم الدارسون الى قسمين حيال هذه المسألة، فمنهم المتفائل بنهاية الحروب بين الدول ومنهم من يعتقد بأن الانسانية

سـوف تعـرف الحـروب كمـا عـرفـتـهـا في تـاريخـهـا الطـويل وإن تغـيّـرت أشـكالهـا وأنواعها.

١- نهاية الحرب؟

المؤمنون بنهاية الحرب يرون بأن هناك ثلاث مقولات أساسية تؤيد تضاؤل أهمية استخدام القوة في السياسة الدولية: الجودة المرعبة للتكنولوجيا العسكرية الحديثة وانتشار الديمقراطية وظهور القضايا المرحلية واللاعبين المرحليين(٢٤). ومع تصاعد ظاهرة العولمة وتزايد الترابط الاقتصادي والتبادل بين الدول فإن المكاسب المرتقبة من حرب بين الدول (الصناعية خصوصاً) قد لا تكون كبيرة قياساً بتكاليفها. وبالنظر الى هذه التكاليف الباهظة المرتقبة، لا تبدو الحرب مع دولة أخرى متطورة، تتبنى اقتصاد السوق، مجدية التكلفة أبداً(٢٥).

والتطور التكنولوجي الهـائل الذي وصلت اليـه الصناعـات العـسكرية وخصوصاً في شقه النووي ساهم كثيراً في منع اندلاع الحروب الكبرى، كما يؤمن منظّرو «المدرسة الواقعية» (مثل كينيث والتز ووليام رايكر وريمون آرون وهنري كيسينجر وزبيغنيو بريجنسكي ..الخ) حتى أن كتّاباً مثل شاي فلدمان وستيفن روزن يقدمون حججاً مفادها أن انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد يكون مفتاحاً مهماً لتحقيق السلام(٢٦).

ويعتقد كثيرون بأن انتشار الديمقراطية في العالم يخفّف كثيراً من إمكانية اندلاع الحروب. وهذا ما لاحظه باحثون عديدون قدموا دلائل تجريبية منهجية تؤيد الفكرة القائلة بأن الديمقراطيات نادراً ما تصطدم إحداها مع الأخرى ولا تخوض إحداها قط حرباً ضد الأخرى. وبما أن الأنظمة الديمقراطية تزداد عدداً في أواخر القرن فهذا يدعم الرؤية المتفائلة بنهاية الحرب(٢٧). وفي إطار الرؤية نفسها يجب ملاحظة القائلين بأن العالم يعيش ثورة ثقافية وسياسية سوف تتمخّض عن «نهاية العصر العسكري» وبداية عصر «ما بعد - كلاوزفيتزي» لا مكان فيه للحرب(٢٨). فهذه الأخيرة لم تعد مقبولة لا عقلانياً ولا أخلاقياً في العالم المتحضّر. وهناك «تقدّم أخلاقي» ملحوظ يخترق العالم ويترك فيه حيّزاً ضيّقاً للحرب التي سوف تنتهي

كأداة لحلّ النزاعات بين الدول.

ويعلن باسكال بونيفاس بوضوح تام أن طموحات الدول الاستراتيجية والدولية قد انتهت وأن هناك «إرادة عجز»[٢٩] تحكم تصرفات الدول الكبرى. وإذا كان القادة يطمحون للسيطرة والهيبة فإن ما يهم الشعوب هو أن يُصار الى ايجاد الحلول الناجعة لمشاكلها المباشرة (البطالة، الأمن، الضمان الصحي، الرفاه ...الخ).

ولهذا السبب فان الرئيس بوش الذي دوّت «انتصاراته» في الساحة العالمية فشل في إقناع الناخبين الأميركيين بالتجديد له لولاية ثانية. ويدعم بونيفاس أطروحته بنتائج استطلاعات الرأي التي أُجريت في أميركا بمناسبة التدخل في الصومال وهايتي والبوسنة والتي أكدت أن رفض الشعب الأميركي للتدخل الخارجي بات أقوى من أي وقت مضى إذا كانت حياة الجنود الأميركيين معرضة للخطر. وقد دلّت نتائج استطلاعات رأي مماثلة في كندا وألمانيا واليابان وبعض دول الاتحاد الأوروبي، بأن الرأي العام في الدول الصناعية المتقدمة يرفض الحرب ولا يرغب بقيادة العالم أو التربع على زعامته وبأن القضايا الدولية تقع في آخر لائحة اهتماماته التي يسيطر عليها الهم المعيشي الآني والمستقبلي المباشر[٣٠].

وهكذا يستخلص بونيفاس بأن «عصر الامبريالية قد مضى وأصبح بعيداً وراءنا» وبأن القوى العظمى باتت متعبة من لعبة القوة «فهذه القوة – بمعناها العريض – لم تعد تقاس كمسار مراكمة مسؤولية ولكن غالباً كلعبة تجنّب: تجنب الأفراد للالتزام الجماعي وتفادي الشركات للمسؤوليات الاجتماعية، وتحاشي الدول للمسؤوليات الكونية»[٣١]. وفي التعريف التقليدي تعني القوة «قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى». أما اليوم فيمكن قلب المعادلة إذ أن الدولة تكون قوية ليس إذا استطاعت فرض إرادتها على الآخرين ولكن إذا استطاعت أن تنجو من الشروط التي يُراد فرضها عليها[٣٢]. وهكذا فإن الدول الغربية لم تكن يوماً أقوى عسكرياً مما هي عليه اليوم ولكنها لم تكن يوماً أقل رغبة في استعمال هذه القوة مما هي عليه اليوم. وينتابها الشعور بأنها تستطيع أن تأخذ بعضاً من القيلولة دون خطر.

٢- مستقبل الحرب الباهر

هذه الآراء تخضع لنقاش وانتقاد، فمن السهل ملاحظة أن أكثر الحروب وحشية في التاريخ نشبت في مناطق يقطنها أناس متشابهون جداً وتجمع بينهم مصالح متشابكة. والحروب العشرة الاكثر دموية بين الدول على مدى السنوات المئة والخمسين الماضية نجمت عن نزاعات بين دول يتاخم بعضها البعض أو كانت بينها مبادلات تجارية نشطة(٢٣). ومستويات الثروة العالية لا تمنع الحرب إذ أن أغنى دول العالم في النصف الأول من هذا القرن كانت مسرحاً لأطول الحروب وأعنفها في التاريخ.

كذلك فإن التقدم التكنولوجي الذي عرفته صناعات الأسلحة في بداية القرن لم يمنع الحرب العالمية الأولى من الاندلاع، والتطور المتزايد باختراع الطائرات والغواصات والدبابات وغيرها لم يقف حائلاً أمام نشوب الحرب الكونية الثانية. ومنذ أن وُجد السلاح النووي فإن النزاعات المسلحة في العالم لم تختفِ بل لم يقل عددها عن ذي قبل. وهي وإن لم تنشب بين الدول النووية مباشرة إلا أنها احتدمت «بالواسطة» عبر الدول الحلفية لها.

ولا شيء يدل حتى الآن على وجود ثقافة عالمية معادية للحرب وتوجه عقلاني إنساني عالمي ضد العنف. فحروب الخليج الثانية والصومال والبوسنة وكوسوفو والشيشان وغيرها قامت منذ أمد قصير، وكشفت عن عنف وعدوانية لا يقلأن عما تميزت به الحروب قبل بداية هذا «النظام الدولي الجديد» الذي لا يبدو جلياً أنه يسير على هدي «ثقافة سلمية كونية» جديدة. وتقدم الديمقراطية في العالم، إذا كان صحيحاً، لا يكفي للقضاء على العنف، إذ أن معظم حروب القرن العشرين خاضتها دول تتبنّى الأسلوب «الديمقراطي» في الحكم. وفي بعض الأحيان، تشكّل «الديمقراطية» ذريعة تستخدمها الدول، العظمى خاصة، لتبرير أعمال عسكرية ضد دول أخرى قد تقع آلاف الأميال بعيداً عنها.

إن فكرة زوال الحرب قديمة جديدة. ويؤكد هانس مورجنتاو(٢٤) بأنه بدءاً من السير أندرو فريبورت Andrew FREEPORT في كتابه المشاهد The Spectator

في بداية القرن الثامن عشر، وصولاً إلى كتاب الوهم الكبير The Great Illusion الصادر عام ١٩١٠[٣٥] تكوّنت قناعة لدى الرأسماليين كأفراد بأن الحرب لا تفيد وأنها لا تنسجم مع المجتمع الصناعي، وأن مصالح الرأسمالية تتطلب السلام لا الحرب. لكن ما حصل هو أن الحرب استفادت من التقدم الصناعي والرأسمالي لتصبح أدواتها أكثر فتكاً وتدميراً كما دلت حروب القرن العشرين.

وبالأمس القريب أمام مشهد انهيار حائط برلين وإنتهاء الحرب الباردة وقرار دول المعسكر الشرقي السابق بدخول اقتصاد السوق والنظام الليبرالي الديمقراطي، عاد الأمل بإنتهاء الحرب يطّل من جديد. لكن حدث ما حدث في يوغسلافيا السابقة والبلقان والقوقاز، وهناك اليوم في العالم أكثر من ثلاثين نزاعاً قد تفجّر الحرب في أية لحظة. وبين ١٩٤٥ و١٩٩٠ بلغ مجموع الأسابيع التي لم يعرف فيها العالم الحرب ثلاثة فقط (من أصل ٢٣٤٠ أسبوعياً). ويصف المؤرخون هذه الفترة «بما بعد الحرب» العالمية وبالحرب«البادرة». وقد قتلت النزاعات التي بلغ عددها ١٦٠ في هذه الفترة ما بين ٣٥ و٤٠ مليوناً من البشر.[٣٦] ويبقى هذا الرقم أدنى من عدد ضحايا العنف السياسي. فقد أحصى زبغينيو بريجنسكي ضحايا العنف الايديولوجي– وليس الحرب– في القرن العشرين، فوصل مجموعهم إلى ٨٠ مليوناً. أما مجموع ضحايا الأسباب السياسية فبلغ ١٧٥ مليوناً. إنها كلفة الاختلال العقلي الذي أصاب الانسانية خلال القرن العشرين، بحسب تعبير بريجنسكي.[٣٧]

بعد سقوط جدار برلين لم يطرأ أي تحسّن على هذه الصورة، من أفريقيا مروراً بأوروبا نفسها وصولاً الى آسيا. وبحسب المعهد الدولي للسلام في ستوكهولم اندلع في عام ١٩٩٨ وحده سبع وعشرون نزاعاً مسلحاً كبيراً (٢٦عام ١٩٩٧) في ست وعشرين بلداً (١١ في أفريقيا وتسعة في آسيا وأربعة في الشرق الأوسط واثنين في أميركا اللاتينية وواحد في أوروبا). نزاعان فقط قاما بين دولتين (الهند وباكستان، اثيوبيا واريتريا) والباقي كانت حروباً أهلية مع تدخلات خارجية في بعض الأحيان[٣٨] الأمر الذي يفرض البحث في الطبيعة الجديدة للنزاعات وأدواتها وأشكالها المتجددة.

٣- الحرب: نحو أشكال وأدوات متجددة

يلاحظ المراقبون أن طبيعة النزاعات قد تغيرت منذ نهاية الحرب الباردة. فما عدا حرب الخليج الثانية لم تنشب الحروب بين جيوش نظامية ودول إلا نادراً. ففي أفريقيا جنوبي الصحراء مثلاً اتخذت الصراعات الكبرى شكل الحروب الأهلية أو التمرد العسكري ضد السلطة المركزية، كما في السودان وأثيوبيا وموزمبيق وأنغولا وليبيريا وسيراليون ورواندا وبوروندي وزائير التي صارت جمهورية الكونغو الديمقراطية. في هذه النزاعات الداخلية تستخدم الأسلحة الخفيفة والفردية المتميزة بتوفرها وسعرها الرخيص نسبياً وقابليتها للتصدير بعد نهاية الصراع (الأسلحة التي استخدمت في الحروب اللبنانية انتقلت الى يوغسلافيا السابقة وأفريقيا)[٣٩]. والملاحظ أيضاً أن تسعين في المئة من ضحايا النزاعات الأهلية، البالغ عددهم الملايين، هم من المدنيين، وغالبيتهم ممن لم يشاركوا في الحرب.

هذا النوع من الصراعات يملك القدرة على الحياة اكثر من الحروب بين الدول والجيوش النظامية. ذلك أن حركة التمرد العسكري التي تنتصر على النظام القائم تجد نفسها مضطرة لاقامة نظام لا يقل استبداداً وسلطوية عن النظام الذي قهرته. وهذا الأخير يعتبر أنه خسر معركة وليس حرباً فيستمر بالمقاومة ويتحول الى حرب العصابات، وهكذا دواليك. والمجموعة الدولية تجد نفسها عاجزة عن الحيلولة دون هذه النزاعات، فالمفارقة أن «جنود السلام» الذين ترسلهم الأمم المتحدة للفصل بين المتنازعين أو لحفظ السلام، غالباً ما يجدون أنفسهم في مواجهة رجال عصابات يحملون أسلحة استوردوها من الدول نفسها التي أرسلت هؤلاء الجنود[٤٠].

وفي حين يستمر الجنوب في التخبط في نزاعات عسكرية بلغ عددها حوالي الستين منذ نهاية الحرب الباردة والتي أوقعت مئات آلاف القتلى واكثر من ١٧ مليون لاجئ ومهجّر[٤١] فإن الشمال يعيش ما يمكن تسميته بالثورة العسكرية استعداداً للقرن الحادي والعشرين[٤٢]. والمشكلة الأساسية التي تواجهها الدول الكبرى المتقدمة هي، كما تقول التقارير الأميركية، «غياب اليقين» الذي كان سائداً أيام الحرب الباردة حين كان العدو واضحاً معروفاً.

هناك «غياب اليقين» التقني أولاً الناجم عن صعوبة تحديد ما سوف يترتب على انفجار تكنولوجيات المعلومات على المدين المتوسط والبعيد. والأخطر من ذلك أن القطاع المدني هو الذي يقوم بقيادة تطور هذه التكنولوجيات(٤٣)، في وقت تركت الحروب بين الدول مكانها للحروب داخل الدول التي «تبلقنت» وتفتّتت في اكثر من مكان فأنتجت جيوشاً خاصة وجماعات مسلّحة تناهز الجيوش الرسمية تسلحاً وتنظيماً وقدرة على الحركة والمناورة. ثم أن حركة الرساميل والمعلومات السريعة والفورية العابرة للقارات والحدود تزيد من تفاقم المشاكل الأمنية ومن منسوب الهواجس والقلق.

لقد دخلت حرب المعلومات في صلب الاقتصاد والثقافة وتتعرض شبكات المعلوماتية، في كل يوم، الى هجوم «القراصنة» من الهواة أو العاملين لحساب شركات ودول. ويقول «الكتاب الأبيض حول الدفاع» الصادر عن وزارة الدفاع الفرنسية عام ١٩٩٤ (نشرته وحدة الاعلام والعلاقات العامة في الجيش الفرنسي SIRPA) بأن البيت الأبيض والبنتاغون يخشيان جدياً من «بيرل هاربور» الكترونية وان السيناريوهات في هذا المجال عديدة ومجهولة. لذلك على العسكريين أن يتعلموا، من الآن وصاعداً، فنون العمل في جو يسيطر عليه الغموض والتشويش. لقد بدأ يخيب زمن العقائد العسكرية السائدة منذ عصور ولم تعد الحروب التقليدية السابقة نماذج تُستقى منها دروس المستقبل وعبره. هناك تحول سريع نحو نمط جديد من الحروب الخاطفة أو «العمليات الجراحية» او «المعارك الالكترونية» التي تقوم في المعلومات وعليها ومن أجلها(٤٤).

ويحدّد ألفن توفلر نهاية السبعينات كبداية لما يسميه «بالموجة الثالثة» (بعد الموجتين الزراعية ثم الصناعية اللتين عرفتهما الحضارة الانسانية حتى اليوم) حيث عناصر الانتاج الاساسية لم تعد العمل والمواد الاولية (كما في الموجة الصناعية السابقة) بل باتت تقوم على المعرفة. ويتوقع توفلر ان تقوم «حروب الموجة الثالثة»(٤٥) على اسلحة دقيقة للغاية تهدف الى احداث الحد الأدنى الممكن من الدمار. وهذا الشكل الجديد من الحرب سيكون اشبه بالعمليات الجراحية دون سفك دماء

ودمار كثير وسوف يستفيد كثيراً من التقدم العلمي المتحقق في مجالات المعلوماتية والاتصال والمناخ وعلم الجينات والبكتيريات والفضاء وغيرهم.

وهكذا مثلاً يمكن ان نتخيل ظهور سلاح هو عبارة عن ذبذبات صوتية تشل العدو مؤقتاً حتى تتم السيطرة عليه وعلى معداته واجهزته دون سفك دماء تقريباً ودون احداث دمار. ويمكن تصور اسلحة ذات طاقة موجهة معينة تقوم بتلويث كل اجهزة العدو ومنعها من الحركة.... الخ[٤٦]. وتقوم الولايات المتحدة بصناعة وتطوير انواع من الاسلحة الالكترونية والشعاعية والميكروبية وغيرها المنتمية الى «الموجة الثالثة» من الحروب «النظيفة» المعتمدة على السرعة والفعالية والتي لا تحتاج الى جيوش جرارة ومواجهات كبرى بقدر ما تقوم على اساس واحد: العلم والمعرفة.

لكن هذه الأسلحة ستكون حكراً على الدول العظمى التي ابتكرتها بدايةً وستظل دول العالم الثالث تعيش في عصر «الموجة الثانية» - بحسب توفلر - وقد تنتشر فيها أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيولوجية وكيميائية وغيرها بل ربما تصل هذه الأسلحة الى لاعبين غير دولتيين مثل الطوائف الدينية والحركات المسلحة والعصابات المافيوية التي تستطيع عندئذ تهديد الدول الكبرى في أمنها الداخلي واستقرارها، الأمر الذي يحدّ كثيراً من فعالية أسلحة «الموجة الثالثة» كضامن للقوة والسيطرة او الأمن.

هذا لا يعني ان الدول العظمى تخلت، منذ اللحظة، نهائياً عن المفهوم الكلاسيكي للحرب. بدليل ان البنتاغون يستوحي من الوثيقة التي تحمل عنوان «مراجعة رأساً على عقب» Bottom up Review الصادرة عام ١٩٩٧ والهادفة الى إعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية الأميركية للمستقبل. وبموجب هذه الوثيقة على الولايات المتحدة أن تكون قادرة عسكرياً على القيام بنزاعين اقليميين شبيهين بحرب الخليج الثانية وذلك بالتوازي وفي وقت واحد[٤٧]. وهي تعمل على زيادة قدراتها العسكرية التقليدية والنووية في آن معاً، وذلك على الطريقة «القديمة» المعروفة.

وبعد عودة الجنود من عملية «عاصفة الصحراء» عام ١٩٩١ دأبت الأوساط العلمية والبحثية التابعة لوزارة الدفاع الاميركية على دراسة طبيعة الصراعات

المقبلة وكيفية مواجهتها، وقد صدرت عن البنتاغون وثيقة تحمل عنوان «ثورة في الشؤون العسكرية» Revolution in the Military Affairs تهدف الى اعادة صياغة كاملة للمفاهيم الاستراتيجية والعملانية والتنظيمات وبرامج البحث والتطوير (أسلحة جديدة، تقنيات اتصال...). ومن قراءة لهذه الوثيقة وغيرها يتبين سيطرة مفردات مثل: الاستخبارات، المعلومات، الاتصال، الحركية، التكيّف، التنسيق، السرعة، «معركة الاعلام» و«المناورات الاعلامية»[٤٨]... الخ. ويجري العمل الدؤوب على ابتكار انماط جديدة من الأسلحة والنظم والهندسات العسكرية، من الصواريخ «الذكية» القادرة على ضربات بعيدة قوية ودقيقة الى الاقمار الاصطناعية القادرة على التحديد الدقيق للهدف الى نظم المعلومات والاتصال المتطورة الالكترونية الى الأسلحة غير المسيلة للدماء... الخ. وهكذا سيكون جنود المستقبل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وليس الثكنات العسكرية والتدريبات الجسدية.

وسيكون العنصر المقرر للفوز في الحرب هو القدرة على زيادة الهوة المعلوماتية والمعرفية مع العدو[٤٩]، كما يقول احد منظري «ثورة الشؤون العسكرية». هذه الحرب ستدور بغية الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها. انها حرب الكترونية دفاعية وهجومية تهدف الى تشويش وتحطيم اجهزة العدو الالكترونية (بواسطة فيروسات مثلاً او قنابل منطقية...) وسيكون قراصنة الكمبيوتر هم المرتزقة الجدد. والحرب الاعلامية تلجأ أيضاً إلى المناورات والحرب النفسية وتستخدم فيها اجهزة الراديو والتلفزيون والصحف. الم تقل مادلين اولبرايت بأن شبكة CNN هي العضو السادس في مجلس الأمن الدولي؟[٥٠] لقد جرت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ثم حرب كوسوفو عام ١٩٩٩ في اجهزة الاعلام وشبكاته النافذة اكثر مما جرت في ساحة الوغى. وفي هذه المناسبة لا بد من الملاحظة ان هاتين الحربين، وخاصة الأخيرة لأنها أتت بعد تطور تكنولوجي مهم استفاد من تجارب الحرب الأولى، لم تبرهنا فعلاً عن «دقة» و«نظافة» جراحيتين روجت لهما الادارة الأميركية خلال العمليات العسكرية وبعدها.

«الأخطاء» الكثيرة التي حدثت خلال العملية الأطلسية ضد صربيا، عام ١٩٩٩، تبين ان تطور الحرب التكنولوجية ما زال في بداياته وانه ما يزال امام الحرب التقليدية سنوات طويلة من الحياة. لكن هذا التطور بات قدراً محتوماً لا تراجع فيه. فحروب القرن الحادي والعشرين لن تشبه كثيراً حروب القرن المنصرم وأسلافه، وسيكون على الجيوش مواجهة اشكال جديدة متجددة من النزاعات وستقوم على اكتافها اعباء ووظائف جديدة (إعلامية ودعائية، انسانية، مكافحة إرهاب، نزع سلاح، مكافحة تجسس، ردع، قرصنة، عمليات خاطفة، اشراف على تطبيق اتفاقات... الخ) وسوف تمتلك شبكات معلوماتية ينخرط فيها كل الجنود من أدنى الرتب الى اعلاها، وهذا ما يعيد النظر بمبدأ التراتبية الذي قامت عليه الجيوش الى اليوم. سوف تقوم هذه الأخيرة بتجنيد صحافيين وعلماء نفس ومهندسي كمبيوتر وعلماء بيولوجيا، الأمر الذي يجعلها اقرب الى القطاع المدني(٥١). ولا شيء يمنع من حيازة الشركات والمنظمات غير الحكومية والعصابات وغيرها على هذه الأنواع الجديدة من الأسلحة التي صارت مدنية ومنتشرة.

٤- الحدود الجديدة لحروب المستقبل

ان التزايد المضطرد لعدد الدول على خلفية سباق محموم خلف المصالح والذاتيات في غياب سلطة عالمية تفرض احترام القانون والحقوق يفتح امام الحرب مستقبلاً زاهراً في اشكالها وأدواتها المختلفة. لقد احتلت الحروب (ومنها ست حروب عالمية) ثلثي الوجود البشري منذ بداية القرن السادس عشر ولم تتوقف الحروب، عملياً، في القرن العشرين ، ولا أسباب مقنعة تدل على انها ستختفي في المستقبل. ويتوقع جاك اتالي(٥٢) ان تتوزع الحروب المستقبلة بين ثلاث فئات: على الحدود بين الحضارات؛ بين متخاصمين داخل الحضارة نفسها؛ من أجل السيطرة على الموارد النادرة.

على خطوط الانكسار بين الحضارات يكفي إلقاء نظرة عابرة على الحدود القائمة لنتصور آلاف النزاعات الممكنة: روسيا قد تجد نفسها في مواجهة الصين من اجل السيطرة على سيبريا، وأوكرانيا من اجل السيطرة على القرم، صربيا وألبانيا

ومقدونيا قد تتنازع مجدداً حول كوسوفو؛ الهند وباكستان حول كشمير؛ الولايات المتحدة والصين حول السيطرة على آسيا الشرقية. ان حرباً باردة قد تقوم بين الاسلام والغرب على طول المتوسط أو في الشرق الأوسط. والمعروف ان صموئيل هانتنغتون تصور تحالفاً مستقبلياً بين الكونفوشيوسية والاسلام ضد الغرب.

داخل كل حضارة هناك صراعات هوية متعددة. قد تدور النزاعات بين الصين وفيتنام واليابان للسيطرة على جزر سبراتلي في بحر الصين وهي جزر تحتوي على النفط وتتنازع حولها سبع دول آسيوية. وحتى داخل الحضارة الغربية، رغم انتشار الديمقراطية والسوق، تبقى النزاعات ممكنة بسبب نمو الفردانية واحتدام التنافس.

السيطرة على الموارد النادرة وخاصة المياه ستكون سبباً لنشوب النزاعات والحروب: بين تركيا والعراق وسوريا، بين مصر واثيوبيا، بين اسرائيل والأردن، بين افريقيا الجنوبية وناميبيا وحتى، فيما بعد، بين بعض الولايات المتحدة الاميركية نفسها. ويبقى الشرق الأوسط في هذا المجال المكان الاكثر خطراً في العالم لأن فيه تتجمع الفئات الثلاثة من الحروب: مواجهة بين حضارات مختلفة ونزاعات داخل الحضارة نفسها ورغبات بالسيطرة على الموارد النادرة(٥٣).

وهكذا، في المحصلة، يمكن القول بأن الحروب لن تصبح من الماضي البعيد بل ستتخذ لنفسها أدوات جديدة متجددة وستقوم في ساحات متنوعة وبين لاعبين متغيّرين وتتخذ أشكالاً وطرائق متنوعة. وحتى المحللين(٥٤) الذي يؤمنون بأن الحروب بين الجيوش او حروب الحدود بين الدول قد انتهت الى غير رجعة فإنهم لا يجزمون ابداً بأن الحرب نفسها قد انتهت بل يعتقدون بأن ابطالها قد تغيّروا لأنها قد تقوم بين جماعات مصالح عابرة للأوطان والقارات لا تأبه للهويات الوطنية والحدود.

٥- بين الجيوبوليتك والجيو - ايكونومي

في الحقيقة ان وجود مساحة اقتصادية عالمية هو واقع سبق نهاية القرن العشرين بكثير. فبين ١٨٩٠ و ١٩١٤ كانت مثل هذه المساحة موجودة، ولو أن

أوروبا كانت قلبها ، وإليها كانت تجتذب روسيا واليابان والولايات المتحدة، وتضم كل مناطق العالم الواقعة تحت هيمنة القوى الكبرى الغربية. وأزمة الثلاثينات أصابت العالم كله أو على الأقل قارات بكاملها.

ولم تختفِ الدول وحدودها وإن صارت مفتوحة بألف طريقة وطريقة (سياحة، رساميل، اعلام، اتصال..)، بدليل أن الاتحاد الأوروبي ألغى الحدود بين دوله لكنه وضع لنفسه حدوداً جديدة مع العالم الخارجي. والاندماج الاقتصادي العالمي وإن أصاب الحدود السياسية والاقتصادية ببعض الضمور إلا أن حدوداً أخرى ما تزال تقف في وجهه: الحدود الثقافية والدينية والاثنية.

وتبقى الدول كيانات إقليمية مسؤولة عن شعوب، والتحدي الذي تواجهه اليوم يكمن في كيفية الحفاظ على تماسك سكانها وأرضها أمام انفجار الارتباطات والتبعيات المتبادلة. ويبقى خطر الغزو الخارجي والحرب ماثلاً أمام الدول. ويفرض التنافس التكنولوجي والاقتصادي على هذه الأخيرة رؤية جديدة لأرضها التي يجب حمايتها وفتحها في الوقت نفسه من أجل وضعها في الموقع التنافسي الأفضل. وهكذا ربما تعاني الدولة اليوم من السكيزوفرينيا (انفصام الشخصية) لأن عليها الدفاع عن حدودها وفتحها في الوقت نفسه والمحافظة على كيانها الخاص وفتح أبوابه أمام كل آتٍ جديد.

وهكذا تتضافر الدولة – السيدة والمساحات الاقتصادية الاقليمية والمساحة العالمية لرسم حدود جيو – إيكونومية يعتقد البعض أنها تحل محل الجيوبوليتك التقليدي. وحجتهم في ذلك أنه لم يعد المزيد من الأرض والسكان موازياً للمزيد من القوة والسلطة والحضور الدولي، فقد سيطر السعي للربح والرفاه على حركة التاريخ في نهاية القرن العشرين. المجد والفخر والعزّة الوطنية والصالح المشترك والرفاه الوطني ... الخ تركت مكانها للاعتبارات النفعية المادية، الآنية أحياناً. وبعد أن ساد الاعتقاد بين الحربين العالميتين بأن من يسيطر على أوروبا الشرقية (جناح العالم) يمكنه السيطرة على قلب العالم (أوراسيا) ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم التي من يسيطر عليها يحكم العالم، أتت التجربة

السوفياتية لتصيب نظرية ماكيندر هذه بالاخفاق. إذ أن الاتحاد السوفياتي الذي سيطر على أوراسيا وكل أوروبا الشرقية انهار على نفسه دون أن يسيطر على العالم. وبعد انهياره يبدو واضحاً أن التكنولوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات قهرت الجغرافيا وتخطت الجيوستراتيجيا. وكدليل على ذلك فإن الصراعات لم تعد تجري دفاعاً عن حدود الأوطان كما في السابق (من ١٦٤٨ الى ١٩١٤ اكثر من نصف الحروب والنزاعات ارتبطت بقضايا الحدود لكن خلال الحرب الباردة وصلت هذه النسبة الى ٢٤ في المئة[٥٥] فقط وهي تنخفض بشكل ملحوظ اليوم). أضف الى ذلك أن عمليات الاندماج الاقتصادي (الاقلمة والعولمة) تتجاوز حدود الدول والأمم والقارات مما يزيد من تضاؤل أهمية الفضاء الجغرافي قياساً الى التكاليف البشرية والمادية الباهظة التي يتطلبها الدفاع عنه أو حيازة المزيد منه. ويشكل سلاح المقاطعة الاقتصادية والتجارية والمالية وسيلة تحل، في كثير من الأحيان، محل استخدام القوة العسكرية المباشرة في النزاعات بين الكتل والدول.

إن فكرة الجيو-ايكونومي ترتبط كثيراً، في نهاية القرن العشرين، بنمو المنظمات الاقتصادية الأقليمية (الاتحادات الجمركية، مناطق التبادل الحر..) مثل الاتحاد الأوروبي ونافتا (كندا وأميركا والمكسيك) والمركوسور (البرازيل والارجنتين وباراغواي وأورغواي) والآسيان. لكن هذه الرؤية تبقى تقريبية وغير دقيقة. ذلك أن كل تجمع إقليمي من التجمعات الموجودة في العالم يختلف عن غيره إختلافاً أساسياً، فالاتحاد الأوروبي يهدف الى تكوين كيان دفاعي وسياسي واقتصادي موحَّد في حين أن نافتا لا تسعى لممارسة سلوك سياسي موحد حيال الخارج وهي تدور في فلك قوة واحدة مهيمنة (الولايات المتحدة). وبالنسبة للآسيان (تايلاند، ماليزيا، سنغفورة، أندونيسيا، بروني، الفيليبين) فإن الشريكين الأساسيين ليسا عضوين فيها: اليابان وكوريا الجنوبية ثم الولايات المتحدة. وبدورها فإن المركوسور لم تنجح في ترجمة نفسها واقعاً وحقيقة لأسباب عديدة منها ما يحدثه العملاق البرازيلي (اكثر من ١٤٠ مليون نسمة في مقابل ٣٠ مليون للأرجنتين) من خلل وفقدان للتوازن فيها.

وهكذا فالأقلمة لا تعني بالضرورة قيام كتل وأحلاف جديدة سياسية ثم عسكرية. والائتلافات الاقتصادية القائمة وإن كانت قائمة على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء وعلى المفاوضة المستمرة إلا أنها لا تستثني مطلقاً حدوث أزمات، خطيرة ربما، بين أعضائها.

وتشكل الدولة بالضرورة إحدى المساحات الجيو-ايكونومية، عبر حدودها وعبر مهامها التشريعية والبوليسية والقضائية وغيرها. وهي لا يمكن أن تكون حيادية لأن عليها حماية أمن ومستقبل رعاياها. وجل ما في الأمر أنها صارت مضطرة للانفتاح والانفلاش تحقيقاً لهذه الغاية.

وما تزال الدول، الكبرى خصوصاً، تصوغ استراتيجياتها وسياساتها الخارجية على ضوء أفكار ماكيندر وهاوسهوفر وسبيكمان وماهان وغيرهم من علماء الجيوبوليتيك التقليديين. ومشكلة المياه التي يتوقع لها المراقبون أن تكون سبباً لنزاعات وحروب في المستقبل سوف تعيد هذا العلم الى مركزه السابق. وفي مناطق عديدة من العالم (منطقة بحر قزوين الواعدة مثلاً) من العسير فهم حركة الدول وسياساتها دون اللجوء الى أدوات التحليل التي يقدمها علم الجيوبوليتيك.

كذلك لا يمكن الجزم بأن دور الدولة قد انتهى بسبب منافسة لاعبين غير دولتيين لها، فالدولة لم تكن يوماً اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية. والجديد اليوم هو تطور وسائل اللاعبين غير - الدولتيين (شركات متعددة - الجنسية، منظمات غير حكومية، جمعيات ومؤسسات عابرة للحدود، أفراد نافذون عالمياً..) وتزايد عددهم. لكن في الحقيقة يبقى العديد من هؤلاء أدوات خفية في يد الدول أو «وسائل خاصة» من وسائل ممارسة الدول لقوتها ونفوذها على الساحة الدولية. والدول العظمى هي دول تملك، أو تستطيع تحريك، العدد الاكبر والأفضل من المؤسسات غير الدولتية (البيئية، الاعلامية، الانسانية، المالية، الثقافية ..الخ) ذات النفوذ العابر للأوطان والأمم. ولا يخفى ما تمارسه الولايات المتحدة من تأثير وسلطة على مؤسسات عالمية اقتصادية ومالية وسياسية وغيرها ذات نفوذ واسع على الساحة الدولية.

جيوبوليتيك ماكندر وهاوسهوفر كان يربط ما بين القوة والأمن داخل حدود حصينة. أما الجيو-ايكونومي اليوم فانه يماثل ما بين القوة والشبكات. الدولة القوية هي القادرة على تشكيل شبكات (طرق تجارية، قنوات اعلام وصور واتصال..) واستخدامها لمصلحتها. وما يمنح القوة هو الموقع في هذه الشبكة أو مجموع الشبكات وعبقرية استغلالها (الجيوبوليتيك يركّز على عبقرية المكان)، وفي حين ان القوة السياسية العسكرية تفرض وتأمر وتهدّد وتضرب فإن قوة الشبكة تضغط وتبتز وتدمج وتفرض النفوذ. لم يعد هناك من أوامر و«ايماءات» بل قوة جذب ودمج لا تقاوم.

وهكذا فالجيو-ايكونومي لا يلغي معايير القوة التقليدية، ذلك أن الرهانات السياسية - العسكرية تتحول لكنها تبقى. فالدولة القوية هي تلك القادرة على إقامة نظام ما أو الحفاظ عليه. وفي الوقت نفسه يقترح الجيو-ايكونومي تراتبيات غامضة ومتغيرة. من هذه الناحية فإن المثل الأبلغ هو مثل سنغفورة، هذه المدينة - الدولة التي تذكّر بمدن أوروبا التجارية القديمة (البندقية، امستردام..) الخاضعة للدول الكبرى البيروقراطية. فالنجاحات الكبرى الاقتصادية التي حققتها لا تلغي هشاشتها الأمنية وافتقارها الى القوة والقدرة على حماية نفسها.

إذن يبقى الجيو-ايكونومي أداة تساعد على فهم تحولات العالم ولكنه لا يستطيع مطلقاً الحلول محل الجيوبوليتيك. إنه على خلاف ما يعتقد البعض، يؤكد ديمومة العنصر الجغرافي. فالكثافة وسرعة الاتصالات من كل الأنواع والأشكال لا تعني «نهاية الجغرافيا» ولكن تشكّل جغرافيا اقتصادية جديدة أو، على الأرجح، جغرافيات عديدة تتراكب وتتشابك، واحدة موروثة من العصر الزراعي وأخرى منتمية الى العصر الصناعي وغيرها ينتمي الى عصر ثورة التدفقات بأنواعها (رساميل، سلع، اتصال). وتبقى المكاتب والمصانع والطرق وسكك الحديد، رغم كل شيء خياراً أساسياً. فالشركة الصناعية، رغم بحثها عن المرونة والليونة تنتظم حول شبكة: مكان تصنع فيه السلع وآخر يجري تخزينها فيه ونقاط للبيع ..الخ. والعميل المالي الذي لا يحتاج إلا الى هاتف وشاشة يستطيع أن يعمل من أي مكان

لكنه لا يستطيع الاستغناء عن مكان محدّد يمارس فيه عمله براحة وجدارة (بورصة معينة مثلاً).

وإذا كان الجيو ايكونومي يشدد على تنوع اللاعبين المنخرطين في اللعبة الدولية الاقتصادية (الدول، الشركات، الأفراد) فإن الجيوبوليتيك ينزع الى الانتماء الى اللاعبين السياسيين الكبار؛ الى الدول. الجيو ايكونومي يهتم بالمؤسسات والدول والصناعات والمصارف والمنتجين والمستهلكين ويعالج دوائر اقتصادية داخلية ودولية تفلت من الدولة وفي الوقت نفسه تتأثر بقراراتها وأفعالها.

ويتطور الجيوبوليتيك حول مسألة العلاقات بين المساحة والسياسة. من هذه الزاوية بدأ الجيوبوليتيك مع الاغريقي حيرودوت «أبي التاريخ» (٤٨٤ ق.م.). وطالما أن الانسان سيستمر في تشييد البناءات الجماعية (من الامبراطوريات القديمة الى الدول – الأمم المعاصرة) سيكون هناك تفكير ونقاش «جيوبوليتيكي».

وما يستطيع الجيو ايكونومي أن يساهم فيه هو إعادة صياغة الاشكاليات الجيوبوليتيكية، المرتبطة بتطور المفاهيم السياسية «التقليدية» (القوة، الدولة، الأمة، المنطقة..). وعلى «الماكرو – جيوبوليتيك» المتمحور حول الكيانات الكبرى والمجموعات الواسعة، أن يركّز على «الميكرو – جيوبوليتيك» ودينامية تفتّت العالم الى كيانات صغيرة جديدة تندمج في المساحة الواسعة. وتجدّد المقاربات هذا لا ينتج فقط عن الجيو – ايكونومي ولكن أيضاً عن جغرافيات الدين والثقافة والاثنية وغيرها. فلكل ظاهرة إنسانية مساحتها الجغرافية والفضائية، والاكثر من ذلك فكل ظاهرة إنسانية تلتقي، في لحظة أو أخرى، بالسياسة أي بتنظيم العلاقات بين الناس في حضن مؤسسات مشتركة.

* * *

رغم كل المتغيرات المفاهيمية المذكورة ستبقى السياسة وتبقى الدولة والحرب رغم تغيّر أشكالها وأدواتها. وستبقى العلاقات الدولية سعياً وراء المزيد من القوة والقدرة والردع، الأمر الذي يبرر فصلاً خاصاً عن أسلحة الدمار الشامل كوسيلة متجددة لعلاقات القوة والردع المتبادل بين الدول والتي يبدو أنها لن تكون بمنأى عن المتغيرات التي تنقل العالم الى ألفية جديدة ثالثة.



1

الفصل الثالث

الملف النووي بعد الحرب الباردة



أعـادت التـفـجـيـرات النووية الهندية في ١١ و ١٣ أيار / مـايو ١٩٩٨ ثم الباكستانية التي تلتها في ٢٨ من الشهر نفسه الى الأذهان هواجس الحرب النووية بعد أن خُيِّلَ للجميع أن الملف النووي تم إقفاله نهائياً بفعل انتهاء الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة على «نظام دولي جديد» تريده خالياً من أسلحة الدمار الشامل. لقد عاد هذا الملف لينفتح على مصراعيه مع ما يتضمنه من تساؤلات حول صيرورة النظام الدولي ونظرية الردع النووي والقدرة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في النصفين الشمالي والجنوبي من المعمورة.

I- السلاح النووي في الحرب الباردة

١- تشكّل النادي النووي

من المفارقات التي حوّلت مجرى التاريخ المعاصر أن ألمانيا النازية التي كانت متفوقة في المجال النووي، أواخر الثلاثينات، قررت إهماله مؤقتاً لتركّز الاهتمام على تطوير الصواريخ من نوع v1 و v2. وكان الأميركيون قد بدأوا بالعمل سراً، منذ العام ١٩٤٢، على تطوير السلاح النووي مستفيدين من خبرة العلماء الأوروبيين الناجين من النازية والذين لجأوا الى الولايات المتحدة مع أسرار تقنية وخبرات علمية ومعلومات تفيد بأن ألمانيا الهتلرية تعمل بجد ونشاط على تطوير هذا النوع من السلاح الذي لن تتردد في استخدامه حالما يصبح جاهزاً[١].

وشاعت سخرية القدر ألا تصبح القنبلة النووية الأميركية جاهزة إلا في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٤٥ (تاريخ الاختبار النووي الأول) أي بعد استسلام ألمانيا بثلاثة اشهر. وفي السادس من آب/ أغسطس من السنة نفسها قامت واشنطن بالقاء قنبلتها النووية الأولى على هيروشيما، وفي التاسع من الشهر نفسه ألقت قنبلتها

الثانية على ناكازاكي.

وينقسم المؤرخون حول تحليل أسباب هذا الفعل الأميركي المريع، في وقت كانت تتساقط فيه دول المحور الواحدة تلو الأخرى. فمنهم من يقول أن الرئيس ترومان سعى، من وراء هاتين القنبلتين، الى فرض تفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي الذي كان يقوده ستالين آنذاك معلناً بداية الحرب الباردة بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها. ومنهم من يظن بأن الحقيقة التاريخية أكثر واقعية من ذلك: استعجال الاستسلام الياباني عبر عمل مخيف يزرع الرعب في قلوب الشعب الياباني وقادته فيقضي على معنوياتهم قضاءً نهائياً مبرماً، الأمر الذي يجنّب الجيش الأميركي أعباء القيام باجتياح عسكري مكلف جداً للأرخبيل الياباني، خصوصاً بعدما خسر هذا الجيش حوالي مليون جندي (٢٩٠ ألف قتيل و٦٣٠ ألف جريح) في الحرب العالمية الثانية حتى تموز/ يوليو ١٩٤٥[٢]. وقتها لم تكن السلطات الأميركية السياسية والعسكرية، المكلّفة قيادة «برنامج مانهاتن» لصنع القنبلة الذرية، قد أدركت فعلاً حجم الانقلاب السياسي – الاستراتيجي الذي سيحدثه ظهور مثل هذه القنبلة. وكان عدد من العلماء الذين شاركوا في هذا البرنامج قد اقترحوا، لأسباب إنسانية، عدم استخدام القنبلة لقصف مدن العدو قبل تقديم نموذج برهاني عن قدراتها عبر تفجير تجريبي «دعائي» في إحدى جزر المحيط الهادئ. ولكن، .بالنسبة للجميع، بدت القنبلة النووية، قبل كل شيء، سلاحاً فتاكاً جديداً ينضم الى لائحة الأسلحة المستخدمة في استراتيجيا القصف الشامل الكثيف للمدن، والذي أصبح عملية رائجة متداولة في أوساط قيادات الأركان المتحاربة في المرحلة الأخيرة من الحرب الكونية الثانية[٣].

وهكذا تصبح المقارنة ممكنة بين المئة ألف قتيل ياباني، بفعل قنبلتي هيروشيما وناكازاكي، والمئة ألف ياباني الذين قتلهم القصف التقليدي في طوكيو في ١٩ آذار/ مارس ١٩٤٥ مثلاً حين دمرت القنابل الحارقة التي رمتها ٣٣٤ قاذفة قنابل من نوع «ب ٢٩» على أربعين كيلو متراً من العاصمة اليابانية. وكان الرئيس ترومان، كما يقول المؤرخون، قد خطّط إنطلاقاً من ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٤٥ لإلقاء قنبلتين

نوويتين على اليابان بدءاً من آب/ أغسطس من العام نفسه وثلاث قنابل في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ثم سبع قنابل (!!!) في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه(٤).

بعد أربع سنوات على ذلك نجح الاتحاد السوفياتي في تنفيذ انفجاره التجريبي النووي الأول. وكان ستالين الذي استفاد أيضاً من خبرة العلماء الهاربين من النازية، قد أعطى الأوامر بالاسراع في صنع القنبلة النووية تحقيقاً لتوازن استراتيجي مع الولايات المتحدة غداة مباحثات يالطا التي سينقسم إثرها العالم الى معسكرين إيديولوجيين متنافسين.

أما في أوروبا المنهمكة في عملية إعادة الاعمار بمساعدة مشروع مارشال الأميركي، الذي أعلنَ عنه في منتصف العام ١٩٤٧، فقد دار جدل واسع بين أصحاب الرأي القائل بضرورة حيازة سلاح نووي خاص بأوروبا، وأولئك المكتفين بالاعتماد على المظلة النووية الأميركية لحمايتهم من هجوم سوفياتي محتمل.

بريطانيا التي كانت تمتلك القدرة على إنتاج القنبلة النووية لم تنتظر أن يحسم هذا الجدل أمره، فأجرت انفجارها التجريبي الأول في الثالث من آب/ أغسطس ١٩٥٢. أما في فرنسا فلم ينتصر أصحاب مبدأ «الاستقلال النووي» إلا بعد حرب السويس ١٩٥٦ والملابسات التي رافقتها والتي بيّنت للفرنسيين أنه لم تكن ثمة ثقة في أمر استخدام حماية واشنطن النووية لحلفائها في حلف الأطلسي حين تتعرّض مصالحهم القومية الإستراتيجية للخطر. وبدأت حكومة غي موليه برنامجاً مستقلاً للتسلح النووي خلع عليه وصول ديغول الى السلطة عام ١٩٥٨ اهتماماً أكبر. وفي ١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٠ دخلت فرنسا في «النادي النووي» بإجرائها الاختبار التجريبي الأول(٥).

في الصين أعلن ماوتسي تونغ رفضه لمبدأ احتكار السلاح النووي في نطاق الكتلتين الغربية والسوفياتية معتبراً أن هذا الاحتكار يخدم، في المقام الأول، مصالح القوتين العظميين ويبقي على تسلطهما في السياسة الدولية. وامتلاك الصين للأسلحة النووية كان، في رأيه، يعزّز من مقدرتها السياسية والاستراتيجية العامة

على مجابهة الاتحاد السوفياتي الذي تفاقم نزاعه معها وكذلك ضد الولايات المتحدة القوة الامبريالية الأولى في العالم، ومن ناحية ثانية يدعم من مركز الصين في القارة الآسيوية ويعينها على تنفيذ استراتيجيتها الثورية الديناميكية في هذه البقعة الحساسة بالنسبة لصراعات القوى العالمية[٦]. وهكذا، بوجود الارادة السياسية والبنية العلمية الضرورية، تمكنّت بكين من القيام بتفجيرها التجريبي الأول في آب/ أغسطس ١٩٥٤. وقد ساهم تملكها للسلاح النووي في ارتقائها التدريجي الى حظيرة كبار العالم واحتلالها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي بديلاً عن «الصين الوطنية» التي كانت تحتله بدعم من الدول الغربية الكبرى.

وهكذا تشكّل النادي النووي من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والذين راحوا يعملون على تطوير ترساناتهم وزيادة مفاعيلها التدميرية التي وصلت الى حدّ القدرة على إفناء الكرة الأرضية بكاملها عشرات المرات. وإضافة الى دول هذا النادي هناك ما سمي ببلدان «العتبة» Seuil النووية: الهند التي قامت بتفجير تجريبي في ١٨ أيار/ مايو ١٩٧٤ وأفريقيا الجنوبية التي فعلت الشيء نفسه في السنة ذاتها، وباكستان التي لم تخفِ عزمها على إنتاج القنبلة النووية، وإسرائيل التي حصلت على قدرات نووية فضلت إبقاءها طي الكتمان وإحاطتها بجدار سميك من الغموض والتعتيم.

وبقي النادي النووي حكراً على الخمسة الكبار طيلة الحرب الباردة التي حكمها ما يسمى في علم السياسة المعاصر بـ«نظرية الردع» وسط إخفاق دولي في الحد من أسلحة الدمار الشامل رغم كل اتفاقات ومعاهدات نزع السلاح والرقابة على هذه الأسلحة.

٢- الانتشار النووي ومنعه أو الحد منه

في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٢ اندلعت أزمة الصواريخ الكوبية التي كان لها الفضل في حث الكبار على التفكير في السيطرة على المارد النووي الذي يمكن أن يفلت من القمقم في أية لحظة. ومنذ تموز/ يوليو ١٩٦٣ (معاهدة موسكو التي تحظر التجارب النووية في الفضاء وفي أعماق البحار) حتى حزيران/ يونيو

١٩٧٩ (اتفاقية سالت ٢ حول تحديد الأسلحة الاستراتيجية) تم التوقيع على العديد من اتفاقات الحد من انتشار الأسلحة النووية والاستراتيجية[٧] التي بقيت دون النتيجة المرجوة بسبب الصراع بين المعسكرين الكبيرين. وكان يجب انتظار مجيء غورباتشوف على رأس الكرملين ولقائه الأول مع الرئيس الأميركي ريغان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ في جنيف والأصداء العالمية المفزعة التي أحدثها حادث تشيرنوبيل في نيسان/ ابريل ١٩٨٦[٨] حتى يتجه العالم نحو تفكير أكثر جدية بنزع السلاح النووي ولو تدريجياً. وهكذا تم توقيع الاتفاق الأول بهذا الصدد بين موسكو وواشنطن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ في جنيف[٩]، الذي لحقته اتفاقات أخرى كان أهمها ذلك الموقّع في تموز/ يوليو ١٩٩١ بين غورباتشوف وجورج بوش (ستارت ١) الذي يفرض تخفيض الترسانات الاستراتيجية الأميركية السوفياتية بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ في المئة. وبعد خمسة أشهر على ذلك تم الاتفاق على تدمير الأسلحة النووية المتعددة الرؤوس وقريبة المدى في فترة تنتهي في العام ٢٠٠٣. لكن هذه الجهود المبذولة خلال الحرب الباردة وبعدها ستبقى محدودة النتائج في عالم يؤمن القيمّون عليه بأن القوة، لا العدالة، تستطيع كل شيء.

لقد سيطرت على العالم غداة الحرب العالمية الثانية، وما تزال، مصطلحات مثل الانتشار النووي والردع النووي وتوازن الرعب، ودخلت هذه المفردات، وغيرها، في صلب المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية. ويُقصد بالانتشار النووي Nuclear proliferation, prolifération nucléaire التزايد المستمر في عدد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل والامكانات التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية énergie nucléaire - Nuclear energy سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أولكليهما معاً[١٠]. والمشكلة الخاصة بالحد من الانتشار النووي من خلال ضوابط وترتيبات دولية فعالة كانت شاغلاً رئيسياً للأمم المتحدة منذ الستينات. لكن ثمة عراقيل فنية وسياسية ما تزال تحول دون التوصل الى نتائج عملية مرضية في هذا المضمار. وترتبط أولى هذه المشاكل بالكيفية التي تتوزع بها القدرات النووية على المستوى الدولي مما يؤدي الى تشتيت جهود الحظر والتنفيذ والانتقاص من

فاعلية الرقابة الدولية على النشاطات النووية التي تجري وراء حدود هذا العدد الكبير من الدول. فخارج نطاق الكتلة الشيوعية (السابقة) كان ثمانون في المئة من احتياطات اليورانيوم العالمية موجود في حوزة ثلاث دول هي الولايات المتحدة وكندا وجنوب أفريقيا. أما فرنسا فتوفرت لديها كميات من اليورانيوم كافية لتلبية حاجات برنامجها النووي العسكري وليس المدني. إضافة لذلك هناك السويد وأستراليا والأرجنتين وبعض الدول الأفريقية المتمتعة بإمكانات نووية هامة.

وهناك ألمانيا التي تعتبر أهم مصدر أوروبي لإنتاج اليورانيوم تليها تشيكوسلوفاكيا. وفي ما يتعلق بالتكنولوجيا اللازمة لانتاج البلوتونيوم، وهو عنصر أساسي في إنتاج الأسلحة النووية، يوجد أكثر من ٥٠٠ مفاعل نووي موزّعة في العالم والى جانبها مفاعلات ضخمة تفوق طاقتها ١٠٠ ميغاوات وتمتلكها الدول النووية الخمس الكبرى بالاضافة الى دول غير نووية مثل بلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا (السابقة) وألمانيا والهند وايطاليا واليابان وهولندا واسرائيل وباكستان واسبانيا والسويد وسويسرا والبرازيل ...الخ.

أما التجهيزات العملية المستخدمة في انتاج الوقود النووي وفي عمليات الفصل الكيميائي فهي أقل انتشاراً من المفاعلات النووية وتكاد تنحصر في الدول النووية. لكن هناك دول تمتلك معملاً للفصل الكيميائي القادر على تصنيع الوقود النووي المشع، مثل بلجيكا والهند وألمانيا واليابان والسويد وجنوب أفريقيا، وأينما وُجدت تسهيلات الفصل الكيميائي يصبح من السهل إنتاج البلوتونيوم اللازم لتصنيع الأسلحة النووية[١١]، الأمر الذي يزيد من احتمال ارتفاع عدد الدول الممتلكة للأسلحة النووية في المستقبل المنظور.

هناك صعوبات أخرى رئيسية تعرقل تنفيذ تدابير حظر الانتشار النووي وتقييده مثل تلك المتعلقة بأجهزة التفجير النووي والتعاون النووي السلمي بين الدول النووية وغير النووية والضمانات الرامية الى عدم تحول برامج الطاقة النووية السلمية الى المجالات العسكرية وموضوع المشاركة في المواد والأجهزة والمعلومات النووية طبقاً لما نصّت عليه المادة الرابعة من معاهدة جنيف ومشكلة

التفجيرات النووية ذات الاستخدامات السلمية وغير ذلك مما يجعل حظر الانتشار أمراً يجانب المستحيل[١٢].

٣- الردع النووي أو توازن الرعب

في ظل استحالة منع السلاح النووي سيطر على العالم ثنائي - القطبية نوع من توازن الرعب أو «رعب التوازن» كما يعبّر بعض المراقبين[١٣]. ويقول ريمون آرون أن الردع، كنمط علاقة بين شخصين أو جماعتين، قديم قدم البشرية. فاحتمال أن يصفعه والده يردع الولد عن تمزيق كتب مكتبة الوالد. كما يردع محضر المخالفة سائق السيارة عن التوقف في مكان ممنوع[١٤]. ويضيف آرون أن الوالد عندما يهدّد ابنه بالصفعة فإنه يمارس الردع بطريقة واضحة علنية، أما ردع المخالفة فيكمن في القانون وتزداد فعاليته بتزايد عدد رجال الشرطة. وخطر وقوع حادث مفجع يردع سائق السيارة، غير الخائف من العقوبات الادارية، من إجتياز إشارات السير الحمراء[١٥]. وبين وحدتين سياسيتين سيدتين ومستقلتين فإن ميكانيزم الردع قادر على العمل في غياب تهديد علني. هذا الأمر كان موجوداً قبل العصر الذري، فأين جديد الردع في هذا العصر؟

الجديد أن الأسلحة النووية لا يوجد لها مثيل في تاريخ البشرية، ذلك أن قدرتها التدميرية تستطيع أن تحسم المعركة بساعات بل دقائق معدودة لا يعود بعدها من وجود مادي يذكر للخصم. وإذا كان هذا الخصم يملك، هو الآخر سلاحاً نووياً فالنصر يكون لمن يضرب أولاً ويملك ما يكفي من السلاح لتدمير العدو تدميراً كاملاً يمنعه من الرد بالسلاح النووي. وهكذا، لم تكن المعادلة بهذا الوضوح من ذي قبل: «الفرق في الكمية يخلق فرقاً في النوعية». ولم يسر التاريخ قبلاً بمثل هذه الوتيرة تسارعاً. إذ في أقل من عشر سنوات انتقلنا من قنابل تزن بالكيلوطن (آلاف الأطنان من الـ تي.أن.تي) ثم بالميغاطن (ملايين الأطنان من الـ تي.أن.تي) المنقولة بالطائرات المقاتلة، الى عصر الصواريخ البالستية التي تحمل رؤوساً أكثر فتكاً وتعبر آلاف الكيلومترات بدقائق معدودة[١٦]. ثم نقلنا التطور السريع من عصر ينتصر فيه من يوجّه الضربة الأولى الى عصر الردع النووي الذي باتت فيه هذه

الأخيرة مستحيلة لأن العدو بات قادراً على استيعاب هذه الضربة والرد بضربات مماثلة أو أقوى، وذلك من صواريخه المتمركزة خارج الحدود الوطنية في الغواصات القابعة في أعماق المحيطات. وهذا ما حدا بالرئيس أيزنهاور للاعلان: «لا بديل عن السلام»(١٧).

وهكذا اعتمد التوازن النووي في بقائه واستمراره على الردع المتبادل، أي قدرة كل من الطرفين السوفياتي والأميركي على تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من الظروف. لقد استمد هذا الردع فعاليته من حقيقة استراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين الأعظم في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول الى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية. وهذا ما جعل الحرب النووية مستحيلة لانها تعني انتحاراً متبادلاً بين أطرافها، وجعل من فكرة الحروب التقليدية المحدودة البديل المقبول لكارثة الحرب النووية. ولم تنشب أية حرب، نووية أو تقليدية، مباشرة بين القوتين العظيميين، وانتشرت الحروب «بالوكالة» في معظم بقاع المعمورة بين دول غير نووية مدعومة من هذا المعسكر أو ذاك.

وينبغي الاشارة الى أن حيازة السلاح النووي أثبتت عدم جدواها في الصراعات المسماة «طرفية» أو خارجية (بعيداً عن المركز) التي لا تهدد أراضي القوى النووية الكبرى أو مصالحها بشكل مباشر. أكثر من ذلك قدم التاريخ، خلال الحرب الباردة، براهين عديدة على هزائم حلّت بقوى نووية كبرى في أرض المعركة ولم تستطع ترساناتها الضخمة أن تقدم لها أي عون (أميركا في فيتنام والاتحاد السوفياتي في أفغانستان على سبيل المثال لا الحصر). ورغم كل التطور التكنولوجي والتقني الذي لحق بالسلاح النووي (من ناحية الحجم الصغير والدقة والتركيز والليونة...) فإنه بقي صعب الاستخدام حتى لغرض سياسي محدّد، وغير مفيد عسكرياً إلا في حال الرد على تهديد نووي مباشر تتعرض له دولة نووية ما(١٨).

في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ انهار جدار برلين وتلاه انهيار الاتحاد

السوفياتي في صيف ١٩٩١ فإنتهت الحرب الباردة وولّى النظام الدولي القائم على قطبية – ثنائية. ويمكن القول أن هذا العالم الذي وُلِدَ على أنقاض هيروشيما ودُفِنَ الى جانب حائط برلين تميّز بغلبة العامل النووي الذي حمى النظام الدولي من حرب عالمية محتملة. لقد قاد المسرح المركزي كل مسارح الصراعات الطرفية والخارجية البعيدة ومنعها من التمدد والانتشار خارج حدود السيطرة. لقد كان السلام العالمي مستحيلاً ولكن الحرب العالمية كانت غير ممكنة أيضاً، ذلك أن تدخل الردع النووي هو الذي أضفى على النظام الدولي ذلك الطابع الفريد المبتكر. فالصواريخ الباليستية البعيدة المدى التي تحمل رؤوسا نووية، مضافة الى القنابل الذرية والهيدروجينية، جاءت لتكرّس «استقرار النظام الدولي في اللا إستقرار»[١٩]، والقطبية – الثنائية وضعت شروط توازن هش كان له، على الأقل، الفضل في إخضاع الصراعات الصغرى لمنطقة الصراع المركزي الكبير المتمحور حول القطبين الكبيرين. الذرة والصاروخ، إذن، أبعدا شبح الصراع النهائي الأخير.

II– السلاح النووي بعد الحرب الباردة

بإنتهاء الحرب الباردة طرأ تعديل على مكانة السلاح النووي في الاستراتيجية العالمية: الردع في مواجهة القوى الجديدة الصاعدة لم يعد فاعلاً لأنه، في جزء كبير منه، نفسي ويعتمد على «حسن تصرّف جماعي». ويسود التساؤل حول مخاطر الانتشار النووي وسبل مواجهته. المعطى الاستراتيجي الجديد في العالم يفرض إعادة تعريف دور وأهداف ونظم الدفاع والجيوش، على الرغم من أن الدول الكبرى ستظل تعتمد على الردع النووي في مطلق الأحوال وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الدول التي لا تملكه اليوم تحاول الحصول عليه أو تفكر في ذلك على الأقل.

المفارقة أن انتهاءالقطبية الثنائية لم ينه معه الخطر النووي أو ما يسمى برعب التوازن بل ان طبيعة هذا الخطر ومصادره التي باتت متنوعة أو مجهولة هي التي تغيّرت. وقد حذّر جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي غداة انهيار الاتحاد السوفياتي بالقول: «إننا أمام خطر ظهور وضع شبيه بما يحصل في يوغوسلافيا

مع أسلحة نووية هذه المرة. فمن يستطيع السيطرة على ٢٧ ألف رأس تكتيكي واستراتيجي موزّعة بين مخازن روسيا وأوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء؟»(٢٠).

لقد تمت السيطرة على هذا الوضع حتى الآن رغم انفجار الحروب في البلقان والقوقاز والتشيشان وعدم استقرار «مجموعة الدول المستقلة». ولكن الخطر ما يزال كاملاً وجاهزاً للعودة مع رصيده المرعب طالما أن روسيا ما تزال تتخبّط في سعيها المكلف للدخول في اقتصاد السوق.

١- مخاطر انتشار نووي في الشمال

يتحدث كثيرون في الغرب عن مخاطر انتشار هذا السلاح في دول الجنوب وقلّما يعلنون الخشية من انتشاره في دول الشمال. وتقول الاحصاءات بأن فرنسا استقبلت ١٥٠٠ باحث نووي من أوروبا الشرقية السابقة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وألمانيا حوالي ١٩٠٠ باحث عام ١٩٩١ و ٤٠٠٠ عام ١٩٩٤. أما اسرائيل فقد استقبلت ٣١ ألف باحث في المجال النووي خلال سنتين من انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق)، وهم يعملون الآن في مختبراتها ومراكزها العلمية. ويُقدَّر عدد الذين اختاروا الولايات المتحدة بثلاثين ألفاً من خيرة علماء وباحثي المعسكر الشرقي السابق(٢١).

هذه الدول وصلت في برامجها النووية الى مراحل تجعلها في غير حاجة لمثل هؤلاء العلماء. ولكن ما يخشاه الأميركيون هو غياب الإحصاءات الدقيقة عن عدد العلماء الذين تمركزوا في العالم الثالث على الرغم من الرقابة المتشددة في هذا المجال.

في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٤ أعلن برنت شميدبور، مساعد وزير الخارجية الألماني للشؤون الاستخباراتية، بأن تهريب المواد النووية من روسيا بلغ مستوى لا سابق له. وبعد شهر من هذا الاعلان تم ضبط ٣٦٠ غراماً من البلوتونيوم عيار ٢٣٩ في مطار ميونيخ في طائرة آتية من موسكو(٢٢). وقد كشفت صحيفة دير

شبيغل الألمانية عن فضيحة نووية مفادها أن موظفاً في البوليس الجنائي الألماني عقد صفقة مع رجلي أعمال اسباني وكولومبي لشراء أربع كيلوغرامات من البلوتونيوم ٢٣٩ بسعر ٢٧٦ مليون دولار وأن الدولة الألمانية قد تكون وراء الصفقة. وما إعلان شميدبور المذكور وعمليات ضبط التهريبات إلا لذر الرماد في العيون، بحسب الصحيفة المذكورة في عددها الصادر في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٥.

اليابان أيضاً، الدولة الكبرى اقتصادياً على الأقل، ليست بمنأى عن التفكير في الحصول على السلاح النووي. ولأول مرة منذ قنبلة هيروشيما أعلنت طوكيو، في آب/ أغسطس ١٩٩٣، أنها تدرس إمكانية إنتاج هذا السلاح بسبب خوفها من نشوء قوة كورية موحدة مستقبلاً تملك هذا السلاح الخطير، عدا عن تنامي قدرات الصين الملفتة في هذا المجال (قبل الهند وباكستان مؤخراً). لكن الحساسية المفرطة للرأي العام الياباني حيال هذا السلاح، بسبب ما تعرض له عام ١٩٤٥، يمنع القادة اليابانيين من الخوض في برنامج نووي (الى متى؟) على الرغم من قناعتهم المعلنة بأن نظاماً دفاعياً متكاملاً فعالاً يبقى غير ممكن في غياب الردع النووي. وتراقب طوكيو وسيول وبيونغ يانغ بعضها البعض عن كثب في لعبة قوة ثلاثية الجانب في آسيا الشمالية – الشرقية. الكوريتان تنظران الى امتلاك طوكيو للبلوتونيوم كتهديد كاف، في حين أن اليابان تخشى توحّد الكوريتين كما حدث لألمانيا. والاتفاق الموقع بين واشنطن وبيونغ يانغ في جنيف في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤ لم يهدئ روع الدول المجاورة لأنه وإن سمح بالحد من البرنامج النووي الكوري – الشمالي تحت الضغوط الأميركية، إلا أنه سمح له بالبقاء خارج رقابة الوكالة النووية في فيينا لمدة خمس سنوات.

من جهتها رفضت الصين التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي NPT (Non Proliferation treaty) الموقعة عام ١٩٩٥. واعتبر الأوروبيون أن الاتفاقات الأميركية – الروسية حول نزع السلاح النووي تبقى دون المطلوب. وقد أعلنت بريطانيا وفرنسا، القوتان النوويتان الأوروبيتان، أنهما لن تنضما الى هذه

الاتفاقات قبل أن تتوصل موسكو وواشنطن الى التخلص من نصف سلاحهما النووي على الأقل. وحققت فرنسا «اكتفاءً ذاتياً» حتى العام ٢٠١٠، لذلك توقفت عن زيادة ترساناتها الاستراتيجية، لأسباب مالية داخلية. وفي عام ١٩٩٢ سحبت باريس الصواريخ التكتيكية «بلوتون» من الخدمة وخفضت عدد غواصاتها الاستراتيجية من ست الى خمس وطلبت من مراجعها المختصة الإبطاء في تنفيذ برامج تسليحية نووية عديدة[٢٣]. هذا دون توقيف البحوث العلمية الهادفة الى ابتكار أنماط أسلحة استراتيجية قليلة الكلفة وشديدة الفعالية. وكان الرئيس ميتران قد أعلن، في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٦، أن فرنسا تملك ٥٠٠ رأس نووي تؤمن لها الكفاية والمصداقية المطلوبتين، وتعهد بعدم إجراء أية تجارب نووية في عهده[٢٤]. لكن الرئيس شيراك أعلن في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٥، وسط استنكار داخلي وخارجي، عن إجراء ثماني تجارب نووية قبل عام ١٩٩٦، موعد البدء بتطبيق المعاهدة الدولية التي تمنع إجراء التجارب النووية، وسبب القرار، كما ذكر شيراك، هو عدم القدرة على إجراء تجارب صورية مختبرية أو محاكاة بالكمبيوتر Simula-tion، والرغبة في تحديث الترسانة النووية الفرنسية للبقاء في نادي الدول العظمى[٢٥]. وقد أعلن رئيس الوزراء إدوار بالادور، في ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٩٥، عن البدء ببناء جهاز لايزر ضخم للمحاكاة في مركز الدراسات العلمية والتكنولوجية في منطقة أكيتان (CESTA) يسمح بالاستغناء عن التجارب النووية اللازمة لصناعة السلاح النووي[٢٦].

٢- خطر إنتشار نووي في الجنوب

هناك دول في العالم الثالث قررت طوعاً التخلي عن البرنامج النووي الذي أرهق خزائنها. ففي أواخر العام ١٩٩١ وقّع رئيسا الأرجنتين والبرازيل على اتفاق يسمح لوكالة الطاقة الدولية بممارسة الرقابة المباشرة على تجهيزاتهما النووية في كل المجالات والتحقق من عدم تحويلها إلى المجال العسكري[٢٧]. وبهذا تكون البرازيل والارجنتين قد تخلّتا عملياً عن كل برنامج عسكري نووي، والشيء نفسه فعلته افريقيا الجنوبية عندما أعلنت على لسان رئيسها فريدريك دوكليرك، في ٢٤

آذار مارس ١٩٩٢ عن أنها بدأت منذ العام ١٩٩١ بتدمير قنابلها النووية الست التي كانت تمتلكها وعن تحويل البرنامج العسكري إلى أهداف مدنية والتخلي نهائياً عن كل طموح نووي[٢٨]. المراقبون فسّروا ذلك وقتذاك بأنه يعكس رغبة الأقلية البيضاء(بإيعاز من واشنطن والحلفاء الغربيين على الأرجح) بعدم ترك قدرات نووية في أيدي السود الذين كانوا يتأهبون لاستلام السلطة عقب انهيار نظام التمييز العنصري.

في الشرق الأوسط يقلق التوجه النووي الايراني واشنطن على الرغم من أهدافه السلمية المعلنة. وقد نفذت واشنطن تهديدها بمقاطعة إيران على أمل أن يحذو الحلفاء حذوها، الأمر الذي لم يتحقق. وعلى الرغم مما أصاب العراق وما يصيبه يبقى هدفاً مميزاً لتسلّط الأميركيين الذين يقولون أن المشكلة تكمن في أن المعادلة النووية لا تزال في رؤوس مائة وخمسين عالماً عراقياً[٢٩] ولا يمكن انتزاعها (إلا بقتلهم ربما؟!..) على الرغم من وضعهم تحت المراقبة المشددة والدقيقة. وبالطبع فإن البرنامج النووي الاسرائيلي الذي قطع أشواطاً متقدمة وانتج عشرات الرؤوس والقنابل الذرية لا يقلق الغربيين الذين كانوا وراء وجوده وتطوره (فرنسا بداية، ثم الولايات المتحدة) في الأصل. ورغم الجهود المصرية والعربية لدفع اسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار الموقعة عام ١٩٩٥ فقد مارست الولايات المتحدة كل الضغوط المكنة ليس لإجبار اسرائيل على وقف برنامجها ولكن لإجبار العرب على الالتحاق بالمعاهدة المذكورة والتي رفضت اسرائيل توقيعها.

الهند وباكستان هما الدولتان الوحيدتان، من العالم الثالث، اللتان لم تخفيا يوماً أمر تسابقهما النووي. ففي ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٩٤ أعلن رئيس الوزراءالباكستاني نواز شريف أن بلده يملك القنبلة النووية.[٣٠] وأثار هذا الاعلان ردود فعل كثيرة حاول وزير الخارجية عاصف أحمد علي تهدئته بالقول أن بلده «يملك قدرات نووية» فقط؟ الأمر الذي أثار حفيظة الهند[٣١]. وفي الحقيقة كان البلدان يعترفان دوماً بأنهما يحاولان صنع القنبلة، ولكن دون نجاح. وقد سبق للهند وقامت بانفجارها التجريبي الأول عام ١٩٧٤ في صحراء راجستان لكنها

كانت مصرة على الطابع السلمي لبرنامجها النووي وعلى أن قنبلتها لن تستخدم ، في أي حال من الأحوال ، إلا للدفاع عن النفس ضد هجوم باكستاني محتمل(٣٢).

وقد رفضت نيودلهي واسلام أباد التوقيع على معاهدة عدم الانتشار في غياب نص واضح يفرض نزعاً شاملاً للسلاح الذري. وأعلن وزير الخارجية الهندي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ رأيه بصراحة ووضوح: «لماذا تفتخر فرنسا بامتلاكها للسلاح النووي وتخجل الهند من ذلك؟ في كل حال نحن البلد الثاني في العالم من حيث عدد السكان ، ومفهوم الديمقراطية الكونية لا يمكن ان يتعارض مع تملكنا لقوة نووية على غرار القوى الأخرى»(٣٣).

وانتشار السلاح النووي في دول العالم الثالث، تحديداً، يشكل إحدى الهموم الأساسية «للنظام الدولي الجديد» الذي أعلنه الرئيس بوش في بداية العام ١٩٩٢. وفي ١٢ آذار / مارس من العام نفسه حدّد روبرت غايتس، مدير وكالة الاستخبارات الأميركية السي.آي.إي لائحة البلدان التي تتجه نحو الحصول على أسلحة الدمار الشامل: فقط «مجموعة الدول المستقلة» والصين قادرتان على إصابة الأرض الأميركية مباشرة. ولكن قد يتوصل آخرون الى ذلك بعد عشر سنوات: العراق، ايران، الجزائر، سوريا، الهند وباكستان. أما كوريا الشمالية والصين فهما المصدران الرئيسيان لهذه الأسلحة(٣٤) وبحسب تقديرات وليام بستر المدير الأسبق لوكالة المخابرات الأميركية نفسها. «يحمل العالم الثالث تهديداً للولايات المتحدة والأمن العالمي بسبب انتشار الصواريخ الباليستية وما تحمله من رؤوس نووية وبيولوجية وكيميائية. فهناك على الأقل ٢٥ بلداً نامياً ينتج أو يسعى لانتاج مثل هذه الأسلحة، وهناك ١٥ منها سيتمكن من انتاج هذه الأسلحة في العام ٢٠٠٠، الأمر الذي يشكّل تهديداً جدياً للقوات الأميركية العاملة في العالم الثالث ولحلفائها. وقد سبق لستة بلدان نامية أن استعملت صواريخ باليستية في حروبها (مصر، سوريا، ايران، العراق، ليبيا، أفغانستان) علماً أن هناك صواريخ ذات قدرة تدميرية لا يتطلب إنتاجها قدرات تكنولوجية عالية وكلفتها ليست مرتفعة كثيراً».(٣٥)

وفي ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٩٣ عرض مدير السي.آي إي، جيمس وولسي(٣٦)،

لوحة انتشار الاسلحة النووية أمام لجنة القضايا الخارجية في مجلس الشيوخ، مركزاً على المخاطر المتأتية من كوريا الشمالية والعراق وايران. وتوقع أنه بحلول العام ٢٠٠٠ ستتمكن دول جديدة من أن تطور بنفسها صواريخ باليستية قادرة على إصابة الأراضي الأميركية. وسباق التسلح بين الهند وباكستان يشكل مصدر قلق للسي.آي . إي. والصين، هي الأخرى، لا تحترم تعهداتها إذ تبيع أسلحة مهمة لبلدان من العالم الثالث. كذلك فإن انتشار هذه الأسلحة من شأنه أن يهدّد الاستقرار العالمي برمته. ففي حال نشوب أزمة ما فان أسلحة العالم الثالث تبدو أكثر هشاشة أمام هجوم وقائي من أسلحة قوى الشمال النووية. وحسب تحليل وولسي فان أحد المتخاصمين إذا افترض خلال أزمة ما أن الحرب واقعة لا محالة، فقد لا يتردّد في تدمير ترسانة الخصم، وإذا اعتقد الواحد من المتنازعين، بناء على إشارة قد تكون خاطئة، أن الآخر سوف يطلق صواريخه، فقد يسبقه إلى ذلك ... ويحدث عندئذ الدمار الشامل.

ويتابع وولسي أن الأمر كان أقل خطورة بين المعسكرين الكبيرين السابقين، إذ أن بلدان العالم الثالث لا تتمتع بالقدرات التكنولوجية والاستخباراتية نفسها التي تسمح فعلاً بقراءة صحيحة للإشارات المتأتية من الخصم. لقد كانت القوتان العظميان قادرتين على ابقاء ترسانيتهما النووية في حال استنفار دائم خلال ثلاثين سنة دون حصول أي إطلاق نتيجة خطأ ما، ومن المشكوك فيه أن تقدر بلدان العالم الثالث الأقل استقراراً والأضعف تكنولوجياً من فعل الشيء نفسه.

ويبدي الأوروبيون قلقاً مماثلاً؛ ففي مؤتمر عقده أكاديميون وعسكريون وسياسيون فرنسيون في باريس عام ١٩٩٥ (صدرت أبحاثه في كتاب)[٣٧] أكد وزير الدفاع شارل ميون كما أكد عسكريون وسياسيون في السلطة ، أن دول الجنوب المحاذية – الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية – تشكّل مصدر خطر على الأمن الأوروبي بسبب احتمال سيطرة الأصوليين على أنظمة الحكم فيها وإمكانية حصولهم على صواريخ باليستية في مدة وجيزة، الأمر الذي يحتّم على الأوروبيين تطوير ترسانتهم من أسلحة الدمار الشامل. وفي الاتجاه نفسه يذهب تحليل بيار

لولوش (النائب اليميني وأحد مفكري حزب شيراك) في كتاب له يقدم اقتراحات عملية في هذا الشأن(٣٨).

ماذا تستطيع الولايات المتحدة، وأوروبا، أن تفعل، أو ما يجب أن تفعله حيال هذه الاحتمالات؟ يجيب المراقبون الأميركيون أنها تملك مروحة خيارات واسعة. قبل كل شيء تقوية اتفاقات عدم انتشار الأسلحة ومراقبة تصديرها وتوسيع المشاركة في الاتفاقات متعددة – الأطراف والتقدم بمبادرات جديدة(٣٩). ويقول جون هولوم مساعد كلينتون لشؤون مراقبة التسلح أن تنظيم التسلح ومراقبة تصديره أصبح ضرورة عالمية بعد نهاية الحرب الباردة. ومن المعروف أن الولايات المتحدة عملت جاهدة على صياغة اتفاق يمنع تطوير وإنتاج والحصول على وتخزين والتمويل المباشر وغير المباشر للأسلحة الكيميائية. وفي ١٣/ ١/ ١٩٩٣، في باريس، وقّع ١٣٠ بلداً على هذا الاتفاق. وفي آذار / مارس ١٩٩٤ انضم ٢٦ بلداً آخر إليه. وفي نيسان/ ابريل ١٩٩٥، نجحت الولايات المتحدة في دفع دول العالم إلى التجديد على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT بالرغم من صفاقة موقفها المنحاز الى اسرائيل.

لكن المفاجأة أتت من الكونغرس الأميركي الذي رفض، في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٩، التصديق على معاهدة الحظر التام للتجارب النووية C.T.B.T. (بغالبية ٥١ صوتاً ضد ٤٨ وامتناع واحد عن التصويت). هذا الرفض سدّد ضربة موجعة لسياسة الرئيس كلينتون ولمستقبل المعاهدة التي وقّعها ١٥٤ بلداً عام ١٩٩٦. ومن مسوّغاته، بحسب ممثلي الحزب الجمهوري أن المعاهدة المذكورة تشكّل تهديداً للأمن القومي الأميركي لأسباب عديدة منها صعوبة التحقّق من تطبيقها. ويخشى المراقبون من أن يؤدي موقف الكونغرس هذا إلى انهيار هذه المعاهدة التي أصرت واشنطن على أن تكون البادئة بتوقيعها بعد أن قامت بصياغة نصّها بنداً بنداً.

إن الكلام الأميركي عن خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل كلام حق، لكن يراد به باطل. فمن هو المسؤول الأول عن هذا الانتشار؟ أليس البائع الأول للسلاح

في العالم؟ ثم ألا تشكّل دول حليفة للولايات المتحدة، مثل اسرائيل، التي تضيق ترسانتها بأنواع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية وغيرها، تهديداً للأمن في منطقتها، حتى لا نقول الأمن العالمي؟ وكيف يسمح «باعفاء» اسرائيل من الانضمام الى معاهدة منع الانتشار، في حين تمارس كل الضغوط الممكنة على دول المحيط للقبول والتوقيع، وهي غير نووية وغير قادرة، في المدى المتوسط على الأقل، على امتلاك التقنية التي تسمح لها بأن تصبح كذلك؟ إن الكيل بمكيالين في هذا المجال يفقد الكلام الأميركي ، الرسمي وغير الرسمي، الكثير من المصداقية.

وتلجأ واشنطن إلى استراتيجية العقوبات التي تفرضها على البلدان التي تحاول انتاج مثل هذه الأسلحة، وعلى الشركات الغربية التي تساعدها في ذلك. كذلك تلجأ إلى استراتيجية الردع الدبلوماسي ومن ثم الاقتصادي. وهناك أيضاً الردع العسكري. لكن هذا الأخير يصطدم بعقبات عديدة خصوصاً في البلدان التي تنتشر فيها ثقافة الاستشهاد مثلاً، حيث مفاهيم «الردع» و «الاستقرار» الغربية لم تعد تعني شيئاً[٤٠]. وهناك استراتيجية، الضربة الوقائية، وهو نوع مكلف سياسياً وصعب عسكرياً، لكن تحقيقه ممكن وقت الأزمات كما حصل إبان حرب الخليج الثانية. فقد اتخذ الرئيس بوش من هذه الحرب حجة لكي يدمر مصانع الأسلحة ومراكز البحث وانتاج الصواريخ في العراق على الرغم من أن هذه الأهداف لا علاقة لها بغزو العراق للكويت. ولكن الولايات المتحدة أعلنت أن لها حق استباق المخاطر بضرب التجهيزات النووية في العالم الثالث[٤١].

كل هذه الاستراتيجيات والوسائل لم تنجح في ثني الهند وباكستان، وهما من دول العالم الثالث، عن الاستمرار في برنامجها النووي والتوصل إلى حيازة السلاح الذري.

٣- نحو عولمة نووية؟

إن توصل الهند وباكستان ، اللتين تعانيان من كل أمراض الفقر والتخلف وفيهما أكبر نسبة متسولين في العالم[٤٢]، إلى حيازة السلاح النووي، يثبت صحة المخاوف السائدة ما بعد الحرب الباردة ويطرح سؤالاً خطيراً: إلى متى سيبقى

السلاح النووي حكراً على عدد قليل من الدول؟ إلى وقت غير بعيد على الأرجح.

في حالة الهند من المعروف أن برنامجها النووي عمره ثلاثة عقود على الأقل. رغم ذلك تقول وكالة الاستخبارات الأميركية السي.آي.إي. أنها فوجئت بالتفجيرات النووية، ويقول الرئيس الروسي يلتسين أن «الهند خذلت روسيا» حليفتها التقليدية التي فوجئت بهذه التفجيرات. أما التفجيرات الباكستانية، رداً على مثيلاتها الهندية فلم تفاجئ أحداً ولكن سرعة الرد هي التي أحدثت المفاجأة. وهذا يدل على أنه رغم الحظر المفروض على استيراد الأجهزة والتقنية والمعدات المطلوبة للمفاعلات النووية ورغم كل المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة والهند واسرائيل لمتابعة أسرار البرنامج الباكستاني ورغم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بزيادة نشاطهما في مركز التنصت على الاتصالات الهندية والباكستانية من قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي منذ عام ١٩٩٢ فقد توصلت اسلام أباد إلى انتاج القنبلة النووية. وهذا يشير إلى احتمال تكرار التجربة نفسها في مناطق أخرى، ذلك أن «الأزمات الاقتصادية وتواضع الامكانيات، والمتابعة والرصد والتكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال لدى الولايات المتحدة وغيرها، لم تمنع قوة اقليمية تتوافر لديها الارادة السياسية من بناء ترسانة نووية مهما كانت المصاعب على طريق تحقيق ذلك».[٤٣]

ويقول الصينيون أن واشنطن لم تفاجأ بالتفجيرات الهندية بل أنها كانت تتطلع بعين إيجابية إلى المسعى النووي الهندي بغية خلق تهديد على القرب من حدود الصين التي تخشى الولايات المتحدة صعودها الدولي السريع ونفوذها المتعاظم، كذلك تلقت الهند مساعدات سوفياتية، في السابق، للغرض عينه وما تزال تحظى بدعم روسي مستمر.

من جهتها، ساعدت الصين باكستان، فنياً على الأقل، في برنامجها النووي «ومن أمثلة ذلك إمدادها بـ ٥٠٠٠ مغناطيس حلقي لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاصة باغناء اليورانيوم ومساعدتها في تشييد وحدة استخلاص البلوتونيوم في كاسما بالبنجاب»[٤٤] كذلك حصلت باكستان على مساعدات غربية متنوعة، وإن كانت غير مباشرة، إذ تلقى علماؤها الـ ٣٧ التابعون لمركز البحوث النووية في

اسلام أباد الذي أنشئ عام ١٩٥٥، تدريباتهم في مجال الذرة في الخارج (هولندا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة...). وقد بدأت اسلام أباد، عام ١٩٦٥، في تشغيل أول مفاعل نووي قدمته لها الولايات المتحدة لتخصيب اليورانيوم».[٤٥] وساءت العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان بسبب إصرار هذه الأخيرة على الاستفادة من برنامجها النووي السلمي في المجال العسكري تحقيقاً للتوازن مع الهند، ما حدا بواشنطن إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها بموجب قانون غلين – سايمنغتون الصادر سنة ١٩٧٦ ثم بموجب «تعديل برسلر» الصادر عام ١٩٨٥ والذي أراد الكونغرس من ورائه إجبار اسلام أباد على وقف جهودها الآيلة إلى الحصول على السلاح النووي. وبموجب هذا التعديل توقفت مساعدات أميركا إلى باكستان والتي وصلت في الثمانينات إلى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، جاعلة من باكستان الدولة الثالثة في العالم ، بعد اسرائيل ومصر، من حيث الاستفادة من المساعدة الأميركية[٤٦].

وعلى الرغم من كل التهديدات بمزيد من العقوبات والوعود «بالمكافأة» الاقتصادية والعسكرية، لم تُردع باكستان التي أعطت الأولوية لأمنها القومي على كل الأمور الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهكذا بدأت واشنطن عاجزة مجدداً عن السيطرة على الأزمات العالمية وبدت «قيادتها» للعالم تفتقر إلى المصداقية والقدرة.

هذا العجز هو إحدى ثمار السياسة الانتقائية وازدواجية المعايير التي تتبعها الدول النووية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. فحينما نادى الزعيم الهندي جواهر لآل نهرو في نيسان/ ابريل ١٩٥٤ بالتوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية عارضت الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى ذلك وفضّلت عليه الاتجاه نحو اتفاقية للحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣ لأن تلك الدول كانت لا تزال في مرحلة صراع الحرب الباردة وتطوير سلاحها النووي، ولم تكن قد توصلت إلى تكنولوجيا التجارب المعملية. وقد تم التوصل إلى هذه المعاهدة عام ١٩٩٦ بعد أن نجحت في إجراء التجارب معملياً، مما يتيح لها الاستمرار في تطوير

سلاحها النووي[٤٧]. وقد رفضت الهند وباكستان الانضمام الى هذه المعاهدة لاعتبارات عديدة منها أنها لا تخدم إلا مصالح الدول المالكة للأسلحة النووية وأنها تكرّس الوضع النووي القائم الذي يقسم العالم إلى فئتين هما: فئة الذين يملكون السلاح، وأولئك الذين لا يملكونه، ولأن الدول الكبرى تمتنع عن الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترساناتها النووية[٤٨].

وهكذا ساهمت هذه السياسة التمييزية، إضافة إلى اعتبارات أخرى عديدة، في إصرار الهند وباكستان على السعي لحيازة السلاح النووي. واستمرار هذه السياسة الانتقائية لا بد أن يؤدي إلى مزيد من الانتشار النووي في ظل غياب سياسة أميركية فعالة لمنع هذا الانتشار تقتضي تنفيذ التزامات للدفاع عن الدول غير النووية ضد هجوم الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي NPT. وقد عبّر عن ذلك مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو بريجنسكي[٤٩]. وعدم توافر ضمانات أمن إيجابية للدول غير النووية قد يساهم في زيادة الانتشار النووي. فالمعروف أن اسلام أباد طالبت بمثل هذه الضمانات في مقابل وقف برنامجها النووي، لكن واشنطن رفضت تقديمها كما رفضت الالتزام بالدفاع عن باكستان إذا تعرضت لهجوم نووي، ما دفع هذه الأخيرة إلى الاعتماد على النفس لحماية الأمن القومي.

٤- مستقبل الردع النووي الاسرائيلي في الشرق الأوسط

تقوم النظرية الأمنية الاسرائيلية على التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة في المجال التقليدي، وعلى احتكار السلاح النووي[٥٠] ومنع أي دولة عربية، أو اسلامية معادية من الحصول عليه. وتقوم كذلك على الردع المسبق، من هنا ضرب المفاعل النووي العراقي أوزيراك في حزيران/يونيو ١٩٨١. وتضمن الولايات المتحدة لاسرائيل هذا التفوق، من هنا الضغوط التي مارستها أميركا على دول عربية، مثل مصر وليبيا والجزائر، فكرت في إدخال التكنولوجيا النووية لصناعة الكهرباء، والهجمة الشرسة على العراق منذ العام ١٩٩١ والتي لا سابق لها في تاريخ العلاقات الدولية وفي تاريخ الأمم المتحدة.

ومنذ أن بدأ ذو الفقار علي بوتو الكلام عن «القنبلة النووية الاسلامية» الباكستانية عام ١٩٧٢ اعتبرتها اسرائيل خطراً عليها وراحت تعمل على إعاقة ولادتها[٥١]. وذلك عبر وسائل عديدة مثل حض الكونغرس الأميركي على اتخاذ العقوبات القاسية بحق اسلام أباد ومؤخراً عبر دعم البرنامج النووي الهندي والتخطيط للتدخل المباشر على طريقة قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١. وفي حزيران/ يونيو ١٩٩١ قبض رجال «جبهة تحرير جامو وكشمير» الباكستانية على خمسة من عملاء الموساد كانوا يحاولون التسلّل الى باكستان لتفجير مفاعل كاهوتا[٥٢]. وقد طلبت اسرائيل من الهند القيام بضربة جوية مشتركة للمنشآت النووية الباكستانية إلا أن الهند رفضت، خاصة وأن نواز شريف هدد بحرب شاملة إذا تعرضت هذه المنشآت للهجوم. ونقلت مجلة The Nation الباكستانية أن اثنتين من القنابل النووية التي فجرتهما الهند كانتا من صنع اسرائيل ونقلتا قبل التفجيرات الهندية بأسبوعين على متن طائرة عسكرية اسرائيلية من طراز س-١٣٠[٥٣].

وتوثيق التعاون مع الهند بدأته الموساد تحت اشراف أرييل شارون عندما كان وزيراً للدفاع، في أوائل الثمانينات، واستمر عبر الزيارات المتبادلة للعسكريين والتقنيين ومنهم أبو القنبلة الهندية عبدالكلام (وهو مسلم بالمناسبة) الذي زار اسرائيل عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧[٥٤] وبرفقته عدد من العلماء الهنود، قبل أن يتوجه إختصاصيون نوويون اسرائيليون الى الهند[٥٥]. وقد اعتبر رئيس الوزراء الاسرائيلي حينها بنيامين نتنياهو التجارب النووية الباكستانية عملاً جديداً للكتلة الاسلامية يهدف الى تدمير اسرائيل[٥٦]. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل القنبلة الباكستانية إسلامية فعلاً وتشكّل بالتالي بداية توازن مع القوة النووية الاسرائيلية؟ أم أن «لا دين لها» كما صرّح نواز شريف نفسه، وبالتالي فإن تداعياتها تبقى محصورة في نطاقها الآسيوي الجنوبي؟

ترافق الاعلان عن التفجيرات الباكستانية مع تعبيرات عفوية شعبية ورسمية

في ايران وعدد من الدول العربية[٥٧] غطتها وسائل الاعلام بحماسة شديدة. واستغل الاسرائيليون الوضع للكلام عن احتمال نقل التقنية النووية الى ايران أو أقطار عربية معادية. وأبدى بيان الحكومة الاسرائيلية في ٢/٦/١٩٩٨ «القلق من التسلح النووي الايراني» داعياً «المجتمع الدولي الى بذل كل الجهود الممكنة لمنع ايران من الحصول على السلاح النووي». وعبّر المراقبون الاسرائيليون عن خشيتهم من أن التفجيرات الباكستانية قد تؤدي الى اضعاف العامل السيكولوجي في الردع الاسرائيلي القائم على مقولة «القنبلة في القبو» معتبرين أن هذه التفجيرات «ضربة خطيرة» لمكانة الولايات المتحدة وتمرّد على زعامتها للعالم، «وكل ضربة لمكانة الولايات المتحدة تحمل في طيّاتها تأثيراً فعلياً على قدرة الردع الاسرائيلية»[٥٨]. وعلى المستوى الرسمي تكتمّت اسرائيل على تعاونها النووي مع الهند وجعلت علاقاتها معها سرية للغاية وفي أدنى مستوى «حتى لا تجد باكستان في هذه العلاقات مبرراً للتعامل العسكري مع ايران والعراق»[٥٩]

لكن «السلاح النووي، خلافاً لغيره من الأسلحة لا يمكن نقله من دولة الى أخرى»[٦٠] لأنه يتطلب قدرات علمية وتكنولوجية لا تملكها الدول العربية التي تعاني من ضعف يشمل البنى التحتية والتوجهات السياسية والتشرذم والخلافات الحادة بين الدول وداخلها والتبعية السياسية والاقتصادية و..الخ[٦١] ما يجعلها عاجزة عن الاستفادة من التقنيات النووية، في المدى المنظور أقله.

وقد رفضت باكستان بعناد، حتى اليوم، التجاوب مع طلبات دول عربية تزويدها بالخبرة النووية. وكان ذوالفقار علي بوتو قد رفض عرض الرئيس الليبي معمر القذافي بتمويل التطوير النووي الباكستاني مقابل مشاركة باكستان في الخبرات وتحويل القنبلة الإسلامية الباكستانية الى قنبلة عربية[٦٢]. وليست هناك إشارات فعلية تدل على أن باكستان ستتعاون مع ايران نوويا، فالعلاقة بين البلدين مرتبكة، في ضوء تصادمهما في أفغانستان. أما الهند فتحتفظ بعلاقات جيدة مع ايران وتشتري منها النفط. لذلك حاول الاسرائيليون ممارسة ضبط النفس ووضع

الحدث في إطاره الآسيوي «لأن اسرائيل ليست ملزمة بتعزيز التعاون الاسلامي عبر إطلاق تصريحات ضد القنبلة الاسلامية، فالحافز الباكستاني في السباق النووي ليس إسلامياً ولا شرق - أوسطياً، وإنما تقع جذوره في الصراع بين الهند وباكستان»(٦٣) لكن اسرائيل أعلنت خشيتها من أن أهدافاً اقتصادية أو مالية أو غيرها قد تدفع باكستان، الرازحة تحت العقوبات الاقتصادية الأميركية، الى تقديم خبرات تكنولوجية الى ايران أو غيرها كما سبق للصين وقدمت لها الخبرات نفسها. فحتى لو انعدم السبب الديني أو الايديولوجي، وهو قوي وحاضر فعلاً، فإن أسباباً أخرى عديدة قد تقود الى تعاون نووي باكستاني مع دول أخرى معادية لاسرائيل. وإن حصل ذلك فإن النظرية الأمنية الاسرائيلية برمتها معرضة للانهيار.

هذه الهواجس، السابقة للتفجيرات الهندية والباكستانية، دفعت اسرائيل الى تطوير قدرات ردعية جديدة بهدف حيازة المقدرة على توجيه الضربة النووية الثانية. وفي هذا المجال اتفقت مع المانيا على صناعة غواصتين حديثتين استلمت واحدة منها في نهاية ١٩٩٨ وعملت على تطوير منظومة صواريخ «حيتس» القادرة على اعتراض الصواريخ المعادية فور انطلاقها. وهكذا يعتقد الاسرائيليون أنه إذا أفلحت القوات العربية في ضرب مفاعل ديمونا بصاروخ أرض - أرض وضرب القواعد الجوية الاسرائيلية فإن اسرائيل قادرة على الرد بواسطة صاروخ ينطلق من غواصة. وقد تولّت الولايات المتحدة قسطاً وافراً من تكلفة هذه الغواصات، كذلك ألمانيا التي لعبت اسرائيل على وتر شعورها بالذنب من تزويدها العرب بمواد لتطوير أسلحة غير تقليدية(٦٤).

يبقى أن القدرات الاسرائيلية النووية، في غياب قدرات عربية مماثلة، تجعل اسرائيل في موقف القادر على إملاء شروطها في المفاوضات وبالتالي فإن الاتفاقات التي تتم على أرضية تفوق اسرائيلي مطلق هي اتفاقات لا تملك مقومات الديمومة. وهذا ما حدا بباحثين غربيين، وأميركيين تحديداً، الى تأييد الرأي القائل بأن انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد يكون مفتاحاً مهماً لتحقيق السلام في المنطقة(٦٥) لأنه يعيد اليها التوازن المفقود والضروري لأية تسوية عادلة مستديمة.

صبيحة التفجيرات النووية الباكستانية، رداً على التفجيرات الهندية، كتبت صحيفة لوموند الفرنسية في افتتاحيتها تقول[٦٦]: «من الآن وصاعداً لن تكون الذرة حكراً على بعض العقلاء الكبار. لقد أصبحوا سبعة ومن ثم عشرة في الغد أو خمسة عشر أو أكثر. النتيجة الأولى: فشل جهود نزع السلاح خلال ثلاثين عاماً. معاهدة حظر التجارب النووية ولدت ميتة. غداً ستلجأ هذه الدولة أو تلك، لسبب أو لحجة ما، الى التسلح بالذرة. أهلاً وسهلاً بها في القرن الحادي والعشرين. مفهوم «النادي النووي» نفسه يجب مراجعته. هو نفسه أعطى ولادة القنبلتين النوويتين للهند وباكستان(...) لا فائدة بعد اليوم لهذه «النوستالجيا» لعصر الردع النووي الذهبي. من الآن وصاعداً هل سيكون العالم متعدد القطبية أقل خطراً من الثنائي القطبية السابق أو الأحادي الحالي؟ يجب على العالم مواجهة الحقائق الجديدة بعين ثاقبة وبوعي وإدراك.

من هذه الحقائق أن السلاح النووي سيصبح مبتذلاً الى حد كبير وربما يصح توقع الملك الحسن الثاني الذي قال يوماً: «إذا ملكت ثلاثون دولة القنبلة النووية، من بين دول الأمم المتحدة، فان الآخرين يمكن أن يناموا مطمئنين»[٦٧].

القوى النووية في العالم			
البلد	عدد التجارب النووية	عدد المفاعلات النووية	مدى الصواريخ (بالكيلومتر)
الولايات المتحدة	١٠٣٢	١١٨٦	١٣٠٠٠
المملكة المتحدة	٤٥	٦٤	١٢٠٠٠
فرنسا	٢١٠	١٢٤	٦٠٠٠
روسيا	٧١٥	١٣٩٥	١١٠٠٠
الصين	٤٥	٧٩	٨٠٠٠
الهند	٥	٦٥	٢٥٠٠
باكستان	٥	١٥-٢٥	١٥٠٠
اسرائيل	–	١٠٠	١٥٠٠

Source: le Monde 30-5-1998

ترسانة الأسلحة النووية في العالم
(وسائل معلنة)

الدولة	اجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير استراتيجية
روسيا الاتحادية	١٠٢٤٠	٤٨١٠	١٨٢٤	٨٠٦	٢٨٠٠
الولايات المتحدة	٨٤٢٠	٢٠٠٠	٣٤٥٦	١٨٠٠	٩٧٠
فرنسا	٤٥٠	٤٦	٣٤٨	٢٠	–
الصين	٤٠٠	١١٣	١٢	١٥٠	١٢٥
بريطانيا	٢٦٠	–	١٦٠	١٠٠	–
اسرائيل	٧٠–١٢٥	أريحا ١ – أريحا٢	–	–	–
الهند	حتى ٧٤	أجن – بيرتيغن	–	–	–
باكستان	حتى ١٠	حتفا ١ – حتفا٢	–	–	–

المرجع: السياسة الدولية العدد ١٣٣، تموز/ يوليو ١٩٩٨ ص ٢٤٨ نقلاً عن النيوزويك (الأسبوعية) عدد ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ ص ١٨.



4

الفصل الرابع

إشكاليات العولمة ومفاعيلها على النظام الدولي



العولمة من المفردات الجديدة التي راجت مؤخراً رغم أنها تعبّر عن مسار زاحف منذ قرون عديدة. وهي تطرح اليوم إشكاليات كثيرة تفرض إعادة نظر عميقة في قيم ومفاهيم سائدة وتساهم في تسريع عجلة التحولات الدولية باتجاه إعادة رسم المشهد الدولي برمته. لكن بدأت تظهر منذ اللحظة بوادر أزمة حقيقية تعصف بالليبرالية الاقتصادية المتطرفة والتي هي المحرك الأساسي للعولمة.

I- العولمة كمسار زاحف

١- في جذور المفهوم

بات مصطلح «العولمة» أو «الكوننة»[١] أو «الشوملة» من المفردات الاكثر شيوعاً في أواخر التسعينات لكنه بدأ بالظهور منذ أواسط الستينات بفضل مؤلفين شهيرين: كتاب مارشال ماك لوهان وكنتن فيور (Marshall Mc luhan and Quentin Viore, "War and peace in the Global Village") وكتاب زبيغنيو بريجنسكي[٢] (Zbigniew Brzesinski, "Between two ages, America`s role in the technotronic era")

ينطلق الكتاب الأول من تجربة حرب فيتنام والدور الذي لعبه التلفزيون فيها ليستنتج بأن الشاشة الصغيرة حوّلت المواطنين من مجرد مشاهدين الى مشاركين في اللعبة، الأمر الذي أدى الى اختفاء الحدود بين المدنيين والعسكريين. ويضيف ماك لاهان بأن الاعلام الالكتروني، في وقت السلم، يجعل من التقنية محركاً للتغيير الاجتماعي.

وقد فضّل بريجنسكي وقتها مصطلح «المدينة الكونية» Global وليس القرية لأن مفهوم العودة الى الجماعة والإلفة المرتبطة بالقرية لم يبدُ له مناسباً للدلالة على

البيئة الدولية. وتشابك الشبكات التكنوترونية أو التكنو – الكترونية (حيث يتزاوج الكمبيوتر بالتلفزيون بالتلفون بالاتصالات اللاسلكية) حوّل العالم الى «عقدة علاقات متشابكة ومتداخلة، عصبية متوترة ومتحركة». وأكّد بريجنسكي بأن الولايات المتحدة «هي المجتمع الكلّي Global الأول في التاريخ»[٣]، فهي مركز «الثورة التكنو – الكترونية» لأنها «تتصل» اكثر من غيرها (٦٥ في المئة من مجموع الاتصالات المعالجة تخرج منها) من خلال انتاجات صناعاتها الثقافية ولكن أيضاً بفضل «تقنياتها ومناهجها وممارسات التنظيم الجديدة». وفي مواجهة أميركا، يضيف بريجنسكي، أي في الكتلة التي يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي، لا نجد إلا مجتمعات قحط «تبعث على الملل». هذه «الكليّة» جعلت مصطلح «الامبريالية» في مصاف المفردات البالية التي تخطّاها الزمن، وباتت دبلوماسية المدفع جزءاً من الماضي، والمستقبل بات لـ «دبلوماسية الشبكات».

في الثمانينات صار مصطلح Globalisation مألوفاً في معاهد إدارة الأعمال الأميركية وفي الصحافة الاقتصادية الانكلوساكسونية. وكان يعني الحركة المعقدة لانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات، مما يشجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على توسيع حقل عملها ليشمل المعمورة برمتها. وقد أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال لهذا المصطلح معنى وصدقية وقضى على المسافات والحواجز قبل أن يسقط آخر جدار كان يقسم العالم كتلتين كبيرتين وذلك في برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩.

وكان قد صدر مؤلف[٤] ذاع صيته في الولايات المتحدة في أواسط الثمانينات، قبل أن يترجم الى لغات عديدة، توجّه الى الشركات الغربية التي ترغب في اكتساب «فضاء عالمي» ليقول لها بأن مركز الازدهار العالمي سيكون في مثلث: أميركا الشمالية، أوروبا الغربية وآسيا الجنوبية – الشرقية بالمعنى الواسع أو الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان بالمعنى الضيق. ويؤكد المؤلف بأن التعددية – الجنسية ستكون الشرط الأساسي للنجاح والاستقرار لأنها تتيح الاستفادة من تفاوت الديناميات بين مختلف المناطق وصياغة استراتيجيات كلية لمجموع مكوّنات الشركة.

وفي هذه الفترة نفسها راج في الولايات المتحدة شعار «ثورة الاتصالات» التي تنمّي الرغبة بالاستهلاك وحسّ المسؤولية الجماعية ومساحة الحكم الفردي وانتفاضة الشباب والنساء والموضة، أي باختصار تتيح نشوء «المجتمع الجديد». هذه «الثورة» تعلن موت الايديولوجيات والطوباويات الأخيرة. وراحت فكرة «القرية الكونية» تتألق في سوق «الأفكار الجاهزة للاعتناق» تساعدها في ذلك الأزمات الدولية: حرب الخليج الثانية أبرز مثال على ذلك.

وكان مخترع «السوق الكلّي» البروفسور تيودور ليفيت[٥] مدير مجلة هارفارد بيزنيس قد أصبح مرجعاً لكبريات الشركات التي راحت تتبنى أفكاره لتضفي شرعية على استراتيجياتها التوسعية. وهكذا فان وكالة الاعلانات الأميركية الكبرى Saatchi & Saatchi ذكرت في جردتها للعام ١٩٨٦: «العلماء والتقنيون حققوا ما عجز عنه منذ وقت طويل العسكريون ورجال الدولة: «الامبراطورية الكلية». أسواق الرساميل ومنتجات الادارة والخدمات والتقنيات والفبركة، باتوا كلهم كليّين بالطبيعة(...) إنه السوق الكلي Global Market place». وصارت الحرية في أحد تعبيراتها الجديدة تعني حرية ممارسة التجارة. وراح مفهوم الحرية يتماهى اكثر فأكثر مع التجارة رغم أن هذه الأخيرة قسمت العالم بين عشرين في المئة من الناس الذين تتمركز في أيديهم ثمانون في المئة من القدرات الشرائية والرساميل، وثمانون في المئة منهم يسعون وراء لقمة العيش، دون جدوى في كثير من الأحيان.

٢- مفهوم جديد لواقع قديم

رغم ظهوره في الستينات ورواجه ابتداءً من الثمانينات وتألقه في التسعينات من القرن العشرين، فإن مفهوم «العولمة» يعبّر عن حقيقة قديمة تمتد جذورها إلى عصر النهضة الأوروبي[٦] عندما بدأت القوى الأوروبية تنشر نفوذها خارج القارة القديمة.

في القرن التاسع عشر كانت هناك مساحة اقتصادية دولية قيد التشكّل. فالقوى العظمى الأوروبية (خصوصاً المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، هولندا

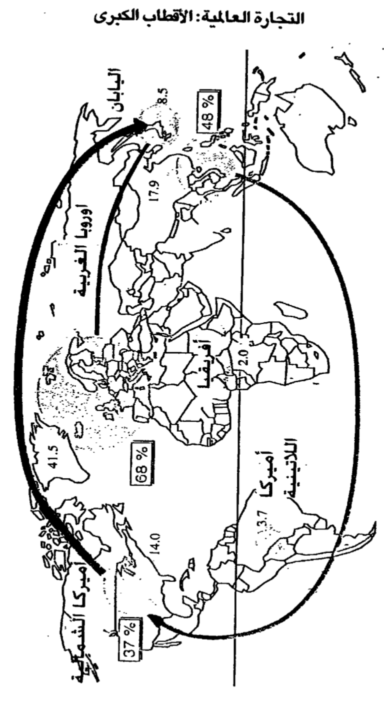
وبلجيكا) نسجت، على مستوى المعمورة، شبكات الهيمنة الخاصة بها. وراحت بريطانيا تسيطر على العالم دون أن تقدر على إدارته بمفردها، وإن تمكنت من وضع قواعد لعبة تجارية عالمية راح الآخرون يتبعونها. وما سماه لينين بالامبريالية كان يتخّذ أشكالاً سياسية (مستعمرات، محميات، مناطق نفوذ..) ومالية (قروض عامة أو خاصة، استثمارات مباشرة أو عبر البورصة) وتجارية (هيمنة على التبادلات). رغم ذلك بقيت القومية والحمائية protectionnisme عقيدتين مسيطرتين منعتا بزوغ مساحة اقتصادية عالمية موحدة. كان هناك فقط نوع من الاتحاد أو الائتلاف بين ميادين اقتصادية خاصة أو عامة تعبّر عن التفاوت الواضح أو اللامساواة المعلنة التي تحكم العلاقات الدولية(٧).

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتضع حداً عنيفاً لدينامية الدول الأوروبية هذه، الرافعة باتجاه خلق مساحة اقتصادية عالمية ما. وفي حين أن ألمانيا المهزومة والمهانة راحت تغرق في التضخم وإعادة الاعمار، وفرنسا في تضميد جروحها والمملكة المتحدة في محاولة الاحتفاظ بهيمنتها المالية فإن الولايات المتحدة راحت تتقدم حثيثاً الى مصاف الدولة العظمى. وراحت مشاكل الدول الأوروبية الغربية الداخلية تحدّ من طموحاتها الخارجية في وقت قضى فيه التخبّط النقدي على عصر البورجوازية الريعية. وبالتوازي بدأت الرأسمالية الأميركية بالانفتاح (نهاية مبدأ مونرو) على آفاق جديدة رحبة دون أن تحل محلّ اللاعبين الأوروبيين تماماً.

في هذا الوقت أدت الانقلابات السياسية الكبرى في أوروبا الوسطى والشرقية الى زعزعة أحد الأركان الأساسية لامكانية قيام مساحة اقتصادية دولية (الاستثمارات في روسيا وفي الامبراطوريتين العثمانية والهنغارية – النمساوية). ثم جاءت أزمة ١٩٢٩ والركود العالمي الخطير بإسقاطاتها وتداعياتها لتخلق مناخاً ملائماً للحمائية والانطواء على الذات. ودفعت القوى الكولونيالية امبراطورياتها في هذا الاتجاه. وحذت الأنظمة التوتاليتارية الناشئة حذوها وراحت تحصن نفسها بالاستكفاء الاقتصادي استعداداً لحرب باتت اكثر من ممكنة.

كل هذا يشرح القطيعة، أو على الأقل التباطؤ في مسار الانفتاح والتداخل بين

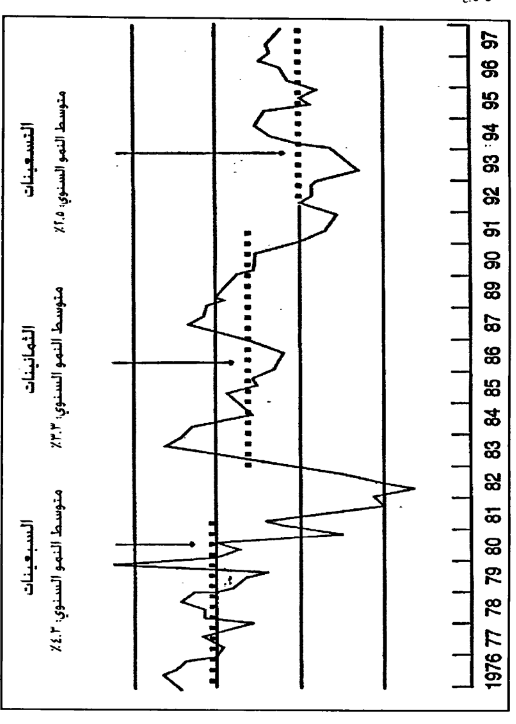
التجارة العالمية: الأقطاب الكبرى



● 37%
حصة المنطقة في التجارة العالمية عام ١٩٩٥ (النسبة في المئة من مجموع الصادرات)

68%
تجارة داخلية في المنطقة

التدفقات التجارية داخل المناطق
أكثر من ٤٠ مليار دولار ←
بين ٢٠ و ٤٠ مليار دولار ←



تباطؤ الاقتصاد العالمي بين ١٩٧٦ و١٩٩٦

المصدر: Financial Times, février 1996

الاقتصادات العالمية الرئيسية بين الحربين العالميتين. لقد طرأ انقطاع في مسار «عولمة» ما تسعى الى التبلور.

لكن هذا المسار عاد ليلتقط أنفاسه بعد الحرب العالمية الثانية. صحيح أن انقسام العالم الى معسكرين ايديولوجيين متصارعين يجعل من المستحيل قيام مساحة اقتصادية عالمية موحدة، اشتراكية أو رأسمالية، لكن المعسكر الغربي راح يفصّل «اقتصاد – عالم» (بحسب التعبير الفرنسي économie - monde) على قياسه. وبدأ ذلك منذ العام ١٩٤٤ من بريتن وودز Breton Woods التي أنشأت النظام النقدي العالمي ثم اتفاقات التعرفة الجمركية والتجارة GATT عام ١٩٤٧ التي لم تلعب دورها الكامل المأمول رغم النفوذ المتنامي للولايات المتحدة صاحبة هذه الأفكار والمشاريع في الأصل. وجاءت مستجدات عديدة مثل مطالب العالم الثالث ونشوء المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبزوغ المانيا واليابان ثم بلدان آسيا الجنوبية – الشرقية لتضيف نفسها الى الاضطراب القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي ولتمنع سيطرة الرؤية الأحادية (الاميركية تحديداً والتي نشهدها اليوم) للعالم.

في الوقت نفسه، ورغم ذلك، استمرت «عولمة» الشركات، الكبرى تحديداً والمتعددة – الجنسية، في التقدم، انطلاقاً من الولايات المتحدة ثم أوروبا الغربية وآسيا الجنوبية – الشرقية، الأمر الذي ساهم في أهمية هذه المناطق المختلفة والمتكاملة والمتنافسة فيما بينها في آن معاً، وبدا باقي العالم مهمشاً قليل الأهمية.

وبانسحاب المعسكر الشرقي من المنافسة فإن الولايات المتحدة، التي اعتنقت رأسمالية هجومية، تبدو صاحبة الرؤية «المنتصرة» لعالم يعاني من أزمة هوية ولنظام دولي مائع وسائل يفتقد الى المعنى[٨]. «الانتصار» الأميركي هذا دفع المسار، الذي كان موجوداً ومتباطئاً، الى التسارع في غياب العراقيل التى كانت قائمة وفي ظل ازدياد منسوب القلق الدولي من «الخطر المجهول» أو «خطر اللايقين»[٩] الذي حل محلّ المخاطر الواضحة المظهر والمصدر التي حكمت العالم خلال الحرب الباردة. وهكذا تبلورت، في بداية التسعينات، وفي شيء من العجالة، تجمعات اقتصادية

اقليمية كبرى (الآسيان، الاتحاد الأوروبي، نافتا، أبيك...) دفعت بمفهوم جديد، في العلاقات الدولية، الى البروز الى جانب العولمة: الأقلمة. وتميزت هذه التجمعات بترساناتها الخاصة من التشريعات المشجعة للتبادل الحر والسوق المفتوح ورفع الحواجز الجمركية ومقاومة الضغوط الجغرافية والسياسية. وحلّت «منظمة التجارة العالمية OMC» ابتداء من بداية ١٩٩٥ محل الغات GATT التي عصفت بها مفاوضات «جولة الأورغواي» الطويلة والشائكة والتي كادت تنتهي بحرب تجارية عالمية حقيقية. وصارت العولمة بمعنَيَيْها الانكلوساكسوني Globalisation والفرنسي Mondialisation قدراً زاحفاً على اقتصاد عالمي يعصف به التفاوت (العالم الصناعي المتقدم، العالم الثالث بمناطقه المختلفة، مجموعة الدول المستقلة..) وتضربه الأزمة (ركود عالمي ملحوظ).

لكن المفارقة أن تشكّل أو اندفاع مناطق التبادل الحر هذه لا يستبعد الخوف من انبعاث «القومية الاقتصادية» والحمائية مجدداً. فالاقتصاد الريعي هو المسيطر (المضاربات المالية والبورصات الدولية) ولكن، على عكس الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى فإنه يتخلص من قيود الأمد الطويل والاقتصاد الحقيقي، بل يُخضع هذا الأخير لشروط المردودية على المدى القصير، والتي أدت الى نتائج كارثية، في ما كان يُسمى بالنمور الآسيوية.

ويجدر التذكير أن «منظمة التجارة العالمية» حلّت محل الـ GATT (الاتفاق العام للتعرفات والتجارة) منذ الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥. وإذا كانت المنظمتان قد سعتا وراء الهدف نفسه (تحرير التجارة العالمية وتخفيض العوائق الجمركية) فإن ولادة المنظمة الأولى شكّلت حدثاً أساسياً لأنها تختلف عن الغات بطرق متنوعة. في الأصل الغات هو اتفاق وقعه ٢٣ بلداً عام ١٩٤٧ (يشكلون ثمانين في المئة من التجارة العالمية) بهدف عدم تكرار أخطاء الحمائية بين الحربين العالميتين. في الغات كانت تجري مناقشة الأمور التجارية العالمية عبر بُنَى مرنة وجولات (Rounds) دورية تحاول خلالها الدول الأعضاء (١٢٠ دولة عام ١٩٩٥) تخفيض التعرفات الجمركية وتشريع التجارة العالمية. أما «منظمة التجارة العالمية» فهي نظام

مختلف: من جهة تملك بنية دائمة مركز قيادتها في جنيف، ومن جهة أخرى فإنها «محكمة عدل» تتدخل في النزاعات التجارية. سلطاتها اتسعت، إذ أن النص المؤسس في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ يتولى إدارة العلاقات التجارية للخمس وعشرين سنة المقبلة. وقد كانت التعرفات الجمركية بنسبة ٤٠ في المئة بعد الحرب العالمية الثانية وانخفضت الى ٧ في المئة عام ١٩٩٣. والهدف هو النزول تحت عتبة الخمسة في المئة قبل العام ٢٠٠٥.

وتجدر الاشارة كذلك الى أنه، إلى جانب «المنظمة العالمية للتجارة» هناك مؤسسة أخرى تلعب دوراً أساسياً: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي تضم الدول الـ ٢٩ الأغنى في العالم. ولدت هذه المنظمة عام ١٩٤٨ وتم تعديل بنيتها عام ١٩٦٠. مركزها في باريس، وهي «نادٍ مغلق» يعمل على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق وقد أصبحت رمزاً للعولمة، ويقوم دورها على تحليل أوضاع الدول ودفع ايديولوجية التبادل الحر.

٣- عولمة أميركية الطابع

من المؤكد أن الولايات المتحدة في مسيرتها نحو مركز القوة الأعظم، اقتصادياً على الأقل، استفادت كثيراً من الحربين الكونيتين اللتين أضعفتا قدرة حلفائها على منافستها. ولأن الشركات الأميركية لم تعرف العقبات التي اعترضت الآخرين فإن النموذج الرأسمالي، في شكله الأنقى، اختار الولايات المتحدة مركزاً له، حيث احتلت الدعاية المكان المركزي فيه. وحتى تعمل بشكل أفضل كنسق أوسيستام System فإن هذه الرأسمالية راحت تردّد دوماً بأن الديمقراطية تكمن في حرية انتاج السلع والخدمات واستهلاكها. فصارت الصحافة المقروؤة والمرئية والمسموعة والأقمار الاصطناعية وغيرها أدوات تسويق وماركتنغ ضرورية. وقد تلقت ماكنة إنتاج الصور والرسائل messages الأميركية الدعم القوي من المؤسسات العسكرية ورجال الأعمال في الولايات المتحدة ودعمت القوة الاقتصادية الأميركية نفسها بإرادة إقناع ايديولوجي ذات رسالة كونية(١٠).

لقد دفعت الحرب الباردة مجال البحث العلمي قدماً الى الأمام. وانفجار

المواهب والقدرات والوسائل لم يكن له مثيل. هذه القدرات سهّلت كثيراً ولادة كل الصناعات الفضائية والاتصالية والالكترونية. وانتشار المشاريع والصناعات، التي كانت عسكرية في البدء، أدى الى ولادة حقبة (أو ثورة) الاتصالات[١١].

المستفيدون الكبار من هذه القدرات الانتاجية الجديدة في مجال بث وتوزيع المعلومات كانوا لاعبي الحرب الأساسيين: الوكالات السياسية والعسكرية والاستخباراتية الشركات العابرة للدول، التي قدمت لهم التقنيات الحديثة كل الأدوات الضرورية لإدارة نشاطاتهم الكونية ولنقل رساميلهم ومراكز انتاجهم وإضعاف التنظيمات النقابية المناوئة. وفي الوقت نفسه وضع البنتاغون ووكالة الاستخبارات الأميركية شبكات أقمار اصطناعية متطورة للاتصال مع المراكز المنتشرة في كل أنحاء العالم.

هذه القدرة التكنولوجية ساهمت في تقوية واستمرار الهيمنة الأميركية رغم أن عدداً من الأحداث الدولية – مثل حرب فيتنام – أضعفت كثيراً منها. فيما أدخل نمو ألمانيا واليابان شيئاً من النسبية على هذه الهيمنة ولكن ليس في القطاع الاكثر حساسية: الاتصال.

في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لم يكن من الضروري الاهتمام بأذواق المستهلكين الأميركيين أو الأجانب لأن المنافسين كانوا قلائل. والطفرة الاقتصادية شجعت المنتجات الأميركية دون عناء خاص من ناحية الدعاية والتسوّق. ولكن منذ نهاية الستينات بدأت الصناعة الأميركية تعاني من بعض المتاعب، ذلك أن المنافسة الأجنبية بدأت تفرض نفسها. وهكذا راح الأميركيون يصبّون الجهود على إغراء المستهلكين وتمكنوا، من أجل ذلك، من الاستفادة من تقدمهم في مجال الدعاية وتكنولوجيات السياسة الامبراطورية. وصارت التكنولوجيا في خدمة إنتاج المزيد من المستهلكين والمزيد من الرغبات والحاجات.

وهكذا ظهر قطاع اقتصادي جديد: قطاع الإغراء على الاستهلاك وخلق حاجات ورغبات جديدة متجددة. وأخذت تتبلور ثقافة الاستهلاك مع كل أدواتها وملحقاتها ونتائجها. ودخلنا في مرحلة ما بعد – الحداثة حيث صار الشكل أهم من

الجوهر والأسلوب أفعل من المحتوى وحيث تراجع المعنى وتقدمت التقنية. دخلنا في عصر الاستهلاك السريع للمأكولات والملابس والموسيقى والشاشتين الصغيرة والكبيرة والفيديو والكمبيوتر والمعلوماتية ..الخ.

الليبرالية والتوجهات الجديدة دعمت الشركات العابرة للأوطان والتي استفادت كثيراً من التشريعات المرنة والتسهيلات المتزايدة. في وجه المنافسة العالمية المتزايدة تمكّن الأميركيون، اكثر من غيرهم كونهم كانوا الأقوى خلال الحرب الباردة، من تكريس التكنولوجيات القائمة في خدمة نشاطات أخرى ومن تحويل استنفارهم في وجه الخطر الشيوعي الى استنفار في وجه التنافس العالمي الجديد. وفتحت قدراتهم، في مجال التكنولوجيا السمعية والبصرية والفوتوغرافية وغيرها، آفاقاً جديدة في مجال شدّ الانتباه وتكثيف الانفعال واللعب بالعواطف وإغراء المصالح والأنانيات و«فبركة» الرأي العام[١٢]. وساعدتهم سيطرتهم على المؤسسات الدولية الأساسية خلال الحرب الباردة، والمولودة في حينها في برتن وودز Breton Woods (النظام النقدي العالمي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ...الخ) في الامساك بمفاصل النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي يسبر أغوار العولمة المتنامية. وبدورهم راح حلفاؤهم القدامى، ومنافسوهم الحاليون والمستقبليون، الأوروبيون واليابانيون، المجبرون على تعلّم الانكليزية «لغة الاسبيرنتو» العالمية، يهيئون العدة لمقاومة ما يسموه «بالغزو الثقافي» الأميركي[١٣].

سياسياً واستراتيجياً هناك مقاومة واضحة ومستترة للأحادية المسيطرة على النظام الدولي الجديد (أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص، روسيا، الصين، اليابان ولو بدرجة أقل، دون الكلام عن عدد من بلدان العالم الثالث). ولكن اقتصادياً يبدو أن العولمة، التي هي السمة الرئيسية لهذا النظام العالمي، قدر زاحف لا تقاومه إلا القلة الضعيفة أو المستضعفة، وهذ العولمة تقوم أساساً على ركيزتين اقتصادية وإعلامية، وموقع السياسة فيها يبقى غامضاً يعوزه الوضوح أو لنقل العلاقة بين العولمة، بركيزتيها المذكورتين، والسياسة ما تزال مرتبكة ملتبسة.

وزن الشركات الخمسين الاولى في العالم ١٩٩٩				
البلدان	العدد	النسبة	رسملة في البورصة	
			بمليارات الدولارات	النسبة
الولايات المتحدة	٢٣	٦٦	٤٩٠١,٢	٧١,٨
المملكة المتحدة	٥	١٠	٥٩١,٦	٨,٧
سويسرا	٣	٦	٢٤٩	٣,٦
اليابان	٣	٦	٤٧٨	٧
المانيا	٢	٤	١٩٩,٢	٢,٩
فرنسا	١	٢	٧٣,٦	١,٢
بلدان اخرى	٣	٦	٣٢٩,٩	٤,٨
المجموع	**٥٠**	**١٠٠**	**٦٨٢٢,٥**	**١٠٠**

الشركات المتعددة الجنسية المئتان الاولى					
البلدان	العدد	أرقام الاعمال		الارباح	
		بمليارات الدولارات	النسبة المئوية	بمليارات الدولارات	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	٧٤	٢٧٧٦	٣٦,٥	١٨٣	٥٢,٧
اليابان	٤١	١٨٣٠	٢٤,١	٣٩	١١,٢
المانيا	٢٣	٩٥٨	١٢,٦	٢٩	٨,٤
فرنسا	١٩	٦١٠	٨	٢٠	٥,٨
بريطانيا	١٣	٣٩٩	٥,٣	٢٨	٨,٢
سويسرا	٦	٢١٧	٢,٨	١٣	٣,٩
ايطاليا	٥	١٧٩	٢,٤	٨,٩	٢,٦
هولندا	٤	١٥٨	٢,١	١٢	٣,٥
بريطانيا - هولندا	٢	١٣٨	١,٨	٣	١
كوريا الجنوبية	٣	٨٢	١,١	٠,٠٦٨	٠

الشركات المتعددة الجنسية المئتان الاولى

البلدان	العدد	أرقام الاعمال: بمليارات الدولارات	أرقام الاعمال: النسبة المئوية	الارباح: بمليارات الدولارات	الارباح: النسبة المئوية
الصين	٣	٧٦	١	١,٧	٠,٤
السويد	٢	٤٩	٠,٧	٢,٧	٠,٨
بلجيكا - هولندا	١	٣١	٠,٤	١,٥	٠,٤
فنزويلا	١	٢٥	٠,٣	٠,٦	٠,٢
البرازيل	١	٢٥	٠,٣	٠,٧	٠,٢
المكسيك	١	٢٠	٠,٣	١,١	٠,٣
اسبانيا	١	١٩	٠,٣	١,٤	٠,٤
المجموع	٢٠٠	٧٥٩٢	١٠٠	٣٤٥,٧	١٠٠
منها الدول الست المذكورة	١٧٦(٨٨٪)	٦٧٩٥	٨٩,٣	٣١٢	٩٠,٢
المحصلة العالمية للناتج الداخلي الاجمالي		٢٨٦٥٤			
نسبة "المئتين" من المحصلة العالمية للناتج الداخلي الاجمالي		٢٦,٣٪			

عندما تتفوق ٢٠٠ شركة على ١٥٠ بلداً

	١٩٨٢	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٨
المحصلة العالمية للناتج الداخلي الاجمالي بمليارات الدولارات	١١١٧٩	٢٣٧٨٠	٢٨٦٠٧	٢٦٨٥٤
الناتج الداخلي الاجمالي لنحو ١٥٠ بلد لا ينتمون الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٢٨,٦	٢٠,٢	٢٢,٨	٢٤,٥
أرقام اعمال "المئتين" (نسبة مئوية)	٢٧,٦	٢٤,٧	٢٧,٥	٢٦,٣

مؤشر النمو العالمي السنوي (نسبة مئوية)

	١٩٩٢-٨٢	١٩٩٥-٩٢	١٩٩٨-٩٥
المحصلة العالمية للناتج الداخلي الاجمالي	٧,٨	٦,٤	٣,٣
المحصلة العالمية للناتج الداخلي الاجمالي لنحو ١٥٠ بلد لا ينتمون الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٩	٥,٢	٢,٣
رقم اعمال "المئتين"	٦,٨	١٠,٣	٤,٤

المصدر: Frederic CLAIRMONT. Le monde diplomatique,Décembre 1999

II- من اشكاليات العولمة

من دون إطلاق الأحكام القيمية على هذه العولمة أو البحث في «حسناتها» أو «سيئاتها» فإنها تطرح إشكاليات عديدة:

١- أعباء ضغوط السوق العالمي

العلاقة بين الشروط الداخلية والخارجية للنشاط الاقتصادي تجد نفسها في حال التباس عميق. فمع الانبساط أو الانفتاح العام، على المستوى العالمي، لحركة المال والاقتصاد والتجارة، تنتظم الأنساق الانتاجية والتبادلات اكثر فأكثر تبعاً لقواعد تنافسية وتقنيات ووسائل وأسواق تعمل في حقل عالمي واسع. والشروط الخاصة بكل بلد والممتدة في وقت ومساحة معينين، لم تعد لها إلا أهمية ضئيلة وثانوية و«كمتغيرات» يجري العمل على تقليص آثارها الى الحد الأدنى الممكن(١٢). وبدل العمل على التأقلم مع ظرف دولي معين أو شروط دولية عابرة تفرض نفسها على الحقل الاقتصادي الداخلي فإن ما يفرض نفسه، مع العولمة المتنامية، هو التعايش الصعب، بل المستحيل أحياناً بالنسبة لبعض الدول التي لا تملك القدرات التنافسية المطلوبة، مع نسق عالمي تسيطر عليه شركات كبرى، متعددة - الجنسية، وترسم شكله مؤشرات عالمية، مثل أسعار العملات القوية وأسعار المواد الأولية ونسب الفوائد المصرفية. والهوامش التجارية صار لها الأولوية على المؤشرات الاقتصادية الداخلية.

لقد صار الاقتصاد الداخلي جزءاً صغيراً من كلٍّ أوسع وأرحب هو الاقتصاد - العالم وبذلك فقد أضحى هدفاً بحد ذاته ونظاماً تخضع له كل حقول الحياة الاجتماعية الأخرى التي صار يتوجب عليها أن تدفع فاتورة العولمة المرتفعة في كثير من الأحيان. والعولمة تعني أيضاً نزع ملكية المنتجين الذين صاروا خاضعين لنظام لا يملكون السيطرة عليه، وتطويع أذواق المستهلكين وعاداتهم وسيطرة القلق واللااستقرار على الظروف التجارية والتقنية المتقلبة على إيقاع الظروف العالمية. وقد انتظمت في هذا الحشد مساحة عالمية أو «مُعَولَمة» للفساد والتهريب والمافيا والمخدرات وتبييض الأموال والنفايات السامة والجريمة المنظّمة وما الى ذلك. وهذه

تلقي بتداعياتها على الأسواق الداخلية. يكفي أن الأموال المتداولة في هذه المساحة تبلغ ألف مليار دولار سنوياً وهي تهرب من الدورة الاقتصادية العالمية[١٤] «الرسمية» أي تلك التي منها تخرج المؤشرات والأرقام والجداول التي بناءً عليها، أو بتأثير منها على الأقل، تُصاغ السياسات الاقتصادية في الدول وفي ما بينها.

وهكذا فإن قانون السوق لا ينتج انتظاماً وشفافية كما يشاع، و«اليد الخفية» لا تدير لعبة اقتصادية تلقائية أو عفوية. أضف الى ذلك أن العولمة تعتمد على بنى تدخل سلطوي خارجي تعمل على المستوى العالمي: «مجلس إدارة» جماعة السبعة G7، «معايير إعادة الهيكلة البنيوية» التي يفرضها صندوق النقد الدولي والتي لا تترك هامشاً واسعاً لسيادة الدول وحريتها في إدارة اقتصاداتها.

الليبرالية المعولمة ليست رديفاً للحرية ولا ناتجاً للعبة عضوية آلية، إنها في بعض الأحيان أقرب ما تكون تلك الإدارة الموجهة لاقتصاد صار موجهاً اكثر منه تلقائياً.

٢- العولمة وأزمة البيئة العالمية

إن التراجع النوعي الخطير للملكيات المشتركة الانسانية (الهواء، الارض، الماء..) ليس إلا نتيجة لهذا الايقاع المجنون الذي يسير عليه استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، أو المتجددة وفقاً لايقاع طبيعي أقل تسارعاً من الاستغلال الانساني لها والذي يفرضه منطق السوق والتنافس المحتدم. وينتج عن ذلك مشاكل وكوارث تطال الجنس البشري كله، وقد جاءت كارثة تشيرنوبيل، عام ١٩٨٦، في الاتحاد السوفياتي (السابق) لتبيّن وحدة المصير الانساني، في البيئة أقلّه، فتلوّث الفضاء في بلد ما من بلدان العالم، بالاشعاعات النووية او ثاني أوكسيد الكربون أو الآزوت أو غير ذلك، ليس أمراً يطاله وحده دون البلدان الأخرى، كذلك الأمر بالنسبة لكل ما هو مشترك من مياه الأنهار والبحار والبحيرات والغابات والفيروسات والأمراض لمعدية المنتقلة والطفيليات النباتية والحيوانات الداجنة المصابة (البقر المجنون مثلاً) وغيرها.

زوال الحدود وانفتاح المساحات على بعضها دق ناقوس الخطر وذكّر بحقيقة

قديمة تبلور حولها وعي جديد. ودخلت البيئة في صلب العولمة، وهزّت الصدمة، الناتجة عن احتكاك النظام التقني – المالي العالمي بالنظام البيئي الكلّي، كل المعمورة. وأمام المخاطر الناجمة عن الاستغلال المفرط لموارد الطبيعة المحدودة وجد السوق نفسه عاجزاً عن التوفيق بين منطقين متناقضين يحكمان العولمة: منطق الليبرالية والتنافسية القائم على الانتاجية الأقصى والمردودية الأعلى، والمنطق الذي يفرض عقلنة استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة في اتجاه تقليص هذا الاستغلال والحد منه وتحمل التكاليف المترتبة على الدفاع عن البيئة، الأمر الذي يحد من الانتاجية والمردودية والكسب.

وقد بات الوعي بالمخاطر عالمياً ويتعدى إطار أحزاب الخضر والدفاع عن البيئة التي بدأت تجد لها مكاناً في المسرح السياسي الدولي، في الدول الصناعية على وجه الخصوص. لكن مؤتمر الأرض في ريودي جنيرو، عام ١٩٩٢، وهو المظاهرة العالمية الكبرى الأولى في هذا المجال، عجز عن التوفيق بين المنطقين المذكورين وأطاحت بأعماله السياسة التي ارتضت لنفسها دور الخادم الأمين للعولمة، في شقها الاقتصادي المفرط. وإذا كانت قمة كيوتو، عام ١٩٩٧، قد توصلت الى صياغة قرارات تكشف مجدداً عن هذا الوعي الانساني الجديد بعالمية المخاطر البيئية، إلا أن ترجمة هذه القرارات أفعالاً وممارسات تبقى رهينة السياسة. والملفت أن الولايات المتحدة، «الملوّث الاكبر» للبيئة في العالم والمركز الذي يبث أشعة العولمة في كل المعمورة و«راهب» الدفاع عن البيئة في الوقت نفسه، هي المسؤول الأول عن فشل هذه المحاولات الساعية الى مكافحة «الاجرام البيئي» في العالم، بحسب تعبير يستخدمه أنصار البيئة في الدول الصناعية الغربية.

ومن مشكلة تهم الجنس البشري بأكمله تحولت مسألة البيئة الى موضوع جدل بين دول تتهم بعضها بتلويث البيئة وأخرى، من الشمال خصوصاً، تهدّد باصدار تشريعات دولية تسمح لها بالتدخل، في الجنوب مثلاً، دفاعاً عن البيئة.

٣– العولمة وظاهرة الشركات متعددة – الجنسية

عرفت السبعينات توسعاً للشركات متعددة – الجنسية التي قارنها البعض

حينها بالأخطبوطات التي تملك امتدادات وتشعبات لكنها ترتبط بمركز واحد محدّد جغرافياً حيث تصاغ الاستراتيجية العامة ومنه تنطلق الاندفاعات.

الشركة الكلية Globale اليوم لا مركز لها، إنها جهاز لا قلب له ولا جسد. إنها شبكة مؤلفة من عناصر عديدة متكاملة موزّعة على كل المعمورة وتتمفصل الواحدة مع الأخرى بحسب عقلانية اقتصادية تخضع لعاملي المردودية والانتاجية[١٦]. وهكذا مثلاً فإن شركة فرنسية تستطيع الاقتراض من مصرف سويسري وتقيم مركز أبحاثها في ألمانيا وتشتري ماكناتها من كوريا الجنوبية وتقيم مصانعها في الصين وتصوغ استراتيجية التسويق والماركتنغ والدعاية لبضائعها في إيطاليا قبل أن تبيعها في الولايات المتحدة وتمتلك شركات رساميل مختلطة في بولونيا والمغرب والمكسيك.

لم تذب فقط جنسية هذه الشركة في هذا التبعثر المجنون، ولكن شخصيتها أيضاً[١٧]. ويقول البروفسور روبرت رايخ الذي صار وزيراً للعمل في حكومة كلينتون الأولى بأن شركة مازدا تنتج سيارات فورد بروب في مصنع مازدا في فلات - روك في ميشيغين. ويجري تصدير هذه السيارات الى اليابان لتُباع تحت ماركة فورد. سيارة مازدا السياحية تُصنع في مصنع فورد في لويزفيل في كنتكي لتُباع في صالات عرض مازدا في الولايات المتحدة. في هذا الوقت تقوم شركة نيسان بتطوير موديل جديد من الكميونات الخفيفة في سان - دييغو في كاليفورنيا. ويجري تجميع هذه الكميونات في مصنع فورد في أوهايو مع قطع تبديل صنعتها نيسان في مصنعها في تينيسّي لتبيعها فورد ونيسان في الولايات المتحدة واليابان. ويتساءل رايخ: من هي فورد؟ ونيسان؟ ومازدا؟[١٨]

وفي سعيها وراء الحد الأقصى من المردودية تلجأ «الشركات الكلية» الى نقل مصانعها délocalisation الى البلدان حيث كلفة اليد العاملة منخفضة جداً، وتبيع منتجاتها في البلدان حيث القيمة الشرائية مرتفعة. في دول الجنوب يهدف انتقال المصانع الى استغلال اليد العاملة الرخيصة الى الحد الأقصى الممكن في غياب

تكاليف الحماية الاجتماعية المفروضة في الغرب الصناعي. وفي هذا الأخير فان الأتمتة والروبتة robotisation والتنظيم الجديد للعمل تؤدي جميعها الى تسريح مستمر للموظفين والعاملين، مما يسبّب صدمات عميقة، خاصة وأن الوظائف المفقودة لا يتم التعويض عنها بخلق وظائف جديدة بديلة(١٩).

هذه الشركات، في الحقيقة، ليست عالمية بل «ثالوثية» أي أنها تتدخل أساساً في الأقطاب الثلاثة المهيمنة على الاقتصاد العالمي: أميركا الشمالية وأوروبا الغربية ومنطقة آسيا – الباسيفيك. وهكذا فإن الاقتصاد الكلي، وهنا المفارقة، يحدث شرخاً عميقاً في المعمورة بين هذه الأقطاب الثلاثة، المندمجة أكثر فأكثر من جهة، وباقي بلدان العالم الثالث تحديداً، المهّمشة والفقيرة والمستبعدة عن التجارة العالمية والحداثة التكنولوجية من جهة أخرى(٢٠).

وتتركز الاستثمارات المضاربية spéculatifs في «سوق ناشئ» في الجنوب لأن البورصة المحلية قدمت تسهيلات ووعوداً بأرباح سهلة ومهمة ولأن السلطات المحلية وضعت نسب فوائد مرتفعة جداً للرساميل الآتية، ولكن ذلك لا يضمن أي إقلاع اقتصادي لأن الرساميل تهرب سريعاً في لحظة أو أخرى، لسبب أو لآخر، كما حصل في المكسيك عام ١٩٩٤. هذا البلد كاد أن يشهر إفلاسه التام لولا التدخل السريع للمؤسسات الدولية التي قدمت له خمسين مليار دولار (والولايات المتحدة عشرين مليار دولار) وهي المساعدة الأضخم المقدمة لبلد حتى الآن(٢١). هذه المساعدة، في الحقيقة، لم تهدف الى إنقاذ المكسيك، الذي وقع نفطه تحت الهيمنة الأميركية (فانتقمت بذلك واشنطن من الرئيس لازارو دو كارديناس الذي أمّم الشركات النفطية الأميركية عام ١٩٣٨) ولكنها سعت الى إنقاذ النظام المالي الدولي(٢٢).

في الاقتصاد الكلّي لا العمل ولا رأس المال ولا الموارد الأولية تشكّل، بحدّ ذاتها، العامل الاقتصادي المقرّر. المهم هو العلاقة الأمثل بين هذه العناصر. وتقوم هذه العلاقة فقط على الاستغلال الذكي للمعلومات وتنظيم العمل وعلى ثورة الادارة. وهذا يؤدي غالباً الى شروخ في التضامن الاجتماعي داخل البلد الواحد.

ذلك أن مهندس الكمبيوتر في شركة كبرى في هذا البلد المرتبط بشبكة عالمية عبر أجهزته الاتصالية والمعلوماتية يجد نفسه اكثر ارتباطاً بمهندسي كوالالمبور وصانعي تايوان ومصرفيي طوكيو وبرلين منه من موظفي المصنع المجاور لشركته. ونصل هنا الى طلاق كامل بين مصلحة الشركة ومصلحة الجماعة المحلية، بين منطق السوق ومنطق الديمقراطية(٢٣).

لقد نمت ظاهرة الشركات متعددة – الجنسية بطريقة مدهشة. اليوم من أصل المئتي اقتصاد في العالم، أكثر من النصف ليسوا اقتصادات دول بل شركات. في السبعينات لم يكن عدد هذه الشركات يتخطى المئات وصار عددها اليوم اربعين ألفاً. ومن الملفت أن حجم الأعمال العام للمئتي شركة الأساسية في العالم يتخطى ربع النشاط الاقتصادي العالمي؟ رغم ذلك لا تستخدم هذه الشركات المئتين إلا ١٨,٨ مليون موظف أي حوالي ٠,٧٥ في المئة من اليد العاملة العالمية(٢٤).

منذ بداية التسعينات تسيطر ٣٧ ألف شركة عابرة للقوميات، بفروعها المئة وستعين ألفاً، على الاقتصاد العالمي. وإذا أخذنا مثلاً حجم أعمال جنرال موتورز فانه يزيد على الناتج المحلي الاجمالي للدانمرك، ويتخطى حجم أعمال فورد ناتج أفريقيا الجنوبية المحلي الاجمالي، وهذه هي حال تويوتا مقارنة بالنروج. كثير من البلدان الذين باعوا الشركات العامة للقطاع الخاص وحرّروا السوق من التشريعات، أصبحوا ملكاً خاصاً للشركات الكبرى متعددة – الجنسية، هذه الأخيرة تسيطر على قطاعات واسعة من اقتصادات الجنوب وتستخدم السلطات المحلية هناك للحصول على قرارات سياسية ملائمة لها بحثاً عن المزيد من السيطرة الكلية. وهكذا فإن حقيقة السلطة العالمية الجديدة لم تعد في يد الحكومات(٢٥).

٤- أرخبيل العالم

كان انتصار الولايات المتحدة في الحرب الخليج الثانية «كاملاً ومطلقاً». وقد كشفت هذه الحرب عن إحدى المعطيات الجديدة للعصر الكوني الجديد: الهوة التكنولوجية السحيقة الفاصلة ما بين الدول الغنية والفقيرة. عدد الضحايا العراقيين يربو على المئة ألف عسكري في مقابل ١٨٥ جندياً أميريكياً. هذه النسبة (واحد

القوى الاقتصادية الستون الاولى في العالم (دول وشركات)

الترتيب	دولة أو شركة متعددة الجنسية	الناتج الداخلي الاجمالي أو رقم الأعمال (بمليارات الدولار)
١	الولايات المتحدة	٧٧٤٥,٧
٢	اليابان	٤٢٠١,٦
٣	المانيا	٢١٠٠,١
٤	فرنسا	١٣٩٨,٥
٥	المملكة المتحدة	١٢٧١,٧
٦	ايطاليا	١١٤٥,٤
٧	الصين	٩٩٦,٤
٨	البرازيل	٧٨٦,٥
٩	كندا	٦٣٠,١
١٠	اسبانيا	٥٣١,٤
١١	كوريا الجنوبية	٤٤٢,٥
١٢	روسيا	٤٤٠,٦
١٣	اوستراليا	٣٩١,٠
١٤	هولندا	٣٦٠,٥
١٥	الهند	٣٥٩,٨
١٦	المكسيك	٣٣٤,٨
١٧	الارجنتين	٣٢٢,٧
١٨	سويسرا	٢٩٣,٤
١٩	بلجيكا	٢٦٤,٤
٢٠	السويد	٢٢٧,٨
٢١	اندونيسيا	٢١٤,٦
٢٢	النمسا	٢٠٦,٢
٢٣	جنرال موتورز (أميركية)	١٧٨,٢
٢٤	الدانمرك	١٦١,١
٢٥	تايلاند	١٥٧,٣
٢٦	فورد موتورز (اميركية)	١٥٣,٥
٢٧	النروج	١٥٣,٤
٢٨	ميتسوني (اليابان)	١٤٢,٨
٢٩	بولونيا	١٣٥,٧
٣٠	جنوب إفريقيا	١٢٩,١

القوى الاقتصادية الستون الاولى في العالم (دول وشركات)		
الترتيب	دولة أو شركة متعددة الجنسية	الناتج الداخلي الاجمالي أو رقم الأعمال (بمليارات الدولار)
٣١	ميتسوبيشي (اليابان)	١٢٩,٠
٣٢	رويال دوتش / مجموعة شل	١٢٨,١
٣٣	ايتوشي (اليابان)	١٢٦,٧
٣٤	العربية السعودية	١٢٥,٣
٣٥	إكسون (اميركية)	١٢٢,٤
٣٦	وال - مارت (اميركية)	١١٩,٣
٣٧	اليونان	١١٩,١
٣٨	فنلندا	١١٦,٢
٣٩	ماروبيني (اليابان)	١١١,٢
٤٠	سوميتومو (اليابان)	١٠٢,٤
٤١	ماليزيا	٩٧,٥
٤٢	البرتغال	٩٧,٤
٤٣	سنغافورة	٩٦,٣
٤٤	تويوتا موتور (اليابان)	٩٥٢,
٤٥	اسرائيل	٩٢,٠
٤٦	جنرال الكتريك (اميركية)	٩٠,٨
٤٧	كولومبيا	٨٥,٢
٤٨	الفليبين	٨٣,١
٤٩	نيسهو اليواي (اليابان)	٨١,٩
٥٠	أي.بي.إم (اميركية)	٧٨,٥
٥١	إن.تي. تي (اليابان)	٧٧,٠
٥٢	أكسا - أ.أ.ب (فرنسا)	٧٦,٩
٥٣	مصر	٧٥٢,
٥٤	تشيلي	٧٤,٣
٥٥	ايرلندا	٧٢,٠
٥٦	دايملر بنز (المانيا)	٧١,٥
٥٧	بوينش بتروليوم (انكليزية)	٧١,٢
٥٨	فنزويلا	٦٧,٣
٥٩	مجموعة فولكسفاكن (المانيا)	٦٥,٣
٦٠	نيوزيلندا	٦٥,٠

المصدر: Courrier International No. 473 . 25 novembre - 1 Décembre 1999

بالألف تقريبا) فريدة في التاريخ العسكري للعالم. وتكشف هذه الهوة عن تحول عميق على حساب الجنوب، ليس فقط في زمن الحرب. مثلا عام ١٩٩٠ حدثت هزّات أرضية بقوة متساوية (٧,٢ درجة بمقياس ريختر) ولمدة متساوية، في سان فرنسيسكو بأميركا وفي ايران. الأولى أوقعت ٧٤ قتيلا والثانية تسعين ألفا[٢٦].

في أفريقيا يزداد التبادل غير المتكافئ حدة، فشبح الجوع يجول بين أثيوبيا والكونغو والصومال والسودان وموزمبيق وأنغولا، والبطالة تطال الجميع تقريبا والوضع الصحي مخيف، ويزداد عدد اللاجئين بمقدار ما تغرق الدول في العنف اللامتناهي. وفي وقت تغيب فيه الاستثمارات الدولية عن أفريقيا، رغم العولمة المتناهية، تنهار أسعار المواد الأولية (القهوة والقطن والثمار والكاكاو ...الخ) التي تمثل تسعين في المئة من الصادرات الإفريقية. وديون القارة تضاعفت ثلاثة مرات من ١٩٦٣ الى اليوم لتصل الى ١٨,٣٤ مليار دولار وهو رقم يتخطى الناتجات الوطنية القائمة في ٤٥ بلدا جنوب الصحراء بسكانها الـ ٥٥٠ مليون نسمة، وهذا يعادل فقط الناتج الوطني القائم في بلجيكا بسكانها العشرة ملايين[٢٧].

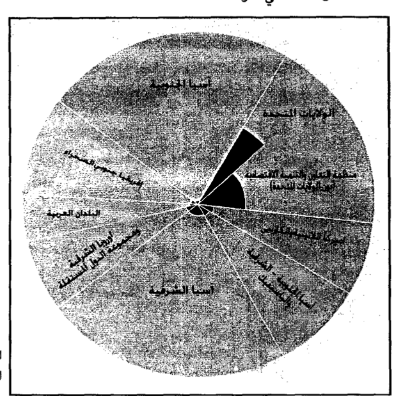
كل المؤشرات والأرقام الاقتصادية والإنسانية في إفريقيا تبعث على الخوف في وقت تتزاحم فيه الشركات الكبرى، الأميركية والأوروبية، على استغلال ما لم يُستغَلّ بعد من الثروات الإفريقية[٢٨]. والمفارقة أن اقتصاد السوق ينجح في استقطاب المزيد من الأفارقة الذين يستبشرون خيرا في حسنات العصر الكوني الجديد.

أما أميركا اللاتينية[٢٩] الخارجة من «العقد الضائع» فحالها ليس أفضل بكثير. فالقارة الخارجة من الدكتاتورية تدخل بالجملة في دين العولمة الجديد. لكن «الثورة الرأسمالية» لم تنجلِ حتى اليوم عن تحسّن ملموس في الوضع الإقتصادي. فالدين الخارجي يزيد على ٤٥٠ مليار دولار ويبقى عائقاً من العوائق المنتصبة في وجه التجمعات الإقتصادية العديدة الساعية لفتح الحدود داخل القارة التي يعصف بها التفاوت الطبقي وقد أصابتها آفات العولمة قبل أن تتذوق حسناتها الموعودة.

أما آسيا الجنوبية – الجنوبية الشرقية أو ما كان يسمّى بالنمور الآسيوية، فقد

جدول : استخدام الأنترنت في العالم

تمثل الدائرة مجموع سكان العالم وتمثل تقسيماتها التوزيع المناطقي لهؤلاء السكان أما الأجزاء الغامقة فتمثل مستخدمي أنترنت.



المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩

	عدد سكان المنطقة (النسبة المئوية تبعاً لعدد سكان العالم)	مستخدمو انترنت (النسبة المئوية) تبعاً لعدد سكان المنطقة
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ما عدا الولايات المتحدة)	١٤.١	٦.٩
أميركا اللاتينية والكاريبي	٦.٨	٠.٨
آسيا الجنوبية - الشرقية والباسيفيك	٨.٦	٠.٥
أوروبا الشرقية ومجموعة الدول المستقلة	٥.٨	٠.٤
البلدان العربية	٤.٥	٠.٢
آسيا الجنوبية	٢٣.٥	٠.٠٤
العالم	١٠٠	٢.٤

أعادتها الأزمة المالية عام ١٩٩٧ عقوداً الى الوراء. والشرق الأوسط حاله معروف في ظل الصراع العربي – الاسرائيلي والحصار الأميركي للدول العربية «العاصية». وباختصار فإن حال العالم الثالث عموماً، في ظل العولمة المتسارعة، يزداد سوءاً على سوء وتزيد الهوة التي تفصله عن الشمال اتساعاً وعمقاً.

وفي دول الشمال الصناعي نفسها «عوالم ثالثة» حيث تزداد أزمة ضواحي المدن حدة في ظل بطالة وتهميش اجتماعي متنامين (في الاتحاد الأوروبي وحده هناك ١٨ مليون عاطل عن العمل و٣٥ مليون فقير).

ينقسم المشهد الاجتماعي، في ظل العولمة، أفقياً وعامودياً في الوقت نفسه. هناك انقسام حاد بين الشمال والجنوب وانقسام مماثل داخل كل منهما. وهناك «طبقة عليا»Hyperclasse عالمية بصدد التبلور، طبقة مكونة من مئات (٣٥٨ تحديداً) الأثرياء تسيطر على أكثر من نصف الثروة العالمية. العالم يشكّل على طريقة الأرخبيل: جزر من الأغنياء في الشمال حث بات يعيش عدد من الأثرياء في قصور محاطة بسياج ويحرسها مسلّحون ينتمون إلى شركات حراسة من القطاع الخاص، وجزر من الفقراء والمهَمشين الذين تضيق بهم المدن والضواحي. وفي الجنوب جزر من الفقراء والمحرومين من قبائل واثنيات وأديان مختلفة ومتناحرة تفرّق ما بينها النزاعات والحروب، وجزر قليلة من الأغنياء و«رهبان» العولمة ووكلاء الشركات الكبرى متعددة الجنسية.

٥– نمو الاتصال وأحادية الثقافة

الأساس الثاني الذي ترتكز عليه العولمة بعد الاقتصاد هو الاعلام والاتصال. وقد افرز التطور الهائل لتقنيات الاعلام والاتصال، على المستوى الكوني، ظاهرة تحوّل حضاري، بحيث يترك العصر الصناعي ومجتمع الاستهلاك، تدريجياً، مكانهما لما يسمى «مجتمع الاتصال». ويتوقع الباحثون أن تكون النتائج الاجتماعية والثقافية أعمق بكثير من تلك التي أفرزتها، في منتصف القرن التاسع عشر، الثورة الصناعية[٢٠]. والهيمنة الأميركية على التقنيات، في هذا المجال، تقود العالم الى أشكال جديدة من التبعية الثقافية. فالثقافة الكلية World Culture تنتشر في

المعمورة وتفرض نفسها ليس في الجنوب بل في أوروبا أيضاً.

في دول الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ زاد عدد الداخلين الى السينما لحضور أفلام أميركية من ٤٠٠ مليون عام ١٩٨٥ الى ٥٢٠ مليوناً عام ١٩٩٠ أي من ٥٦ في المئة من رواد السينما الى ٧٦ في المئة منهم. وفي الفترة نفسها انخفض عدد مشاهدي الأفلام الوطنية (كل بلد بحسب سوقه الوطني) من ١٧٧ مليوناً الى ٨٩ مليون مشاهد أي من ٢٥ في المئة الى ١٢ في المئة. وفي الشاشة الصغيرة احتلت الأفلام الأميركية ٥٣ في المئة عام ١٩٩٢ والأفلام الوطنية، كل في بلده ٢٠ في المئة والأفلام الأوروبية غير الوطنية ٢٣ في المئة. وقد حققت هوليود فائضاً تجارياً يزيد على أربع مليارات دولار على اوروبا عام ١٩٩٥. وأكثر من ٥٦ في المئة من مداخيل الأفلام الأميركية يأتي من التصدير. وهكذا أصبح قطاع السمعيات –البصريات والسينما المصّدر الأول، بعد الصناعات الجوية، لذلك فكل ما يحدّ من التصدير في هذا المجال يحاربه الأميركيون بشراسة وتتصدى له وزارة التجارة بكل قوة[٣٠].

يشرح هذا الأمر اسباب «الحرب التجارية» التي دارت بين أوروبا والولايات المتحدة خلال «جولة الأورغواي» وما تخلّلها من مقاومة اوروبية لما سمي وقتها «بالغزو الثقافي» الأميركي من خلال ملف السمعيات– البصريات في هذه المفاوضة التجارية الكبرى التي انتهت بالاتفاق على حلول منظمة التجارة العالمية .W.T.O، عام ١٩٩٤، محل الغات GATT[٣١].

ويبدو أن المعركة الحاسمة، على مستوى الكون، تدور حول السيطرة على القطاعات الثلاث الصناعية –الكمبيوتر والتلفزيون والهاتف التي ذابت في انترنت[٣٢]. فالشركة التي تهيمن على انترنت (ميكروسوفت الأميركية أبرز المرشحين لذلك) تسيطر على الاعلام في العالم مع كل المخاطر التي يحملها ذلك على حرية تفكير المواطنين. وهذا الأمر طاول الصحافة المكتوبة التي أصبح يسيطر عليها عدد قليل من الأثرياء الذين راحوا يشترون الصحف التي تعاني من مصاعب إعلانية، الأمر الذي سبب هبوطاً ملحوظاً في ثقة المواطنين الغربيين بالاعلام. لقد بات رجال الأعمال المهيمنون على قطاع الاعلام والاتصال أسياد العالم الجدد.

وباتت محطات التلفزة العالمية تنشر برامجها عبر الأقمار الاصطناعية في العالم بأسره مثل CNN و MTV فتحدث تأثيرها العميق على العادات والقيم والأفكار والثقافات. وتراجعت السلطة السياسية الى المركز الثالث بعد السلطتين الاعلامية والاقتصادية، وصار الحصول على هاتين السلطتين يسهّل كثيراً حيازة السلطة السياسية، كما فعل برلسكوني في ايطاليا مثلاً. وهكذا فإن الاقتصادي -الاعلامي بدأ يطغى على السياسي، مع ما يحمله ذلك من مخاطر على الديمقراطية التي يرفع شعارها أسياد العولمة.

فتحت «ثورة انترنت» حقبة جديدة من التفاوت في العالم، حيث يملك عدد من البلدان الغنية التي تمثّل ١٥ في المئة من سكان المعمورة ثلاثة أرباع الخطوط الهاتفية، التي لا يمكن بدونها الاتصال بأنترنت، وهناك في المقابل ٤٧ بلداً في العالم ليس فيها خط هاتفي واحد لكل مئة نسمة. مدينة طوكيو وحدها او جزيرة مانهاتن في نيويورك تزيد فيها الخطوط الهاتفية على ما تملكه أفريقيا السوداء بكاملها. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ إمتلك الأميركيون اكثر من ستين في المئة من الحواسيب المرتبطة بأنترنت[٣٣]. واللغة المسيطرة هي الانكليزية، طبعاً، والتي يسعى الجميع لتعلمها، حتى ألد أعداء الولايات المتحدة الساعين لمواجهة «هيمنتها الثقافية» كما يقولون، والناتجة عن هيمنتها على القطاع الذي يشكل عصب العصر الكوني الجديد: الاتصال والاعلام.

ليس غريباً، والحال هذه، ان نلاحظ هذا الانتشار المتسارع لأسلوب الحياة نفسه عبر وسائل الاعلام من اوغادوغو الى امستردام ومن طوكيو الى باريس ووهران. المسلسلات التلفزيونية والافلام السينمائية نفسها والأخبار والأغاني والدعايات والملابس والسيارات والتنظيم المدني والبيتي والهندسة... الخ نفسها. هناك نموذج واحد يفرض نفسه، أحادية ثقافية لا منازع لها.

لقد فجّرت السرعة معظم النشاطات وخاصة تلك المرتبطة بالنقل والاتصال والاعلام. وفي تاريخ الانسانية كله لم تفرض ممارسات ثقافية واحدة معينة نفسها كنموذج كوني بهذه السرعة. انه نموذج اقتصادي وسياسي ايضاً. فالديمقراطية

البرلمانية واقتصاد السوق والتنافس وغلبة «الأفضل» باتت مقبولة من الجميع كممارسة «عقلانية» طبيعية. هناك غربنة occidentalisation للعالم وامركة -amer icanisation على وجه التحديد.

الأخطر أن هذه الثقافة الأحادية التي تسحق الثقافات المختلفة تحت عجلاتها ترفض التعددية. فهي تدين كل ما لا يخضع لقوانين السوق، حتى لو انتجت هذه الأخيرة فقراً وبطالة وهوة ساحقة بين الفئات والطبقات. وما كان يسّمى في الثلاثينات «الأنظمة التوتاليتارية» ذات الحزب الواحد التي ترفض الآخر، حلّ محلها في نهاية القرن«الاقتصاد التوتاليتاري» في عصر العولمة المرتكز على فكر أحادي يرفض أي سياسة إقتصادية حضارية ويترك للأسواق المالية القيادة العامة لنشاطات المجتمع الواقع تحت سيطرته.

III– محنة العولمة

إزاء كل ذلك هل ينبغي النظر إلى مفاعيل العولمة وآثارها كقدر زاحف يستحيل مقاومته أم أن ما يواجهها من اعتراضات ومقاومات قد يقود إلى بلورة نظام دولي – اقتصادي وسياسي – جديد لم تتضح معالمه بعد؟ من المبكر الاجابة على هذا التساؤل ولكن يمكن تلمّس بعض ملامح الأزمة التي بدأت تعيشها الليبرالية المفرطة لتي تسير في ركاب العولمة.

١– العولمة في النفق

يعتقد مراقبون عديدون ان التقدم الذي حققه الاشتراكيون (الشيوعيون السابقون) في التسعينات في الانتخابات التشريعية في بولونيا وهنغاريا ورومانيا وسلوفاكيا، وحتى في روسيا حيث يسيطر الشيوعيون على الدوما، علامة من علامات الارتداد على الليبرالية والعولمة. ويعتقد آخرون ان فوز الأحزاب اليسارية، والاشتراكية عموماً، في كل الدول الأوروبية الغربية تقريباً، وآخرها في المملكة المتحدة و المانيا عام ١٩٩٨ ، هي علامة أخرى على ذلك. والفرنسيون يفاخرون بأن انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ تشكل صرخة ضد هذه العولمة وحدثاً أفرد

له علماء الاجتماع والسياسة المناوئون للعولمة في اوروبا، الكثير من مؤلفاتهم.

حتى البروفسور كلاوس شواب مؤسس ملتقى دافوس في سويسرا حيث يلتقي في كل عام أغنياء هذا العالم وقادة الليبرالية «المنتصرة» حذّر من أن العولمة دخلت «في مرحلة خطيرة جداً. وقد تترك آثارها السيئة جداً على النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي في العديد من بلدان العالم»[٣٤]. خبراء آخرون عبروا عن تشاؤمهم أيضاً. روزا بيت كانتر المديرة السابقة لمجلة هارفرد بيزنيس قالت بأنه «يجب خلق الثقة عند المواطنين وتنظيم التعاون بين الشركات كي تستفيد السلطات المحلية والمدن والمناطق من العولمة. وإلا فإننا سنشهد بزوغ حركات اجتماعية لم نرها منذ الحرب العالمية الثانية».[٣٥] هذا الرأي يوافق عليه بيرسي بارنفيك رئيس Asean Brown Beveri (احدى شركات الطاقة الكبرى في العالم) بقوله: «اذا لم تواجه الشركات تحديات الفقر والبطالة فإن الاضطرابات ستزيد بين الميسورين والمحرومين وسيكون هناك تنام ملحوظ للعنف والارهاب».

هذا القلق ينتشر في صفوف المتحمسين للعولمة. السناتور الأميركي الديمقراطي بيل براولي يأسف لأن «الطبقات المتوسطة تعيش اسوأ فأسوأ وعليها أن تعمل اكثر فأكثر للحفاظ على مستوى معيشتها»[٣٦]. لذلك ندّدت نيوزويك بالرأسمالية القاتلة Killer Capitalism وفضحت الزعماء الـ١٢ للشركات التي سرّحت وحدها، في السنوات القليلة المنصرمة، ٣٦٣ ألف موظفاً وقالت: «في وقت من الأوقات كان تسريح العاملين بكثرة يعتبر عيباً وعاراً حتى. أما اليوم فتنفرج أسارير البورصة عندما تسمع أخبار التسريح»[٣٧]. الايكونوميست بدورها خشيت من أن تكون «العولمة بصدد إفراز نوع من الطبقة الدنيا من الناس المحرومين واليائسين في مجتمعاتنا الصناعية»[٣٨]. من يعبّر عن هذه الأفكار؟ الماركسيون او النقابيون المتحمسون؟ لا، بل ارباب العولمة ومنهم وزير العمل الأميركي روبرت رايخ الذي طالب بمعاقبة الشركات التي أخلّت بواجباتها فطردت عمالاً وموظفين، وإجبارها على دفع ضريبة متزايدة بسبب ذلك.

ويخشى عالم السياسة الفرنسي Marcel MERLE من أن تكون توقعات

الماركسية أمامنا وليس وراءنا. ذلك ان تحليلات ماركس لم تخطئ كما أشيع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بل العكس، إذ توقع ماركس أن يبدأ انهيار الرأسمالية بعد وصولها الى أوج توسعها، ومن يُعِدْ قراءة «البيان الشيوعي» سيجد أن كل ما توقعه ماركس يحصل اليوم أمام أعيننا، وهو الذي أيّد التبادل -الحر في مؤتمر لندن، لأنه «يدمّر ويذيب القوميات القديمة، ويبعث النزاعات بين البورجوازية والبروليتاريا الى أقصاها». باختصار شديد فإن نظام الحرية التجارية يعجّل في الثورة الاجتماعية(٣٩). حتى البابا يوحنا بولس الثاني البعيد كلياً عن الشيوعية، حذّر من مخاطر العولمة المنفلتة من رقابة المؤسسات الدولية والقانون(٤٠)، والتي قد تقود البشرية إلى الهلاك.

٢ – وماذا عن المستقبل؟

ترك انتهاء الحرب الباردة ميدان الاستشراق والتوقعات في العلوم الانسانية، والسياسية خصوصاً، في حالة عجز كبير. فلعقود خلت كانت الظواهر والأحداث العالمية توضع في خانة الصراع بين المعسكرين والقطبية – الثنائية. واليوم وفي ما يتخطى التأرجحات التحليلية التي تفرضها التعاقبات القصيرة للأحداث الراهنة فإن الباحثين عموماً يعانون من صعوبة حقيقية في استخراج قوانين أو توجهات واضحة. وهذا الأمر جلي في ميدان «العلاقات الدولية» التي تقف أدواته التحليلية عاجزة أمام اتساع دائرة «الفوضى» العالمية. فقد انهارت الامبراطوريات وانهارت معها الأفكار «اليقينية» وافتقدنا إلى الأدوات التحليلية اللازمة لبناء مفهومي للعالم المعاصر أو، أكثر تحديداً، للعالمية التي هي قراءة لحقائق اليوم من المنظور العالمي(٤١).

وعلى كل حال وفيما خلا قلة قليلة من الباحثين ترى في العولمة خيراً وسعادة للانسانية(٤٢)، هناك غالبية تجد أنه لا مناص من إجراء مراجعة نقدية لهذه العولمة «الاقتصادية» التي جعلت من البشر ماكينات تنتج أو تستهلك. هناك عودة، ولو خجولة إلى دولة الرعاية وقناعة بأن السياسة يجب أن تقود الاقتصاد وليس العكس. وقد فشل اجتماع «الألفية» أو مؤتمر قمة «المنظمة العالمية للتجارة» في

٣/١٢/١٩٩٩ في سياتل، الذي أراد أن يطلق دورة مفاوضات تجارية عالمية جديدة، وذلك بفعل الخلافات بين الدول الأعضاء وتحت ضغوط خمسمئة جمعية أهلية وبيئية وطلابية ونقابات تظاهرت في شوارع سياتل تحت شعار «الانسان قبل الربح». وتدخلت الشرطة الأميركية لقمعها طيلة جلسات المؤتمر خلال خمسة أيام. هذا الفشل أحرج الأميركيين ولفت النظر الى المقاومة التي تواجهها العولمة من جانب دول متضررة وشرائح اجتماعية تخشى تراجع دور القطاع العام ودولة الرعاية الذي قد يفقدها مكاسب اجتماعية وضمانات (صحية، شيخوخة، مكافحة بطالة ...) تحققت عبر عقود طويلة من النضال الشاق والمرير.

وفي العالم هناك اتجاه واضح نحو نظام عالمي متعدد – القطبية تسعى إليه كل القوى المتضررة من الأحادية القطبية الراهنة. وكل الدلائل تشير الى أن ما يعيشه النسق الدولي الحالي ليس إلا مرحلة انتقالية نحو نظام جديد لم يتبلور بعد. هذا النظام قد يحمل إلينا الأسوأ كما قد يحمل الأفضل. وهناك من المعطيات ما يبعث على تشاؤم سوداوي وعلى تفاؤل مفرط في آنٍ معاً حيال القرن الذي يفتح أبوابه أمام أعيننا[٤٣].

البلد	عدد السكان عام ١٩٩٧	عدد السكان المتوقع عام ٢٠٣٠	الناتج القومي الاجمالي	الناتج القومي للفرد	الانفاق العسكري	الانفاق على التربية والتعليم
المانيا	٨٢,٠٧١	٧٦	٢٣٢١	٢١١٧٠	nd	٤,٤
النمسا	٨,٠٧٢	٨	٢٢٥	٢٢٠١٠	٠,٩	٤,٩
بلجيكا	١٠,١٩٠	١٠	٢٧٢	٢٣٠٩٠	١,٧	٤,٩
الدانمرك	٥,٢٨٤	٥	١٨٤	٢٣٤٥٠	١,٨	٧,٧
اسبانيا	٣٩,٣٢٣	٣٦	٥٧٠	١٥٦٩٠	١,٦	٤,٨
فنلندا	٥,١٤٠	٥	١٢٧	١٩٦٦٠	٢,٠	٧,٢
فرنسا	٥٨,٦٠٧	٦١	١٥٤٢	٢٢٢١٠	٣,١	٥,٠
اليونان	١٠,٥٢٢	١٠	١٢٢	١٢٥٤٠	٥,٥	nd
ايرلندا	٣,٦٦١	٤	٦٥	١٧٤٢٠	١,٣	٥,١
ايطاليا	٥٧,٥٢٣	٥١	١١٦٠	٢٠١٠٠	١,٨	٤,٢
هولندا	١٥,٦٠٧	١٦	٤٠٣	٢١٣٠٠	٢,١	٦,٠
البرتغال	٩,٩٤٥	١٠	١٠٩	١٤١٨٠	٢,٦	٥,٠
المملكة المتحدة	٥٩,٠٠٩	٦٠	١٢٣١	٢٠٧١٠	٣,٠	٤,٥
السويد	٨,٨٤٩	٩	٢٣٢	١٩٠١٠	٢,٨	٦.٦
روسيا	١٤٧,٣٠٧	١٣٢	٣٩٥	٤٢٨٠	٣,٧	nd
الصين	١٢٢٧,١٧٧	١٤٨٦	١٠٥٥	٣٠٧٠	٢,٣	nd
اليابان	١٢٦,٠٩١	١١٨	٤٨١٢	٢٤٤٠٠	٤,٢	١,٨
الولايات المتحدة	٢٦٧,٦٣٦	٣١٣	٧٧٨٣	٢٩٠٨٠	٣,٨	٥,٨

المصدر: Banque mondiale, World Development Indicators 1999



2

القسم الثاني

القوى العظمى

دينامية الحاضر وملامح المستقبل

تمهيد

منذ زمن اسبارطة وأثينا إلى اليوم لم يكن التاريخ إلا تعاقباً لأمبراطوريات وأمم حكمت حقباً منه قبل أن تمضي؛ فظاهرة القوة العظمى والأعظم قديمة قدم التاريخ نفسه. والدولة الأقوى أو الأعظم هي، ببساطة، تلك التي تملك ما لا يملكه منافسوها من وسائل وأدوات القوة.. «فالقوة السياسية علاقية ونسبية ولا تظهر إلا في ظل علاقات بين وحداتها. ولا يمكن وصف الدولة بأنها ضعيفة أو قوية إلا مقارنة بدول أخرى وفي مواقف معينة. وهي ذات طبيعة تراكمية وتحويلية. بمعنى أن امتلاك مقدار منها يؤدي إلى امتلاك مقدار آخر، وأنه يمكن تحويلها من شكل إلى آخر واستبدالها بقيم أخرى»[1].

وهكذا مثلاً من العبث قياس قوة دولة ما بالمطلق أي وفقاً لمعايير محددة جامدة. فالولايات المتحدة هي الدولة الأعظم فقط قياساً بقوة باقي دول العالم في الوقت الراهن. وبريطانيا اليوم هي أقوى وأغنى مما كانت عليه في القرن التاسع عشر عندما كانت الدولة الأعظم التي تكتب قواعد التجارة الدولية وتسير وفقاً عليها بقية بلدان العالم. رغم ذلك فبريطانيا اليوم «قوة عظمى ناقصة»[2] لا تملك ما تملكه الولايات المتحدة «الأعظم» من وسائل القوة. ولائحة الأمثلة والدلائل الشبيهة قد تطول.

وإذا سلمنا بأنه رغم كل التحولات العميقة التي تطاول اليوم معظم الظواهر والمفاهيم التي سادت في الماضي، فإن «الوحدات السياسية» – الدول – ما تزال اللاعب الأساسي[3] في العلاقات الدولية وما تزال تبحث عن تحقيق مصالحها الوطنية (مستخدمة في ذلك لاعبين أقوياء، مثل الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات والجمعيات العابرة للأمم والتدفقات الاعلامية والمالية والثقافية العابرة للأمم أيضاً...) عبر حيازة الحد الأقصى الممكن من القوة، وبما أن النظام الدولي يقوم على مجموعات من الدول تبرز فيها قوى اقليمية ثم قوى دولية عظمى فأعظم، فأن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: من هي القوة (ى) الدولية التي قد تحلّ محلّ – أو إلى جانب – الولايات المتحدة في مركز قيادة العلاقات الدولية المقبلة؟

من أجل أن يصبح – أو أن يبقى – قوة عظمى، فإن على البلد المعني أن يجمع الشروط السبعة التالية التي أصبح معترفاً بها من قبل كل الاختصاصيين:[٤]

– على المستوى الاقتصادي: أن يكون غنياً ما فيه الكفاية لكي يمارس نفوذاً على مجرى الشؤون الدولية.

– على المستوى التكنولوجي: أن يكون متقدماً في مجالي الاتصال والطاقة.

– على المستوى النقدي: حيازة عملة قادرة على العمل كوسيلة احتياط وتبادل دولي.

– على المستوى العسكري: حيازة السلاح النووي والقدرة على إرسال حملات عسكرية الى أماكن بعيدة.

– على المستوى الجغرافي: حيازة القدرة على العمل خارج حدوده لحماية مصادره من الطاقة والمواد الأولية وطرقه البحرية الأساسية وحلفائه الأساسيين.

– على المستوى الثقافي: أن تحركه ثقافة – دينية أو وطنية – كونية ما فيه الكفاية لاغراء الآخرين ودفعهم للتفكير أن مصلحتهم من مصلحته.

– على المستوى الدبلوماسي: أن تكون الدولة قوية ومتماسكة وقادرة على وضع وتنفيذ سياسة خارجية امبراطورية.

قليل من الدول تستطيع حيازة هذه الشروط السبعة. ثم أنه من غير المحتمل أن تظهر قوى عظمى جديدة غير تلك التي نعرفها. فالهند مثلاً قد تمتلك القوة العسكرية والدبلوماسية وربما الثقافية والاقتصادية، ولكن دون شك، لن تمتلك الاشعاع الكوني ولا النقدي ولا التكنولوجيا ولا الرغبة في التحول الى امبراطورية لأنها ستكون منشغلة كثيراً بالحفاظ على وحدتها الداخلية والدفاع عن نفسها ضد الجيران. وهذه حال معظم القوى الأقليمية التي زاد عددها مؤخراً في القسم الجنوبي من المعمورة.

وهكذا فالمرشحون البارزون أربعة:

– روسيا: لأنها تملك تراثاً تاريخياً، فالامبراطورية الروسية، في القرون الماضية لعبت دوراً نافذاً في النظام الدولي. وعندما سقطت في العام ١٩١٧ عادت لتولد في هيئة امبراطورية من نوع آخر. ورغم كل الانهيار الذي تعيشه حالياً ففيها يكمن العديد من عناصر القوة التي تنتظر نظاماً سياسياً قد يعيد إليها الأمل.

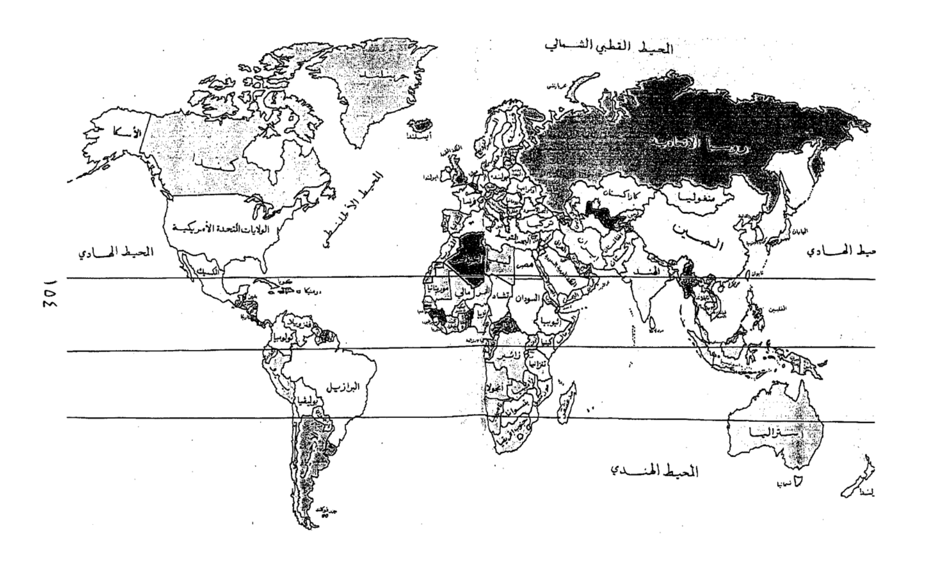
– اليابان: ألامبراطورية اليابانية، أيضاً، كانت قوة عظمى يهابها الجيران. ورغم كل ما تكبدته من كوارث وخسائر في الحرب العالمية الثانية (هيروشيما وناكازاكي مثلاً) فإنها تمكنت من استرداد مكانها بين الأمم لتصبح ثاني أعظم قوة اقتصادية في العالم.

– الاتحاد الأوروبي: لأنه مكون من «امبراطوريات» عريقة حكمت النظام الدولي قروناً مديدة ولأنه يملك معظم مكوّنات القوة العظمى وربما الأعظم إذا نجح في تحقيق خططه ومشاريعه في السنوات المقبلة.

– الصين: نابليون بونابرت تنبأ لها بأن تستفيق يوماً وتحكم العالم.

وقد حققت الصين في سنوات قليلة «معجزة» اقتصادية حقيقية تجعلها، بالإضافة الى ماتملك من مقومات أخرى، من أبرز المرشحين لاحتلال مركز القوة العظمى، بل الأعظم، في بدايات القرن الحادي والعشرين.

لكن قبل كل شيء يجب دراسة الحالة الأميركية التي تشكل اليوم نقطة الاستدلال في فضاء القوة الدولية. فهل تنفجر «الامبراطورية الأميركية» على نفسها كما يتوقع لها بعض المحللين أم أنها تملك مقومات هيمنة مستديمة على النظام الدولي؟.



المحيط القطبي الشمالي
روسيا الاتحادية
منغوليا
كازاكستان
الصين
الهند
اليابان
الفلبين
المحيط الهادي
المحيط الهادي
المحيط الهندي
استراليا
غرينلاند
آيسلندا
الأسكا
كندا
الولايات المتحدة الأمريكية
المحيط الأطلنطي
المكسيك
كوبا
فنزويلا
كولومبيا
البرازيل
بوليفيا
فرنسا
تركيا
إيران
مصر
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
أثيوبيا
زائير
تنزانيا
أنجولا
بتسوانا
جنوب أفريقيا

2

الفصل الخامس

الولايات المتحدة والبحث عن ديمومة الزعامة



يتفق المراقبون في العالم على أن «القرن العشرين كان أميركياً»[١] بامتياز. إذ تمكنت فيه الولايات المتحدة من احتلال المواقع المتقدمة الأولى في الميادين جميعها، التكنولوجية ، والاقتصادية والعسكرية والثقافية والدبلوماسية. وصارت «زعيمة العالم الحر» الغربي من مواجهة الاتحاد السوفياتي، طيلة نصف قرن، قبل أن يتركها سقوط هذا الأخير على نفسه، لتصبح القوة العظمى الوحيدة المتربعة على عرش النظام العالمي ما بعد – الحرب الباردة.

وتبحث الولايات المتحدة عن الوسائل الآيلة إلى إطالة أمد زعامتها على نظام دولي بات أحادياً وذلك عبر العمل على الاحتفاظ بالتفوق في الميادين المذكورة وعبر الهيمنة على المؤسسات الدولية الرئيسية (الأمم المتحدة، جماعة السبعة G 7، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...) وعلى حلف الأطلسي الذي بات وحيداً في الساحة الدولية بعد انفراط عقد حلف وارسو وعبر منع منافسين محتملين من الارتقاء الى مستوى القوة الأعظم (الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، تحالفات دولية ما...).

لكن النقاش حول مستقبل السيطرة الأميركية على العالم يبقى مفتوحاً. هناك من المراقبين من يعتقد أن «القرن الحادي والعشرين لن يكون أميركياً»[٢] (أطروحة الانحطاط)، وهناك من يؤمن بديمومة هذه السيطرة لعقود طويلة ممتدة (أطروحة الهيمنة المستديمة).

١– أطروحة الانحطاط

الكلام عن الانحطاط الأميركي لم يبدأ مع نهاية الحرب الباردة بل في الثمانينات، وازداد بشكل ملحوظ خلال ولاية ريغان الثانية. وكان بول كينيدي[٣] أول من فتح هذا النقاش بطريقة علمية منهجية، معتمداً على مقارنة تاريخية ما بين

القوى المهيمنة التي تعاقبت منذ القرن السادس عشر (اسبانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا...) ليستنتج أن انحطاط القوة العظمى يبدأ عندما يصبح انفاقها العسكري اكثر من قدرة اقتصادها على تحمله، فتصبح القوة power عندئذ رهاناً بحد ذاته، ويصبح «التوسع الأمبراطوري المفرط «Imperial Overstreching اكثر من قدرتها على الاضطلاع به وتحمل مسؤولياته. والمحرك الأساسي للهيمنة يقبع في هذه العلاقة المتوازنة ما بين الثروة والقوة العسكرية. وبالغريزة تلجأ القوى الاقتصادية التي تتعرض للانحطاط، الى زيادة نفقاتها العسكرية فترمي بنفسها في حلقة مفرغة من التراجع والانحطاط.

والولايات المتحدة، بنظر كينيدي، تواجه هذه المعضلة، وبالتالي فإن انحطاطها قد بدأ والقرن الحادي والعشرون لن يشهد قوة عظمى أميركية.

وهذا ما قاله باحث أميركي معروف[٤] معتبراً أن رفض الأميركيين لأي ضريبة إضافية يعبرّ عن ميكانيزم تراجع بلد يعجز عن الجمع بين المجهود العسكري والولاء للدولة، والنتيجة أن قدرته على الاضطلاع بمهامه تضعف تدريجياً ويقع تحت عجز خزيني مفرط.

وكان عالم الاجتماع الفرنسي «ميشال كروزييه» قد أكد في بداية الثمانينات أن الولايات المتحدة بدأت تفقد نسبياً ذلك التفوق الذي كانت تتمتع به على باقي دول العالم، وأنها تعيش تحت رحمة «لعنة داخلية»[٥] من أسبابها مبالغة الأميركيين في الايمان بمؤسساتهم ونموذجهم الحضاري و بـ«الحلم الأميركي» American Dream الذي بدأ الضباب ينقشع عنه. وهذا الحلم هو سبب هذا الداء الذي يعانيه المجتمع الأميركي الذي لم يعد قادراً على الايمان بشيئ[٦].

وكان ادوار ليتواك، مستشار الرئيس ريغان، قد عبرّ عن يقينه بأن الولايات المتحدة سوف تنضم في العقود المقبلة الى صفوف العالم الثالث «دون أي أمل بالعودة يوماً الى العصر الذهبي للإزدهار المفقود»[٧]. كذلك قال السيناتور الأميركي دافيد غورن في خطاب أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٠، إن انهيار الاتحاد السوفياتي ربما يؤدي إلى إنهيار الولايات

المتحدة [٨] عما قريب.

ويصعب تعداد كل الأطروحات القائلة بانحطاط القوة الأميركية الأعظم وانهيارها المقبل. وبالطبع لا تتحدث هذه التوقعات عن هزيمة عسكرية كبرى أو اجتياح للأراضي الأميركية ولكن عن انفجار على الذات Implosion نتيجة أزمة اقتصادية واجتماعية وانهيار النظام القيمي الذي شكل مصدر فخر للأميركيين طيلة القرن العشرين:

– شكّل الوضع الاقتصادي في أواخر الثمانينات العنصر الأساسي الداعم لأطروحة القائلين بأفول النجم الأميركي. فقد وصلت أميركا إذ ذاك الى أضعف مستويات نشاطها الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية (نسبة متوسط التقدم السنوي للناتج الوطني القائم لم تتعدّ ١,٦٪ خلال حكم الرئيس بوش) ووصل العجز الخزيني الى ٦٪ من الناتج الوطني القائم عام ١٩٩٠ وقيمة الدين الفيديرالي الى ٦٠٪ من هذا الناتج بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ أي أنه تضاعف أربع مرات في عقد واحد. ووصل عدد العاطلين عن العمل في بداية ١٩٩٢ الى نحو عشرة ملايين أميركي [٩]. وهذا ما دفع المرشح الديمقراطي بيل كلينتون الى جعل المسألة الاقتصادية حصان طراوده حملته الإنتخابية.

كذلك انتقلت الولايات المتحدة من مركز الدائن الاكبر في العالم بين ١٩٤٥ – ١٩٥٠ الى مرتبة البلد الأكثر مديونية في العالم عام ١٩٨٠. وكانت تملك ٥٠٪ من الاحتياطي النقدي العالمي عام ١٩٤٥ مقابل ٩٪ فقط انطلاقاً من العام ١٩٨٠، الأمر نفسه ينطبق على حصتها من الثروة العالمية [١٠]. ويقول البروفسور هانتغتون إن هذا التراجع الاقتصادي يعود الى أسباب بنيوية وليس ظرفية [١١].

وتوقعت دراسة صادرة عن «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في ١٩٩١ – ١٩٩٢ أن تبقى مشكلة العجز الخزيني الأميركي بلا حلّ، وحتى لو خرج الاقتصاد العالمي عامةً، والأميركي خاصةً، من الأزمة، فان الأمل يبقى ضعيفاً في استعادة الاقتصاد الأميركي عافيته بسبب تضافر عوامل عديدة موروثة منذ العقد المنصرم [١٢]. وهذا ما يعبرّ عنه الاقتصادي الأميركي والاس بنترسون بالقول إن

اقتصاد بلاده يعاني من اكتئاب صامت[١٣] منذ ١٩٧٣ حين عرفت الانتاجية انخفاضاً مفاجئاً وحافظت على مستواها المنخفض منذ ذلك الوقت.

– على الصعيد الاجتماعي تعاني الولايات المتحدة أزمة تشكّل مكوّناتها العديدة أوضاع التربية والتعليم، ونظام التأمين الصحي والاجتماعي، والإفقار المستمر للطبقات الشعبية والمتوسطة وتفاقم مشكلة تعاطي المخدرات.

ربما من المفاجئ القول إن الدولة الأقوى في العالم تضم بين ٢٠ و ٢٧ مليون أمي، والتعليم الثانوي فيها يقع في المرتبة الرابعة عشر من أصل الدول الست عشرة الصناعية المتقدمة في العالم[١٤]. ويشكل عجز الخزينة وعدم تدخل السلطة الفيديرالية المباشر والفعلي في أمور التربية والتعليم، وطرق التمويل السائدة في هذا القطاع، واتساع الهوّة الثقافية بين الطبقات والفئات الاجتماعية... مركّبات لقنبلة اجتماعية موقوتة. فقطاع التربية والتعليم أبعد من أن يشكّل البوتقة التي تصهر داخلها جماعات المجتمع المختلفة.

أما النظام الصحي، فيتميّز بكلفته الباهظة جداً وعدم قدرته على تغطية كل الأميركيين. وتأخذ اللامساواة أمام الطب طابعاً مأساوياً بسبب «اقتصاد السوق» الطبي الذي يخضع لقواعد الربح والمردودية والعرض والطلب، وبسبب محدودية تدخل الدولة حتى في مجال ضبط الأسعار[١٥]. وهناك نحو ٣٥ مليون أميركي لا يملكون تأميناً صحياً ملائماً في حين أن المواطن الأميركي عموماً يتكلف على صحته ضعف المعدل الوسطي العام لما يتكلفه مواطنو الدول الصناعية المتقدمة، من دون أن يعني ذلك أن وضعه الصحي أفضل من وضعهم، بل العكس هو الأرجح، كما تدل أرقام مؤشرات معدل الحياة في أميركا وهذه الدول[١٦].

على صعيد آخر عرفت الولايات المتحدة إتساعاً ملحوظاً للهوة الفاصلة بين الطبقات الميسورة والشعبية. فبين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ارتفعت مداخيل ٢٠٪ من العائلات الغنية بنسبة ٣٠٪ بينما تعرضت موارد ٢٠٪ من العائلات الأفقر الى تدهور نسبته ٤٠٪. وتحدثت الاحصاءات الرسمية عن وجود ٣٥,٧ مليون أميركي يعيشون تحت خطر الفقر، ويشكّل هؤلاء نسبة ١٤٪ من سكان الولايات المتحدة،

٣٢,٧٪ منهم من السود و٢٨,٧٪ من المتحدرين من أصول اسبانية[١٧].

وعن ظاهرة الغيتوهات في المدن الأميركية، فقد بدأت في أواخر الستينات واستمرت متفاقمة خلال الثمانينات ولا تزال حتى اليوم. وأحد أسبابها تفكيك الصناعات الصغرى والنزعة إلى الانتقال من المدن والأرياف للسكن في الضواحي التي تحولت الى غيتوهات فعلية وتجمعات بشرية خارجة عن سلطة القانون ومعزولة عن باقي البلد. وهذه النماذج العالمثالثية الواقعة في قلب المدن الأميركية تمثل تحدياً فعلياً للمجتمع الأميركي برمته، كما دلت أحداث لوس أنجلوس عام ١٩٩٢.

والعنصرية والجريمة والعنف والايدز والصراعات الاثنية والعرقية وفقدان الأمن، كلها مشاكل تعصف بالمجتمع الأميركي وتساعد على تأزيم ظاهرة تنامي استهلاك المخدرات. وتقول الاحصاءات إن الولايات المتحدة صارت المستهلك الأول للمخدرات في العالم: ٦٠٪ من المخدرات الممنوعة التي يعرفها السوق العالمي، الامر الذي يكلف ١١٠ الى ١٤٠ مليار دولار سنوياً، ويترجم الى تكاليف وأعباء صحية تفوق المئتي مليار دولار سنوياً[١٨].

– ويتعرض نظام تعدد القيم الذي شكّل مصدر فخر للأميركيين طوال العقود الماضية الى الاهتزاز والانفجار. وقد وصلت الأمور أخيراً الى درجة جعلت بعض المراقبين الأميركيين يعيدون النظر في مقولة «بوتقة الانصهار «Melting pot» في اتجاه تبني صورة جديدة أسموها «وعاء السَلَطة Salad Bowl. إن مكوّنات وعاء السلطة هذا أو «توابله» وإن تكن ممتزجة بعضها ببعض، إلا أن الواحدة تتميز عن الأخرى بطعم ونكهة مختلفين. بمعنى آخر ان التعددية العرقية التي يتجه نحوها المجتمع الأميركي ستتميز بحدود وفواصل بين مركباتها. هذه الرؤية الجديدة للتركيبة الأميركية تعكس حماسة متراجعة حيال التعددية الثقافية. والأخطر من ذلك أنها بدأت تخترق صفوف الأنتلجنسيا وأصحاب القرار[١٩]. ومن أسباب ذلك اتساع الفجوات الفاصلة بين السود والاسبانيين والآسيويين والبيض داخل المجتمع الأميركي وتفاقم المشكلات اليومية بين هذه الأعراق المختلفة التي راح أفرادها

يعبرون، علناً، عن شعور عرقي وخصوصية أثنية واختلاف عن الآخرين[٢٠].

ولا شك أن كل ذلك يترك بصماته على لحمة النسيج المجتمعي على المدى الطويل. يكفي التذكير برفض المتحدرين من أصول اسبانية للغة الانكليزية وللقيم والمعتقدات الأميركية الحالية وتمسكهم بلغتهم ومعتقداتهم وتقاليدهم وعاداتهم الأصلية. ولا حاجة للتذكير بمعضلة اندماج السود والهنود الحمر سكان البلد الأصليين في المجتمع العصري الأميركي رغم جميع الوعود والاجراءات السياسية[٢١].

وهكذا فاذا كانت التعددية ونظام القيم و«الحلم» وطريقة الحياة من مصادر اعتزاز الأميركيين بنموذجهم طوال القرن العشرين، فالمفارقة أنه، على أبواب القرن الحادي والعشرين، تحول ذلك الى مصدر تساؤلات وهموم مرشحة للتفاقم.

٢- أطروحة الهيمنة المستديمة

عدد من هذه الأرقام والمؤشرات التي أوردناها أعلاه لا يزال صحيحاً وربما اكثر خطورة، ولكن عدداً غير قليل منها انقلب رأساً على عقب خلال ولاية كلينتون الثانية. فقد عرفت الولايات المتحدة أربع سنوات متتالية من النمو اللافت خلقت فيها اكثر من عشر ملايين فرصة عمل جديدة ودفعت البطالة الى التراجع الى نسبة ٥,٣ في المئة، بحسب الأرقام الرسمية، وهي الأقل في العالم تقريباً. ووصل التضخم الى ثلاثة في المئة فقط وبقيت نسب الفوائد تحت سبعة في المئة. أما الدولار الذي بقي لفترة طويلة ضعيفاً من أجل تشجيع الصادرات الأميركية، فقد عاد، ابتداء من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، عملة قوية؛ أخيراً تم تقليص العجز الخزيني الى النصف ولم يتعد اثنين في المئة[٢٢].

وفي بداية العام ١٩٩٨، تقدمت الحكومة الأميركية للمرة الأولى منذ ثلاثين سنة، بموازنة فيها فائض وليس عجزاً. عندما أتى كلينتون الى السلطة كان هذا العجز في حدود ٢٩٠ مليار دولار، أما عام ١٩٩٩ فقدرَ فائض الموازنة (وليس عجزها) بحوالي ٩ مليارات دولار[٢٣]. وتقول دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي[٢٤] إن الاقتصاد الأميركي يبدي توسعاً هائلاً منذ ثماني سنوات ويبقى

المحرك الأساسي للنمو العالمي، فقد بلغ النمو ٣,٩ في المئة في كل من عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. ومع تقدم الطلب الداخلي بنسبة خمسة في المئة عام ١٩٩٨ فان المستهلكين والمستثمرين الأميركيين شكلوا ما يقرب من نصف الطلب (والنمو) العالمي. وتمتدح الدراسة المذكورة قدرة السياسة النقدية الأميركية التي نجحت في تأمين استقرار الأسعار وضعف نسب الفوائد والبطالة وديناميةأسواق البورصة الأميركية.

في جميع الأحوال يبدو أنه «ليس هناك من قوة عالمية أخرى، حالياً، تستطيع منافسة أميركا أو مقاومة هجماتها الاقتصادية»[٢٥]. وما من شك في أن هذا الازدهار الاقتصادي، ولو المؤقت ربما، ينعكس إيجاباً على الأوضاع الداخلية الاجتماعية، فينزع فتيل الانفجارات (أو يؤجلها) ويخفف من الاحتقانات المهددة للتماسك المجتمعي. كذلك تنعكس القوة الإقتصادية على المركز العالمي للولايات المتحدة، دبلوماسياً وسياسياً على الأقل، فيزيد من نفوذها ومن قدرتها التفاوضية حيال الحلفاء والمنافسين.

ومن الممكن القول إن القوة العظى الأميركية اليوم تستند على أسس رئيسية أربع، عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية.

– لأول مرة منذ العام ١٩٤٥ يبدو التفوق العسكري الأميركي أكيداً لا جدال فيه. فالولايات المتحدة تملك الآلة الأعظم والجيش الأقوى في العالم بعدما تركها انهيار الاتحاد السوفياتي بدون منافسين جديين على رأس النظام الأمني العالمي. ولها وحدها يرجع تقرير مكان وزمان أي عملية «شرطة دولية» محتملة. كما انها تتمتع بميزة القدرة على التدخل في أي مكان في العالم، الأمر الذي تفتقد إليه كل القوى الدولية الأخرى المنافسة[٢٦].

تعتبر الولايات المتحدة اكبر سوق عالمية وتحتل المركز الاقتصادي العالمي الأول إذا أخذنا في الحسبان تقدمها التكنولوجي الهائل وتفوقها في ميادين إقتصادية عدة، وسيطرتها على التدفقات المالية والنفطية الكبرى في العالم، وعلى المعلوماتية والكمبيوتر دماغ الاقتصاد العالمي اليوم[٢٧] وتمارس الولايات المتحدة النفوذ الأعظم في النظام النقدي والمالي العالمي عن طريق الدولار [٢٨]،رغم اختفاء

الظروف الموضوعية التي قادت الى مثل هذا النفوذ أو هذه الهيمنة. وبانتظار أن تنجح أوروبا في قطف ثمار إتحادها النقدي وعملتها الموحدة، لا يوجد أي منافس لأميركا حتى الآن يملك ما تملكه من أوراق ضغط اقتصادية رابحة تدعمها قوة عسكرية - سياسية.

ويقول المؤمنون باستمرار التفوق الأميركي لفترة مديدة ممتدة إن هناك ثلاثة تيارات كبرى للتبادل تشكل شرايين «الأمبراطورية الأميركية» عشية القرن الحادي والعشرين:[٢٩] تجارة النفط وحركات الرساميل العابرة للقارات والحدود، وشبكات الصورة المتلفزة.

وتسيطر واشنطن على معظم منابع النفط العالمي وممراته واحتياطه، وتشرف إشرافاً محكماً على حركة البورصة وتنقّل الرساميل والأسهم العالمية. كما أنها تنتج اكثر من ثلاثة أرباع المنتوجات الإعلامية التي تغزو بالصوت والصورة والحركة واللون بيوت العالم بأسره[٣٠].

- مثل القوة العسكرية تبقى قوة أميركا السياسية في أوجها، ونفوذها على كامل القارة الأميركية، من ألاسكا الى أرض النار، بات ناجزاً مستقراً: أميركا (القارة) أصبحت للأميركيين (الولايات المتحدة) ووزن هذه الأخيرة في المؤسسات الدولية الكبرى (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ...الخ) يسمح لها بممارسة نفوذ مباشر وغير مباشر على أعمال هذه المنظمات، وغيرها، في كل أنحاء العالم، مما يعني تدخلاً، ولو غير مباشر، في شؤون الدول الداخلية. لقد باتت رغبات أميركا هي التي تنفذً في المحافل الدولية والاجتماعات العالمية، والأمثلة على كل ذلك يصعب حصرها.

- عن القوة الثقافية، استطاعت الولايات المتحدة، وهي التي تفتقر إلى خلفية حضارية صلبة، أن تتبوأ المركز الأول في العالم خلال عقود طويلة: نيويورك أصبحت قطب الإبداع الفني الأهم في العالم ومركز توزيع منتوجات الفن المعاصر، والمدينة التي تحتوي العدد الاكبر من المؤسسات الفنية. لكن «الهيمنة» الثقافية تعبّر عن نفسها خصوصاً من خلال «الثقافة الشعبية» والاستهلاك العالمي الكبير

للمنتوجات التي ترمز الى «طريقة الحياة الأميركية» (السينما، المسلسلات التلفزيونية، أغاني المنوعات، الكليبات clips، الجينز، الأكل السريع fast - food، الكوكاكولا التي تباع في اكثر من ١٤٠ بلداً في العالم ... الخ)[٣١].

فالأفلام الأميركية، على الشاشتين الصغيرة والكبيرة، يشاهدها سكان الأرض كلهم، كما أن شبكات الراديو والتلفزيون الأميركية هي الأقوى وذات الامتداد العالمي الأوسع. العالم كله يستهلك الثقافة الأميركية، وحتى ألدّ أعداء أميركا يشربون الكوكاكولا ويدخنون المارلبورو ويشاهدون الأفلام والمسلسلات الأميركية (التي تسيطر على ٨٠٪ من السوق الأوروبي) ويسمعون الجاز والروك اند رول وغيرها[٣٢]. ألم يندد جاك لانغ، وزير الثقافة الفرنسي الأسبق، بما سماه «الامبريالية الثقافية الأميركية» في مكسيكو، في تموز ١٩٨٢؟ وقد علت وبشكل ملحوظ الأصوات الأوروبية المنددة بـ«الغزو الثقافي» الأميركي لأوروبا، وخصوصاً بمناسبة المفاوضات التجارية المتعثرة.

وتمتد الولايات المتحدة على مساحة تعتبر الرابعة في العالم يعيش عليها ٢٥٨ مليون نسمة (الثالثة في العالم ديمغرافياً بعد الصين والهند) وتحقق الناتج الداخلي القائم الأعلى في العالم (٥٨٨١ مليار دولار عام ١٩٩٢ و ٧٥٦٩,٥ مليار عام ١٩٩٦)[٣٣]، والانتاج الزراعي الأعلى. وكذلك الأمر في مجال المنتجات الصناعية والخدمات والتجارة. وهي المستهلك العالمي الأول للسلع والخدمات، وتقع ضمن المستويات المعيشية العشرة الأولى في العالم.

إذاً، يمكن القول إن القوة الأميركية العظمى تتربع على أسس متينة: عسكرية، واقتصادية، وسياسية وثقافية. وحتى لو تعرضت للضعف أو المنافسة في أحد الميادين أو القطاعات فإن سيطرتها على المراكز الأولى في مجالات متعددة أخرى يمكن أن تعوّض عليها أي تراجع ظرفي. وبما أن القوة نسبية وتقاس بالمقارنة بقوة الآخرين. فإن كل المقارنات، القائمة على معايير وأسس القوة المذكورة أعلاه، (الفصل الأول) بين الولايات المتحدة ومنافسيها، في الوضع الحالي، تعطيها المركز الأقوى.

٣- في ديناميّة الهيمنة ووسائلها

في خطابه أمام الكونغرس عن حال الاتحاد، في ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٩ وصف كلينتون بلده بـ «الأمة الضرورية». وكان نيوتن غنغريش، زعيم الجمهوريين في الكونغرس، قد كتب في مقال له نشرته لوموند الفرنسية في ٢-٣-١٩٩٥: «أميركا وحدها قادرة على قيادة العالم. فهي تبقى في الواقع الحضارة الوحيدة الدولية الكونية في تاريخ البشرية. في خلال ٣٠٠ سنة سمح نظام ديمقراطيتنا البرلمانية المحترم لحقوق المواطن وللحريات الفردية والتبادل الحر، بأكبر قفزة اقتصادية في التاريخ. قيمنا يستعيرها العالم أجمع. تكنولوجيتنا التي حولت أنماط الحياة كانت العنصر الأول المحرّك للعولمة. اليوم قواتنا العسكرية متمركزة في كل مناطق المعمورة بناء على طلب الحكومات المضيفة، ليس لإخضاعها ولكن لتلبية الرغبة بالحرية وبالديمقراطية لهذه الحكومات ولشعوبها. أي حضارة أخرى نجحت في هيمنة مماثلة على العالم بدون قمع؟ أميركا هي الأمة الوحيدة الكبرى كفاية والمتعددة الأعراق والتي تستخدم الحرية كدليل(..). إذا اختفينا غداً فمن غير المرجح أن يكون لليابانيين أو الألمان أو الروس، كشعوب، الامكانية أو القدرة على إدارة المعمورة. بدون حضارة أميركية حية فان البربرية والعنف والدكتاتورية سوف تسيطر على الأرض». في هذا الاتجاه يذهب أنطوني ليك، المستشار السابق لكلينتون لشؤون الأمن القومي: «أميركا تمتلك القدرة العسكرية الأعظم والاقتصاد الأكبر والمجتمع متعدد - الأعراق الأكثر دينامية في العالم (...) زعامتنا تحترم ويبحث عنها في أرجاء العالم الأربعة(...) مصالحناومبادؤنا لا تجبرنا فقط على الانخراط ولكن على القيادة(..) يجب علينا تشجيع الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم لأن ذلك يحمي مصالحنا وأمننا ولأنه انعكاس للقيم التي هي أميركية وكونية في الوقت نفسه»[٣٤]. وكانت وزيرة الخارجية، أولبرايت، قد توجهت للأوروبيين بالقول: «أريد أن ينظر إلي الأوروبيون كممثلة لأميركا مقتنعة بأن لديها مسؤوليات شاملة وأنها أمة لا يمكن الاستغناء عنها، ما يعني أنه عندما يكون في مقدورنا تغيير الأشياء علينا أن نفعل»[٣٥].

وفي تحليل للامبراطوريات المتعاقبة عبر التاريخ يقول مستشار الأمن القومي السابق، زبيغنيو بريجنسكي(٣٦)، إن نفوذ روما ارتكز على تفوق تنظيمها العسكري واشعاعها الثقافي. واعتمدت الصين على بيروقراطية فعالة لإدارة امبراطورية مؤسسة على هوية اثنية مشتركة تعتقد اعتقاداً راسخاً بتفوقها الثقافي. أما سلطة الامبراطورية المغولية فجمعت ما بين التكتيكات العسكرية المبتكرة والنزعة الواضحة نحو استيعاب الآخرين وهضمهم. البريطانيون (والأسبان والهولنديون والفرنسيون أيضاً) غرسوا علمهم في كل مكان فتحوا فيه طرقاً تجارية واستخدموا تفوق تنظيمهم العسكري ومواردهم الثقافية لبسط تفوقهم. رغم ذلك فأي من هذه الامبراطوريات لم تكن فعلاً كلية أو شمولية global. ويتابع بريجنسكي إن القوة الكلية التي ارتقت اليها الولايات المتحدة فريدة بانفتاحها وحضورها الشامل. تستطيع أميركا السيطرة على كل البحار والمحيطات وتملك قوى برمائية تتيح لها التدخل في كل مكان في العالم. وكتائبها العسكرية موجودة في كل النقاط المفصلية الاستراتيجية في العالم. والقوى التابعة لها والمرتبطة بها موزعة في كل قارات العالم. وديناميية اقتصادها تشرح سيطرتها الكلية. والأهم من ذلك فهي تبقى المهيمنة في المجال العلمي والتكنولوجي، وجهازها العسكري لا مثيل له من الناحية التكنولوجية. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات فهي تسبق كل منافسيها ويبدو أن الهوة معهم تتسع. وهكذا يبرهن بريجنسكي بأن أية قوة في العالم لا تستطيع منافسة أميركا في المجالات الرئيسية – العسكرية والاقتصارية والتكنولوجية والثقافية – التي تجعل منها قوة شمولية. وتمتعها بهذه الأوجه الأربعة يعطيها مركز القوة العظمى الشمولية أو الكلية global الوحيدة في العالم.

الأكثر من ذلك يؤمن بريجنسكي، مستشهداً بصموئيل هانتغتون، بأن سيطرة أميركا على العالم هي لخيره قبل خيرها. ذلك أنها دولة ديمقراطية متعددة الأعراق والثقافات والأديان ويسهل قبول هيمنتها لأن أي مواطن في العالم يستطيع أن يصبح أميركياً، بينما هيمنة الصين مثلاً لا يستسيغها أحد لأن الصينيين فقط يمكن لهم أن يكونوا صينيين. وإذاانتهت الهيمنة الأميركية فلا أحد يستطيع أن يخلفها إلا الفوضى والاضطراب والفراغ المخيف.

الطريف كما يقول أحد الدبلوماسيين البريطانيين إنه «في الولايات المتحدة فقط يقرأ المرء أن العالم أجمع يتوق إلى الزعامة الأميركية، لكن في كل مكان آخر، يجري الكلام عن العنجهية الأميركية والنزعة الأحادية الجانب»(٣٧).

ومن أجل «خير العالم» يسعى الأميركيون للسيطرة المستديمة عليه عبر أحلاف ومؤسسات دولية أساسية أبرزها الأمم المتحدة وحلف الأطلسي وجماعة السبعة G 7 وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

٤- أدوات للهيمنة الاقتصادية

منذ السنوات الأولى لوجود هذا البلد لعب «البيزنس» فيه دوراً أساسياً. وفي خطابه الوداعي قال الرئيس جورج واشنطن «إن قاعدة سلوكنا الوحيدة في علاقاتنا مع الأمم الأجنبية يجب أن تقوم على العلاقات التجارية التي تحتوي على أقل قدر ممكن من الصلات السياسية»(٣٨) ورغم أن الجزء الثاني من نصيحة واشنطن هذه لم يعد الأميركيون يلتزمون بها منذ أن تخلو عن مبدأ مونرو فأن الجزء الأول فيها بقي يحكم سلوكهم الى اليوم. وفي هذا المجال فان الرئيس كلينتون هو من أكثر الرؤساء الأميركيين وفاءً لتمني جورج واشنطن. وقد وعد الناخبين خلال حملته الانتخابية ضد الرئيس بوش بأن يركز اهتمامه على الشأن الاقتصادي والتجاري، ووفى بهذه الوعود وحقق نجاحات لا يمكن تجاهلها.

في النظام الاقتصادي العالمي القائم على ماركنتيلية فظة فإن الأقوى هو المستفيد الاكبر من الانفتاح والتبادل الحر وتشريع أبواب الأسواق. لذلك فمن الطبيعي أن يسعى الأميركيون لفرض «إيديولوجية» الانفتاح المفرط هذه على العالم أجمع. وقد أعلن مستشار الأمن القومي أنطوين ليك عام ١٩٩٣ عن نهاية مبدأ الصد Endiguement الذي حكم السياسة الدولية الأميركية خلال الحرب الباردة وذلك لصالح مبدأ جديد هو التوسيع Enlargement أي توسيع نطاق الحرية والليبرالية (بالمعنى الاقتصادي على الأرجح) وفرضهما بكل الوسائل على كل أنحاء المعمورة(٣٨).

وكانت مفاوضات «جولة الأورغواي» داخل الغات (الاتفاق العام للتعرفات

والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade) قد دامت (من عام ١٩٨٧) حتى عام ١٩٩٣. بالاتفاق بين الدول الصناعية الكبرى على حل هذه المنظمة التي نشأت في برتن وودز Breton woods عام ١٩٤٧ والتفاوض حول إنشاء منظمة بديلة. وانتجت هذه المفاوضات اتفاق مراكش في نيسان/ ابريل ١٩٩٤ الذي أنشأ «المنظمة العالمية للتجارة» OMC التي بدأت عملها في مطلع العام ١٩٩٥. لقد شكا الأوروبيون كثيراً (واليابانيون أيضاً وغيرهم) من هيمنة الولايات المتحدة على الغات ومن استغلال هيمنة الدولار على التبادلات العالمية لصالح صادراتها وتجارتها، وخصوصاً منذ أن قام نيكسون، في بداية السبعينات وخلافاً لما اتفق عليه في برتن وودز التي أنشأت «النظام النقدي العالمي» SEM، بتحرير الدولار من الذهب وإخضاع سعره لسوق العرض والطلب. وقد تعقدت جولات التفاوض داخل الغات وخوصاً جولة الاورغواي الأخيرة بسبب الخلافات المستعصية حول ملفات شائكة عدة بين الولايات المتحدة من جهة وشركائها الغربيين من الجهة الأخرى (مثل الزراعة، الصناعات النسيجية، الرسوم الجمركية، الخدمات المالية، الوسائل السمعية - البصرية، الملكية الفكرية، الصناعات الجوية...)(٣٩).

وتوصلت الدول الصناعية الكبرى بعد مفاوضات متعثرة، الى العثور على أرضية مصالح مشتركة ولكن.. على حساب دول العالم الثالث الأضعف في هذه المفاوضات العالمية.

لكن لم تمض سنتان على وجود منظمة التجارة العالمية حتى عاد الأوروبيون للشكوى مجدداً من الهيمنة الأميركية. ففي عام ١٩٩٧ ربح الأميركيون «معركة الموز» ضد الاتحاد الأوروبي، في هذه المنظمة التي أجبرت هذا الأخير على إلغاء التفضيلات التجارية التي كانت معطاة من اوروبا لمزارعي الموز من دول أفريقيا - الكاراييب والباسيفيك (اتفاقات المجموعة الاوروبية ومجموعة أفريقيا - الكاراييب - الباسيفيك - CEE-ACP) والتي لم يكن يحظى بها منتجو عدد من دول أميركااللاتينية والذين توجد خلفهم شركات متعددة - الجنسية أميركية (مثل Cartel of cooke و Chiquicta) وبعد وقت قليل حصل الأميركيون، من داخل هذه

المنظمة نفسها، على الغاء المنع الاوروبي لاستيراد لحم الهرمون» (لحم البقر الذي ينمو بواسطة هرمونات) بدافع ان الحجج الصحية الاوروبية غير مبررة. وبعد فترة قصيرة نشبت «حرب» تجارية أمريكية أوروبية حول «البذار المعدلة جينياً» هذه المرة والتي تقول دراسات اوروبية انها تحمل مخاطر على الصحة الانسانية. ومن جديد لجأت واشنطن، التي فرضت رسوما جمركية تتعدى المئة بالمئة احيانا على بعض البضائع الاوروبية، الى منظمة التجارة العالمية وربحت القضية. وفي ربيع العام ١٩٩٩ عادت هذه «الحروب التجارة» لتنشب مجددا بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الذي خسرها مجددا امام المنظمة المذكورة فكان عليه أن يواجه تظاهرات احتجاج مزارعيه ودعواتهم لمواجهة «العنجهية الاميركية». والمفارقة انه في وقت كان الاميركيون والاوروبيون يخوضون معا حربهم الاطلسة ضد يوغوسلافيا كانت الحروب التجارية تندلع في ما بينهم، مما حدا بليونيل جوسبان، رئيس الوزراء الفرنسي، للاعلان: «نحن مع الاميركيين في خندق واحد في كوسوفو ولكننا في خنادق متواجهة على الساحة التجارية العالمية».

ومن المعروف أن واشنطن هي التي أعاقت رغبة الصين بالانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية» وفرضت عليها الشروط للموافقة. وقد قدّم الصينيون تنازلات مهمة في هذا المجال. ما يدل بوضوح على مدى النفوذ الاميركي في هذه المنظمة.

على صعيد آخر، وبما أن المساهمة الأميركية هي الاكبر في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يبدو واضحاً أن هاتين المؤسستين العالميتين تعملان وفق القواعد التي تقوم واشنطن بصوغها. فالتوجهات الأميركية هي التي تحكم اتجاهات القروض والمساعدات وشروطها. ففي العام ١٩٩٤ فوجئ المراقبون بسرعة تحرك ميشال كامديسو، مدير عام صندوق النقد الدولي، خلال أزمة البيزو المكسيكي وسرعة صرف عشرات مليارات الدولار لمساعدة المكسيك، ليس إنقاذاً لهذا البلد من الافلاس ولكن إنقاذاً لاتفاق نافتا (التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك الذي وُقعَ قبل شهور معدودة) وإنقاذاً للنظام المالي الدولي. وتبيّن أن سرعة تحرك صندوق النقد كانت بدفع أميركي. كذلك فان المساعدات التي يقدمها هذا الصندوق

لروسيا ناتجة عن إقتناع واشنطن بوجوب مساعدة نظام يلتسين، الذي اعتنق الليبرالية واقتصاد السوق، على الصمود في وجه تحديات الشيوعيين السابقين والقوميين المتشددين. وفي العالم الثالث فان الدول التي تلتزم المعايير الأميركية هي التي تستفيد من القروض والمساعدات الآتية من المؤسسات المالية العالمية. ومن المعروف ان هذه المؤسسات تضع شروطاً لمساعدة الدول المحتاجة، تتنافى في أحيان كثيرة مع أبسط شروط السيادة والاستقلال لما فيها من تدخل مباشر وغير مباشر في سياساتها الداخلية البحتة.

وفي اجتماعات جماعة السبعةG7[٤١] تقوم الولايات المتحدة باملاء قواعدها. والامثلة على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر: في تموز/ يوليو ١٩٩١ في نيويورك دفعت واشنطن الجميع لتبني تخفيض مهم للدين المترتب على مصر (كمكافأة لها على موقفها في حرب الخليج الثانية)، في نيسان/ابريل ١٩٩٢ دفعت واشنطن الدول الستة الأخرى إلى تبنّي قرار يقضي بصرف مساعدات لروسيا، وذلك قبل أيام من الاستفتاء الذي كان سيقرر مستقبل الرئيس يلتسين السياسي. وكان كلينتون قد أعلن بصراحة تمنياته بأن ينتصر بوريس يلتسين على خصومه الداخليين. وفي عام ١٩٩٧ «أقنع» الرئيس الأميركي شركاءه بقبول روسيا، كمراقب، في جماعة السبعة التي صارت جماعة الثمانية G8 وذلك بغية وضع المارد النووي الروسي تحت الرقابة والسيطرة وتفادي شعوره بالعزلة والاستبعاد (وخصوصاً بعد توسيع حلف الأطلسي شرقاً) وما ينتج من ذلك من ردود فعل غير محسوبة.

ومن الممارسات التجارية الحافلة بتعابير الهيمنة مثلا تبنّي واشنطن في آذار/ مارس ثم آب/ أغسطس ١٩٩٦ لقانونين، الاول هلمس- بيرتون الموجه ضد كوبا والهادف إلى الاطاحة بفيدل كاسترو والذي يعاقب الشركات الكندية والمكسيكية التي تستثمر في كوبا، والثاني داماتو - كنيدي الذي يقاطع اي شركة تستثمر في ايران في قطاعي الغاز والبترول بمبلغ يزيد عن اربعين مليون دولار. هذان القانونان سببا ردود فعل اوروبية، وفرنسية، عنيفة لما يشكلان من سابقة خطرة.

وقد اعلن رئيس الوزارء الفرنسي، جوسبان، ان لا احد يقبل بأن تفرض اميركا قوانينها على العالم، وأن القوانين الاميركية تطبق في الاراضي الاميركية وليس خارجها. وقد استمرت شركة توتال الفرنسية في الاستثمار في إيران وليبيا ووقعت عقداً مع ايران بقيمة مليارى دولار مع شركات إيرانية وروسية وماليزية لاستثمار حقول غاز في الجنوب الإيراني. وتحت ضغط الشركات الاميركية التي شعرت بأنها تفقد المزيد من الأسواق لمصلحة منافسيها الاوروبين، اضطرت الإدارة الأميركية، عمليا، للتراجع عن قانون داماتو.

وبحجة حث الآخرين على فتح أسواقهم أو كرد فعل انتقامي يلجأ الأميركيون أحياناً إلى الامر الرئاسي المسمى سوبر- ٣٠١، فيفرضون رسوماً جمركية باهظة على بضائع آتية من اليابان او أوروبا مثلاً، الأمر المنافي للقوانين التجارية الدولية وللمنظمة التجارية العالمية.

٥- الأمم المتحدة: الصحوة على الاستحواذ

منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ وحتى بداية التسعينات، شهدت الأمم المتحدة ما يقرب من مئة نزاع كبير في مواقع مختلفة من العالم فتكت بعشرين مليون انسان. ويعزو مراقبون وسياسيون عديدون هذا العجز عن التصدي للحروب الى وقوف حق النقض- الفيتو (الذي استخدم ٢٧٩ مرة) عقبة امام فاعلية مجلس الأمن، في ظل قطبية ثنائية هيمنت بحربها الباردة وتوازن رعبها النووي على العلاقات الدولية. ويقول الدكتور بطرس غالي عندما كان اميناً عاماً للأمم المتحدة «إن توازن القوى السائد في ظل الحرب الباردة حد من هامش الأمم المتحدة في صنع السلام، فبقي عملها محصورا بالعمليات التي كانت موضع رضا الدولتين العملاقتين وحدهما. ومن هنا لم تتسع هذه العمليات الى صنع السلام وابتداع صيغ جديدة للتوصل إليه، بل إن الذي كان متاحاً للأمم المتحدة هو فقط النهوض بدور «فني» ليس فيه ابتكار «سياسي» كمراقبة وقف إطلاق النار بعدما يكون قدتقرر[٤٢].

وعقب سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، عم الأمل ببزوغ فجر جديد وبداية «نظام عالمي جديد» تسوده العدالة والمساواة بين الدول، كما اعلن

الرئيس بوش، في بداية آذار / مارس ١٩٩١ أي في غمرة انتصاره على العراق في حرب الخليج الثانية. وقتها «نجا» مجلس الأمن الدولي من الڤيتو الذي شله مراراً وتكراراً وتمكن من اصدار – والأهم تنفيذ – قرارات غاية في الصرامة. وبدت الأمور وكأن اجماعاً عالمياً بصدد التشكل، وفي اتجاه صياغة «آلية أمن جماعية» طالما حلمت بها المنظمة الدولية. لقد بدت «الصحوة» الفجائية للأمم المتحدة وكأنها تعيد صوغ نظام دولي على انقاض نظام المصالح القائم على توازن القوى الذي كان سائداً.

لكن لم يمض وقت طويل حتى تبخرت الآمال واكتشف الجميع أن ما سمي «صحوة» الأمم المتحدة بمناسبة حرب الخليج الثانية، لم يكن تأسيساً لعهد عالمي جديد بقدر ما كان اكتشافاً أميركياً لحسنات السيطرة على العالم من طريق، أو تحت مظلة، الأمم المتحدة. ففي عز «صحوتها» هذه استبعدت الأمم المتحدة عن عمل يدخل في صلب مهامها وواجباتها بل يشكل السبب الأهم من اسباب وجودها، وهو مفاوضات السلام لانهاء نزاع مستمر منذ اكثر من اربعين سنة. ولم يكن استبعاد المنظمة الدولية عن المفاوضات العربية – الاسرائيلية التي بدأت في مدريد في تشرين الأول ١٩٩١ إلا خضوعاً لدولة عضو – اسرائيل رأت النور اصلا في دهاليز الأمم المتحدة وبفضلها وتحقيقاً لارادة كبار أعضائها. وبقي هذا الاستبعاد مستمراً طوال المفاوضات. والمفارقة انه في وقت بينت هذه المنظمة عن قدرة فائقة على الاستنفار وصياغة القرارات وفرضها بالقوة على العراق في ومنذ حرب الخليج الثانية، فانها عجزت عجزاً واضحاً عن فرض قرار واحد من قراراتها المتعلقة بالسياسة الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وفي وقت استطاعت واشنطن ان تفرض على دول العالم مجتمعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلغاء قرارها الرقم ٣٣٧٩ الصادر في ١٠/ ١١/ ١٩٧٥ خلال دورتها الثلاثين، والذي يعتبر «الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية» (الأمين العام، كوفي انان، اعتذر لاسرائيل عن هذا القرار في زيارته لها في آذار / مارس ١٩٩٨) فان المرة الوحيدة التي استعمل فيها حق النقض – الڤيتو بعد الحرب الباردة كانت من قبل الولايات المتحدة منعاً لادانة سياسة اسرائيل في الضفة الغربية المحتلة.

وهكذا في وضح النهار، عاد توازن القوى (الذي تسبب بانفراط عقد عصبة الأمم السابقة ثم شل حركة منظمة الأمم المتحدة) ليسيطر على عمل المنظمة الدولية ولكن بطريقة احادية هذه المرة، إذ لم يعد هناك سوى قوة عظمى واحدة في العالم هي الولايات المتحدة التي حولت الأمم المتحدة الى هيئة تابعة لها وساحة يجري فيها إكساب سياستها قبولاً دولياً شاملاً وشرعية شاملة. رغم ذلك ينظر الجمهوريون الذي يسيطرون على الكونغرس الأميركي الى هذه المنظمة الدولية بازدراء وعدائية، وقد طالب بعضهم إدارة كلينتون بإهمالها والانصراف عنها لأنها عقبة في طريق إرادة واشنطن بالهيمنة على الساحة الدولية. وقد أمتنعت الولايات المتحدة من دفع مستحقاتها المالية في وقت وصل عجز المنظمة الدولية (في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٥) الى ٣,٩ مليار دولار [٤٣] (وهو مبلغ لا يقارن بالانفاق العسكري الأميركي) على الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن الأمين العام ورغم ان قانون الأمم المتحدة يحرم الدول التي تمتنع عن تسديد واجباتها المالية من حق التصويت في الجمعية العامة. والمفارقة أن دولاً فقيرة مثل مصر والغابون والبرازيل والمكسيك وغيرها تدفع بانتظام ما يتوجب عليها حيال المنظمة الدولية. وقد تمكنت واشنطن، عام ١٩٩٧، من منع مجلس الأمن من التجديد للدكتور بطرس غالي لولاية جديدة رغم ان كل الدول الأعضاء الأخرى، دون إستثناء، كانت تؤيد مثل هذا التجديد. الأمر الذي أوضح قوة النفوذ الذي يملكه مندوب الولايات المتحدة (مادلين اوبرايت وقتها) في عمل المنظمة الدولية، والذي يصل احياناً الى فرض الإرادة الأميركية على الدول الأعضاء مجتمعة.

وهذا ما يستفز الدول التي تعبر أحياناً عن استيائها، بدليل العزلة ولو النسبية، التي عاشتها واشنطن خلال أزمتها مع العراق، في آذار/ مارس ١٩٩٨، حين راحت تبحث، من دون جدوى، عن دعم او غطاء من مجلس الأمن لضرب العراق. وقد اعتبر مراقبون دوليون ذلك مؤشراً على تراجع قدرة واشنطن على «قيادة» العالم واتجاه هذا الأخير نحو نظام متعدد القطبية[٤٤]. لكن لم تمض أسابيع قليلة حتى قررت واشنطن التصرف بمفردها، بدعم ومشاركة بريطانية (لتكملة العدد!) لشن حرب جوية مستمرة على العراق دون أي غطاء دولي.

ومن السهولة بمكان ملاحظة أنه في كل المفاوضات تقريبا، حول المسائل الكبرى، تقدم دور واشنطن على دور الامم المتحدة، بل ان هذا الاخير انعدم تقريبا. فالتدخل الاميركي هو الذي قاد الى اتفاق ستورمونت عام ١٩٩٧ الذي وضع حدا للمسألة الإيرلندية، وقبلها تم التوصل الى اتفاق دايتون في البوسنة عام ١٩٩٥ برعاية اميركية ومن دون تدخل الأمم المتحدة. ولمناسبة أزمة البوسنة حصلت الديبولوماسية الأميركية على تنازل لم يكن في الامكان تخيّله حتى الآن: فقد أولى مجلس الامن حلف الأطلسي مهمة تطبيق القرارات الدولية بوسائله العسكرية الخاصة، والقيام بعد ذلك بتنفيذ الاتفاقات المعقودة. وهكذا أصبح حلف الاطلسي «الذراع المسلحة» للأمم المتحدة التي تخلت له بذلك عن دور الضامن للأمن الدولي في جزء من العالم واقع خارج المنطقة التي تطبّق فيها، في الأساس، معاهدة شمال الأطلسي. وبعد ذلك حلّ الحلف في صورة كاملة محل الامم المتحدة في الأزمة البوسنية[٤٥].

في أزمة كوسوفو تم اجتياز خطوة جديدة في هذا الطريق. فالأمم المتحدة استبعدت كلياً من الحرب ضد صربيا التي شنها حلف الأطلسي، بقيادة وقرار اميركيين، متدخلاً، للمرة الاولى، في الشؤون الداخلية لبلد سيّد، من دون أي تكليف من الأمم المتحدة [٤٦] ورغم معارضة روسيا والصين العضوين الدائمين في مجلس الأمن الدولي – وبسبب هذه المعارضة وتفادياً لاستخدامها حق النقض – الفيتو.

أكثر من ذلك، فقد تعامل الأميركيون مع كوفي أنان الذي صار أميناً عاماً للأمم المتحدة عام ١٩٩٧ بفضلهم، بطريقة لا تتفق كثيراً مع ضرورة إحترام مكانة واستقلالية هذه المنظمة الأممية. فقد تلقى أنان، خلال مروره في واشنطن في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ رسالة واضحة: «لا تعتبروا أنفسكم لاعباً سياسياً في حرب الاطلسي ضد يوغوسلافيا». وسمع أنان من أولبرايت ما تنتظر منه واشنطن أن يفعل: «أي تدخل سياسي أو عسكري للأمم المتحدة «غير مقبول» والوجود العسكري في كوسوفو لن يكون قوة أمم متحدة ولن يكون في كل الاحوال تحت سيطرة الأمم المتحدة، وعلى هذه الاخيرة أن تلتزم حدود دورها الإنساني فقط[٤٧].

وقام أنان بمبادرتين استفزتا الأميركيين رغم قبولهما في النهاية. الأولى عندما عَين مبعوثَينْ خاصَينْ للبلقان ونظرت إليها واشنطن ولندن بعين السوء خشية أن تؤدي الى تدخل سياسي لدى بلغراد. ثم وبموافقة هذه الأخيرة قرر الامين العام إرسال لجنة لتقصي الأوضاع الانسانية منذ بداية القصف الأطلسي. هذه المبادرة تسببَت له بانتقادات لاذعة، وقال أحد المسؤولين الأميركيين: بدلاً من القيام بتقصي الاوضاع الانسانية على كوفي أنان أن يدعم تكثيف الضربات الجوية حتى يتم وضع حد للقمع الصربي في كوسوفو والذي سبّب المأساة الانسانية(٤٨).

وهكذا فالدور المطلوب أميركياً من الأمم المتحدة هو استكمال ودعم المبادرات الأميركية، السياسية والعسكرية، والا فإن واشنطن تستطيع «الإستغناء» عن خدمات هذه المنظمة الدولية والعمل بمفردها على الساحة الدولية كما فعلت في كوسوفو. وبدل أن تكون هذه المنظمة بديلاً من القوى العظمى في «قيادة» العالم او تكون هي نفسها «القوة الأعظم» (أو الحكومة العالمية)(٤٩) فانها باتت تبحث عن دور مفقود، يبدو أنه سينحصر في الشؤون الانسانية، وهي شؤون نجحت فيها المؤسسات الدولية منذ انشائها (اليونسيف، الأونروا، منظمة الصحة العالمية OMS، منظمة الزراعة والتغذية FAO، الأسكوا .. الخ.)

اليوم أكثر من أي وقت مضى تحتاج الأمم المتحدة الى مراجعة دورها واعادة النظر في الآلية التي تقود عملها والقائمة على مبدأ توازن القوى بين الدول النافذة. وتركيبة مجلس الأمن الحالي لا تزال انعكاسا لميزان القوى الناشئ عقب الحرب العالمية الثانية، على الرغم من ان دولاً انهزمت فيها– المانيا واليابان تحديداً– أضحت اليوم قوى كبرى، إقتصادياً على الأقل. والعالم الثالث الذي يشمل أربع أخماس البشرية ما زال مستبعداً عن دائرة القرار الدولي. ثم ان الاتحاد السوفياتي، القطب المهيمن على نصف المعمورة، لم يعد له من وجود، فعلى أي أساس تخلفه روسيا الضعيفة اقتصادياً والمفككة سياسياً، أليس لأنها تملك السلاح النووي المخيف؟

لقد انتهت الحرب الباردة وأودت معها بنظام القوى الذي كان سائداً لذلك فان إعادة النظر بالتشكيلة الحالية لمجلس الأمن ضرورة تفرضها ملاءمة العصر، وقد

اقترح الرئيس الفرنسي شيراك إدخال ألمانيا واليابان ودول من الجنوب في مجلس الأمن كأعضاء دائمين، أي مالكين لحق الفيتو. ويقترح سياسيون ومراقبون عديدون تمثيل آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية في مجلس الامن كأعضاء دائمين.

المقترحات كثيرة [٥٠] والدول الراغبة في الدخول الى هذا المجلس كثيرة. لكن المهم البدء بدراسة جدية لاعادة ترتيب هذا المجلس عبر توسيعه وتقييد استعمال حق النقض- الفيتو في حالات محصورة يتم الاتفاق عليها. كذلك من الضرورة بمكان إعطاء مزيد من الصلاحيات بغية تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تجتمع كل المجموعةالدولية (١٨٨ دولة اليوم) على قدم المساواة بين الدول، كبيرها وصغيرها، نظرياً على الأقل.

وما دام ذلك لم يتم الى الآن، وما دامت المنظمة الدولية لا تزال اداة قوة في يد الدول العظمى بدل ان تكون الحكم والبديل القابع على رأس النظام الدولي، فإن سباق القوة سيبقى مستمراً بين القوى العظمى التقليدية، تلك الرامية الى اطالة عمر الأحادية الراهنة - الولايات المتحدة - وتلك الساعية الى تعددية تعيد نوعاً من التوازن المفقود في هذا النظام الدولي.

٦- حلف الأطلسي: اداة للهيمنة العسكرية

في الخامس من نيسان/ ابريل ١٩٤٩ تم التوقيع على معاهدة واشنطن الهادفة (وخصوصاً المادة الخامسة) الى الدفاع عن أعضائها ضد أي هجوم عسكري محتمل (من المعسكر الشرقي تحديداً). وخلال الحرب الباردة رضي الأوروبيون بالحماية الأميركية[٥١] (المتمثلة بمرابطة ٣١٢ الف عسكري وبمظلة نووية رادعة) التي سمحت لهم بالانصراف الى اعمار ما هدمته الحرب العالمية الثانية. لكن بعد نهاية الحرب الباردة وحل حلف وارسو وزوال الخطر الشيوعي عن العالم، وعن اوروبا الغربية تحديداً، كان من الطبيعي أن يحل حلف الأطلسي نفسه او ينصرف الى مهام جديدة، انسانية مثلاً.

لم يحصل ذلك، بل على العكس، اذ أعلنت قمة الأطلسي المنعقدة في ٧و٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ في روما، عن تمسكها بالهيكلية القائمة للحلف،

ونتج من تحليلها للوضع العالمي الاستراتيجي الناشئ عن نهاية الحرب الباردة استنتاجان: الأول هو أن ما استجد في المحيط الدولي لا يؤثر لا في الأهداف ولا في المهمات الأمنية للحلف، بل يؤكد صلاحيتها المستمرة؛ الثاني هو ان البيئة الجديدة توفر، في المقابل، فرصاً جديدة للحلف لوضع إستراتيجية في إطار مفهوم أوسع للأمن(٥٢).

ووفرت حرب البوسنة الفرصة الأولى للحلف لبيان قدرته على القيام بمهمته الجديدة: الحفاظ على الامن وبسط السلام في اوروبا خارج نطاق الدول الأعضاء. وتمكن الحلف من فرض نفسه بديلاً من الأمم المتحدة في هذه الأزمة حيث نجح في الامتحان الأول. وفي أيار/ مايو ١٩٩٤ وقع الرئيس كلينتون توجيهاً – قراراً رئاسياً (Presidential Decision Directive -PDD-25) وفيه أن إدارته يمكن أن تبادر إلى عمل عسكري في الخارج من دون العودة الى الأمم المتحدة وأن الجنود الأميركيين المنتدبين لأي مهمة عسكرية في الخارج لن يتبعوا ولن يتلقوا اوامرهم من أي قيادة خارجية. والأخطر من ذلك، أن الاميركيين أعلنوا، مراراً وتكراراً، إن من حقهم ومن «واجبهم» التدخل في أي مكان في العالم تتعرض فيه مصالحهم والمبادئ المؤمنين بها (الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان) للخطر. وهم يعتمدون في ذلك على قوتهم الذاتية وعلى قيادتهم حلف الأطلسي.

من هنا السعي لتوسيع حلف الأطلسي وزيادة قدراته وتكليفه بالمزيد من المهمات والأدوار. وقد أعربت معظم دول المعسكر الشرقي السابق عن رغبتها في الانضمام الى الحلف، وراحت، لتحقيق ذلك، تطبق الاصلاحات الليبرالية الداخلية، وتسعى للتقرب من واشنطن ومن بعض الدول الأوروبية النافذة التي تقدم لها الدعم(٥٣). ففرنسا دعمت ترشيح رومانيا وسلوفاكيا، وإيطاليا حبذت ليتونيا، والمانيا راحت تمد نفوذها إلى معظم الدول الواقعة الى شرقها. لكن الرئيس كلينتون وضع حداً لذلك عندما اعلن في حزيران/ يونيو ١٩٩٨، أن صوفيا وبراغ وبوداست فقط ستنضم حالياً إلى الحلف. اما فرنسا التي ظلت، حتى اللحظة الاخيرة، تمارس ضغطاً لمصلحة بوخارست، وخصوصاً في قمة الحلف التي

انعقدت في مدريد في تموز/ يوليو١٩٩٨ فانها لم تستطع تغيير رأي الاميركيين. وقد تركت هذه القمة طعماً مريراً في حلق الأوروبيين الذين راحوا يتحدثون علانية عن «العنجهية الأميركية». لكن الأميركيين كرروا أن هذه الدول الثلاث لن تكون آخر من ينضم الى الحلف، بل ان البقية ستأتي تباعاً في وقت ليس ببعيد، قبل ان يؤكد الأمين العام الجديد للحلف خافيير سولانا أن «باب الحلف سيبقى مفتوحاً أمام جميع الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى والشرقية، والتي تريد الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية والأطلسية والمستعدة لتحمل مسؤوليات ذلك وفوائده»(٥٤).

الأوروبيون منقسمون على أنفسهم ومعظمهم يتمنى حياة مديدة لحلف الأطلسي الذي توفر له قيادته الأميركية ضمانة أمنية أكيدة وخصوصاً أن واشنطن تكرس للدفاع جهوداً لا يستطيعون، ولا يريدون، تكريسها بأنفسهم. وقد تمكنت فرنسا، بعد جهود حثيثة، من إقناع حلفائها الأوروبيين بالسعي لحيازه «هوية دفاعية أوروبية» مستقلة، أو متمايزة على الأقل، داخل المؤسسات المندمجة، لحلف الأطلسي. وبعد مفاوضات مضنية تم التوصل الى اتفاق برلين في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ الذي يقضي بأن يقرر مجلس حلف الأطلسي، وهو أعلى هيئاته السياسية، ما يجب توفيره من إمكانات توضع في تصرّف «اتحاد أوروبا الغربية UEO» للقيام بعمليات عسكرية أوروبية يريد الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بمسؤوليتها حصرياً(٥٥). وهذا يلبي رغبة باريس في وجود «عناصر أوروبية واضحة مرئية ويمكن فصلها عند اللزوم لتخوض عمليات تحت قيادة «اتحاد أوروبا الغربية». وهذه «الهوية الأوروبية»، بحسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي، وقتها، ايرفيه دوشاريت «يجب أن تكون حقيقية وليس مضمرة (..) وألا تقوم على فرضيات بل على وسائل حقيقية : وسائل قيادة وتخطيط وتدريب وقرار سياسي ورقابة استراتيجية لعمليات اتحاد أوروبا الغربية عند اللزوم»(٥٦). ولم يعارض دوشاريت أن «تبقى القيادة العليا لحلف الأطلسي (الناتو) للأميركيين، ولكن يجب ان يكون للأوروبيين قيادة خاصة بهم داخل الحلف. وهذا الأمر يوثق العلاقة بين طرفي الأطلسي، وهذا ما نريده ولا نريد أبداً إضعاف هذه العلاقة»(٥٧)، كما قال.على

الرغم من ذلك، لا يضع اتفاق برلين حداً للهيمنة الأميركية على حلف الأطلسي، إذ أن القوات الأوروبية متعددة الجنسية لن تتمتع باستقلال كامل عن الولايات المتحدة... لماذا؟

لأن البلدان الأوروبية إذا قررت إرسال قوات بقبعات منظمة اتحاد أوروبا الغربية، فانها ستحتاج أولاً وقبل أي شيء، الى العتاد اللوجستي الأميركي، وبالأخص طائرات النقل العملاقة وأقمار التجسس الاصطناعية وأجهزة الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة التي لا توفرها صناعات الأسلحة الأوروبية بالقدر الكافي الذي يغني القوات الأوروبية عن العتاد الأميركي[٥٨]. وحلف الناتو كمؤسسة «يملك القليل جداً من الامكانات العسكرية والبشرية، ومعظم قواته ليست سوى قوات أميركية (...) تعمل داخل الناتو فقط. ولا يملك الناتو إلا بعض الوسائل القليلة مثل الدفاع الجوي وبعض أدوات الاتصال اللوجستي غير القادرة على العمل من دون العتاد الأميركي وطائرات النقل الضخمة الأميركية الصنع وطائرات التزود بالوقود واقمار التجسس الاصطناعية»[٥٩]

ويرى محللون أميركيون أن «أوربة» الحلف ليست سوى أسطورة[٦٠]، ذلك أن اتفاق برلين يعطي الأوروبيين حق اللجوء الى وسائل الناتو من دون مشاركة الولايات المتحدة، ولكن تحت ثلاثة شروط:

– أن تبقى مسؤولية القيادة العليا للقوات الحليفة في يد القائد الأعلى للحلف، وهو أميركي.

– أن توافق واشنطن على المهمة التي يزمع الأوروبيون القيام بها بمفردهم.

– أن تنال القوات المشاركة في هذه المهمة موافقة الحلف وتتبع إجراءاته وتزوده تقارير عن سير العمليات وتطورها[٦١].

وهكذا فأن اتفاق برلين «يخفف الضغوط عن واشنطن لناحية إعفائها من إرسال قواتها الى ساحات النزاع البعيدة، ويحض حلفاءها على تحمل المزيد من الأعباء الأمنية»[٦٢] وربما «يساهم في تجنيبهم الشعور بالدونية والحرمان والعجز إزاء صراعات مثل البوسنة والهرسك، وبالتالي تجنب اضطراب العلاقة مع

واشنطن. لذلك يستطيع الأوروبيون من الآن وصاعداً تحمل مسؤوليات متزايدة «الأمر الذي يحتاج اليه الأميركيون»[٦٣].

هذا الاتفاق وفر حلاً وسط بين الأميركيين الراغبين بهيمنة مطلقة على الأطلسي، والفرنسيين الراغبين باستقلال أوروبي دفاعي وأمني كامل وحلفائهم غير المنزعجين أبداً من الهيمنة الأميركية ومن وجود مئة ألف جندي أميركي في أوروبا. لكن هذا الحل كان مؤقتاً جداً، إذ سرعان ما عادت الخلافات لتنشب مجدداً بين الفرنسيين الراغبين بتسليم قيادة منطقة الجنوب (حوض المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط) في الأطلسي لضابط أوروبي والأميركيين المصرين على إبقاء الجنرال الأميركي في منصبه والذي اعتبروا أن هذا الأمر غير خاضع للنقاش مطلقاً. وجاءت أزمة كوسوفو لتعيد تكرار مشهد العجز الأوروبي في البوسنة وتفرض تدخلاً أميركياً، دبلوماسياً وعسكرياً، مباشراً.

الحرب الأطلسية في كوسوفو ابتداء من ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ حملت أهدافاً استراتيجية أميركية وإن استفاد الأوروبيون منها في الشق المتعلق بأمن القارة العجوز. لقد جاءت الذكرى الخمسين لولادة حلف الأطلسي، في ٥ نيسان/ ابريل ١٩٩٩، تحت أصوات قنابل هذه الحرب، لتكرّس رغبة واشنطن بتوسيع الحلف، حيث تسلمت تشيكيا وبولونيا وهنغاريا وثائق الانضمام إلى الناتو الذي صار يضم ١٩ عضواً ووصل بذلك الى تخوم «الامبراطورية» الروسية المفككة والذي يهدف، في ما يهدف، الى الحؤول دون انبعاثها من جديد. هذا ما تقوله معظم التقارير الأميركية، من تقرير «بول وولفوفيتز»ثم الجنرال جيريميا عام ١٩٩٢[٦٤] إلى مبدأ «التوسيع» الذي أعلنه أنطوين ليك عام ١٩٩٣، الى تحليل زبيغينو بريجنسكي في كتابه اللافت (رقعة الشطرنج الكبرى) والذي يرى أن الرهان الجيوبوليتي الأساسي لأميركا هو القارة الأوراسية، التي تسيطر عليها، لأول مرة منذ خمسة قرون، قوة خارجية[٦٥].

والهيمنة الشاملة لهذه القوة (أميركا) ترتبط بشكل وثيق بقدرتها على الاحتفاظ بهذا المركز. والطريقة التي تدير فيها أميركا أوراسيا مهمة جداً. فالقارة

الأكبر هي أيضاً محور هذا العالم الجيوبوليتي. وكل قوة تسيطر عليها فانما تسيطر على منطقتين من المناطق الثلاث الاكثر نمواً وإنتاجاً في العالم. ونظرة سريعة على الخريطة تكفي لنفهم كيف أن الهيمنة على أوراسيا تقدم بشكل آلي تقريباً وصاية سهلة على أفريقيا و،تعطي موقعاً جيوبوليتياً طرفياً للأميركتين وللأوقيانوس. هناك نحو ٧٥ في المئة من سكان العالم في أوراسيا وأوفر الثروات المادية تحت شكل شركات ومشاريع وآبار ومناجم للمواد الأولية[٦٦]. وفيها ٤/٣ موارد الطاقة وستين في المئة من مجموع الانتاج الوطني في العالم. وفيها معظم الدول الدينامية سياسياً والقادرة على المبادرات. وفيها الاقتصادات الست، بعد الولايات المتحدة، الاكثر ازدهاراً في العالم والموازنات الدفاعية الست الأولى في العالم وكل الدول الحائزة على السلاح النووي (بشكل رسمي معلن أو غير معلن)، وكل منافسي الولايات المتحدة السياسيين و/ أو الاقتصاديين. وقواهم جميعاً تتخطى بكثير قوة أميركا، ولحسن حظ هده الأخيرة فانهم بعيدين جداً عن تحقيق أي اتحاد سياسي. وهكذا فان اوراسيا تبقى رقعة الشطرنج التي تدور عليها المعركة للهيمنة على العالم[٦٧].

ويخلص بريجنسكي إلى أن الهم الأميركي الاكثر الحاحاً هو السهر على أن لا تحصل أي دولة أو ائتلاف من الدول على الوسائل التي تساعدها على طرد الولايات المتحدة من أوراسيا أو إضعاف دورها كحكم في هذه القارة التي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على المعمورة، بحسب مقولة عالم الجيوبوليتيك الانكليزي الشهير هيلفورد ماكيندر المنشورة عام ١٩٠٤. وتوسيع حلف الأطلسي، مع هيمنة أميركا عليه وبالتالي على أوروبا الغربية فالشرقية مروراً بالوسطى، هو إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه السيطرة الأميركية على العالم. وأدوات السيطرة، كما يقول بريجنسكي، ليست عسكرية[٦٨] بالضرورة، ولكن تكنولوجية وثقافية واقتصادية وسياسية وإن كان على العامل العسكري أن يكون جاهزاً في كل لحظة تستوجب فيها الأوضاع أن يتدخل.

٧- في نسبية الهيمنة وآفاقها

على مستوى الجغرافيا السياسية تسيطر الولايات المتحدة على العالم سيطرة لم تتح لأي بلد من قبل، فهي تمارس تفوقاً ساحقاً في كل مجالات القوة تقريباً. رغم ذلك لا يمكنها مثلاً أن تحتل العراق ولو أنها قادرة تقنياً على ذلك. فالتفوق العسكري لم يعد يترجم آلياً باحتلال أراضي لا يمكن إدارتها سياسياً، وهي باهظة الكلفة، إضافة الى نتائجها الاعلامية المسيئة جداً في وقت تحولت وسائل الاعلام عنصراً استراتيجياً فاعلاً من الطراز الاول. ألم تقل وزيرة الخارجية أولبرايت إن «شبكة سي – أن – أن هي العضو السادس في مجلس الأمن الدولي»؟[٦٩]

عدا ذلك، فممارسة القوة العظمى على مستوى الكرة الأرضية في زمن النيو – ليبرالية لا تعطي أي ضمان لنمو إنساني مقبول لجميع المواطنين. ففي الولايات المتحدة هناك ٤٠،٠ مليون شخص لايتمتعون بالضمان الصحي و٤٥ مليوناً يعيشون تحت خطر الفقر بينما يمكن إحصاء ٥٢ مليوناً من الأميين[٧٠]. إن انفجار الوضع الداخلي يبقى ممكناً، في أي لحظة، في ظل تفاوت طبقي يزداد حدة وخطورة، عدا أن شبح الأزمة الاقتصادية لا يزال شاخصاً، أقله في تفكير بعض الاقتصاديين، الذين يتوقعون انفجار «الفقاعة المالية» في الولايات المتحدة، على غرار ما حدث في اليابان.

يقول البروفسور صاموئيل هانتنغتون[٧١] إن أداتي الاكراه الرئيسيتين اللتين تحاول الولايات المتحدة استخدامهما الآن هما العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري. إلا أن العقوبات الاقتصادية لا تكون فاعلة إلا في حال دعم البلدان الأخرى لها، وهو أمر يخف التزامه تدريجاً. وتواجه الولايات المتحدة في هذه الحال خيارين: إما إنزال العقوبات من جانب واحد، ما قد يلحق الأذى بمصالحها الاقتصادية وبعلاقاتها مع حلفائها، وإما عدم تنفيذ العقوبات، ما قد يحوّل هذه رمزاً للضعف الأميركي. أما التدخل العسكري فيؤدي إلى اثارة الانتقادات على الصعيد المحلي وردود فعل سياسية وشعبية عنيفة في الخارج. وكلما هاجمت أميركا قائداً أجنبياً ازدادت شعبيته في صفوف مواطنيه الذين يحبون وقوفه شامخاً

في وجه القوة العظمى. وتحويل القادة شياطين فشل حتى الآن في تقصير مدة توليهم زمام السلطة (كاسترو، صدام حسين، ميلوزيفيتش...).

ويضيف هانتنغتون إن الولايات المتحدة بتصرفها علي أساس أن العالم أحادي القطب تصبح وحيدة في هذا العالم. ويزعم القادة الأميركيون أنهمم يتكلمون باسم «المجتمع الدولي». لكن من يقصدون بكلامهم هذا؟ الصين؟ روسيا؟ الهند؟ باكستان؟ إيران؟ العالم العربي؟ إتحاد دول جنوب شرق آسيا؟ أفريقيا؟ أميركا اللاتينية؟ فرنسا؟ هل تعتبر أي من هذه البلدان أو المناطق أن الولايات المتحدة ناطقة باسم مجتمع هي جزء منه؟

وفي مسائل متعددة (مثل رسوم الأمم المتحدة ومعاهدة الألغام وارتفاع حرارة الأرض ومحكمة دولية لجرائم الحرب والشرق الأوسط واللجوء الى القوة ضد العراق ويوغوسلافيا والعقوبات المفروضة على العراق وكوبا وليبيا وايران...) يقف الجزء الاكبر من المجتمع الدولي من جهة، والولايات المتحدة من الجهة الثانية. إن نخب البلدان التي تؤلف شعوبها ثلثي سكان العالم على الأقل – وهم الصينيون والروس والهنود والعرب والمسلمون والأفريقيون – تعتبر أن الولايات المتحدة هي الخطر الخارجي الأكبر على مجتمعاتها. هذا الخطر ليس عسكرياً وإنما تهديداً لسيادتها واستقلاليتها وازدهارها وحريتها في التصرف. وأميركا، في رأيهم، متطفلة وتدخلية واستغلالية ومنافقة ومتسلطة وتطبق مقاييس مزدوجة وصاحبة نزعة أحادية الجانب وتمارس ما تسميه النخب «الامبريالية المالية» و «الاستعمارية الثقافية»، بسياسة خارجية تسيّرها في شكل رئيسي السياسة المحلية.

وينصح هنتنغتون الأميركيين بالكف عن السلوك والكلام على نحو يوحي بأن العالم أحادي القطب، فهو ليس كذلك. وتحتاج أميركا، على الأقل، لمعالجة أي مسألة عالمية مهمة، إلى تعاون بعض القوى الرئيسية، والعقوبات والتدخلات الأحادية الجانب ما هي إلا وصفات لإحداث كوارث على صعيد السياسة الخارجية.

من جهته يتوقع جاك أتالي[٧٢] أن تبقى الولايات المتحدة القوة الأعظم في العالم للعقد المقبل على الأقل. ولكن بالتوازي مع ذلك فان الانحطاط النسبي الذي بدأ

في السبعينات سوف يستمر. وحصتها من الانتاج العالمي التي هبطت من أربعين في المئة عام ١٩٤٥ الى ٢٥ في المئة عام ١٩٩٥ (أى إلى مستوى عام ١٩٢٩) ستنحدر إلى أقل من عشرين في المئة، وسيقل عدد سكانها عن خسمة في المئة من سكان العالم. وانطلاقاً من عام ٢٠١٠ فإن ناتجها المحلي الاجمالي سيصبح أقل من ناتج الاتحاد الأوروبي ومن ناتج الصين في عام ٢٠٣٠. أما سلطتها الإعلامية والثقافية الساحقة حالياً، فسوف تتراجع بدورها مع تصاعد الثقافات الوطنية وانخفاض كلفة تكنولوجيات الإعلام. أما حصة الدولار في التبادلات والاحتياطات العالمية فقد تنخفض الى الثلث عندما سيكون على الأميركيين الوفاء بديونهم الخارجية والداخلية. وغياب التناغم الاجتماعي الوطني سيزيد من حدة التعارض بين المناطق ويزيد من أهمية الجنوب الغربي الاسباني والآسيوي على حساب الشمال الشرقي الأوروبي.

ويتابع أتالي بأن الاحتمالات الاستراتيجية أمام الأميركيين متعددة. فقد يلجأوا الى ترسيخ نوع من «اتحاد الأميركات» وهو نوع من الكونفدرالية القارية الذي قد تنضم إليها بريطانيا مستقبلاً، أو الى إقامة «اتحاد غربي» مع أوروبا بغية الدفاع عن الحضارة الغربية المهددة (أطروحة هانتنغتون). أو إنشاء اتحاد أميركي قاري عبر ضم المركوسور. وأخيراً هناك إحتمال العودة الى العزلة والانصراف الى الشؤون الداخلية بعيداً من الشؤون العالمية (العودة الى مبدأ مونرو).



2

الفصل السادس

روسيا: العملاق المريض



في ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧ إنهارت الإمبراطورية القيصرية الروسية تحت ضربات البلاشفة الشيوعيين الذين بنوا على أنقاضها امبراطورية من نوع آخر سيطرت على نصف الكرة الأرضية على مدى نصف قرن.

وفي الثمانينات بانت علامات الهرم واضحة على جسد هذه الامبراطورية، ما حدا بميخائيل غورباتشيف، الذي اعتلى السلطة عام ١٩٨٥ إلى المسارعة في صياغة الاصلاحات وتطبيقها. وهكذا أرادت البرسترويكا (إعادة البناء) القيام باصلاح متعدد الأشكال والأوجه، يشمل دوائر الاقتصاد والديبلوماسية والعلاقات مع الغرب والولايات المتحدة.

ثم جاءت الغلاسنوست لتبيح الشفافية التي سمحت بأعادة النظر في المحرمات عبر مناقشة تاريخ الممارسات السياسية منذ لينين مروراً بستالين وصولاً إلى بريجنيف. حتى الإيديولوجية نفسها صارت محل نقاش وتساؤلات بعدما كانت فوق كل اعتبار. ثم فجرت البريسترويكا كل الأقفال وفتحت الأبواب على مصاريعها، فدخلت الرياح العاتية لتحطم كل شيء، بما في ذلك حكم غورباتشيف نفسه. لقد سقط هذا الأخير تحت عبء طموحه الاصلاحي المفرط الذي أراد بسرعة فائقة أن يحول المجتمع ويقطع مع الدوغمائية ويقلب الاقتصاد وينهي الحرب الباردة[1].

وكان انقلاب آب/ أغسطس ١٩٩١ الصحوة الأخيرة قبل موت الاتحاد السوفياتي بعدما انتقلت كل الدول الدائرة في فلكه (المعسكر الشرقي السابق) إلى المعسكر الآخر مع نهاية الثمانينات. هذا الانقلاب وضع الخاتمة الفعلية لسنوات حكم غورباتشيف الذي استقال في كانون الاول/ ديسمبر ليخلفه قيصر من نوع جديد: بوريس يلتيسن، من رجال الجهاز السابقين، الذي انتخب على رأس البرلمان

الروسي في حزيران/ يونيو ١٩٩٠، ثم على رأس الفيدرالية الروسية بعد ذلك بسنة واحدة تماماً.

خشي مراقبون كثيرون من إنفجار الاتحاد السوفياتي على الطريقة اليوغوسلافية، لكنهم فوجئوا بأن الرؤساء السلافيين الثلاثة قرروا منع ذلك. إن إعلان الثامن من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١ (إعلان مينسك) الصادر عن الرؤساء، الروسي بوريس يلتيسن والبيلاروسي ستانيسلاس شوشكفيتش والأوكراني ليونيد كرافتشوك والقائل بحل الاتحاد السوفياتي وتأسيس «مجموعة الدول المستقلة» هو صيغة مبتكرة لاعلان موت امبراطورية كانت قوة عظمى تغطي سدس اليابسة. وفي ٢١ من الشهر نفسه، التحقت ثماني دول بهذه الدول السلافية الثلاث التي كانت قد أسست الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٢. وبذلك صارت «مجموعة الدول المستقلة» تضم اثني عشرة دولة[٢]. هذا القرار، في نظر بعض المراقبين، كان مرتجلاً ومستوحى من ظروف سياسية ملتبسة أو قائماً على تقدير خاص للانقلابات الاستراتيجية بعد إنهيار جدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩[٣].

وكان قسم من الجمهوريات الفيدرالية التي تؤلف الاتحاد السوفياتي قد استعدت لمثل هذا الاحتمال. فدول البلطيق الثلاث (استونيا وليتوانيا ولاتفيا) استغلت فرصة انقلاب آب/ أغسطس ١٩٩١ لتنفصل عن موسكو. وقد اعترف غورباتشيف فوراً باستقلال هذه الدول وتبعه يلتسين ثم المجموعة الدولية، وذلك بعدما التزمت هذه الدول الاحتفاظ بصلاتها الاقتصادية الوثيقة مع موسكو وبعدم الانضمام إلى أي مجموعة دولية معادية لشركائها القدامى.

١- «مجموعة الدول المستقلة»: دول تبحث عن هوية

السبب المباشر لقرار مينسك كان الاستفتاء الأوكراني في الأول من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١، وانتخاب الرئيس ليونيد كرافتشوك بناء على برنامج استقلالي واضح. هذا الاقتراع الذي رفضه معظم القادة الروس، قبل اسابيع معدودة من حدوثه، فرض قرارات مهمة جداً. أوكرانيا عادت للبحث عن استقلالها

الذي كاد يتحقق عام ١٩١٨، فأملت بذلك أن تقطع أخيراً حبل الصّرة الذي يربطها بروسيا. ونجد هذا الحنين إلى الأمجاد القديمة والاستقلالات الحديثة في حالة أرمينيا أو جورجيا. وقد أعلنت هذه الأخيرة استقلالها في نيسان/ ابريل ١٩٩١ فوجدت نفسها، في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه غارقة في أتون الحرب الأهلية[٤].

في عدد من الجمهوريات شكّل تفكك الاتحاد السوفياتي صدمة غير متوقعة. ففي آسيا الوسطى لم يتم استباق الاستقلال رغم ظهور بعض الحركات الوطنية والقومية. وفي مولدافيا، دار التساؤل حول الهوية والوجود وراح البعض يسعى للالتحاق بالدولة الرومانية. وبطريقة معاكسة، في بيلا روسيا، فأن البعض، في مواجهة الحركة الاستقلالية، أيدوا الاندماج مع روسيا[٥].

وبشكل عام، في كل أرجاء هذه المساحة غير المستقرة كان يجب إعادة بناء الهويات القومية وتأسيس منطق دولتي جديد. لكن عقوداً بل قروناً من الاندماج، الذي قام طوعاً أو كراهيةً، في بنية فوق وطنية قوية، كما كانت الامبراطوريتان القيصرية ثم السوفياتية، تركت آثاراً يصعب محوها: شبكات تفاعلات وتبعيات متبادلة اقتصادية، صلات ثقافية وإنسانية نسجتها الهجرات والتبادلات، عادات وذهنيات، أحقاد وخصومات ... الخ.

في كل الأحوال والظروف، سوف يستمر كل ذلك في التأثير في مستقبل الدول الجديدة ولوقت طويل.

والبحث الجديد عن الهوية في هذه الدول المستقلة حديثاً صار معقداً جداً بفعل تلازم مسارات عدة، وهو تلازم يميّز هذه التجربة عن تجربة البلدان الأخرى ما بعد - الشيوعية في أوروبا. إلى جانب مجموع الحركات التي تميّز الانتقال من الاشتراكية إلى السوق - إصلاح اقتصادي، ديمقراطية، مرور من نظام بيروقراطي مركزي إلى دولة القانون ..- تضاف بالنسبة إلى دول «المجموعة المستقلة»، بما فيها روسيا، ضرورة إعادة تعريف مراجعها الهويتية، أي مصادر شرعيتها كدول مستقلة وتوازنها الداخلي تبعاً للفسيفساء الاثنية، وكذلك موضعها الجيوبوليتيكي

في عالم يعيش تحولاً جذرياً.

فرادة «نزع الاستعمار» décolonisation هذا تعود أيضاً إلى معطى جغرافي يتعذر تجاهله، فالامبراطورية القيصرية السوفياتية لا تشبه الامبراطوريات الكولونيالية الأخرى من حيث الإستمرارية الإقليمية (أو الأرضية). فأهمية هذه الظاهرة تعود إلى الامتزاج البشري والثقافي الذي يربط هذه الشعوب بعضها ببعض، وذلك في ما يتخطى العلاقة التقليدية بين المهيمن والمهيمن عليه. وفك هذا التداخل يبقى صعباً بفعل الوزن النسبي لروسيا – رغم أن وضع بعض مناطقها ليس أفضل من وضع بعض «مستعمراتها» – وبفعل التماهي الخاص للشعب الروسي مع هذه المساحة التي اعتبرها خاصته إلى درجة أنه أضاع فيها هويته الخاصة. ولكن في ما يتخطى التباينات تبقى الطاقة الكامنة لروسيا، والتي تخلق ميزان قوى اقتصادية غير متوازية، مختلفة مع كل الحالات السائدة في المجموعات الدولية الموجودة كالاتحاد الأوروبي أو حتى نافتا. هذا الاختلال يحمل بذور نزاعات كامنة سواء نتجت عن لعبة القوى في السوق أو عن الرغبات التسلطية الروسية.

إن إيجاد الحلول لهذه التناقضات ليست عملية ميسرة وسهلة، وقد تفرز أزمات أخطر من الأزمات القائمة المعلنة. فالنزاعات الاثنية، او الإقليمية المعروفة، رغم دمويتها وعنفها، بقيت محصورة في الزمان والمكان. ثم أن معظمها، بعد فترة من الهيجان بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣، عرفت حلولاً سياسية أو بدأت تسلك سبيل مثل هذه الحلول. وهذا أمر يرتبط كثيراً بمستقبل روسيا: بتطورها الداخلي، السياسي والاقتصادي، وتجديد استراتيجيتها الخارجية والمفهوم الذي عليها تبنيه مع «مستعمراتها» القديمة.

ورغم أن روسيا قد تبقى العنصر الذي تتهيكل حوله هذه المساحة الواسعة المسماة «مجموعة الدول المستقلة» لكن نفوذها يتراجع تدريجياً وبشكل ملحوظ. ثم إن العلاقات التي كانت تسير، في السابق، في اتجاه واحد بدأت بالتغيّر والتنوّع.

فالجمهوريات السوفياتية السابقة التي كانت تتبادل مع روسيا أكثر كثيراً مما تفعله مع جيرانها المباشرين، بدأت تنزع إلى تنويع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية تبعاً لأصولها وخصائصها الدينية واللغوية والثقافية(٦).

ويتساءل اختصاصيون في هذه المساحة، هل توجد مجموعة الدول المستقلة» فعلاً؟(٧)

ذلك أن معظم الاتفاقات (وعددها يقرب من المئتين) الموقعة منذ عام ١٩٩٢ تبقى وثائق ميتة لم تحصل على إجماع الدول ولا على موافقة برلماناتها. ثم أن المسائل الكبرى (اتفاق طشقند للأمن الجماعي، مصير الأسلحة النووية، العلاقات النقدية والاقتصادية...) لا تحظى بالاجماع الضروري، في وقت يبقى التطبيق العملي للقرارات صدفوياً في غياب أي آلية مراقبة ومعاقبة يفتقر إليها الميثاق المنشئ لهذه المجموعة.

وهكذا تبدو «مجموعة الدول المستقلة» «صدفة فارغة» ذات مستقبل غير أكيد؛ إنها «سراب خادع» كما قال الرئيس كرافتشوك عام ١٩٩٢(٨). إنها ليست أكثر من إطار متحرك هش أو منطقة مرنة للتبادل الحر اكثر منها كونفدرالية متماسكة، كما يتمناها القادة الروس.

٢- روسيا والتخبط في شباك الانتقال إلى السوق

بعد توقيعه لمرسوم حظر عمل الحزب الشيوعي الروسي، في آب/ أغسطس ١٩٩١، ثم زوال الاتحاد السوفياتي وولادة «مجموعة الدول المستقلة»، عهد الرئيس يلتسين إلى رئيس وزرائه، ايغور غيدار، بمشروع الانتقال بالبلاد من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق. وهكذا جاء برنامج «العلاج بالصدمة» إبتداء من بداية العام ١٩٩٢ تطبيقاً لنصائح صندوق النقد الدولي والذي يتضمن إبعاد الدولة كلياً عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص عبر مجموعة إجراءات منها التحرير الكامل والسريع للأسعار وتخصيص مشاريع وشركات الدولة وبيعها للقطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية وإغراء الرساميل والاستثمارات

الخارجية وتطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بغية الحد من الكتلة النقدية ووقف التضخم.

في أجواء من التفاؤل والأمل بالانخراط في معسكر الليبرالية «المنتصر»، وأمام مشهد المخازن والمحلات التي امتلأت بالبضائع الغربية، بدأ تطبيق هذه «الاصلاحات». لكن رد فعل الاقتصاد كان سلبياً للغاية، إذ ارتفعت الأسعار بشكل هائل وانخفض سعر صرف الروبل بشكل متسارع (إلى أن وصل إلى نحو ٥٠٠٠ روبل للدولار الواحد في صيف ١٩٩٥ بعدما كان الدولار يساوي خمس روبلات، في السوق السوداء، عام ١٩٩٠) وتراجع الناتج الداخلي الاجمالي بنسبة ٢٠ في المئة عام ١٩٩٢ و ٢٢ في المئة عام ١٩٩٣ و ١٥ في المئة عام ١٩٩٤ و ٤ في المئة عام ١٩٩٩٥. كما تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي بالنسب التالية: ١٨ في المئة، ٤ في المئة، ٢١ في المئة، وتراجعت الاستثمارات ٤٠ في المئة عام ١٩٩٢ و١٢ في المئة عام ١٩٩٣، و١٣ في المئة عام ١٩٩٥[(٩)]. أما في عام ١٩٩٦ فقد بلغ تراجع الناتج المحلي ٦ في المئة.

وبالتالي زاد تراجع الناتج المحلي والانتاج الصناعي عن ٤٠ في المئة، أي بنسبة ١٠ في المئة سنوياً ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، مقابل نمو سنوي بلغ ٢ في المئة ما بين ١٩٨٠ – ١٩٩٠[(١٠)].

ولم تعد تطمينات الحكومة الروسية لمواطنيها تنفع ولم يعد احد يصدق وعودها القائلة بعودة الرفاه بعد فترة من ألم المخاض الناتج عن «العلاج بالصدمة»، ذلك أن الانهيار راح يتسارع مع تقدم الوقت. وبعدما تبخرت الآمال بعودة الانطلاق الاقتصادي برز مفهوم جديد: قطاع الطاقة هو الأساس الذي يجب أن يقوم عليه الاقتصاد الروسي. وبغية منع الانتاج من الانهيار (انتاج البترول تراجع إلى النصف في أقل من عشرة سنوات) ومن أجل توجيهه، من الاستهلاك الداخلي والتصدير إلى بلدان «مجموعة الدول المستقلة» الفقيرة، نحو الأسواق الأوروبية، فأن الاستثمارات الهائلة ضرورية. وتم تبني فكرة تقول إن القطاعات الواقعة في أزمة مثل البناء والتجهيزات والمصانع العسكرية القديمة يمكن تسخيرها لتجديد

البنى التحتية في مجالات الطاقة، الأمر الذي يخلق آلاف فرص العمل.

والواقع أن قطاع الطاقة الروسي يحتل حيّزاً واسعاً وفاعلاً في الاقتصاد الروسي. وليس من قبيل المصادفة أن يكون رئيس وزراء روسيا ما بعد – الشيوعية الأول فكتور شيرنو ميردين مديراً سابقاً لشركة غاز بروم Gaz prom ويملك عدداً كبيراً من أسهمها، وأن يكون خليفته فكتور كيرينكو وزيراً سابقاً للطاقة ومديراً سابقاً لمصفاة نفط. وتملك غاز بروم، التي تحتكر صناعة الغاز في روسيا، نحو ٣٢ في المئة من الاحتياطات العالمية، في حين يشكل البترول ١٥ في المئة من صادرات البلد[١١].

وبعدما تم إضعاف معظم القطاعات الأخرى وخصوصاً المجمّع العسكري– الصناعي لصالح قطاع الطاقة فإن انخفاض أسعار النفط حوّل الأحلام أوهاماً وزاد من وتيرة التراجع. وزادت السياسة النقدوية (المونيتارية) من استفحال الأمور، إذ أن معظم الشركات صارت عاجزة عن دفع رواتب موظفيها وتراكمت الديون الداخلية بين الشركات ولم تعد الدولة قادرة لا على دفع رواتب الموظفين العسكريين ولا على جباية الضرائب[١٢].

وفي حين أن منطق العولمة يقود إلى تشكّل الشركات الكبرى في العالم، فإن العكس هو ما حصل في روسيا مع تبعثر احتكارات الدولة المركزية السابقة إلى أجزاء صغيرة، أي شركات فردية لا قدرة لها ولا معنى. ذلك أن رجال الجهاز السابق وقادة المناطق والنافذين الجدد راحوا يتهافتون على انتزاع حصصهم من الارث المفقود. وهكذا مثلاً فإن صناعة النفط انقسمت إلى ست عشرة قطعة أساسية تم توزيعها بين النافذين من رجال الأعمال الجدد[١٣].

لم تحتو الاصلاحات الروسية في الحقيقة على برنامج عصرنة واضح بل قامت بتنظيم انتقال سريع وعشوائي لأملاك الدولة إلى القطاع الخاص، وذلك على أساس المحسوبيات وعلاقات النفوذ، في غياب أي نظام تشريعي وقضائي مناسب. ومن النتائج الكارثية لذلك فقدان الثقة بالدولة وعجزها الواضح عن السيطرة على الوضع. وهكذا فإن «العلاج بالصدمة» كان أشبه بحرب شاملة على اقتصاد الدولة.

فخلال فترة قياسية وتحت غطاء إيديولوجيا معادية للشيوعية وجاهلة تماماً بوقائع النظام السابق، نهبت خيرات البلاد وثرواتها باسم دواء معجزة هو «حرية السوق». إذ أن التقديرات حول هروب الرساميل في خمس سنوات (بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥) تتراوح بين ٣٥٠ و ٤٠٠ مليار دولار في وقت تحتاج الصناعة الي استثمار رأسمالي قدره ١٥٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار من أجل عصرنتها وإعادة هيكلتها.[١٤].

لقد نسي «الاصلاحيون» أن آليات تنظيم السوق المعتمدة في العالم الغربي غير قابلة للعمل إلا بعد وجود اقتصاد للسوق على أرض الواقع. فغياب أي إطار قانوني وأي جهاز قضائي مستقل قد سهّل كثيراً انتشار «الغرغرينا» التي تغلغلت في اقتصاد دولة عرّضها لتخصيصية إجرامية. فسياسة «التخصيص» (أو الخصخصة أو الاستخصاص Privatisation) هذه، التي شجعها بحماسة المستشارون الغربيون والتي أشادت بها المؤسسات الاقتصادية والحكومات الاكثر نفوذاً في العالم الغربي، إنما أحدثت في روسيا عملية سطو لا مثيل لها في التاريخ، لا تزال أحجامها خافية على الاحصائيات والدراسات المتخصصة[١٥].

وفي غياب أحزاب منظمة وقادة نافذين يقترحون مشاريع بديلة، تمكن نظام يلتسين من أن يطرح نفسه كمركز جديد للدولة وأن يقوم باطلاق توجهه العام من غير أن تعترضه قوى سياسية أو مراجع قانونية ذات وزن. فقد سمح تخصيص (Privatisation) خيرات الدولة بسرعة إلى نشوء ثروات عظيمة، ذات نفوذ واسع جداً، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تخصيص الحكم نفسه، بما فيه قدرة هذه الثروات الهائلة على تعيين وزراء وحتى رئيس يناسبها[١٦].

والحقيقة أنه، من وجهة النظر التاريخية، تبدو روسيا وكأنها تلعب لعبة تقليدية مستمرة دون توقف: تحت أشكال متجددة دائماً تقوم بحمل الأعباء القديمة نفسها. فالقيصرية سقطت منهكة على نفسها، وهذا ما حصل للحكومة المركزية المؤقتة وللحزب اللينيني اللذين سقطا تحت ضربات العناصر الداخلية المؤمنة بالدولة المركزية. وفي النهاية، ورغم تبدل الظروف والمعطيات، فإن النظام ما بعد – الستاليني عرف المصير نفسه: رغم النجاحات المثيرة والملفتة (في الفضاء والعلوم

والعسكر، والنظام التربوي المفتوح أمام الجميع ...الخ) فإنه لم يستطع التخلص من الأعباء المذكورة. فهذه الدولة القوية حاملة مشروع العصرنة تحوّلت، هي نفسها، إلى طفيلية انتهى مركزها، المتضخم والمهزوز في آن معاً، بالسقوط على نفسه تحت أعباء وزنه الثقيل، كما حصل لسلفه القيصري. وعلى عكس ما يفكر البعض ليست الأطراف هي من قضى على المركز ولكن نهاية هذا الأخير هي التي أوحت إلى «النوما نكلاتورات» الوطنية بأنها تستطيع المطالبة باستقلالها(١٧).

٣- مشهد داخلي قاتم

وهكذا بعد تسع سنوات على دخول روسيا في اقتصاد السوق، ما تزال لوحة الفوضى العارمة التي تعصف بها تتلخص في ما كتبته جريدة لوموند الفرنسية في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤: «فوضى اقتصادية، انحراف مافيوي، تخبط سياسي ... كل يوم يحمل معه حصته من الأخبار السيئة الجديدة القادمة من موسكو. وتنضم الأزمات الجديدة إلى الأزمات السابقة التي لم تجد حلاً دون أن يتمكن أحد من تقديم فرضية مقنعة حول مستقبل البلد الذي يبدو انه أضاع كل نقاط استدلاله على صورة الروبل الذي يعيش في حالة انعدام الجاذبية». وتضيف الصحيفة نفسها بالقول: «لم تعد المناطق والأقاليم تطيع السلطة المركزية وقادة المشاريع والشركات مستمرون في إفراغ البلد من موارده وثرواته عبر طرحها بأبخس الأثمان بغية زيادة حساباتهم المصرفية في الخارج. ويوجه القتلة ضرباتهم أينما شاؤوا ومتى أرادوا في حين أن القادة السياسيين، من جميع الاتجاهات والايديولوجيات منهمكون في الدسائس والمؤامرات وتصفية الحسابات خارج أي منطق». وهناك ظاهرة فريدة مقلقة تنتشر في روسيا، وهي الاغتيالات المتتالية للشخصيات العامة. إذ قلما يمر شهر واحد دون أن يُقتل مدير مصنع او رئيس شركة كبرى أو نجم تلفزيوني أو سينمائي. وتنقل وسائل الاعلام أخبار هذه الاغتيالات المتكررة، مما يزيد من تراجع هيبة الدولة والشعور بفقدان الأمن(١٨).

وعن امساك المافيات بأعصاب وشرايين الدولة يكشف الكسندر كولسينكوف المسؤول عن جهاز مكافحة الجريمة في روسيا في ربيع العام ١٩٩٨ أن «المافيات

الروسية تسيطر على ٤٠ ألف شركة و٥٥٠ مصرفاً منها العشرة الأول الأهم».[١٩].
وكان وزير الداخلية أناتولي كوليكوف قد صرّح في خريف ١٩٩٧ بأن «ممثلي عالم الجريمة المنظمة ينسلّون إلى كل أجهزة وبنى سلطة الدولة ويسيطرون، في الواقع، على قطاعات كاملة من الادارة الروسية وميادين واسعة من الاقتصاد».[٢٠]
والطريف أن إيغور غيدار «أب العلاج بالصدمة» يعتبر ذلك أمراً طبيعياً سبق له وحصل في الولايات المتحدة في عزّ صعودها الرأسمالي وهو ليس «الا نتيجة من نتائج التراكم البدائي لرأس المال»، وهو «وإن كان مضراً لكنه ضرورياً لوضع البلاد على سكة اقتصاد السوق»[٢١].

والمافيات في روسيا منتظمة حول معايير معينة: اثنية (المافيا الأوزبكية او الجيورجية أو السلافية)، اقليمية (مافيا فلاديفوستك أو كازان)، حرفية (مافيات القضاة، رجال الشرطة والبوليس، قدماء الكا.جي.بي) أو اقتصادية (البترول، الخشب، المعادن الثمينة) وهي تسيطر على أكثر من خمسين في المئة من الاقتصاد الروسي. وقد تكوّنت نتيجة ذلك أوليغارشية مالية تسيطر على أملاك الدولة. هذه الأوليغارشية مكوّنة خصيصاً من رجال الجهاز السابقين والموظفين النافذين الذين صاروا على رأس «امبراطوريات مالية حقيقية تحميها جيوش مسلّحة من الميليشيات[٢٢] وتملك مصارف ومصانع ومناجم مواد أولية وشركات نفطية، وتتلاعب بالسياسة الروسية. وبعض هؤلاء قريبون من الرئيس (الملياردير بريزوفسكي يدير ثروة ابنة الرئيس يلتسين). هؤلاء ومنهم فلاديمير بوتانين، ميخائيل فريدمان، الكسندر سمولنسكي، بوريس بريزوفسكي، ميخائيل خودوركوفسكي، فلاديمير غوسينسكي، فلاديمير ڤينوغرادوف ... الخ، يفاخرون بأنهم «صنعوا» الرئيس يلتسين بعد ان صرفوا ملايين الدولارات على حملته الانتخابية في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، وهم يسيطرون على اكثر من نصف اقتصاد البلد[٢٣].

ويقوم الواحد من هذه الطبقة الطفيلية بشراء خمس ناطحات سحاب في نيويورك نقداً ويحجز آخر كل غرف أفخم فنادق بروكسل ليقضي عطلة استجمام

وسياحة[٢٤]. في وقت يتراوح فيه الحد الأدنى للأجور بين ١٠ و ١٤ دولاراً أميركياً في الشهر ويعيش ٤٤,٤ مليون شخص روسي تحت عتبة الفقر، بحسب إحصاءات أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ ويزداد الأطفال الباحثين عن لقمة العيش والذين دخل معظمهم عالم التجارة المحرمة من المخدرات إلى بيع المسروقات، ويعجز الأهالي عن ارسال أولادهم إلى المدارس ويزداد عدد الذين لا مأوى لهم (اكثر من خمسين ألفاً في موسكو وحدها) ولا يتلقى العجزة والمتقاعدون ما يكفي لسد رمقهم، وتعصف البطالة بالشباب ويحار الضباط والعسكريون الذين عادوا من الخارج (٤٠٠ ألف عام ١٩٩٥ بحسب وزير الدفاع غراتشيف) ويزداد عدد العلماء الذين تركوا المختبرات إما ليسافروا إلى الخارج أو ليعملوا داخل بلدهم في قطاعات اكثر مردودية، وهذا ما يسميه الرسميون الروس «الهجرة الداخلية للأدمغة» وهي الأهم والاكثر ضرراً[٢٥].

أما عن «الهجرة الخارجية للأدمغة» فتقول الاحصاءات بأن فرنسا استقبلت ١٥٠٠ باحثاً بين ١٩٩٠ و ١٩٩١ والمانيا حوالي ١٩٠٠ عام ١٩٩٠ و٤٠٠٠ عام ١٩٩٤ واسرائيل ٣١ ألف باحث خلال السنتين الاوليين من انهيار الاتحاد السوفياتي، وهم يعملون الآن في مراكزها العلمية. ويقدّر عدد الذين اختاروا الولايات المتحدة بثلاثين ألفاً من خيرة العلماء والباحثين[٢٦].

وما تزال روسيا تحظى بمساحة جغرافية شاسعة (١٧ مليون كلم^2)[٢٧] غنية بالثروات الطبيعية. لكن هذه المساحة لا تعفيها من كارثة بيئية ممكنة، فذكريات تشرنوبيل ما تزال حية في الأذهان. وتفتقر هذه المساحة إلى «تغطية» سكانية ملائمة، إذ أنها لا تضم أكثر من نصف عدد سكان الاتحاد السوفياتي السابق (بكثافة قدرها ٨,٦ نسمة للكيلم^2 الواحد). وبسبب تراجع الخصوبة (١,٦ ولد للمرأة الواحدة) ونسبة الولادات (من ١٤,٧ في المئة إلى ٩,٥ في المئة) وانخفاض معدل الحياة (من ٦٩ سنة إلى ٥٨ سنة للذكور) وتقدم نسبة الوفيات في ظلّ نظام صحي مهترئ موروث من العهد السابق، فإن عدد السكان آخذ بالانخفاض (حوالي ٦٠٠ ألف نسمة كل عام). لقد كان ١٤٨,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وصار ١٤٦,٥

مليون نسبة عام ١٩٩٩، بحسب إحصاءات الدوما[٢٨]. وأكثر من ثلثي سكان البلد يعيش تحت مستوى عتبة الفقر[٢٩].

والثروة السكانية لا تحسب بالأرقام فحسب، فهناك المستوى التربوي والتعليمي والتماسك الوطني والتلاحم المجتمعي وهيبة الدولة وغير ذلك، وقد أصابتها بالمرض «الأمركة» المتسارعة للبلد والتي لم تجنِ، حتى الآن، إلا أمرّ الثمار التي يسعى الأميركيون أنفسهم للتخلص منها. والمجتمع الروسي بأكمله يدفع ثمن هذه الأمركة، خلا فئة قليلة استفادت من الفوضى لتحقيق الثروات الفاحشة[٣٠].

والقيادة السياسية التي تدير عملية التحوّل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الليبرالي تعيش حالة تخبط من أولى تعبيراتها الصريحة كان الصراع المكشوف بين الرئيس والبرلمان، عام ١٩٩٣، والذين وإن حسم وقتها لصالح الرئيس[٣١] إلا انه كشف عن عجز الطبقة الحاكمة عن التخلص من رواسب الماضي. فطريقة ممارسة اللعبة السياسية الجديدة لا تدلّ على قطيعة جذرية نهائية مع ممارسات الماضي التي يجري انتقادها. ذلك ان «قيصر روسيا المريض» يلتسين كما تلقبه الصحافة وأوساط المراقبين ما انفك يعيّن ويقيل رؤساء الوزراء[٣٢] على ايقاع حالته المرضية النفسية والصحية التي استلزمت انقطاعاً عن الحكم مرات عديدة بسبب ملازمة الفراش او الدخول إلى المستشفى[٣٣].

٤- انهيار آب / أغسطس ١٩٩٨

في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧ حصل الانهيار المالي في بلدان آسيا الجنوبية – الشرقية والذي كان له انعكاس مباشر على البورصات العالمية وعلى روسيا التي انخفض الطلب على نفطها بفعل هذا الانهيار متسبباً بتراجع الاسعار بشكل ملحوظ. وهكذا طارت الآمال المعقودة على ميزانية العام ١٩٩٨. وفي آذار/ مارس من العام نفسه رفض الدوما التصويت على الاصلاحات المالية التي تقدم بها رئيس الوزراء الجديد سيرغي كيرينكو. وتوقفت الدولة عن دفع رواتب موظفيها واعلنت عجزها عن دفع المستحق من الديون الخارجية عليها. وفي ٢٠ تموز/ يوليو وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض بقيمة ٢٢,٦ مليار دولار روسيا على

سنتين في وقت كان عمال المناجم المضربون يقطعون الطرق احتجاجاً على عدم قبض رواتبهم. وفي ١١ آب/اغسطس خسرت بورصة موسكو تسعة في المئة من قيمة أسهمها ووصلت سندات الخزينة إلى نسبة ١٥٠ في المئة خلال تسعة اشهر. وفي ١٢ آب/اغسطس طالب المليار دير الاميركي جورج سوروس بتخفيض قيمة الروبل بنسبة ١٥ إلى ٢٥ في المئة، الأمر الذي رفضته السلطات الروسية. وتم بسرعة هائلة امتصاص مبلغ الـ ٤,٨ مليار دولار الذي دفعه صندوق النقد الدولي لدعم الروبل (حوالي ٦,٣ روبل للدولار) وتأمين خدمة الدين بعد ان اعلن الروس انهم عاجرون عن دفع مستحقات تشرين الاول/ اكتوبر[٣٤]. وهكذا راح الجميع يتخلّى عن الروبل لصللح الدولرة والمقايضة: فسقطت احدى اهم اسس سيادة الدولة في روسيا.

في ١٤ آب/ اغسطس اعلن يلتسين رفضه تخفيض سعر الروبل: ولكن في ١٧ من الشهر نفسه اعلن رئيس وزرائه كيرينكو عن تخفيض فعلي بنسبة ٣٤ في المئة وتعليق سداد الديون الخارجية لمدة تسعين يوما والديون الداخلية لأجل غير مسمى[٣٥]. وفي ٢١ آب/ اغسطس طالب الدوما باستقالة يلتسين، لكن هذا الأخير ضحّى برئيس وزرائه فأقاله في ٢٣ في الشهر نفسه بعد ان حكم مئة يوم تقريباً. واستمر الانهيار فتضاعفت الاسعار وحلّق التضخم (٨٤,٤ في المئة عام ١٩٩٨ مقابل ١١ في المئة عام ١٩٩٧) وتخطى الدولار العشرين روبلاً بعد ان كان يساوي اقل من ست روبلات في بداية العام ١٩٩٨. انها اولاً ازمة ثقة بالدولة التي فقدت سيطرتها على الأمور، مما يعني فقدان الثقة مسبقاً بأي مشروع اصلاحي تتقدم به. وهي تالياً ازمة فقدان ثقة بكل النظام المالي والضريبي. فالتهرب من دفع الضرائب صار رياضة وطنية رائجة (في احسن الأموال تجبي الدولة خمسين في المئة من الضرائب المستحقة) وراحت المقايضة تمثل نسبة خمسين في المئة من التبادلات اليومية ووصلت الرواتب غير المدفوعة المستحقة على الشركات لموظفيها إلى نسبة ٣٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب فقدان السيولة[٣٦].

الاستثمارات الاجنبية التي عول عليها كثيراً في عملية الانتقال إلى اقتصاد

السوق، لم تتخط نسبة الاربعة في المئة من مجموع الاستثمارات. والعشرة أو الاثنا عشر مليار دولار التي دخلت إلى روسيا عام ١٩٩٨ توجهت كلها تقريباً صوب سندات الخزينة ذات المردودية العالية [٣٧]. هذه المضاربات كان لها أسوأ الاثر على الاقتصاد الروسي الذي كان يهرب منه حوالي مليار دولار شهرياً إلى الخارج (تهريبات، تحويلات شركات، مضاربات) وقد اعترف جورج سوروس بأنه خسر ملياري دولار في مضاربته على اسهم روسية، لكنها خسارة كان قدتم تعويضها سلفاً بواسطة الارباح التي سبق وحققها سوروس في روسيا منذ وصول يلتسين إلى السلطة والبالغة عشرين مليار دولار [٣٨]. وقد جنّت الاسواق المالية نتيجة عدم القدرة على تسديد جزء من سندات الخزينة البالغة ٤٠ مليار دولار مما أدى إلى تعطيل النظام المصرفي وشلله. وقد استنفذ احتياطي المصرف المركزي من الذهب والنقد في عمليات تدخل غير مجدية من اجل دعم العملة الوطنية. فبعد ان كان هذا الاحتياطي يبلغ عشرين مليار دولار في اوائل ١٩٩٧ هبط إلى ١١,٦ مليار دولار [٣٩]. وقد جاء عنوان جريدة «فايننشل تايمز» غداة الانهيار الكبير: «لقد انعدم كلياً ايمان الموسكويين بالرأسمالية». وبالمناسبة فإن عدد الروس الذين يشعرون بالحنين إلى الماضي السوفياتي آخذ بالتزايد. فقد تراجعت نسبة اولئك الذين فضلوا الانتقال إلى اقتصاد السوق من ٢٣ في المئة سنة ١٩٩٢ إلى ٤٠ في المئة سنة ١٩٩٥، بينما ارتفع عدد المنحازين إلى الاقتصاد المخطط من ٢٣ في المئة سنة ١٩٩٢ إلى ٤٠ في المئة سنة ١٩٩٥، وارتفع عدد المطالبين بوقف الاصلاحات من ٢٤ في المئة سنة ١٩٩٢ إلى ٥٢ في المئة سنة ١٩٩٥ بعدما كانت نسبة انصار العودة إلى الرأسمالية ٦٠ في المئة سنة ١٩٩٢ مقابل ٣٣ في المئة لصالح النظام الاشتراكي [٤٠].

ولأسباب ايديولوجية واستراتيجية على الأقل، لا تعدم الدول الغربية، والولايات المتحدة خصوصاً، وسيلة لدعم النظام الروسي المتحول نحو الرأسمالية. ويقول الخبراء بأن يوم ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٦ كان مهماً في التاريخ الروسي المعاصر، اذ اكد صندوق النقد الدولي قراره بمنح روسيا قرضاً يزيد على عشرة مليارات دولار اميركي، وكانت روسيا قد حصلت، في تشرين الثاني/ نوفمبر

١٩٩٥، على قرار نادي لندن بإعادة جدولة كاملة لديونها حيال المصارف التجارية. وفي ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٩٦ اتخذ نادي باريس قراراً مماثلاً[٤١]. وقد بلغت ديون روسيا الخارجية عام ١٩٩٨ اكثر من ٤٠ مليار دولار.وبالتالي فإن موسكو لا تستطيع إلا أن تخضع لشروط صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي والمؤسسات المالية العالمية الدائنة، والدول التي تقبع وراءها، وهي، في جلها، شروط مهينة وتتعارض مع سيادة الدولة في بعض الأحيان. والمساعدات الغربية تهدف إلى دعم نظام يلتسين وحمايته من انقلاب عسكري مثلاً أو من عودة «الحمر» إلى السلطة بواسطة الاقتراع الشعبي.

وأكثر من المساعدات فقد وافقت جماعة السبعة G7 على إدخال روسيا اليها بصفة مراقب فأصبحت جماعة الثمانية G8، والهدف من وراء ذلك سياسيٌ وليس اقتصادياً إذ أن روسيا تبقى الدولة النووية الثانية في العالم ومن المهم جداً إبقاءها تحت المراقبة[٤٢]. وأبرز تعبير عن الأهمية السياسية للمساعدات الغربية لموسكو اللقاء الذي جرى في موسكو بين رئيس الوزراء بريماكوف ومدير عام صندوق النقد الدولي ميشال كامدسّو، خلال الحملة الأطلسية على صربيا في نيسان/ ابريل ١٩٩٩ والذي وافق فيه هذا الأخير على دفع مبلغ خمسة مليارات دولار لموسكو كجزء من المساعدة الموعودة. ويقول المراقبون إن هذه المساعدة، وغيرها لعبت دوراً كبيراً في إقناع الروس باتخاذ موقف معتدل من الحرب في كوسوفو.

٥- ماذا تبقى من القوة العظمى؟

يبدو أن الأزمة بنيوية متأصلة وليس مرحلية عابرة وإذا استمرت الأمور على حالها فإن روسيا تسير إلى الكارثة لا اكثر ولا أقل. هذا البلد الذي كان يشكل تهديداً حقيقياً للعالم الغربي صار ناتجه القومي القائم لا يكاد يصل إلى عشرين في المئة من نظيره الأميركي (مستوى قريب مما كان عليه عام ١٩٢٨) ويلزمه، بحسب توقع الخبراء، اكثر من ٣٥ عاماً ليصل ليس إلى المستوى الأميركي الحالي ولكن إلى المستوى الوسطي السائد في الاتحاد الأوروبي اليوم، شريطة أن لا يتخلى هذا الاتحاد عن وتيرة النمو الحالية البالغة اثنين في المئة سنوياً وأن تحقق روسيا نسبة

نمو لا تقل عن ٦ في المئة سنوياً[٤٣]. وبحسب منظمة الأمم المتحدة يشكل الاقتصاد الروسي اليوم ١,١ في المئة من مجمل الناتج المحلي العالمي، ويمكن مقارنة هذا الرقم بأرقام الشرق الأدنى وأفريقيا الشمالية (١,٩ في المئة) والبلدان الأوروبية المتحولة وآسيا الوسطى (٢,٤ في المئة) وأميركا اللاتينية ودول الكاريبي (٦,١ في المئة) وآسيا المحيط الهادئ (٦و ١٠ في المئة)[٤٤].

وهكذا ماذا يتبقى من القوة العظمى، التي عاشت ثلاثة أرباع القرن، إذا كانت هيبة الدولة تتراجع لصالح الجماعات الخارجة على القانون في غياب استراتيجية متماسكة[٤٥] ورؤية واضحة لمرحلة ما بعد الشيوعية وحيث التماسك الوطني والتناغم الاجتماعي مفقودان في مجتمع تسيطر على أفراده هموم العيش اللحظوية...؟ هذا دون الكلام عن الجماعات الاثنية والدينية التي تبحث عن استقلالها (الشيشان وداغستان وغيرهما) وعن «رابطة الدول المستقلة» التي بينت عن هشاشة بنيوية في اكثر من مناسبة.

تبقى القوة العسكرية؟

في الحقيقة ما تزال روسيا تحظى بقوة عسكرية مهابة، تقليدية ونووية. والجيش الروسي بعديده البالغ ١,٢ مليون جندي (بعد أن كان ٢,٨ مليون عام ١٩٩١ وأكثر من أربع ملايين حتى الثمانينات) يبقى الأقوى في أوروبا. لكن الأرقام تخدع، إذ أن القليل من كتائب هذا الجيش وفرقه ما يزال يحتفظ بكامل معداته. وقد بينت حرب الشيشان عام ١٩٩٦، بعد هزيمة أفغانستان، عن تفكك هذا الجيش الذي هرب حوالي ثلاثين في المئة من جنود وحداته المقاتلة، في الشيشان، التي عملت بخمسين أو ستين في المئة فقط من تجهيزاتها التي لم يجر تحديثها بعد والتي ما تزال دون التسعين في المئة من المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٩٠. وتعاني وسائل الاتصال واللوجستيك والبنى التحتية العسكرية الروسية من مشاكل مستعصية، ليس أخطرها انقطاع الكهرباء المتكرر مثلاً، بسبب عدم دفع الفواتير (تصوروا خطورة انقطاع الكهرباء في قاعدة نووية مثلاً). وفي حين أن العسكريين يعانون من سوء التدريب والتغذية وعدم دفع رواتبهم بانتظام، وهي متدنية جداً في الأصل،

فإن الفضائح تطال ضباط القيادة الكبار ووزارات الأمن والداخلية.

وقد أطلق الرئيس يلتسين مشروعاً لتحديث الجيش. لكن ندرة الموارد أفشلت هذا المشروع (الميزانية العسكرية صارت أقل بأربع عشرة مرة مما كانت عليه عام ١٩٩١ في حين أن عديد الجيش صار أقل بمرتين ونصف)[٤٦]. ويشكل إصلاح الجيش[٤٧] مادة خلافات عميقة في الأوساط القيادية وهو يتطلب أموالاً يصعب تأمينها و «عقيدة عسكرية جديدة» تنبع من رؤية واضحة لمتطلبات الأمن الروسي المستقبلي، وهو أمر يبقى موضوع نقاش محترم.

وبفضل السلاح النووي وحده، تستطيع روسيا الادعاء بأنها قوة عسكرية مهابة. وفي هذا الصدد هناك أطروحتان متناقضتان تشكلان محط جدل في موسكو. تقول الأولى بأن روسيا لكي تبقى قوة عظمى يجب أن تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر من أي جهة أتت، لذلك لا بدّ لها من أن تحتفظ بقوة عسكرية، نووية، تعادل قوة منافسيها مجتمعين. الاطروحة المقابلة تقول بأن الواقعية السياسية يجب أن تعترف بأن روسيا لم تعد قوة شاملة globale على غرار الاتحاد السوفياتي السابق أو الولايات المتحدة الحالية. لذلك يجب أن تنصب مواردها المحدودة على حلّ المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المتأتية من المحيط القريب، أي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

وتتفق النخب الروسية الجديدة فيما بينها على أنه يجب رفض توسيع حلف الأطلسي ولكنها مختلفة حول أسباب هذا الرفض. الواقعيون يقولون أن هذا التوسيع يمكن أن تستخدمه موسكو لابتزاز الغرب والآخرون يخشون من أن يؤدي هذا التوسيع إلى محاصرة روسيا وتهديد أمنها، لذلك يدعون للتصدي له بكل الوسائل. وفي حين أن الرئيس يلتسين يعلن عن نواياه بتخفيض ترسانته النووية فإن العقيدة العسكرية التي تم تبينها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وتأكيدها مجدداً في بداية ١٩٩٨، تشدّد على أهمية الترسانة النووية لتعويض تخلّف روسيا في المجال التقليدي مقارنة بالغرب[٤٨]. وهكذا يمكن القول أن حملة الرئيس السابق ميخائيل غورباتشيف ضد الذرة قد طواها الزمن، فهي الوحيدة القادرة على

تعويض تراجع مكانة روسيا على الخارطة الدولية. من هنا عدم ابرام معاهدة «سالت – ٢» ودخول المفاوضات حول الأسلحة المضادة للصواريخ في طريق مسدود. لكن السلاح النووي لا يجدي نفعاً في النزاعات المحلية التي تشكّل حزام عدم استقرار يلف حدود روسيا الجنوبية. والمشكلة أن القوة العسكرية الروسية قامت، لفترة طويلة، على أساس مواجهة الحروب «الكبرى» ولم تستفد كثيراً من دروس حرب أفغانستان. وهذا ما كشفت عنه نزاعات الشيشان وطاجكستان وعمليات حفظ السلام، هنا وهناك، في الساحة السوفياتية القديمة. وإعادة إحياء روسيا كقوة أوراسية تفترض إعادة بناء مساحة أمنية ما بعد سوفياتية، وهذا ما تحاول موسكو القيام به عبر الخطوات الآيلة إلى تحويل معاهدة الأمن الجماعي بين دول «رابطة الدول المستقلة» إلى تحالف عسكري حقيقي[٤٩]. لكن دستور كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ الذي تجد فيه هذه الدول تكريساً لهيمنة موسكو، إضافة إلى المشاكل العديدة التي تضعف من هيبة روسيا ومصداقيتها، تجعل مثل هذا التحالف بعيد المنال، في المدى المنظور على الأقل.

واذا كانت موسكو لم تستكمل بعد ترتيب العلاقة مع «الخارج القريب» داخل المساحة السوفياتية السابقة التي «تحتوي على مصالح حيوية بالنسبة لروسيا» اقتصادية وسياسية وأمنية، كما أعلن يلتيسن في ١٤ ايلول/ سيبتمبر ١٩٩٥، فإن العلاقة مع «الخارج البعيد» لم تأخذ مساراً ثابتاً بعد. فعدا عن حلّ الخلافات القديمة مع اليابان والصين وتوثيق العلاقات مع ايران والهند والدول الحليفة للسوفيات سابقاً، مثل سوريا وغيرها، فإن العلاقة مع الغرب عموماً تكشف عن ضعف مريب، من مظاهرها اضطرار موسكو للاذعان لرغبة واشنطن بتوسيع حلف الأطلسي شرقاً، الأمر الذي كانت موسكو تعتبره تهديداً غير مقبول لأمنها[٥٠].

وفي هذا الصدد نظر الأميركيون إلى تصريحات يلتسين المتشددة على أنها موجهة للاستهلاك الداخلي عشية الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ والتي ارتفعت خلالها أصوات قومية وشيوعية متشددة. لكن حتى بعد فوزه في الانتخابات استمرت معارضة موسكو لمثل هذا التوسيع الذي يهدد أمنها القومي المباشر. وفي

محاولة لإرضائها أفرجت الولايات المتحدة عن مساعدات مالية وعينية لموسكو ووافقت على إدخالها بصفة مراقب في مجلس حلف الأطلسي دون حق استخدام النقض - الفيتو (ما سمّي بمجلس ١٦×١) بعد قمة يلتسين - كلينتون عام ١٩٩٧. وفي الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة واشنطن التي أنشأت حلف الأطلسي، (آذار/ مارس ١٩٩٩) دخلت تشيكيا وبولونيا وهنغاريا رسمياً في هذا الحلف الذي بات يضم ١٩ دولة، بعد تعهد واشنطن بعدم نشر أسلحة نووية في هذه البلدان التي كانت جزءاً من المعسكر الشرقي السابق وحلف وارسو. وفي ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ بدأت عملية حلف الأطلسي ضد صربيا حليفة روسيا، واستمر القصف الجوّي المركز للأراضي الصربية أسابيع عديدة دون أن تقدر موسكو على مدّ يد العون لحليفها الرئيس ميلوزيفيتش [٥١]. وعندما صدرت تصريحات متشددة من صفوف القيادة العسكرية الروسية وتحركت بعض قطع الأسطول السوفياتي صوب منطقة النزاع خشي مراقبون كثيرون من اندلاع حرب نووية بسبب تفوق حلف الأطلسي على روسيا في السلاح التقليدي مما قد يدفعها إلى استخدام، ولو محدود، للأسلحة النووية. لم يحصل شيء من هذا بل أن رئيس الوزراء بريماكوف بدا مرتاحاً لزيارة ميشال كامدسو، مدير صندوق النقد الدولي، لموسكو، في نيسان/ أبريل ١٩٩٩ والتي أفرج فيها هذا الأخير عن مساعدة قدرها خمسة مليارات رولار لروسيا. لقد كشف «البروفيل المنخفض» الذي اتبعته موسكو خلال الحرب الأطلسية على يوغوسلافيا عن عجزها العسكري وإن عملت واشنطن على «تعويضها» بالمساعدات والموافقة على وساطة فكتور تشيرنوميردين الدبلوماسية، التي ساهمت في حلّ النزاع، والقبول بمشاركة قوات روسية في قوة حفظ السلام الدولية في كوسوفو.

لم تستطع موسكو استخدام موقعها في مجلس الأمن الدولي (حق النقض - الفيتو مثلاً) لأن واشنطن لم تلجأ للأمم المتحدة كما فعلت في حرب الخليج الثانية وفي البوسنة وقبلاً في الصومال. ويعرف الروس تماماً أن تمدّد حلف الأطلسي إلى تخومهم المباشرة لا يشكل تهديداً لأمنهم فحسب ولكنه قد يؤدي إلى انفراط عقد الفدرالية الروسية. ذلك أن أوكرانيا ترغب بالانضمام لهذا الحلف الذي يطمح أيضاً

إلى ضم دول البلطيق، في المستقبل غير البعيد، وهذا يعني محاصرة لينينغراد (بطرسبرغ) نفسها[٥٢]. من هنا فأن الخيار الأوروبي لروسيا قد يحميها من الحصار الأطلسي، وأوروبا، فرنسا على وجه الخصوص، تسعى لاجتذاب روسيا المفككة سياسياً والمحتاجة اقتصادياً لتنضم إلى القاطرة الخلفية للاتحاد الأوروبي، وربما حلف الأطلسي فيما بعد. وهكذا لم تعد روسيا قطاراً بذاته يضم الآخرين كما كانت في طريقها الطويل، القيصري ثم السوفياتي.

كل ذلك لا يعني استسلاماً روسياً كاملاً للنظام العالمي «الجديد» الذي تمسك واشنطن بكل مفاصله تقريباً. فالتقارب الروسي – الفرنسي، في عهدي متيران ثم شيراك، يسعى لاقامة «نظام عالمي متعدد الاقطاب» كما تقول كل البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعات زعماء البلدين. كذلك الأمر مع الجار الصيني الباحث بدوره عن حليف في خضم التنافس العالمي الجديد. وقد صارت اللقاءات بين الرئيسين يلتيسن وجيانغ زيمين دورية متكررة في موسكو وبكين. وقد وقع الزعيمان في نيسان/ ابريل ١٩٩٦ أربعة عشر اتفاقاً للتعاون في شتى الميادين ومنها وثيقة تنص على إقامة «شراكة استراتيجية» تهدف إلى «إقامة نظام عالمي جديد». وفي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ وقع الزعيمان اتفاقاً تاريخياً جديداً ينهي خلافاً حدودياً بين البلدين عمره ثلاثة قرون بالاضافة إلى عقد لانشاء خط انابيب لنقل الغاز. وكان الجانبان قد سوّيا، في نيسان/ ابريل من العام نفسه، خلافاً حول ترسيم الحدود الواقعة إلى الغرب من منغوليا وهو انجاز مفصلي مهم، إذ أنه للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين روسيا والصين يتم ترسيم القسم الشرقي من الحدود بينهما (نحو ٤٥٠٠ كلم) بدقة على الأرض، وبذلك يوضع حد لخلاف استمر ٣٠٠ سنة في شأن الحدود الممتدة على طول نهر أمور. وقبل ذلك كان الرئيسان قد وقعا المذكرة بشأن نقل الغاز من سيبيريا إلى جمهورية الصين الشعبية الذي يمر عبر منغوليا والذي سينقل عبره جزء من إنتاج حقل كوفتيكين الروسي إلى الصين ومنها إلى كوريا الجنوبية واليابان[٥٣].

ويمثل التحالف الاستراتيجي ضرورة للبلدين في مواجهة الهيمنة الأميركية.

ولكن تبقى رواسب الماضي عائقاً أمامه لا تزول إلا مع الوقت والحاجة المشتركة. وفي حال قيامه فإن هذا التحالف يعزز من فرص قيام تكتل «أوراسي» يتمتع بقدرات هائلة ويشكل نداً للتكتلات القائمة في العالم وتلك التي في طور التّكون. وهو، في أبسط الأحوال، يفتح أمام روسيا الباب الشرقي الواسع تعويضاً عن العزلة إلى الغرب المتمثلة بتوسيع حلف الأطلسي، ويشكل لها وسيلة لاحلال الاستقرار في آسيا الوسطى ولضمان حدودها الجنوبية، خصوصاً إذا تكرّس تحسين العلاقة مع اليابان والهند وايران. وفي هذا الصدد فإن موسكو طالبت بإقامة تحالف ثلاثي نووي (بعد قيام الهند بتفجيراتها النووية في أيار/ مايو ١٩٩٨) روسي – هندي – صيني، لكن الخلاف بين الصين والهند، حول التيبت وغيرها، ما يزال يقف عائقاً أمام مثل هذا «الثالوث النووي».

أما مع ايران فقد تحسنت العلاقات تدريجياً وببطء بعدما كان يحول دون ذلك خلافات ايديولوجية ودينية واستراتيجية (حرب أفغانستان). ومع ازدياد الضغوط الأميركية على البلدين وعلى ايران تحديداً، بعد تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية، على أساس نظرية «الاحتواء المزدوج» (بعد عام ١٩٩٢) صار التقارب اكثر من ضرورة ملحة لهما. ويمكن اعتبار زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني بمثابة «الربيع الأول في تاريخ العلاقات بين طهران وموسكو ليس منذ انتصار الثورة الاسلامية فحسب، بل منذ بداية هذا القرن»[٥٤]. وقد ساهمت موسكو في إفشال سياسة «الاحتواء المزدوج» الأميركية عبر انفتاحها على العراق وإيران، وقد تقدم التعاون النووي مع هذه الأخيرة رغم الضغوط الاميركية والاسرائيلية على روسيا التي تسعى أيضاً إلى إقامة محور يضمها وإيران والصين، لمواجهة «التسلط الأميركي». وفي سعيها للتقارب مع روسيا اتبعت ايران سياسة متوازنة في الجمهوريات الآسيوية الاسلامية، وهو ما لم تفعله تركيا، العضو في حلف الأطلسي، التي راحت تمارس في هذه الجمهوريات، سياسة نفوذ[٥٥] اصطدمت بمصالح روسيا التي قامت بتزويد جمهورية قبرص بمنظومات صواريخ، بعد صفقة دبابات سابقة، اعتبرتها أنقرة تهديداً لأمنها يبرر تكرار سيناريو ١٩٧٤ سنة عندما احتلت قواتها الجزء الشمالي من الجزيرة.

وفي الشرق الأوسط تسعى روسيا لتنشيط دورها الذي فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وواشنطن لا تمانع من استخدام روسيا لنفوذها من أجل التأثير في مواقف ليبيا والعراق وايران وسوريا لكنها ترفض تزويد روسيا لهذه الدول بالسلاح والعتاد، كما اتفق الرئيسان الأسد ويلتسين في حزيران/ يونيو ١٩٩٩. لكن يبقى الدور الثاني للعرّاب الروسي للمفاوضات في الشرق الأوسط محدوداً جداً، حيث باتت واشنطن تملك «كل» اوراق اللعبة وليس ٩٩ في المئة منها فحسب كما كان يردد الرئيس أنور السادات.

وفي المحصلة تبقى المشاكل الداخلية الروسية المستعصية عائقاً كبيراً أمام سياسة خارجية نافذة. ويرتبط مستقبل هذا البلد العظيم بقدرته على إعادة بناء الدولة. فاذا نجحت روسيا بعد يلتسين، في إعادة تنظيم دولة القانون وجباية الضرائب واحترام العدالة واستئصال المافيات فقد تعود بلداً قوياً قادراً على الاستفادة من إمكاناته الهائلة، (تراث القوة العظمى، مستوى تعليمي راق، مستوى تكنولوجي عال، موارد أولية هائلة..الخ). قد تعود روسيا إلى سابق مجدها أو على الأقل تصبح شريكاً أساسياً للاتحاد الأوروبي وربما،في المستقبل، عضواً رئيسياً فيه يصبح، بفضلها، القوة الأعظم في العالم.

لكن إذا استمرت الأمور على حالها فإن بقايا الدولة الفدرالية ستنهار وقد تنفصل المناطق الغنية عن الدولة المركزية فتصبح روسيا عدداً من الاقطاعيات التي تسيطر عليها الشركات ومنظمات المافيا التي تملك السلاح النووي. وتفكك روسيا قد يكون إحدى أبرز عوامل الحرب في القرن ٢١ ومن صالح الغرب أن يعمل جاهداً لتحاشي ذلك. وقرار الاتحاد الأوروبي بقبول أو رفض روسيا في حضنه سيكون أحد الخيارات الجيوبوليتيكية الأساسية في القرن الحادي والعشرين(٥٦).



الفصل السابع

اليابان: نحو نهاية استثناء؟



تضرب جذور اليابان الثقافية والحضارية في اكثر من ألفي عام من التاريخ، ويعرف اليابانيون عن غيرهم من شعوب العالم اكثر بكثير مما يعرف هؤلاء عن اليابانيين وقوتهم الحقيقية وهشاشتهم الكامنة أو تقاليدهم ومناهجهم وأهدافهم وتطلعاتهم(١).

وقد خرجت اليابان من هزيمة مدمرة في الحرب العالمية الثانية لتصبح، في غضون سنوات معدودة، قوة عظمى اقتصادية، الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، ولتنافس الدول التي هزمتها بالأمس، في عقر دارها. إذ لم يعد في أوروبا وأميركا من مصنع أو شركة أو مكتب أو مشروع ليس لليابانيين يد فيه. ففي الولايات المتحدة التي كانت بالأمس رمزاً لصناعة السيارات يحتل اليابانيون ثلث سوق السيارات على الأقل. وألمانيا التي كانت بالأمس بطل الصناعات الكيميائية في العالم أصبحت اليوم خلف اليابان في هذا القطاع. وفي مجالات عديدة، منها الالكترونيات الشعبية، أصبح اليابانيون الأوائل في العالم. وباختصار شديد فإن ثلاثة أرباع الصادرات اليابانية هي من المنتجات الضرورية لسير اقتصادات الدول الأعظم في العالم(٢).

لكن حضور هذا البلد العالمي يتناقض تناقضاً صارخاً مع غيابه الثقافي التام؛ فاليابان تصدّر الى العالم قاطبة سلعاً تجلب الاستحسان والاعجاب ولكن شخصيتها تبقى مجهولة تماماً. وهذا الوضع استثنائي ونادر جداً في التاريخ(٣)، فكل الدول العظمى التي تعاقبت في القرون الماضية كانت تصدّر ثقافتها وفنونها وطريقة عيشها وايديولوجيتها قبل السلع والبضائع.

١- عملاق اقتصادي وقزم سياسي

ليس هذا فحسب بل إن عظمة الاقتصاد الياباني الذي صار نموذجاً ومدعاةً

للحسد لم تنتج ثماراً في أي مجال من مجالات القوة الدولية الأخرى، السياسية أو العسكرية. وحتى اليوم يقول الغربيون عن اليابان بأنها «عملاق اقتصادي وقزم سياسي». فالانفاق العسكري لم يتخط يوماً نسبة الواحد في المئة من الناتج المحلي القائم والدستور الياباني كان يمنع إرسال الجنود الى خارج الحدود مهما كانت الأسباب والدوافع. ثم إن الولايات المتحدة تتولى المسألة الأمنية في المنطقة، الأمر الذي كان يعفي اليابانيين من أعباء كثيرة، عسكرية وأمنية، ويسمح لهم بالانكباب على البناء الاقتصادي.

لكن يبدو أن الأمور بدأت تأخذ اتجاهاً مختلفاً بعض الشيء بعد الحرب الباردة. فالعلاقات الأميركية – اليابانية تخلصت من قيود المواجهة مع السوفيات، العدو المشترك، لتبدأ بصياغة تعبيرات عن امتعاض متبادل. وأعلنت واشنطن اكثر من مرة، عن تذمرها إزاء عجز ميزانها التجاري المتفاقم حيال اليابان(٤) الذي ارتفع من ٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ الى ٥٩,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ بسبب سياسة هذه الأخيرة الحمائية وانغلاقها التجاري. ووصلت الأزمة بين البلدين الى حدود الحرب التجارية، عام ١٩٩٥، عندما هددت واشنطن باللجوء الى المادة ٣٠١ من قانون العقوبات الاقتصادية. وبدورها عبرت اليابان عن شعورها بأن الولايات المتحدة تحاول تحميل شعبها مسؤولية وتكاليف الانفاق الأمني الأميركي في اليابان ورفع حصة طوكيو فيه من ٥٠ الى ٧٥٪، إذ تقرر أن تدفع اليابان بنهاية عام ١٩٩٥ حوالي ٤ مليارات دولار كنفقات إقامة ٤٧ ألف جندي في ١٢ قاعدة عسكرية أميركية على أراضيها(٥). وسبق لليابانيين وأعلنوا عن تذمرهم من المساهمة المالية التي فرضتها عليهم واشنطن في حرب الخليج الثانية. وقد نشرت يومية أزاهي شيمبون استطلاعاً للرأي كشف أن ٧٠٪ من اليابانيين يتمنون تقليص القواعد الأميركية في اليابان. لكن يبدو «أن هذا مطلباً شعبياً وليس نابعاً من الحكام الذين يفضلون الستاتيكو» والذين يعتقدون بأن «انهيار المعسكر الشرقي لم يقضِ على التهديدات القائمة في آسيا الشرقية» كما يشرح أحد أساتذة العلاقات الدولية في طوكيو الذي يضيف بأن «المنطقة تبقى خطرة بسبب طموحات كوريا الشمالية النووية والتوتر بين الصين وتايوان والتنافس في بحر الصين الجنوبي. ولا

يستطيع أي بلد آخر غير الولايات المتحدة لعب دور ضامن الإستقرار»[٦].

ولا تنوي الولايات المتحدة سحب جنودها من اليابان ولكنها تخشى من صعود الشعور القومي الياباني وعودة حلم القوة العظمى في بلد يستطيع سريعاً صنع القنبلة النووية[٧]. وتتطلع طوكيو الى المحافظة على تحالفها مع الولايات المتحدة ولكن بشروط أفضل تراعي وزنها الاقتصادي، وهي تحاول موازنة هذه التحالفات بعلاقات متعددة الطرف عبر منظمتي الأبيك APEC (منبر التعاون الاقتصادي في آسيا – الباسيفيك) والآسيان ASEAN (تجمع دول آسيا الجنوبية – الشرقية) باتجاه إقامة نظام إقليمي جديد قائم على نظام أمني متعدد الطرف، يسمح لليابان بالتحرر من قيود التحالف الحصري مع أميركا وطمأنة الجيران القلقين من عودة النزعة التسلطية اليابانية الى سابق عهدها.

وهكذا فاليابان التي بقيت في هامش العلاقات السياسية الدولية منذ عام ١٩٤٥ تعود اليوم لتصبح «بلداً عادياً» كغيرها تتمتع بشخصية دولية أكيدة على حدّ تعبير رئيس وزرائها السابق ريوتارو هاشيموتو[٨]. وفي ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ تقدمت طوكيو رسمياً بطلب الانضمام الى مجلس الأمن الدولي كعضو دائم، أي أنها طالبت رسمياً بأن تكون القوة العظمى السادسة في العالم. وقد مهدت لذلك بخطوات عديدة تجعل منها قوة عالمية، إذ أنها أصبحت الدولة الأولى في العالم في مجال المساعدات الخارجية للدول النامية (بالأرقام المطلقة) ومحرك الازدهار الاقتصادي في الشرق الأقصى[٩]. كذلك صوّت البرلمان الياباني في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٥، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥، على المشاركة في «عمليات حفظ السلام» خارج الحدود. وفي ٢٠ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه أرسل كتيبة مؤلفة من ٧٠٠ رجل للمشاركة في قوة الأمم المتحدة المرسلة الى كمبوديا. كذلك وافقت الحكومة اليابانية، في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٥، على إرسال وحدة عسكرية الى الجولان المحتل للحلول محل خمسين رجلاً من «القبعات الزرق» الكنديين الذين انتهت مهمتهم. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ اقترحت اليابان إرسال جنود، من ضمن وحدات دولية تحل محل القوات الاسرائيلية المنسحبة من جنوب لبنان إذا

وافقت الدول المعنية على المشروع. وفي اكثر من مكان في العالم، من الشرق الأوسط الى أفريقيا، وفي اكثر من أزمة دولية[١٠]، انخرطت اليابان في الشؤون العالمية[١١].

٢- زوال «المعجزة» وانقشاع الوهم

لكن، في الحقيقة، تنتصب عقبات عديدة متنوعة، داخلية وخارجية، سياسية وعسكرية، واقتصادية حتى، أمام رغبة اليابان باكتساب مكانة دولية تناسب عظمتها الاقتصادية. «فالمعجزة» اليابانية أو النموذج الياباني قام على ثلاث ركائز اقتصادية ومجتمعية وسياسية في الداخل وعلى خصوصية جيوبوليتيكية اكتسبها بفضل الحرب الباردة. والآن انتهت هذه الحرب وزالت هذه الخصوصية التي سمحت بالتركيز على المجهود الاقتصادي في وقت كان الجهود العسكري ينهك الدول التي انخرطت في القطبية - الثنائية وسباق التسلح.

ويقول خبراء غربيون في الشؤون اليابانية بأن «الاستثناء» الياباني عاش نصف قرن وأن العام ١٩٩٥ أغلق حلقة تاريخية هي حلقة نموذج النجاح الياباني الذي كان يثير في الغرب مزيجاً من الاغراء والحسد. وعام ١٩٩٥ هو «العام صفر» في حياة حلقة تاريخية جديدة تفرض تغييراً في النظرة الغربية الى اليابان[١٢].

على الصعيد الاقتصادي فإن الركود الذي يضرب اليابان منذ بداية التسعينات هو الأطول والأخطر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويختلف عن غيره بأن أسبابه ليست خارجية، مثل الصدمة البترولية في السبعينات أو قرار أجنبي برفع سعر الين مثلما حصل في أيلول ١٩٨٥ (اتفاقات بلازا) عندما اتفق ممثلو الدول الصناعية المجتمعون في نيويورك على تخفيض قيمة الدولار مقابل المارك والين، فارتفع سعر هذا الأخير إذ كان الدولار يساوي ٢٣٨ يناً عام ١٩٨٥ وصار يساوي ١٥٦ يناً بعد عام واحد. أسباب الأزمة هذه المرة داخلية وتتمحور حول انفجار «الفقاعة» المالية[١٣].

وتفصيل ذلك أنه في المناخ التفاؤلي، في الثمانينات راحت المصارف اليابانية تسلّف دون تمييز وحذر فحلقت سوق الأسهم وأسعار العقارات، الأمر الذي دفع

بالمؤسسات الى الاستدانة بشكل مفرط، فنشأت هكذا «فقاعة» مالية وعقارية مزدوجة في فترة كان الانطباع السائد بأن اليابان قادرة على شراء العالم.

وفجأة، في بداية عام ١٩٩٠ أدرك مصرف اليابان المركزي أن البلد مقبل هكذا على كارثة فقام برفع نسب الفوائد فامتص الديون بصورة فجة أدت الى إطلاق آلة جهنمية. خسرت البورصة في وقت قصير نصف قيمتها حيث هبط مؤشر نيكاي من ٣٨٩١٥ نقطة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ الى نحو ١٥ ألف نقطة فيما خسرت العقارات ٦٠ الى ٨٠ في المئة. وكانت النتيجة أن البنوك وجدت أمامها تلالاً من الديون المشكوك في تحصيلها فعمدت الى الحد من التسليفات في شكل عنيف مما أدى الى إفلاس آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وشعر اليابانيون فجأة أن جزءاً من أملاكهم التي ضخمتها المضاربة بشكل اصطناعي قد تبخّر.

لقد ارتكز النمو الياباني خلال أعوام الحرب الباردة على دعائم ثلاث: غزو الأسواق الخارجية دون الاهتمام بجني الأرباح المباشرة وذلك عبر سياسة أسعار مدروسة في هذا الاتجاه؛ القيام باستثمارات انتاجية كبرى؛ تلبية رغبات المستهلكين. لكن هذه الوصفة المركبة أصبحت موضع شك اليوم فالأزمة تزاوج ما بين ركود مفاجئ وانخفاض في الأسعار وتراجع في أرباح الشركات، مما يعيق استراتيجية غزو الأسواق الخارجية. هذا في حين أن القدرات الأنتاجية الهائلة المتراكمة صارت تشكل عبئاً كبيراً أمام استهلاك داخلي واهن[١٤].

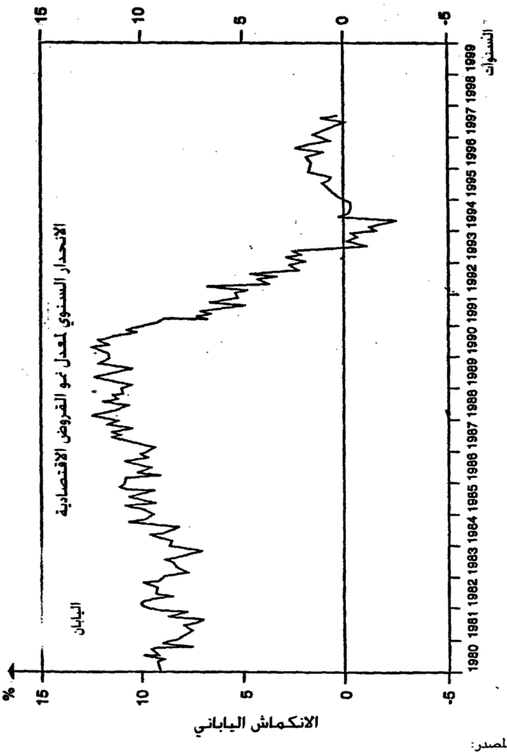
حتى نهاية الثمانينات نجحت اليابان في تحقيق نسب نمو مرتفعة قياساً بالدول الصناعية الأخرى. بلغت هذه النسبة ٤,٧٪ عام ١٩٨٩ ثم ارتفعت الى ٥,٦٪ عام ١٩٩٠ و٥,٤٪ عام ١٩٩١ قبل أن تهبط فجأة الى ما دون الصفر (٠,٣ - ٪) عام ١٩٩٣. وكان هذا الخبر الاقتصادي الأسوأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالنسبة لليابانيين[١٥]. ورغم أن نسبة النمو عادت للارتفاع مجدداً الى ٠,٦٪ عام ١٩٩٤ و ٠,٧٪ عام ١٩٩٥ ثم الى ٢,٦٪ عام ١٩٩٦ (٠,٥ في المئة عام ١٩٩٧) إلا أن الخبراء يعتبرون ذلك نهاية لمسيرة النمو الياباني التي ميزت اليابان عن غيرها من الدول الصناعية. كذلك انتهى التطور المتسارع للناتج القومي الإجمالي نسبة الى

عدد السكان والذي وصل الى ثلاثين الف دولار في السنة للشخص الواحد (المرتبة الأولى في العالم) إذ لم يعد يتقدم اكثر من ٠,٣٪ منذ سنة ١٩٩٤[١٦].

ويعبّر اقتصاديو «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE عن تشاؤمهم حيال المستقبل الاقتصادي لليابان[١٧] نظراً لكون الأزمة التي تضربه بنيوية اكثر منها ظرفية. وأحد أسباب هذا التشاؤم أن السلطات العامة انكبت منذ العام ١٩٩١ – ١٩٩٢ على القيام بكل الاجراءات المكنة الآيلة الى دفع الاقتصاد. وقد وصلت المبالغ التي ضُخَّت في الدورة الاقتصادية اليابانية ٤٣٣٠٠ مليار ين أي ما يعادل ٤٥٠ مليار دولار أميركي (عشرة في المئة من الناتج الوطني القائم) وذلك في غضون خمس سنوات[١٨]. رغم ذلك لم تنجح الحكومة في إعادة الدورة الاقتصادية الى حيويتها المعهودة. ويتساءل الخبراء: هل يمكن القيام بأكثر من ذلك في وقت تعاني فيه المالية العامة من عجز مقداره خمسة في المئة من الناتج الداخلي القائم بعد أن كانت تتمتع بفائض مهم مستمر حتى العام ١٩٩٢؟

ويتابع الخبراء بالقول أن ما تجتازه اليابان ليس أزمة اقتصادية تقليدية ولكن أزمة ثقة بالنظام القائم. فالمواطنون فقدوا كل ثقة بالنخب الحاكمة التي تنبعث من صفوفها روائح الفساد والفضائح. هذه النخب لا تملك الكفاءة اللازمة للتصدي للأزمة بل إنها تتسبب بتفاقمها، بحسب الرأي العام الذي تعبّر استطلاعات الرأي عن ابتعاده المتزايد عن الحكام وفقدانه التام لكل ثقة بهم. أضف الى ذلك أن الأزمة قضت على الارباح الموعودة للشركات وأدت الى اهتزاز كل النظام المصرفي والمالي، ما تسبب بإختلاسات كبرى دوّت أخبارها في أرجاء اليابان. وتقول الإحصاءات أن هناك ٤٥٠ مليار دولار من الديون المصرفية المشكوك في تحصيلها، وهو مبلغ يمكن له تفجير اكثر الاقتصادات صلابة في العالم ما ينعكس على النظام المالي الدولي برمته[١٩]. وقد وصلت هذه الديون، بحسب تقديرات موثوق بها، الى ألف مليار دولار عام ١٩٩٨[٢٠].

وأدى تراجع أرباح الشركات وخسارة بعضها وإفلاس بعضها الآخر الى إعادة النظر في خصوصية تميز العامل الياباني المستقر في عمله دون تهديد



الانكماش الياباني

المصدر:

Deutsche Morgan Grenfell, "Weekly Economic Analysis" du 22 septembre 1997

بالصرف أو تخفيض في الراتب كما هي عليه الحال في الدول الصناعية الأخرى. فالعامل الياباني يقضي طيلة عمره في الشركة نفسها فيرتبط رقيه الاجتماعي بتطورها وتقدمها وتصبح، بالنسبة له، بيتاً ثانياً وعائلة ثانية وحياة قائمة بكل جوانبها المعيشية واليومية، وهذا وضع كان يحسده عليه العمال الغربيون الآخرون المهددون بالصرف في أية لحظة. اليوم انتهى هذا «الاستثناء» الياباني إذ قامت وكالة التخطيط الاقتصادي في طوكيو بإحصاء طاول ١٨٨٢ شركة عبّر ٦٦,٨٪ منها عن اعتقادها بأن عدد عمالها يزيد عما هو ضروري لحسن سير العمل. وقد خطت شركة تويوتا الخطوة الأولى في دفن هذا «الاستثناء» عندما أقرت نظام توظيف قائم على عقود محدودة الأجل يطال ٢٠٪ من الموظفين الاداريين، ثم حذت شركة هوندا حذوها بعد وقت قصير[٢١]. هذا في وقت لا تعرف فيه اليابان مشكلة البطالة التي تعصف بالبلدان الصناعية الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة على التوالي بين ١٩٩١ و١٩٩٦: ٢,١٪؛ ٢,٢٪؛ ٢,٥٪؛ ٢,٩٪ ٣,٢٪؛ و ٣,٣٪ مقابل متوسط يزيد على العشرة في المئة في كندا في الفترة ذاتها وحوالي ٦٪ في الولايات المتحدة و ١١٪ في فرنسا و٩,٥٪ في المانيا و ٨٪ في ايطاليا و ٩٪ في المملكة المتحدة[٢٢]. وعاشت اليابان، في التسعينات، على إيقاع مشاريع الاصلاح المالي (إحدى عشرة خطة منذ منذ ١٩٩٠ كلفت اكثر من ٥٧٥ مليار دولار) التي أخفقت جميعها. ولم يغير في الأمر شيئاً انتخاب رئيس وزراء جديد هو كيزو أوبوتشي في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٨، بعد خسارة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم انتخابات مجلس الشيوخ. فالأموال التي ضخّتها الحكومة والخطط التي اطلقتها بقيت عاجزة عن وقف التدهور والتصدي لحال الركود الاقتصادي الذي يضرب اليابان بقوة للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.

على المستوى الديمغرافي يقول الخبراء الغربيون بأن اليابان تصاب بالكهولة. فقد انخفض عدد الولادات من ٢,٠٩ مليون عام ١٩٧٣ الى ١,٢١ مليون عام ١٩٩٢، وهو عدد لا يكفي للحفاظ على المستوى الديمغرافي وتجديد الأجيال. وبما أن اليابان تتمتع، من بين الدول الصناعية، بالنسبة الأعلى من حيث طول الحياة (٨٢ سنة للنساء و٧٦ سنة للرجال) فإن انخفاض نسبة الولادات يؤدي الى تزايد

عدد المسنين في المجتمع. ففي سنة ١٩٩٧ زاد عدد هؤلاء (أكثر من ٦٥ سنة) على عدد من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وإذا استمرت الوتيرة على حالها فمن المتوقع أن تحتوي اليابان في عام ٢٠١٨ على النسبة الأعلى من المسنين في العالم (٢٥٪ من السكان مقابل ١٢٪ اليوم). ولهذا الأمر انعكاساته الاقتصادية المباشرة إذ أن الانفاق الاجتماعي على المسنين والمقعدين كان يمثل ١٥٪ من الناتج الوطني القائم عام ١٩٨٦ ومن المتوقع أن يشكل ٢٦٪ منه عام ٢٠١٠، وهذا ينعكس سلباً على دينامية الاقتصاد. فزيادة الأعباء المالية وتراجع نسبة اليد العاملة الغنية تضاف الى تناقص في الادخار (المسنّون لا يقدرون على الادخار بسبب ضعف مداخيلهم) وتفاوت في نمو المناطق لأن المناطق البعيدة والفقيرة هي التي تحتوي على القدر الأكبر من العجزة[٢٣].

ويشكّل الفساد الذي يضرب الطبقة السياسية الحاكمة احدى المعوقات امام طموح اليابان لدور القوة الاعظم. ففي العشرين سنة المنصرمة ادت فضائح الفساد الى استقالة ثلاثة رؤساء حكومة: تاناكا عام ١٩٧٤ وتاكيشيتا عام ١٩٨٩ وهوزوكاوا عام ١٩٩٤. ويصعب تعداد الوزراء والنواب والمسؤولين الكبار الذين اجبروا على الاستقالة نتيجة مثل هذه الفضائح. وقد اصبحت الرشوة واستغلال النفوذ والسمسرة وغيرها ممارسات عادية في اليابان مع الفارق المهم وهو انها، في غالب الاحيان، لا تتجه صوب الاثراء الشخصي للمسؤول بقدر ما تتوجه لدعم ماكنة حزبه السياسية والانتخابية[٢٤].

وتستفيد جماعات المافيا والجريمة من جو الفساد السائد، وقد استفادت اكثر فاكثر، في السنوات الخمس المنصرمة، من حمى المضاربات العقارية والمالية لتدخل الى عمق النسيج الاقتصادي. وتختبئ هذه الجماعات غالباً وراء شركات وهمية و«منظمات سياسية» تنتمي الى اليمين المتطرف، في ممارساتها القائمة على الابتزاز والاختلاس والمضاربة في البورصة.

وقد فتح عجز أجهزة الدولة عن التصدي السريع لنتائج زلزال كوبيه KOBE في كانون الثاني/ يناير[٢٥] عام ١٩٩٥ أزمة سياسية مستعصية وزاد من فقدان

ثقة المواطنين بدولتهم. وهو الزلزال الاكبر منذ ذلك الذي ضرب طوكيو عام ١٩٢٣ (٢٤٠ الف قتيل) والكارثة الاكبر منذ الحرب العالمية الثانية. فقد تأخرت عمليات الانقاذ وتلكأت الاجهزة الحكومية في التجاوب مع عروض ثلاثين دولة بالمساعدة والمشاركة في هذه العمليات ولم تصل المساعدات الى المنكوبين في الوقت المطلوب. وبذلك انهارت اسطورة من الأساطير المحيطة بفاعلية الاجهزة المدنية والرسمية اليابانية. اضف الى ذلك الانفجار الارهابي، بواسطة عبوات الغاز، في مترو طوكيو في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٥ الذي قضى على اسطورة أخرى هي السلم الاهلي الياباني. ويقول المحللون ان هناك ظاهرتين متناقضتين تماماً تتعايشان في اليابان: من جهة هناك مجتمع يتجه نحو العلمانية ويدير ظهره للأديان الكبرى، ومن جهة اخرى هناك تزايد ملحوظ للطوائف الصغيرة الغريبة والمسّماة «الأديان الجديدة» ومنها طائفة أوم التي قامت بانفجار طوكيو[٢٦]. هذا العمل الارهابي وضع اليابانيين امام حقيقة جديدة: البلد لم يعد بمنأى عن العنف بل يعيش تجربة من اقسى تجارب التعصب المعبًر عنها بالقتل والارهاب.

في هذه الأجواء تتفاقم ظاهرة هروب رؤوس الأموال، وقد ذكرت وزارة التجارة الأميركية ان اكثر من مليار دولار تفرشهرياً من اليابان، وهناك تقديرات تعتقد ان هذا الرقم يصل الى ١,٦ مليار دولار. وقد وظّف اليابانيون ما قيمته ٢٦٩ مليار دولار في سندات الخزينة الأمركية (مقابل ٢٥٨ مليار دولار للبريطانيين) فأمّنوا بذلك ضخاً متواصلاً للولايات المتحدة[٢٧].

باختصار شديد تقوم اطروحة المؤمنين بنهاية النموذج الياباني على ركائز[٢٨] ثلاث:

- سلطة سياسية غير كفوءة ونخبة فاسدة.
- تحَول في نظام القيم السائد.
- زوال وهم اسطورة القوة الاقتصادية العظمى.

وربما يكون في هذه النظرات بعض المبالغة كونها نابعة من مصادر غربية قد تعبّر عن رغباتها الكامنة حيال المنافس الياباني أكثر مما تعبر عن حقيقة موضوعية.

كذلك يمكن القول ان اليابان تعيش ازمات داخلية تعرفها كل الدول الصناعية الأخرى أيضا، وان الحلول تبقى ممكنة في ظل رغبة شعبية متزايدة باتجاه الاصلاح. هذا على المستوى الداخلي. لكن على المستوى الخارجي تبقى العقبات، الاقليمية والدولية، التي تقف حائلاً امام الطموحات اليابانية الكبرى، عديدة ومتنوعة. فقد قامت اليابان، بحجة ان البترول يبقى خارج سيطرتها انتاجاً ومخزوناً، بتطوير برنامج نووي على قدر كبير من الاهمية. ورغم ان هذا البرنامج مازال محصوراً في النطاق المدني الا ان تحويله الى المجال العسكري لا يتطلب وقتاً طويلاً وجهوداً عظمى. لكن بلدان الجوار الآسيوي، وخاصة الصين وكوريا الجنوبية واندونيسيا والفليبين وماليزيا، تنظر بعين الريبة الى هذا البرنامج وتعارض سعي طوكيو نيل العضوية الدائمة في مجلس الأمن(٢٩). والولايات المتحدة تستمد قوة من هذه المواقف لدعم موقفها الرافض بدوره لحصول اليابان على السلاح الذري.

كذلك يشكل العداء التاريخي المستحكم بين الصين واليابان والخلافات حول بعض الجزر التي تولت الولايات المتحدة ادارتها منذ الحرب العالمية الثانية قبل ان تسلمها الى اليابان عام ١٩٧٢(٣٠) (جزر سنكا ووديارو) مادة قلق لليابان التي تحاول تحسين صورتها عبر علاقات اوثق مع قادة اتحاد دول جنوبي شرقي آسيا (آسيان). كذلك تحاول اليابان اقامة علاقات اوثق مع اوروبا ومع بلدان عديدة من العالم الثالث، لكن مردودها السياسي والاستراتيجي يبقى ضعيفاً لأنها تقتصر على المجال الاقتصادي والتجاري فحسب.

٣- البحث عن هوية: آسيا او الغرب؟

بقيت آسيا لوقت طويل تعني، بالنسبة لليابانيين، العالم الصيني وتحديداً الصين وكوريا. ومـا تزال هذه الرؤية تطبع، الى حد ما، العلاقات اليابانية - الآسيوية. هذا الواقع يحتوي على مفارقة انه اذا كانت الصين وكوريا تشكلان المرجعية المركزية لإرث اليابانيين الآسيوي، الثقافي والهويتي، فإن اليابانيين يشعرون، حيال هذين البلدين، بالانسلاب والنفور[٣١]. لكن الأجيال الجديدة

الناشئة في اليابان تحس بالرغبة في العودة الى الجذور ويتطور سلوكها في هذا الاتجاه، لكنها تواجه ضرورة بناء نظرة متناغمة حيال الماضي المشترك المليء بالمتناقضات. وعلى غرار التأثير الاغريقي - اللاتيني في بعض الدول الاوروبية فإن الحضارة الصينية تركت بصماتها في نسيج الثقافة اليابانية بكل مظاهرها واوجهها. ولا عجب فخلال قرون عديدة انتظم جزء مهم من آسيا الشرقية حول القوة العظم التي كانت تمثلها امبراطورية الوسط وطال التأثير الصيني كل مناحي الحياة اليابانية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية.

لكن القطيعة بدأت منذ القرن السادس عشر (المسمّى «القرن المسيحي» لليابان) مع وصول الغربيين الى الارخبيل، لتمتد الى اواخر القرن التاسع عشر عندما بنت اليابان نفسها كدولة حديثة. لكن الأمر يختلف بعض الشيء مع كوريا التي لعبت دور الوسيط، وأحياناً الشريك وليس المنافس لليابان، أقله حتى نهاية القرن السادس عشر، لقد لعبت دور صلة الوصل الثقافية ما بين اليابان وامبراطورية الوسط[٣٢].

تميّز «القرن المسيحي» بفتور العلاقة بين اليابان وجيرانها وظهور تنافس بين النموذجين الصيني والغربي في اليابان التي ضعف فيها النفوذ البوذي الى حد ما برغم أن النظام الذي فرضته امبراطورية الوسط بقي ثابتاً لا يتزعزع. وكان يجب انتظار القرن التاسع عشر حتى يتزعزع هذا الاخير وتضعف الصين فتشعر اليابان (في حقبة ميجي خصوصاً انطلاقاً من العام ١٨٦٨) بأنها قوة غربية وآسيوية عليها ان تلعب دوراً بين العالمين. وراحت اليابان تبث في البلدان الآسيوية المبادئ الكبرى للحداثة الغربية وتدافع عن نفسها ومصالحها حيال النظام الدولي الذي فرضته الدول الاوروبية الكبرى. لقد بدأت القومية اليابانية بالتبلور كرد فعل على الكولونيالية الغربية وعلى خلفية ضعف الصين الذي احدث فراغا في اسيا.[٣٣]

وشهدت السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر سعيا يابانيا للتحول الى قوة مهيمنة عسكريا على آسيا فهزمت الصين في حرب ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ووقعت عام ١٩٠١ تحالفا مع بريطانيا دام عشرين سنة (التحالف الاول بين أمتين غربية

وغير غربية) ساعدها على التصدي لأطماع روسيا التوسعية في كوريا وعلى فرض هيمنتها على شبه الجزيرة. وقد بدأ احتلال اليابان لكوريا عام ١٩١٠ ولم ينته الا مع انتهاء حرب الباسيفيك. هذه الهيمنة على كوريا والتي لم تكن لتحصل لولا المساعدة البريطانية هي احدى الوقائع التي تكشف على ان التقارب الياباني مع الغرب كان على حساب التضامن الآسيوي.

كانت الحرب مع الصين ثم احتلال كوريا حدثين اساسيين في مسار الانعزال الياباني عن آسيا، وبهذا المعنى لا يمكن فصله عن حرب الباسيفيك(٣٤).

لقد تركت العسكرتاريا اليابانية جروحاً لا تندمل في آسيا وبينت عن عداء خاص حيال الصينيين (التلميذ المعادي لاستاذه السابق) الذين تعرضوا، في البلد وخارجه (الدياسبورا) سواء كانوا مدنيين او عسكريين، الى مجازر وتنكيل. لكن يجب التمييز هنا ما بين آسيا الشمالية الشرقية وآسيا الجنوبية الشرقية، ففي هذه الاخيرة ليس هناك شعور بالعداء حيال اليابان بل ان رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد طلب من نظيره الياباني هاشيموتو الكفّ عن الاعتذار عن أخطاء الماضي. والسبب هو ان هذه البلدان الاخيرة كانت، في جلها، مستعمرات أوروبية، في حين ان علاقات اليابان مع الصين وكوريا قديمة وخاصة وملتبسة.

إن سياسة الغربنة التي اتبعتها اليابان أدت، في نهاية القرن التاسع عشر، الى قطيعة يابانية – آسيوية، وجاءت حرب الباسيفيك لتكرس هذه القطيعة، والحرب الباردة لتبلورها وتركزها(٣٥). وتحوّل امبراطورية الوسط القديمة الى قوة شيوعية مع المشكلة الاقليمية التي نشأت عن ذلك، نقل القلق الياباني الى ارضية جديدة. وشعور اليابانيين بأن الصين قد تعود الى سابق عهدها اتاح لهم، في ظل الحرب الباردة التحالف مع واشنطن. ولم تشعر بلدان آسيا الجنوبية الشرقية بأنها معنية مباشرة بهذا التطور التاريخي للعلاقات اليابانية– الآسيوية، فنمت علاقات الشراكة الاقتصادية بين هذه البلدان واليابان مما اتاح لها بأن تصبح «نموراً» اقتصادية كما لقبها المراقبون.

لقد تطور التحالف بين طوكيو وواشنطن في ظل الحرب الباردة واستفادت

منه اليابان كثيراً في تنميتها الاقتصادية التي وصلت الى درجة انها اصبحت محل حسد الغربيين والاميركيين الذين بدأوا يعبّرون عن تذمرهم من الفائض التجاري الياباني. ووصل هذا الشعور الى درجة النزاع في الثمانينات. وبعد نهاية الحرب الباردة وصل هذا النزاع الى درجة من الخطورة حدت بالمراقبين الى التخوف من نشوب حرب تجارية حقيقة بين الحليفين لا يمكن وقفها، بحسب بعض الجمهوريين المتطرفين، الا بحملة عسكرية اميركية ربما. هذا رغم ان اليابان ابدت وفاء منقطع النظير حيال المواقف الاميركية،من حرب كوريا الى حرب الخليج الثانية، حيث وقفت طوكيو الى جانب كل الطروحات الاميركية دون استثناء. هذا الوفاء الياباني، في ظل سلطة المحافظين، كان يقابله وفاء اميركي حيال هؤلاء. فقد بينت وثائق الارشيف الاميركي التي افرج عنها مؤخراً ان واشنطن دعمت المحافظين اليابانيين، وتحديداً الحزب الليبرالي– الديمقراطي للوصول الى السلطة والبقاء فيها. لقد دفعت السي.آي. آيه، خلال عهود عديدة، خاصة ايام حكم كينيدي، ملايين الدولارات لهذا الحزب، وعملت، في المقابل، على زعزعة الحزب الاشتراكي الياباني في الخمسينات والستينات[٣٦]. هذا الحزب كان يدعو لانفتاح ياباني على المحيط الآسيوي وتحديداً الصين وكوريا، مقابل اطروحات المحافظين الداعية لغربنة اليابان وتعميق تحالفها مع الولايات المتحدة. هناك اذن، في الارخبيل، يسارية آسيوية ويمينية اميركية. لكن هذا الانقسام القائم في الطبقة الحاكمة لا يعبر عن انقسام الشعب الياباني الذي تقول استطلاعات الرأي أنه يؤيد الانفتاح على الصين معتبراً في الوقت نفسه الولايات المتحدة «افضل صديق»[٣٧].

في تموز/يوليو١٩٩٣ خسر الحزب الليبرالي الديمقراطي السلطة التي يحتلها منذ ٣٨ عاماً. واعلن رئيس الوزراء الجديد هو سوكاوا موريهيرو بأن جدار برلين سقط اخيراً في اليابان (بين اليمين الاميركي واليسار الآسيوي). ولم تعد العودة الى الجذور الآسيوية خطاباً محظوراً رغم ان لا احد يود وقف التحالف مع اميركا وإنما إعادة النظر في بعض بنود المعاهدة الأميركية – اليابانية الموقعة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الخوف من انتهاء التحالف مع اميركا الحجة الاساسية للتيار الياباني المعادي للآسيوية، الذي يرى أن الانقطاع عن العالم الغربي

يضع اليابان في نزاع مع آسيا لان الصين سترفض حتماً شراكة متساوية(٣٨).

الحضارة الغربية ما تزال حاضرة كثيراً في الحياة اليومية اليابانية ولا يمكن ان تختفي فجأة. واليابانيون ليس لديهم لا الرغبة ولا القدرة على الابتعاد عن الغرب. وجل ما في الامر ان هناك رغبة بتعميق التحالف مع اميركا ولكن لا ضرورة لبقاء القواعد العسكرية الاميركية في الارخبيل، وانما عليها ان تزول تدريجياً. كذلك هناك رغبة بتقليص هذه التبعية الظاهرة حيال واشنطن الى الحد الاقص الممكن بغية الحصول على حيز من المناورة على الساحة الدولية. وهكذا مثلاً رفضت اليابان، خلال المؤتمر الاقتصادي في آسيا- الباسيفيك APECفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، الانصياع للرغبات الاميركية برفع التعرفات الجمركية على المنتجات الحرجية والسمكية، ناسفة بذلك إمكانية نجاح مشروع منطقة واسعة للتبادل الحرّ في آسيا والهادئ. وقد برز اختلاف ياباني- اميركي على المستوى النقدي والمالي الدولي. فالقادة اليابانيون يعطون الازمة المالية قراءة منهجية تقع على طرف نقيض من القراءة الغربية لهذه الازمة. فبالنسبة الى ايزوكي ساكاكيبارا مثلاً، وهو نائب وزير المالية للعلاقات الدولية والممثل الاكثر شهرة للتيار القومي الاقتصادي الياباني، لا يمكن النظر إلى هذه الأزمة كأزمة ذات طابع آسيوي بل «كأزمة للرأسمالية الدولية». كذلك بالنسبة الى نائب وزير المالية السابق تاكاشي هوسومي، فالسبب هو «الصدع في النظام المالي العالمي وبخاصة السياسة الدولارية الأميركية». وقد اعلن هو سومي في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٨ ان « الحل النهائي للمسألة التي يطرحها التدفق الهائل للرساميل يكون باستئصال عروض الرساميل التي تحوم كيفياً في العالم». وفي هذا السياق اقترح إيكينزو اوهارا، مستشار رئيس الوزراء اوبوتشي، ان تلجأ البلاد الصناعية الى «فرض ضرائب على تدفق الرساميل لأجل قصير» بغية كبح، ان لم يكن منع، المضاربات «المخلّة بالاستقرار»(٣٩).

ان اتهام العولمة المالية والدعم الممنوح لسياسة رقابة النقد (التي تطبقها ماليزيا مثلاً والتي اعتبرها ساكاكيبارا «اجراء جريئاً وشجاعاً»)، تفسرها ارادة الدفاع عن استقلال اليابان وهذا هو فحوى خطاب الهوية الذي يتبناه القوميون الاقتصاديون

مثل ساكاكيبارا الذي يشدد منذ اعوام على التناقض القائم بين ليبرالية (سياسية واقتصادية) غربية والتقاليد اليابانية(٤٠).

ويعبّر هذا التوتر بين النزعتين الاصلاحية والمحافظة عن المعضلة المركزية للمجتمع الياباني: كيف يمكن ابتكار الإختلاف الياباني؟ اليس هناك من طريق سوى طريق الغربنة او العولمة المتطرفة او طريق الانكفاء على النزعة اليابانية؟ ما الحيلة لتوسيع مجال الحريات السياسية والمدنية من دون فتح حرية غير مشروطة للأسواق وتفجير العقد الجماعي الذي برز بعد الحرب؟(٤١).

يجدر التذكير بأن الاميركيين يتهمون اليابانيين بالانغلاق والحمائية او، على الاقل، بعدم الانفتاح كفاية على العالم الاقتصادي ويطالبونهم بالمزيدمن فتح الاسواق اليابانية امام السلع الاجنبية. وهذا يعني، في ما يعني، ان الرأسمالية اليابانية لم تتغربن كلياً وبقيت على مسافة من نظيرتها الاميركية تحمل لواء «خصوصية» يابانية متميزة او «نموذج» ياباني مختلف. لكن يبدو، على المستوى الاستراتيجي والجيوبوليتيكي، ان القيادة اليابانية حسمت امرها لجهة توثيق عرى التحالف مع الولايات المتحدة. فبعد قمة هاشيمو– كلينتون في طوكيو عام ١٩٩٦ وبعد عام كامل من النقاشات البرلمانية العاصفة اعادت طوكيو تجديد معاهدة التحالف العسكري مع واشنطن ووافقت على عروض هذه الاخيرة بإقامة منظومة صواريخ TMD (ستمول قسما كبيراً من نفقاتها) تمنع عنها اي تهديد محتمل من الصواريخ الكورية الشمالية او الصينية. وقد لا يعني ذلك انخراطاً يابانياً في سباق تسلح جديد بقدر ما يعني القبول مجدداً بالحماية العسكرية الاميركية ،مع المشاركة بتكاليفها، بغية الإنصراف الى رأب الصدع الذي اصيب به «النموذج» الاقتصادي.

لكن ذلك يفرض العودة الى جذور التأرجح بين «العسكرتاريا» و«السلمية» في اليابان وتطور هذه الاخيرة وصولاً الى مواجهة حقائق العصر.

٤– بين المثاليات السلمية وحقائق العصر

لقد خرجت اليابان مهزومة من الحرب العالمية وفرضت عليها قوات الاحتلال الاميركية دستورا يمنعها من بناء قوة عسكرية مهدّدة. وانكبّ اليابانيون على بناء

قوة من نوع آخر ونجحوا نجاحاً منقطع النظير اذ صارت اليابان، وما تزال رغم كل شيء، القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، وان بقيت قزماً سياسياً وعسكرياً[٤٢].

بدأت طوكيو في اواسط الثمانينات بالخروج من «الخرس» السياسي الذي اصابها منذ هزيمتها عام ١٩٤٥ عندما بدأت تحت حكم رئيس الوزراء ناكازون يازوهيرو (١٩٨٢-١٩٨٧) تصحح مسارها عبر التحول الى بلد ذي حضور على الساحة الدولية. لكن المشكلة أنه في كل مرة تحاول اليابان أن تبني فلسفة، الى حدّ ما، ارادوية ومستقلة في اطار سياستها الخارجية او الداخلية او الدفاعية، او تحاول الخروج بعض الشيء على الدستور الذي فرضه عليها الاميركيون عام ١٩٤٦-١٩٤٧ تنهال الاتهامات عليها، من كل حدب وصوب، والشكوك بعودة العسكرتاريا التي طبعت ماضيها القريب. هذا رغم كل التبعية الدفاعية حيال الولايات المتحدة.

وهكذا بدأت تظهر منذ اواسط الثمانينات في الادبيات السياسية الغربية مفردات مثل «الامبريالية اليابانية الجديدة» او «الهيمنة اليابانية» وغيرها. وهي «هيمنة» اقتصادية اساساً ولكنها تبحث عن ركائز سياسية وعسكرية. فمن المعروف، تاريخياً، أن القوى العظمى تنزع الى حماية مصالحها الوطنية بواسطة قواتها العسكرية. وهذه الحقيقه انسحبت على القوى العظمى التجارية في القرنين التاسع عشر والعشرين حيث سيطرت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على المحيطات والبحار لحماية طرق امداداتها وتجاراتها.

لكن يبدو ان اليابان تسعى الى تكذيب التاريخ عبر الجهود التي تبذلها لتبقى القوة العظمى الاولى الضعيفة عسكرياً في الحقبة المعاصرة (هولندا سبقتها في هذا المجال) ويبقى اليابانيون مقتنعين بأن توثيق عرى الصلات الاقتصادية والمالية يزيد من الارتباط المتبادل بين البلدان ويخفف من مخاطر النزاعات العسكرية. وهذه القناعة تشكل اساس ودبلوماسية السلام في مرحلة ما بعد الحرب العالمية[٤٣].

ويمكن تقسيم تاريخ تطور الأمن العسكري في اليابان الى أربع حقب رئيسية: الاولى تغطي فترة ما قبل عام ١٩٤٥؛ والثانية بين ١٩٤٧ و ١٩٨٠؛ والثالثة تحتل

عقد الثمانينات، والرابعة منذ ١٩٩١ الى اليوم وتشمل على وجه الخصوص انعكاسات حرب الخليج الثانية على اليابان. فالأزمة السياسية التي أنتجتها هذه الحرب ومشاركة قوات الدفاع اليابانية اللاحقة في حفظ السلام ضمن إطار الأمم المتحدة (الخليج، كمبوديا، زائير السابقة، موزمبيق، مرتفعات الجولان) تدل على تغييرات ملفتة ترافقت مع انفجار الحزب الليبرالي الديمقراطي المحافظ عام ١٩٩٣ وولادة يمين محافظ جديد مع الارتقاء التدريجي لقوى اليسار.

فتح تجديد التحالف الأميركي – الياباني ومسألة قواعد أوكيناوا الباب أمام موجات نقاش عارمة منذ عام ١٩٩٥. ورغم هذه الاضطرابات و الاصلاح الجزئي لبرامج الدفاع (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥) وقمة كلينتون – هاشيموتو (نيسان/ ابريل ١٩٩٦) التي جددت للتحالف بين البلدين لم تعد طوكيو النظر بسياساتها: فالأمن بمعناه الشامل يبقى مماثلاً عما كان عليه في صياغته الأولى في نهاية السبعينات(٤٤).

ويذكّرمنتقدو «السلمية» اليابانية بتسلّح اليابان الجديد للبرهنة على على وجود تناقض بين الخطاب الرسمي والسياسات الحقيقية. ودليلهم على ذلك الخرق الدائم للدستور السلمي وتبني أدوار جديدة من قبل القوات اليابانية تتناقض مع هذا الدستور (قدرة جوية على التدخل خارج البلاد، قوات بحرية قادرة على التوغل في شعاع قدره ألف ميل من الشواطئ اليابانية، مشاركة في مناورات عسكرية خارج البلاد..). لكن عدة عناصر تتصادم ببعضها البعض في هذا الصدد. إذ ينظر غالباً الى السلمية اليابانية بعين مطلقة وليس نسبية، وبذلك فإن أي تعرض للمثاليات السلمية، مهما قل شأنه، يثير خشية البعض من أن يكون نذيراً لعودة الى القيم الامبراطورية وتقاليد الساموراي. إن أدنى مطالبة بالاستقلال السياسي الخارجي وأدنى حركة إرادوية ينظر إليهما بالطريقة ذاتها. وتبقى اليابان ما بعد – الحرب العالمية أسيرة لستاتيكو سياسي – استراتيجي يغذيه نصف قرن تقريباً من القطبية – الثنائية والتبعية للولايات المتحدة، ومن ذكريات حملات اليابان العسكرية ضد آسيا والتي لا تعدم دول المنطقة مناسبة لاثارتها والتذكير بها. لكن اليابان التي

هزمت عام ١٩٤٥، والبلد الـ «نصف سيّد» كما يقول بعض المراقبين(٤٥)، لم يعد كما هو، بل تطور كما من حق كل بلد في العالم أن يتطور. لكن عديدين، في العالم وفي اليابان نفسها، يريدون، عن وعي أو من دون وعي، أن ينكروا عليها حقها في ممارسة نفوذ سياسي بمستوى وزنها الاقتصادي – المالي في النظام الدولي. وهكذا تبقى اليابان محشورة بين ماضيها الامبريالي ومثالياتها الدستورية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية، والواقعية السياسية realpolitik التي تفرضها عليها وضعيتها المميزة في بيئة كونية تعيش تحولاً عميقاً.

ورغم كل الدلائل على خيارها السلمي المفرط أحياناً لم تنجح اليابان في التخلص من صورتها العسكرية الامبريالية. كل الدول الغربية تقريباً، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تبيع السلاح الى كل مناطق العالم في وقت تتغنى فيه بالسلام. لكن اليابان، المتهمة بوضع مصالحها الاقتصادية قبل مبادئها، تبقى البلد الوحيد في المعمورة الذي قرر بمفرده أن ينبذ هذا النوع من التجارة. ولم يتبع خطاه أحد، حتى كندا. وبما أن صناعاته لا تنتج هذا النوع من السلع فإن قواته العسكرية تضطر لدفع مبالغ هائلة في مقابل الحصول على أعتدة وأجهزة (تستخدم قطع غيار يابانية أحياناً) ضعيفة النوعية مقارنة بما تستطيع اليابان انتاجه اذا شاءت. وفي هذه الحال بالذات تبدو النزعة السلمية عملية خاسرة(٤٦). لذلك تبقى اليابان البلد الوحيد في العالم الذي يربط مساعداته التنموية للبلدان النامية بقيمة الموازنة العسكرية للبلد الذي يتلقى هذه المساعدة، وذلك لحثّ هذه الدول على التقليص من إنفاقها العسكري وتسلحها.

أما محاولات طوكيو تفسير المادة التاسعة من دستورها بطرق شتى، فذلك بغية السماح لقواتها القيام بأمور فرضتها عليها الاستراتيجيات المعادية للشيوعية تارة والسياسات المفروضة أميركياً تارة أخرى. لكن اليابان لم تقرر يوماً بمفردها توسيع صلاحيات قواتها العسكرية. والمفارقة أن هذا التوسيع أقلق الجيران الآسيويين دون أن يحظى برضى الأميركيين الذين يريدون من طوكيو مساهمة أكبر في الجهود الدفاعية والاستراتيجية الأميركية عبر بناء قوة ردعية قادرة على

معاضدتهم عند اللزوم[٤٧]. والمفارقة الثانية أن اليابان التي ما تزال ترفض بناء قوة عسكرية ذاتية قادرة، تعيش حالة جيوبوليتيكية هشة الى درجة الخطورة، إذ تحيط بها ترسانات عسكرية ضخمة من جميع الجهات، من روسيا وكوريا الشمالية والصين، ولا تستطيع بمفردها الدفاع عن أراضيها في حال انفجرت الأمور في منطقة تعتبر من الاكثر حرارة والأقل استقراراً في العالم.

ماذا عن المستقبل؟

لم يخطئ المحللون والمتوقعون يوماً كما أخطأوا بصدد اليابان. فقد توقعوا لها، عام ١٩٧٥، أن تتخطى الولايات المتحدة، اقتصادياً، قبل نهاية القرن. لكن يبدو اليوم أن ذلك لن يحصل مطلقاً. ورغم أن في اليابان الأمل الأطول بالحياة في العالم (٧٧ سنة للرجال و ٨٣ سنة للنساء) فإن الخصوبة هي الأضعف (١,٥) وكذلك نسبة الولادات (عشرة لكل ألف نسمة). وهكذا فإن البلد يشيخ وعدد سكانه لن يزيد على ١٢٥ مليون عام ٢٠٢٥ وقد يتراجع عن ذلك إذا استمرت نسبة الولادات على حالها وهذا سيطرح مشاكل صعبة على الضمان الصحي والاجتماعي لأن عدد العاملين سيكون مساوياً لعدد العاطلين والمتقاعدين. ومن أجل تفادي ذلك يجب القبول بادخال النساء والأجانب الى سوق العمل[٤٨].

لكن اليابان تملك قدراً كبيراً من الأوراق الرابحة. فهي تسيطر على قطاعات تكنولوجية ومعلوماتية مستقبلية وسكانها متعلمون ويتمتعون بمستوى جيد رغم فساد النخب الحاكمة. أما على المستوى الجيوبوليتيكي فيعاني الساموراي من العزلة في آسيا ولا يمكن له الاعتماد على حلفاء آسيويين، لذلك فهو مضطر للاعتماد على الولايات المتحدة التي إذا خذلته يجد نفسه مضطراً لحيازة السلاح النووي. وهكذا فإن صراعاً نووياً مع الصين يصبح أمراً شديد الاحتمال[٤٩].

لكن إذا تمكنت اليابان والصين من تناسي تاريخهما المشترك المليء بالأحقاد والضغائن كما فعلت فرنسا وألمانيا في النصف الثاني من القرن العشرين فإنهما معاً، يستطيعان إعادة تنظيم آسيا وجعلها القارة الأقوى في العالم. لكن ستكون الولايات المتحدة دوماً في أقصى حالات الاستعداد لمنع ذلك بكل الوسائل. وهذه ستكون إحدى الأمور الاستراتيجية الأهم في العلاقات الدولية المقبلة.



الفصل الثامن

هل يكون
القرن الحادي والعشرين أوروبياً؟



لقرون خلت بقيت القارة الأوروبية مركز العلاقات الدولية، ومنها انبثقت معظم مفاهيم الدبلوماسية الأساسية وفيها وُقّعت مواثيق ومعاهدات ما تزال تحكم الشؤون العالمية الى اليوم. كذلك تربعت معظم الدول الأوروبية، في حقبات مختلفة من التاريخ الحديث، على عرش القوة الدولية العظمى أو الأعظم. لكن الحربين العالميتين طالتا معظم ما تبقى من أدوات القوة التي امتلكتها طويلاً دول أوروبا الكولونيالية، ليقوم على أنقاضها نظام عالمي يرتكز على قوتين عظميين، غير أوروبيتين، انقسمت بينهما القارة القديمة التي صارت ساحة مضمرة لحرب يخشى أن تندلع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

خلال الحرب الباردة «نَعِم» القسم الغربي من القارة بحماية حلف الأطلسي الذي وصلت الهيمنة الأميركية عليه الى حد دفع شارل ديغول للانسحاب من منظمته العسكرية عام ١٩٦٦. لكن دول أوروبا الغربية الأخرى وجدت في الحماية الأميركية العسكرية فرصة للنهوض بأعبائها الداخلية الاجتماعية والاقتصادية. وقد حققت المانيا الفدرالية، التي خرجت مهشّمة من الحربين الكونيتين، معجزة اقتصادية حقيقية، إذ وصلت، في غضون ثلاثة عقود من الزمن، الى مصاف القوى الاقتصادية الأعظم في العالم.

وكانت الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية قد وقعت اتفاقات بريتن وودز Breton Woods في العام ١٩٤٧، التي أسست لنظام صرف دولي ثابت يعترف للدولار بمرجعيته الدولية. وكانت الدول الأوروبية قد اقتنعت بفكرة أطلقها رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي بين الحربين العالميتين أرستيد بريان مفادها أن لا شيء يمنع تجدد الحروب بين الدول الأوروبية سوى اتحاد دولها. وفي نهاية الأربعينات عبّر الألمان، بلسان مستشارهم كونراد أديناور، عن

اعتناقهم لفكرة بريان. وبعد مباحثات قام بها المفوض العام للتخطيط والتحديث الدبلوماسي الفرنسي جان مونيه مع عدد من القادة الأوروبيين تقدم، في ٢٩ أيار ١٩٥٠، بمشروع عملي لتحقيق الوحدة الأوروبية أعجب به الجنرال ديغول[١]. وفي ٩ أيار ١٩٥٠ أعلن وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان أن «أوروبا الموحدة سترى النور عبر انجازات ملموسة تخلق في البداية تضامناً حقيقياً». وبدأت مفاوضات صعبة لبناء هذه الأوروبا الموحدة.

ربما يكون من الأجدى العودة الى المسار الاندماجي الأوروبي منذ بداياته وانطلاقته الأولى، ثم رصد المسائل الخلافية، وتلك التي تشكل سبباً لتمتين التعاون الأوروبي وتوطيد أواصره وتطويره الى مجالات أرحب وأعمق، قبل استشراف صيرورة هذا الاتحاد وقدرته على قيادة الدول الأعضاء – الحاليين والمستقلبيين – نحو فدرالية أوروبية أو ما يسميه البعض «الولايات المتحدة الأوروبية». ولا شك أن هذه التطورات تطاول وتعني الولايات المتحدة التي تحاول الانفراد بقيادة النظام الدولي والتي يرجح أن مكانتها الدولية ومكانة عملتها المهيمنة على النظام المالي العالمي ستتأثران مباشرة أو مداورة بما ستؤول إليه مكانة الاتحاد الأوروبي وعملته الموحدة في النظام الدولي والعلاقات الدولية.

١– المسار الاتحادي: خمسون عاماً من الجهود والعثرات

واجه سعي الأوروبيين للتوصل الى اتحاد سياسي ودفاعي، في بداية الخمسينات، عقبات كأداء، فكان الفشل من نصيب مشروع «المجموعة الأوروبية للدفاع» (CED) الأمر الذي استعاض عنه الأوروبيون باتفاق باريس (١٨ نيسان/ ابريل ١٩٥١) الذي أنشأ «المجموعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب» (CECA) بين ست دول هي بلجيكا وفرنسا وايطاليا واللوكسمبور وهولندا وألمانيا الاتحادية[٢]. ثم أسفرت المفاوضات الطويلة بين هذه الدول عن اتفاقي روما (٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٧): الأول أوجد «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (CEE) مع سوق مشتركة تغطي كل الأنشطة الاقتصادية؛ والثاني أنشأ «المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية». وبعد عام واحد حلّ الاتفاق النقدي الأوروبي» (AME) محل

«الاتحاد الأوروبي للمدفوعات» (UEP).

وغداة توصل الأوروبيين الى حلّ اشكالية السياسة الزراعية المشتركة التي كانت تعرقل مسارهم الاتحادي، وذلك في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ (الاتفاق حول السياسة الزراعية المشتركة PAC المدعوم من صندوق أوروبي خاص للتوجيه والضمان الزراعيين FEOGA) تم تشكيل لجنة مكونة من حكام المصارف المركزية الأوروبية الستة عام ١٩٦٤. لكن هذا المسار لم يكن دون عقبات وخلافات وصلت الى درجة انسحاب الجنرال ديغول من المؤسسات المشتركة في ٦ تموز/ يوليو ١٩٦٥ قبل أن يعود إليها في٢٩ كانون الثاني/ يناير بعدما أقرت «تسوية لوكسمبور» مطلبه أن تتخذ القرارات بإجماع الأعضاء – وليس بالأغلبية – في هذه المؤسسات. وفي بداية تموز/ يوليو ١٩٦٨ دخل «الاتحاد الجمركي» موضع التنفيذ، فأختفت الرسوم الجمركية بين الدول الست التي اتفقت على توحيد التعرفات الجمركية حيال الدول غير الأعضاء في المجموعة[٢].

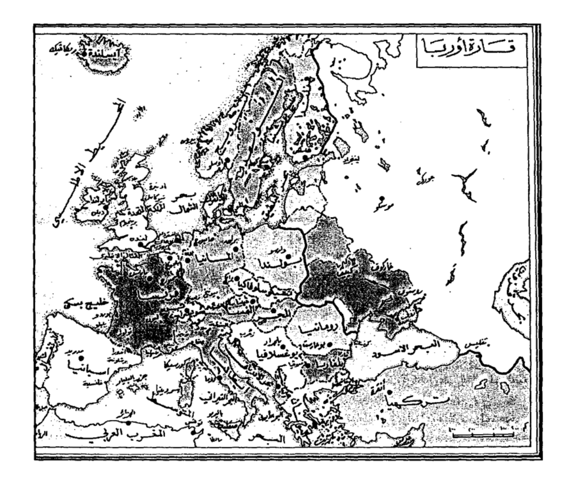
وفي آذار/ مارس ١٩٧١ تلقى المسار الاندماجي دفعاً الى الأمام عندما اتفقت الدول الست على التوصل، في غضون عشر سنوات، الى اتحاد اقتصادي ونقدي يرافقه تحرير كامل لحركة الرساميل، وتحديد لأسعار صرف ثنائية ثابتة بين عملاتها، وحلول عملة موحدة محل العملات الوطنية. لكن في آب/ أغسطس من العام نفسه اتخذ الرئيس الأميركي نيكسون قراراً بتعليق ربط سعر الدولار بالذهب وتحديد قيمته تبعاً لتقلبات السوق والعرض والطلب. هذا القرار سدد ضربة قاسية لاتفاقات برتين وودز وللاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي الذي قام على تحديد أسعار صرف العملات الأوروبية الست نسبة الى الدولار. واضطرت هذه الدول الى توقيع اتفاق جديد في ما بينها في آذار/ مارس ١٩٧٢ يسمح بهوامش لتقلبات أسعار عملاتها تبعاً للدولار. لكن هذا الاتفاق الجديد لم يصمد أمام «الصدمة النفطية» الأولى في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ التي أضعفت الدولار وفرضت على الأوروبيين تشكيل «مجلس أوروبي» مكون من زعماء الدول يجتمع ثلاث مرات في السنة للتداول في شؤون المجموعة الأوروبية وفي المسائل السياسية الخارجية

الكبرى. وكانت بريطانيا وايرلندا والدانمارك قد انضمت في بداية العام ١٩٧٣ الى مجموعة الستة لتصبح «مجموعة التسعة» التي أنشأت بدورها، مطلع العام ١٩٧٣، صندوق تنمية إقليمي لمساعدة المناطق الأوروبية الفقيرة، قبل أن توقع في ٢٨ شباط/ فبراير اتفاق لومي Lomé مع ٤٦ بلداً من أفريقيا والكاراييب والباسيفيك ACP الذي يسمح لمنتجات هذه الأخيرة بالدخول بحرية الى أسواق المجموعة الأوروبية.

وفي آذار/ مارس ١٩٧٩ تأسس «النظام النقدي الأوروبي» SME القائم على أسعار صرف ثابتة – ولكن يمكن إعادة النظر فيها – بين عملات الدول الأعضاء، يدور حول سعر محوري يرتبط بالايكو (العملة الموحدة) التي هي عبارة عن سلة من العملات، ولا يجوز أن يتعدى هامش التقلبات، صعوداً أو نزولاً، نسبة ٢,٢٥ في المئة من السعر المحوري.

وفي ٧ – ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ أنتخب مواطنو الدول التسع، لأول مرة، البرلمان الأوروبي المكون من ٤١٠ نواب، وذلك بالاقتراع المباشر، وانتخبت الفرنسية سيمون فيل رئيسةلهذا البرلمان الجديد. وفي بداية العام ١٩٨١ التحقت اليونان بالمجموعة الأوروبية التي باتت تضم اثني عشر عضواً بانضمام اسبانيا والبرتغال إليها في بداية العام ١٩٨٦. وقد صدرت جوازات السفر الأوروبية الأولى في بداية ١٩٨٥ تأكيداً لمواطنية أوروبية تسير جنباً الى جنب مع الانتماءات الوطنية، بانتظار أن تتخطاها ثم تعلو عليها.

حماس الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والمستشار الألماني هيلموت كول للاتحاد الأوروبي ومشاوراتهما المستمرة انتجت في ٢٨ شباط/ فبراير «الاعلان الأوروبي الملزم» (Acte Unique) الذي يطلق العنان لما سمي «البناء الأوروبي» إذ يدخل تعديلاً على معاهدة روما (١٩٥٧)يسمح بالتصويت، بالأغلبية البسيطة، على القرارات الهادفة لتحقيق التقارب والتناغم بين التشريعات الأوروبية المختلفة، وحدد موعداً هو بداية العام ١٩٩٣ لتحقيق السوق الداخلية الأوروبية الكبيرة من دون حدود ولا حواجز. وفي ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٨ أصدر وزير الخارجية الألماني



قارة أوربا
آيسلندة
ريكافيك
المحيط الأطلسي
بحر الشمال
المملكة المتحدة
ايرلندا
دبلن
لندن
ألمانيا
بولندا
موسكو
فرنسا
خليج بسكي
اسبانيا
مدريد
تشيكوسلوفاكيا
المجر
رومانيا
بوخارست
يوغسلافيا
بلغراد
بلغاريا
صوفيا
البحر الأسود
تفليس
أنقرة
تركيا
كورسيكا
البحر التيراني
الجزائر
تونس
المغرب العربي
البحر

هانس ديتريش غينشر مذكرة «من أجل خلق مساحة نقدية أوروبية ومصرف مركزي أوروبي» واحد[٤].

وعلى الرغم من معارضة رئيسة الوزراء البريطانية وقتها مارغريت تاتشر، تبنى المجلس الأوروبي المنعقد في ٢٦و٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ اقتراح رئيس المفوضية الأوروبية جاك دولور القاضي بتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي (UEM) عبر ثلاث مراحل. وبعد ذلك بعام واحد تم التوقيع على «معاهدة شنغن» Schengen القاضية بالرفع التام لكل الحواجز الحدودية بين ألمانيا وفرنسا واللوكسمبور وبلجيكا وهولندا. وبعد أسبوعين من ذلك دخل الاتحاد النقدي والاقتصادي UEM مرحلته الأولى عبر التحرير التام لحركات الرساميل في الساحة الأوروبية وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ثم كان التوقيع على معاهدة ماستريخت في ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٢، في هولندا، والتي وضعت الإطار القانوني وحددت الجدول الزمني لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي (UEM).

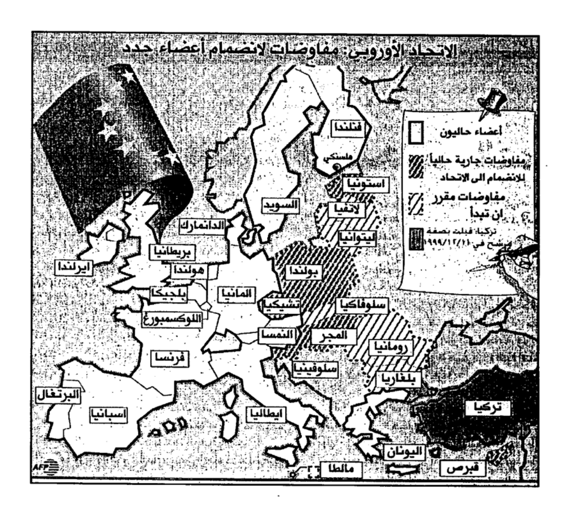
وفي بداية العام ١٩٩٣ أزيلت الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، واكتملت حرية تنقل الرساميل والأشخاص والسلع والخدمات بين معظم دول الاتحاد الأوروبي. لكن الأزمة النقدية التي عصفت بالليرة الاسترلينية واللير الايطالي والبيزيتو الاسباني في خريف ١٩٩٢ دفعت لندن وروما الى الخروج (الأولى بصفة نهائية والثانية مؤقتاً) من النظام النقدي الأوروبي SME وأجبرت دول الاتحاد على توسيع هامش تقلبات العملات الأوروبية نسبة الى الايكو ECO: من ٢,٢٥ في المئة سابقاً الى ١٥ في المئة هذه المرة.

وفي بداية العام ١٩٩٤ دخل الاتحاد النقدي مرحلته الثانية: حظر على الدول الأعضاء اللجوء الى طريقة ضخ العملة من أجل تمويل العجز العام، وأصبحت المصارف المركزية مستقلة عن السلطات السياسية، وأضحت السياسات الأقتصادية مجبرة على السعي لاحترام «معايير التقارب» والتناغم Convergence بين الدول الأعضاء، والتي حددتها معاهدة ماستريخت. وقد رأى المجمع النقدي (IME) النور في فرانكفورت، وعُين الهولندي فيم دويزنبزغ رئيساً له.

وبانضمام النمسا وفنلندا والسويد في بداية العام ١٩٩٥ الى الاتحاد الأوروبي أصبح عدد أعضاء هذا الأخير خمسة عشر. وبدا واضحاً أن الجدل الدائر بين التعميق والتوسيع تم حسمه لصالح توسيع الاتحاد ليضم في المستقبل دولاً من أوروبا الشرقية السابقة (أبرزها تشيكيا وبولونيا وسلوفينيا واستونيا وهنغاريا)، الأمر الذي تم التفاوض حوله وتأكيده في ربيع العام ١٩٩٨.

في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٥ دخل اتفاق شنغن Schengen حيّز التنفيذ بين تسع دول من الاتحاد. وبعد شهرين من هذا التاريخ بدأ المؤتمر الحكومي الأوروبي أعماله الهادفة الى إصلاح المؤسسات الأوروبية تمهيداً لفتح باب الاتحاد أمام منضوين جدد. وفي نهاية العام نفسه قرر المجلس الأوروبي إطلاق تسمية «الأورو» (EURO) على العملة الموحدة التي ستوضع في التداول مكان العملات الوطنية ابتداءً من العام ٢٠٠٢. وبعد عام واحد تحديداً اختار المجلس نفسه أوراق «الأورو» ووضع له إطاراً قانونياً محدداً وإطاراً «للعلاقة» بينه وبين عملات الدول الأعضاء التي لن تدخل في الاتحاد النقدي منذ بدايته في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩. ثم وافق مجلس وزراء المال للدول الـ ١٥ على قرارات المجلس في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، أي قبل يومين من التوقيع على «معاهدة أمستردام» التي تدخل بعض التعديلات على معاهدة ماستريخت. وبعد أسبوع واحد قرر المجلس الأوروبي إنشاء «مجلس الأورو» المكون من وزراء مال منطقة الأورو (الاورو – لاند) ومهمتهم مناقشة سياسة إدارة هذه العملة الموحدة.

وفي ٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ تبنى المجلس الأوروبي اللائحة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية المكونة من ١١ دولة حققت معايير معاهدة ماستريخت للدخول في الاتحاد النقدي اعتباراً من بداية ١٩٩٩، وأطلق البنك المركزي الأوروبي (برئاسة الهولندي فيم دويزنبرغ لمدة ثماني سنوات) وحدد أسعار الصرف الثنائية بين عملات الدول الأعضاء. وفي بداية ١٩٩٩ أبصر «الأورو» النور وتحدد سعر صرف العملات الأوروبية نسبة إليه بشكل نهائي وثابت قبل أن تختفي نهائياً من التداول في بداية ٢٠٠٢. وحل الأورو محل الايكو في النظام النقدي الأوروبي. والدول التي



الاتحاد الأوروبي: مفاوضات لانضمام أعضاء جدد
أعضاء حاليون
مفاوضات جارية حالياً للانضمام الى الاتحاد
مفاوضات مقرر ان تبدأ
تركيا: قبلت بصفة مرشح في ١٩٩٩/١٢/١٠
فنلندا
هلسنكي
استونيا
لاتفيا
ليتوانيا
السويد
الدانمارك
بريطانيا
ايرلندا
هولندا
بلجيكا
المانيا
بولندا
تشيكيا
سلوفاكيا
اللوكسمبورغ
النمسا
المجر
رومانيا
فرنسا
سلوفينيا
بلغاريا
البرتغال
اسبانيا
ايطاليا
تركيا
اليونان
مالطا
قبرص
AFP

تألفت منها منطقة الأورو هي دول الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ باستثناء بريطانيا والدانمارك اللتين قررتا منذ البداية التريث قبل الدخول في هذا الاتحاد النقدي، واليونان والسويد اللتين لم تتمكنا من تنفيذ المعايير الضرورية في الوقت المطلوب واللتين من المتوقع أن تلتحقا بـ «الأورو – لاند» في العام ٢٠٠٢.

٢- شروط الانضمام الى الاتحاد النقدي

ما هي المعايير الضرورية للدخول في الاتحاد النقدي في مرحلته الثالثة والأخيرة؟ وضعت معاهدة ماستريخت خمسة معايير ضرورية: ألا يتخطى العجز العام نسبة ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي؛ ألا يزيد الدين العام عن نسبة ستين في المئة من هذا الناتج؛ ألا يتخطى التضخم نسبة ١,٥ في المئة من متوسط التضخم السائد في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال استقرار الأسعار؛ ألا تزيد نسب الفوائد، على المدى الطويل، اكثر من إثنين في المئة من تلك السائدة في ثلاثة دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال نسب الفوائد؛ أن تكون الدولة المعنية منضوية في النظام النقدي الأوروبي منذ عامين على الأقل، دون أن تكون قد اضطرت خلالهما الى زيادة أو خفض قيمة عملتها بأكثر مما يسمح به هذا النظام النقدي (SME) [٥].

اعتبرت المعاهدة هذه الشروط ضرورية لتحقيق «التقارب» (Convergence) الذي لا بد منه بين الاقتصادات الأوروبية المختلفة كي تستطيع الاندماج في ما بينها.

لكن سعي الدول لتحقيق هذه الشروط لم يكن دون عثرات كادت تطيح بالبناء الأوروبي برمته. فقد كان على بعض الدول أن تعيد النظر في سياساتها الاجتماعية في وقت تشتد أزمة البطالة. وبدا توحيد التشريعات الوطنية المختلفة، أو تحقيق التقارب الأقصى، في ما بينها عملاً شاقاً لا تقدر عليه كل الدول في ظل الاختلافات التقليدية التي تعود الى عهود، بل عصور طويلة. وكادت دول مثل الدانمارك أن تترك المجموعة الأوروبية عندما اقترع شعبها ضد معاهدة ماستريخت، في حزيران/ يونيو ١٩٩٢، قبل أن يعود للتصويت لصالحها بعد عام واحد على ذلك غداة حملة «لإقناعه» تخللها الكثير من الوعيد والتخويف من العزلة عن المصير

الأوروبي الواحد. والأخطر من ذلك كله الأزمة المالية التي دفعت ببريطانيا للخروج من النظام النقدي الأوروبي في ١٦ إيلول/ سيبتمبر ١٩٩٢ عندما سجل انخفاض الليرة الاسترلينية بنسبة ١٢ في المئة سعياً وراء دعم القوة التنافسية للمنتجات البريطانية ومحاربة الركود الاقتصادي. الأمر نفسه حدث في ايطاليا التي اضطرت الى خفض ليرها بنسبة ٢٣ في المئة، مما دفعها للخروج من النظام النقدي الأوروبي. هذا الوضع انعكس سلباً وبصورة مباشرة على الصادرات الصناعية الألمانية والفرنسية، لأن المارك الألماني والفرنك الفرنسي حافظا على سعرهما الوسطي السائد[٦]. وكان على وزراء اقتصاد ومال المجموعة الأوروبية أن يسارعوا الى اتخاذ تدابير أعادت إيطاليا الى النظام النقدي الأوروبي، في حين أصرت بريطانيا على البقاء خارجه. وكانت الدانمارك وبريطانيا والنمسا والسويد قد حصلت على «استثناءات» و «إعفاءات» خاصة من بعض الشروط مقابل الانضمام والبقاء في الاتحاد الأوروبي.

وفي العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ كان التفكير السائد لدى الاقتصاديين الأوروبيين أن عدداً قليلاً جداً من الدول الأوروبية سوف ينجح في تحقيق المعايير الضرورية للدخول في الاتحاد النقدي، وأنه من الضروري تأجيل هذا الأخير لسنوات عدة. وبعض هؤلاءالاقتصاديين شكك حتى في قدرة دول كبرى مثل المانيا وفرنسا على تحقيق هذه الشروط. أما عن دول الجنوب الأوروبي فكان هناك شبه إجماع، في أوساط المحللين، بأنها لن تدخل في الاتحاد في موعده المقرر عام ١٩٩٩، وهذا رغم الجهود الحثيثة التي راحت تبذلها كل الدول الأوروبية التي وضعت سياسات ضريبية صارمة سببت لها مشاكل اجتماعية وانتخابية، في سبيل تنفيذ شروط ومعايير ماستريخت.

وكانت المفاجأة كبيرة عندما نشرت المفوضية الأوروبية، بالتزامن مع المجمع النقدي الأوروبي (IME) تقريراً في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨[٧] يقول إن إحدى عشرة دولة أوروبية (اسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا والمانيا واللوكسمبور وهولندا وبلجيكا والنمسا وفنلندا وإيرلندا) تمكنت من تنفيذ الشروط التي حددتها

معاهدة ماستريخت للدخول في الاتحاد النقدي الأوروبي اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، فيما لم تتمكن اليونان والسويد بعد من الاستجابة لهذه الشروط. وقد نوه التقرير بالجهود «الخارقة» التي بذلتها الدول الـ ١١ منذ نحو عشر سنين لتحضير اقتصاداتها للأورو، وبالقدرة التي مكنتها من تخطي مفاعيل الأزمة الأسيوية بفضل إجراءات عدة منها تخفيف معدلات الفوائد. وكان تقرير المفوضية هذا أقرب الى «اعلان الانتصار»: ١٤ بلداً باستثناء اليونان «قهرت التضخم» وسجلت عجزاً عاماً أقل أو يساوي ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، ومعظم الاجراءات المتخذة «بنيوية» مما يعني أنها تتمتع بالديمومة والاستمرار.

وفي ٢٩ - ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٨ أقر البرلمان الأوروبي تقريري المفوضية الأوروبية والمجمع النقدي الأوروبي[٨]. وفي ١ - ٣ أيار/ مايو اجتمع وزراء مال واقتصاد الدول الأوروبية الخمس عشرة (برئاسة بريطانيا) لاصدار التوصيات حول الدول الـ ١١ المقبولة في «منطقة الأورو» قبل أن يتبنى مؤتمر زعماء الدول (برئاسة طوني بلير) لائحة هذه الدول الـ ١١. وقد أعلن وزراء الاقتصاد والمال نسب الصرف الثنائية التي سيعمل بها بين عملات هذه الدول قبل أن يدخلوا في مفاوضات شاقة وطويلة انتهت بتسوية الخلاف الألماني - الفرنسي حول هوية حاكم المصرف المركزي الأوروبي الذي سيكون مركزه في فرانكفورت ويبدأ عمله ابتداء من الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٨ تمهيداً للبدء بممارسة السيادة النقدية الفعلية مكان البنوك المركزية الوطنية اعتباراً من بداية ١٩٩٩[٩].

٣- «الزواج» الألماني - الفرنسي

كشف خلاف باريس وبون، حول هوية حاكم المصرف المركزي الأوروبي، عن عمق الهوة التي لا تزال تفصل بين البلدين حيال المشروع الأوروبي. فقد قام هذا المشروع في الأصل على فكرة فرنسية (أرستيد بريان ثم روبير شومان ومستشاره جان مونيه) تحمس لها الألمان (خاصة المستشار كونراد أديناور) وتهدف الى وضع حد للحروب الألمانية - الفرنسية أولاً، ثم الأوروبية تالياً. لكن

سعي الجنرال ديغول كان منصباً، على الدوام، على تشكيل قوة أوروبية ترسم خطاً «ثالثاً» بين المعسكرين المتنافسين – الغربي بقيادة واشنطن والشرقي بزعامة موسكو – في حين أن المانيا كانت تريد الاستفادة من حسنات التركيز على النمو الاقتصادي في ظل الحماية العسكرية الأميركية. وبقي هذا الاختلاف في النظر الى الأمور قائماً رغم المشاريع العسكرية المشتركة بينهما (الفيلق الألماني – الفرنسي المشترك على سبيل المثال) وتأكيدات المستشار كول المستمرة، والتي تصب في قلب القناعات الفرنسية الراسخة منذ عقود، بأن أوروبا تحتاج الى تضامن سياسي لتحقيق اتحادها النقدي.

لقاءات القمة الدورية المنعقدة بين الزعيمين الفرنسي والألماني، منذ النصف الثاني من الثمانينات، نجحت في ردم جزء كبير من الهوة الفاصلة بين البلدين، لكن ألمانيا لا تخفي امتعاضها من كونها تساهم وحدها بنسبة ستين في المئة من الموازنة الأوروبية[١٠]. لذلك فهي تطالب بإصلاح المؤسسات المالية الأوروبية وبإعادة النظر في مشروع إصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي تفرض تقليصاً لدعم الدولة للمنتجات الزراعية (فرنسا تؤيدها في ذلك) وتنتقد السياسة البنيوية لأوروبا التي تستفيد منها بلدان الجنوب الأوروبي[١١].

ويفيد استطلاع للرأي أجراه معهد Sofres الفرنسي عشية إطلاق العملة الموحدة[١٢] أن ٥٧ في المئة من الفرنسيين يؤيدون هذه العملة، و٣٨ في المئة يرفضونها، وهذا تقدم ملموس مقارنة بالفترة بين نيسان/ ابريل ١٩٩٦ ونيسان/ ابريل ١٩٩٧ عندما كان ٤٩ في المئة من الفرنسيين يؤيدون الأورو و ٤٤ في المئة يرفضونه. أكثر من ذلك، إن غالبية المؤيدين للاتحاد النقدي تطالب بتحويل المزيد من الصلاحيات الى أوروبا في مجالات مثل السياسة الخارجة والدفاع والهجرة ومكافحة البطالة وحقوق العمال، وتوافق على إعطاء المواطنين الأوروبيين حقوق الترشيح والتصويت في كل دولة أوروبية يقطنونها، وتؤيد دخول أعضاء جدد في الاتحاد: بولونيا وهنغاريا وتشيكيا وبلغاريا.

في ألمانيا تبدو الصورة معكوسة، إذ أن ٤٥ في المئة من الألمان يناهضون

العملة الموحدة في مقابل ٤٠ في المئة يؤيدونها، بحسب استطلاع للرأي أجراه معهد IFOP الفرنسي في خريف العام ١٩٩٧. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ كشف هذا الاستطلاع أن ٥٧ في المئة من الألمان ضد الوحدة النقدية و٣٦ في المئة فقط يؤيدونها[١٣]. وهذا يعني أن نظرية «الزواج الألماني – الفرنسي» كمحرك للبناء الأوروبي لا تنطبق على الواقع تماماً؛ ففرنسا تنفتح على أوروبا أكثر فأكثر في حين أن ألمانيا تخاف على نفسها من أوروبا، خصوصاً منذ توحد الألمانيتين. وهكذا يمكن فهم خلفيات الصراع على رئاسة المصرف المركزي الأوروبي وهزيمة هلموت كول، أحد مهندسي الاتحاد الأوروبي، أمام منافسه شرودر في الانتخابات التشريعية الألمانية عام ١٩٩٨.

وفي المناسبة بلغت نسبة المؤيدين للأورو[١٤] بحسب استطلاعات الرأي (١٤ في المئة): ايطاليا (٦٨ في المئة) ايرلندا (٦٧ في المئة)؛ لوكسمبور (٦٢ في المئة)؛ اسبانيا (٦١ في المئة)؛ بلجيكا (٥٧ في المئة)؛ هولندا (٥٧ في المئة)؛ فنلندا (٥١ في المئة)؛ البرتغال (٤٥ في المئة)؛ النمسا (٤٤ في المئة)؛ ألمانيا (٤٠ في المئة)؛ اليونان (٥٩ في المئة)؛ السويد وبريطانيا والدانمارك (نحو ٣٠ في المئة). طبعاً هذه النسب تبقى مؤقتة، رغم ما تحمله من دلالات، ذلك أنها قد تتعرض للاختلال عند أول أزمة اقتصادية.

يقوّم الألمان الأورو على أنه الامتداد الطبيعي للمارك، بينما يقول الفرنسيون أنه فكرة فرنسية في الأصل وأن باريس فرضت العملة الموحدة على بون فرضاً في قمة ستراسبور الأوروبية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ غداة انهيار جدار برلين (تعود الفكرة الى الجنرال ديغول ورئيس وزرائه بيار – منديس فرانس)، وان العملة الموحدة جرى التفكير فيها لمواجهة الدولار أصلاً، إذ «كان يجب على أوروباالقوة الاقتصادية الأولى في العالم، أن تمتلك عملة تساوي الدولار أهمية» على ما يقول الرئيس شيراك[١٥]، الأمر الذي أكده رئيس وزرائه الاشتراكي ليونيل جوسبان في مقابلة مع التلفزيون الفرنسي TF1 بعد أيام.

ويلاحظ وزير الخارجية الفرنسي فيدرين أن هذه الفكرة – العملة كأداة قوة –

هي فرنسية وغربية عن الألمان الذين يعتقدون أنه يجب إبعادها عن السياسة لكي تسهر على الاستقرار الاقتصادي الداخلي فحسب. ويقول فيدرين: «في أواسط الستينات طرحت مسألة الدولار. الأميركيون يستفيدون من ميزات إمتلاكهم لعملة احتياط وليس عليهم تحمل تبعات سياستهم، بل على الآخرين أن يدفعوا ثمن الخيارات الأميركية»(١٦).

مع الأورو يحلم الفرنسيون بالحصول على بديل من الدولار، والألمان يودون الاحتفاظ بالمارك ولكن موسعاً. كيف سيجري التوفيق بين النظرتين؟ يجيب فيدرين: «لن يدار الأورو مثل الدولار ولا مثل المارك، بل سيحمله منطق قوة شاملة، وهذه لم تكن حال المارك. ولا أعتقد أن السلطات ستلجأ الى زيادة سعره أو خفضه على غرار الدولار عندما كان وحده في الحلبة. سوف تدفع العناصر الموضوعية باتجاه إدارة مسؤولة عن عملة لا هي بالقوية ولا بالضعيفة بل المستقرة»(١٧).

كلام المسؤولين الفرنسيين لا يخفف من منسوب الهواجس الالمانية، فالوحدة الالمانية كلفت الف مليار مارك في ثماني سنوات (تحويلات من المانيا الغربية الى الشرقية). ويخشى الالمان ان يقود توسيع الاتحاد الاوروبي الى تحويلات كبرى جديدة الى الدول الاوروبية الشرقية الفقيرة. والألمان الغربيون الذي جهدوا لكي يرتفع مستوى المعيشة في ألمانيا الشرقية إلى مستواهم بعد الوحدة، يخشون أيضاً من تحمل تكاليف رفع مستوى المعيشة في بلد مثل البرتغال، الذي قد يلجأ الى منافسة غير مشروعة Dumping لينافس الألمان أو يضرب على أبواب بروكسل طلباً للمساعدة.

وقد ارتفعت أصوات القوميين المتشددين الألمان والعنصريين منهم. ويعبّر رودولف أوغستان مؤسس ومدير أسبوعية دير شبيغل عن وجهة نظر القوميين المتمسكين بالدوتش مارك، ويقول ان الاورو هو في خدمة مشروع توتاليتاري وجد ليوحّد اصطناعياً دولاً ذات تقاليد اقتصادية مختلفة. ففرنسا وألمانيا لا تنتميان الى الثقافة الاجتماعية والاقتصادية نفسها، ولن يكون الأمر مختلفاً عام ٢٠٠٢(١٨). أكثر من ذلك يقع الأورو، في نظره، في منطق يقارنه بمنطق معاهدة فرساي التي

فرضت على ألمانيا مدفوعات هائلة كتعويضات عن الحرب العالمية الأولى. وبعد قبول اسبانيا والبرتغال وايطاليا في نظام الأورو يتعين على ألمانيا أن تدفع لبولونيا وهنغاريا وتشيكيا عند توسيع الاتحاد. ويضيف أوغستان أن المستشار كول خان ألمانيا بقبوله، في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩، التضحية بالمارك مقابل توحيد ألمانيا. هذه «الشائعات» دفعت وزير الخارجية الألماني السابق هانس ديتريش غينشر الى القول، في خطاب له أمام البندسبانك (البنك المركزي الألماني) في مناسبة التصويت على الأورو في آخر نيسان/ ابريل ١٩٩٨ ان «العملة الموحدة لم تكن الثمن المتوجب دفعه للحصول على الوحدة الألمانية». وفي كل الأحوال يستمر الفرنسيون في انتقاد سيئات «الاورو القوي» في حين أن الألمان لا يتوقفون عن انتقاد سيئات «الاورو الضعيف»، الأمر الذي يعزز شعور المتشائمين حيال مستقبل الاتحاد الأوروبي الذي قام على ركيزتين: اقتصادية مالية ألمانية، وسياسية فرنسية.

٤- نحو «ولايات متحدة أوروبية»؟

يرى المتفائلون أن تمكن دول الجنوب الأوروبي من تحقيق التقارب الاقتصادي، بحسب معايير ماستريخت، مع دول الشمال الأوروبي في فترة زمنية وجيزة، يحمل تباشير واعدة، فحتى ايطاليا تمكنت من خفض عجزها الخزيني من ٦,٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٦ الى ٢,٧ في المئة منه عام ١٩٩٧، وهو إنجاز نادر في التاريخ المالي العالمي.

وتضم «الأورو - لاند» نحو ٣٠٠ مليون نسمة، وتمثل ١٩,٤ في المئة من الناتج الوطني الاجمالي العالمي، و ١٨,٦ في المئة من التبادلات الدولية، لتتعادل بذلك مع الولايات المتحدة (٢٧١ مليون نسمة و ١٩,٦ في المئة من الناتج الوطني الاجمالي العالمي و ١٦,٦ في المئة من التبادلات العالمية) وتتخطى اليابان (١٢٥ مليون نسمة و٧,٧ في المئة من الناتج الوطني العالمي و ٨,٢ في المئة من التجارة الدولية)[١٩].

وسوف تتمتع «الاورو - لاند» بتجانس مالي ونقدي كبير: ماليات عامة في طريقها الى الثبات المستديم، ونسب فوائد منخفضة على نحو غير مسبوق (أقل من

اثنين في المئة)، وهو تقارب يحمل أسباب الديمومة والاستمرار كما تدل الدراسات الاقتصادية التي أجرتها المؤسسات التابعة لبروكسل، والتي أجرت مقارنات مع الاقتصاد الأميركي: عام ١٩٩٧ ارتفعت الأجور في فرجينيا الغربية بنسبة واحد في المئة، وبنسبة تسعة في المئة في وايومنغ، بينما راوح هذا الارتفاع بين ٢,٢٥ في المئة (ألمانيا وفرنسا وبلجيكا) و٤,٥ في المئة (ايطاليا والدانمارك). وهذا إنجاز كبير مقارنة بالاختلافات العميقة السائدة في الثمانينات: ٥ في المئة في ألمانيا، وأكثر من ٢٠ في المئة في دول أوروبا الجنوبية، والأمر نفسه ينطبق على التضخم بحسب هذه الدراسات، وعلى معظم المؤشرات الاقتصادية الأخرى[٢٠].

كذلك تتمتع «الاورو – لاند» بفائض كبير في ميزان مدفوعاتها التجارية (نحو ٢ في المئة من الناتج الوطني الاجمالي عام ١٩٩٧) في حين أن العجز يزداد في الولايات المتحدة. ومن أجل ١١ دولة هناك ثمان تتمتع بفائض واضح(على رأسها اللوكسمبور: ١٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي) وثلاث تعاني عجزاً محدوداً (الأسوأ هي البرتغال: ٢,٧ في المئة من هذا الناتج). كذلك عاد النمو الى القارة القديمة، إذ توقعت المفوضية الأوروبية أن يتقدم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣ في المئة عام ١٩٩٨ و ٣,٤ في المئة عام ١٩٩٩، مما يؤدي الى خلق ٣,٤ مليون فرصة عمل جديدة حتى نهاية ١٩٩٩[٢١]. والتوقعات التي نشرها صندوق النقد الدولي لم تكن بعيدة كثيراً عن ذلك (٢,٩ في المئة عام ١٩٩٨ و ٢ في المئة عام ١٩٩٩ و ٢,٩ في المئة عام ٢٠٠٠)[٢٢].

وتملك مجموعة الـ ١١ الجزء الاكبر من الاحتياط العالمي من الذهب والعملات (٢٠,٦ في المئة في مقابل ٨,١٣ في المئة لليابان و ٤,١ في المئة للولايات المتحدة) وتتحكم بأكبر نسبة من الصادرات العالمية (٢٠ في المئة) متقدمة على الولايات المتحدة (١٦ في المئة) واليابان (٧ في المئة)[٢٣]. ويقول جان دانيال مدير مجلة الـ «نوفل أوبسرفاتور» أن العملة الموحدة تحمل وتعد بانسجام في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والضريبية، وتولد بالتالي انسجاماً في الخيارات السياسية، والاورو وسيلة لتفعيل شعور الأوروبيين بالانتماء الى جماعة، وبالتالي

دفعهم الى المشاركة في مغامرة جماعية، وخصوصاً أنهم يتداولون العملة نفسها[٢٤].

جاك شيراك توقع أن يكون الأورو مجرد حقبة في تحقيق نصر كبير هو أوروبا موحدة تضطلع بدور أساسي في عالم متعدد الأقطاب[٢٥]، ذلك أن الاورو في ذاته سوف يعطي دفعاً أساسياً للاندماج الأوروبي وسيطلق دينامية تصعب مقاومتها تساعد المترددين على حسم أمورهم، مع آثار مترتبة على كل ميادين التعاون، وذلك في ما يتجاوز كثيراً الدائرة النقدية.

ألم يتقرر مسار أوروبا على هذا الشكل؟ عند التوقيع على معاهدة ماستريخت كان على أوروبا السير على قدمين معاً: الوحدة النقدية والاتحاد السياسي. والكل يذكر تصريحات هلموت كول في نهاية الثمانينات بأن الوجه السياسي له أولوية، وأن العملة الموحدة لا يمكن أن تنجح من دون «سقف سياسي»[٢٦].

لكن لائحة الأولويات تغيرت، ومعاهدة ماستريخت لمحت تلميحاً الى الاتحاد السياسي، من دون أن تغوص في تفاصيل تنفيذه كما فعلت بالنسبة للاتحاد النقدي. ولم تستطع معاهدة أمستردام في صيف ١٩٩٧ أن تسد هذه الثغرة. وأسباب ذلك كثيرة، لكن العملة الموحدة لا بد أن تقود الى تنسيق جدي معمق بين وزراء اقتصاد ومال دول الاورو الـ ١١، يوفر حلاً لكل الأزمات والمشاكل التي قد تنشأ مستقبلاً. ثم أن هناك آلية بين الاتحادين النقدي والسياسي ستحدث نوعاً من «البيغ - بانغ» لا يترك للحكومات الأوروبية خياراً آخر غير التعاون السياسي المعمق كبديل من خسارة العملة الموحدة والمكتسبات المتحققة حتى الآن. ويضيف المتفائلون أن العملة الموحدة بينت خلال الفترة التحضيرية أنها أداة فعالة لتقريب اقتصادات وسياسات الدول الأعضاء. وبفضل معايير ماستريخت تم التوصل الى تقارب شديد وتناغم واضح بين الأهداف المالية والخزينية. وعندما تصبح العملة الموحدة في التداول اليومي فان أثرها سيزداد أكثر فأكثر وسيمتد الى المالية العامة والسياسة الاجتماعية بغية تجنب الخضات التنافسية. والتحولات المؤسساتية المنتظرة قد تقود الى تشكيل حكومة اقتصادية أوروبية على المدى الطويل[٢٧].

وسيكون للأورو آثار داخلية وخارجية أيضاً؛ ففي العلاقة بين الحكومات المشاركة، والتي تبقى قيد الصوغ والتعريف، سيكون على المصرف المركزي الأوروبي بناء سياسة الأورو في مواجهة العملات العالمية الأخرى كالين والدولار. وسيكون على الدول الـ ١١ وربما الـ ١٥ التحدث بصوت واحد في المؤسسات العالمية الكبرى وفي الـ G7، وسيكون عليهم، في وقت من الأوقات، أن يتفقوا على تمثيل واحد موحد في هذه المؤسسات[٢٨].

إذاً باعتباره أداة لسياسة دولية نقدية، وتالياً اقتصادية، هل يكون الاورو حافزاً لسياسة خارجية مشتركة؟

المرحلة التي يتعين على الأوروبيين اجتيازها كبيرة جداً، ولكن لا مفر من أن يترتب على العملة الموحدة نتيجتان سريعتان: ستقوي عند الأوروبيين الشعور بأن مصالحهم المشتركة تستحق الدفاع عنها؛ وستفرض عليهم الظهور في المحافل الدولية بمظهر المتفقين سياسياً، الأمر الذي لم يكن موجوداً في السابق. ففي الحقيقة لا يرتبط استقرار عملة ما بالمؤشرات الاقتصادية والمالية فحسب، ولكن أيضاً بصلابة الدولة – أو تجمع الدول – التي ترمز اليها[٢٩]. ومنذ اللحظة فإن المصرف المركزي الأوروبي يمكن اعتباره المؤسسة الفدرالية الأوروبية الأولى[٣٠].

هذه الاستنتاجات لا تعمل إلا في حال نجاح الأورو كعملة قوية ومستمرة. والمخاطر في وجه ذلك كثيرة ومتنوعة. فحتى من وجهة نظر المتفائلين لا يكفي منطق الأورو لرسم حدود اتحاد سياسي، وإن كان سيخلق حركة معينة في هذا الاتجاه. ولكن تصعب السيطرة على هذه الحركة وقيادتها نحو رؤية موحدة لأوروبا يتقاسمها على الأقل عدد من الدول الـ ١١. وهذه ليست الحال اليوم، لكون هذه الدول لا تزال مختلفة في ما بينها حول أمور أساسية كثيرة، منها توسيع الاتحاد، والاصلاحات المؤسساتية، ودور أوروبا السياسي في العالم، والعلاقة مع الولايات المتحدة داخل حلف الأطلسي وخارجه. ويجب عدم التعويل كثيراً على «الزواج الألماني الفرنسي» الذي حاول، لعقود طويلة، ممارسة سياسة مشتركة في ظل غياب مشروع واحد.

من هنا يكتسب رأي المتشائمين بقيام «ولايات متحدة أوروبية» صدقية متزايدة. ذلك أن بعض دول الاتحاد ليس متحمساً للاتحاد الدفاعي حماسه للاتحاد النقدي، ومن المعروف أن بريطانيا قد أجهضت محاولات الفرنسيين إضافة فصل الى معاهدة ماستريخت، يؤسس لقيام «ولايات متحدة أوروبية». والفدرالية الأوروبية ليست موضوعاً يتفق حوله عدد كاف من الدول الأوروبية، والأمر نفسه ينطبق على الدفاع المشترك.

ويعتبر مارتن فلدشتاين، الأستاذ في جامعة هارفرد(٣١)، أن جان مونيه (المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء الفرنسي شومان في الخمسينات وأحد رواد الوحدة الأوروبية) «كان على خطأ»، ويضيف: «بالنسبة لعدد كبير من الأوروبيين الذين يستشهدون بجان مونيه ومعاصريه بعد الحرب، فإن اتحاد الأمم الأوروبية السياسي يعتبر وسيلة لتقليص مخاطر حرب أوروبية جديدة (..) ولكنهم يخطئون. فبدل دعم السلام والتناغم بين الأوروبيين، ستقود العملة الموحدة والاندماج الاقتصادي نحو صراعات داخل أوروبا ومع الولايات المتحدة.

ويحاول فلدشتاين لدعم أطروحته تعداد كل الصراعات التي ستخلقها العملة الموحدة على نحو يصعب تجنبه: «منذ الأشهر الأولى ستختلف الدول الاعضاء في نظام الأورو حول أهداف ووسائل السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي (BEC). هذا التعارض سوف يحتدم بالتالي بسبب تغيرات ستطرأ على الدورة الاقتصادية، وسوف تجد بعض الدول الأوروبية قبل غيرها أنها تتعرض لتدهور في ظروفها الاقتصادية ولتصاعد في نسب البطالة. هذه الاختلافات ستساهم في تنامي عدم ثقة الشعوب وقادتها بالأورو وبأوروبا، وستقود الى تزايد عدد النزاعات التي لا نهاية لها حول تقاسم السلطة».

ويعدد فلدشتاين الأمثلة، مشدداً على الطلاق الذي لا رجوع عنه بين الألمان والفرنسيين، في نظره، في شأن الكثير من المواضيع ويقول: «الموظفون الفرنسيون الكبار المتمرسون في المنظمات الدولية قادرون على الهيمنة على الجهاز الاداري الاوروبي. والحرب لن تدور بين الاوروبيين أنفسهم فحسب، فالاورو سيقود الى

نزاعات بين أوروبا والولايات المتحدة. الدول الأوروبية سوف تضطر حتماً الى الحفاظ على سياساتها الاجتماعية وحماية نفسها عبر بناء السدود الجمركية، الأمر الذي يدفع الآخرين الى الرد بالمثل وتنشب حرب تجارية حقيقية في العالم».

ويدعم المحلل الأميركي جوزيف جوف[٣٢] هذا الرأي بالقول ان العملة المشتركة لا تقدر على الصمود في غياب حكومة مشتركة وان المغامرة الأوروبية تتكون من ٣ نقاط:

أولاً: سيظهر المزيد من الأوروبيين ممن لا يحبذون الأورو. فلسنوات طويلة أظهرت استطلاعات الرأي أن الغالبية ضد هذه العملة «الاسبيرنتو» أو مع تأجيل تداولها. وفي حال إجراء استفتاء شعبي جديد فالنتيجة لن تكون مع العملة الموحدة.

ثانيا: التاريخ يؤكد هذه الشكوك. من يذكر الاتحاد اللاتيني أو الاسكندنافي أو الأفريقي – الشرقي بين كينيا وتنزانيا وأوغندا؟

ثالثاً: المهمة الشاقة ضخمة جداً، فلكي يعمل الاتحاد الأوروبي ويعيش، يتعين على أوروبا أن تصبح، على غرار الولايات المتحدة، دولة مشتركة (Common) مع هوية مشتركة ومعنى الالتزام (Obligation).

ثم أن أعضاء النادي الـ ١١ سوف يتخلون عن سيادتهم ولن يكون في مقدورهم اللجوء الى النقد لتشجيع الاستثمار، ولا للعجز الخزيني لدفع الاستهلاك، ولا لخفض العملة لدعم الصادرات. سوف يرقعون «سترة المجانين» على ما يقول جوف الذي يتساءل: كيف ستتصرف الحكومات في مواجهة «الصدمات غير المتساوقة» Assymetric التي ستضرب الـ ١١ بطرق مختلفة، في كل سياسة نقدية مقررة من الخارج وسياسة ضريبية مكرهة على الالتزام بها؟

يجيب جوف أن ثمة ثلاث اشكاليات لا تملك أوروبا إجابات عليها:

– في حالة ارتفاع البطالة في شمال فرنسا، وكانت أوروبا تشبه الولايات المتحدة، فإن الأجور ستنخفض، مما يشجع على الاستثمار ويزيد من فرص العمل. لكن الأجور لن تنخفض في أوروبا، أقله في فرنسا كلها. إنها مرنة فقط تصاعدياً، إذ

بحسب معاهدة الاتحاد يجب أن لا تكون هناك فروقات واضحة في الأجور بين المناطق.

– إذا لم تأت فرص العمل الى العمال، فإن هؤلاء سيذهبون اليها كما في الولايات المتحدة. ولكن الأوروبيين لا يتحركون مثل الأميركيين لا داخل أوطانهم ولا، بالطبع، بين فرنسا والدانمارك. تقليدياً إن المساعدات المالية الاجتماعية السخية للصناعات التي يخبو نجمها، تدفع الناس للبقاء حيث هم.

– عندما تعرضت منطقة الوسط الغربي في أميركا لأزمة اقتصادية، ضخت واشنطن فيها الأموال التي جمعتها من مصادر مختلفة، وهذا قرار يتطلب حكومة مركزية ومعنى الهوية الوطنية والالتزام. فهل هذا شعور البلجيكيين حيال البرتغاليين مثلاً؟ أميركا تملك كل هذا ودستوراً واحداً وعملة واحدة حقيقية. والمسار الأميركي تطلب ١٢٦ عاماً لتحقيقه. وأوروبا التي تريد أن تصبح على غرار الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ تدخل في مغامرة حقيقية، فهي بدأت مسارها منذ خمسين عاماً فقط.

ويشدد المعارضون على مسألة غياب الديمقراطية عن المسار الاندماجي الأوروبي، وعلى أن أوروبا التي يجري بناؤها ليست أوروبا الشعوب والمواطنين، بل أوروبا الرساميل ورجال المال والأعمال. وفي رأي هؤلاء يولد الاتحاد الأوروبي وهو يعاني مرض انفصام الشخصية (سكيزوفرينيا) لأن ولاء الشعوب سيكون ممزقاً بين الأوطان وأوروبا. والديمقراطية هي الخاسر الاكبر من هذا التحول السيادتي النقدي من المصارف الوطنية الى المصرف المركزي الأوروبي؛ هذه المؤسسة غير المنتخبة على غرار المؤسسات الأوروبية الأخرى غير المنتخبة مثل محكمة لوكسمبور ومفوضية بروكسيل، تقوم بتقليص صلاحيات الحكومات المنتخبة بالاقتراع الشعبي، وهذا يحمل مخاطر تنامي شعور شعبي معادٍ حيال دكتاتورية مؤسساتية تنسل تدريجياً تحت شعارات جذابة لتفرض رؤيا لأوروبا المستقبل يصوغها خبراء العولمة والليبرالية والتنافس من مكاتبهم البعيدة عن هموم الشعوب الحقيقية وهواجسها[٢٣].

والدينامية الاقتصادية التي أظهرتها أوروبا تخفي تفاوتات مهمة جداً. فبعض الدول الـ ١١ تسير منذ فترة في نمو متين ومتماسك (شبه جزيرة إيبيريا وفنلندا والبلاد الواطئة) في حين أن دولاً أخرى خرجت لتوها من الركود. والفرق في نسب النمو بين دول مثل ألمانيا وفرنسا والنمسا وايطاليا، وغيرها من دول الأورو – لاند مثل اسبانيا وفنلندا وايرلندا والبلاد الواطئة والبرتغال، سوف يستقر حول الواحد في المئة[٣٤]، الأمر الذي سوف يطرح مشاكل على المصرف المركزي الأوروبي الذي يحار المراهنون في الأسواق ما إذا كان سيتبع سياسة تحاول التأقلم مع الدول المتقدمة في النمو، أو المتراجعة. لكن، وفي كل الأحوال، تبقى الفروقات، في ما يسميه الاقتصاديون «الاقتصاد الغيني» أو الواقعي. فأوروبا الـ ١١ مساحة اقتصادية تعصف بها اللامساواة لناحية القوة التجارية والصناعية ومستوى المعيشة ونسب البطالة.

فرنسا والمانيا وايطاليا وحدها تمثل ٧٥ في المئة من الثروة العامة في منطقة الأورو وتتقاسم الدول الثماني الباقية نسبة الـ ٢٥ في المئة المتبقية. والناتج المحلي الاجمالي الألماني يساوي عشرين مرة نظيرة البرتغالي، والامر نفسه ينطبق على القدرات الشرائية: يبلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد ٢٥١٦٠٠ فرنك فرنسي في لوكسمبور و٦٢٨٠٨ ف.ف في البرتغال في حين ان المتوسط العام في الدول الـ ١١ هو ١٤١٨٤١ ف.ف. وسجلت البطالة نسبة ٦ في المئة في النمسا عام ١٩٩٧ و٢٢ في المئة في اسبانيا[٣٥].

الولايات المتحدة لا تعرف مثل هذه التفاوتات (البطالة تراوح بين ثلاثة في المئة في يوتاه وسبعة في المئة في ڤيرجينيا الغربية عام ١٩٩٧) بفضل هجرات أسهل وفيدرالية ضريبية، اي ميكانيزمات تحويل تلقائية في المالية العامة بين مختلف الولايات الاميركية[٣٦].

لذلك فإن تقريب نسب البطالة في اوروبا بعضها من بعض يمر أولاً بتقريب السياسات الضريبية والخزينية ونظم الحماية الاجتماعية وتنظيم سوق العمل.

وفي هذه الميادين تبدو اوروبا الـ ١١ منطقة متفجرة كلياً: في اير لندا مثلاً تبلغ

نسبة الضريبة على الشركات بين عشرة واربعين في المئة، وفي المانيا بين ثلاثين وخمس وأربعين في المئة، والنسبة الطبيعية للرسوم على القيمة المضافة (T.V.A.) هي ٢٢ في المئة في فنلندا، و١٦ في المئة في المانيا، وألمانيا ليس فيها حد أدنى رسمي للأجور، وهو امر تتمسك به فرنسا تقليدياً. وتبلغ قيمة المساعدات الاجتماعية المقدمة لعائلة مكونة من ولدين ٥٥٠ ماركاً في لوكسمبور في مقابل ٥٣ ماركاً في البرتغال[٣٧].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كان الاتحاد النقدي سوف يسمح بإزالة هذه التفاوتات ام إنه سوف ينفجر تحت ضغوطها وضغوط الخصوصيات الوطنية. ان الذهاب الى اقصى التشاؤم في هذا المجال، دفع المستشار السياسي الفرنسي بول – ماري كوتو الى توقّع حرب اوروبية تعصف بكل المنجزات[٣٨].

لهذه الاسباب وغيرها اقترح بعض المحللين الاوروبيين الابقاء على العملات الوطنية الى جانب عملة اوروبية مشتركة (الايكو) وليس بالضرورة عملة واحدة موحدة تحل محل هذه العملات المختلفة[٣٩] وذلك كحل وسط بين الرافضين كلياً للاتحاد النقدي والمتحمسين كثيراً له.

٥– في مستقبل العلاقة بين الاورو والدولار

خلال جولة اوروبية له اعلن الرئيس كلينتون، من بون في ١٣ ايار/ مايو ١٩٩٨، دعمه للاتحاد النقدي الاوروبي، معرباً عن امله في ان يحقق الاورو النجاح المنشود، وان يقود الى ازالة المزيد من الحواجز بين ضفتي الاطلسي[٤٠]. وكان كلينتون قد ابدى، في غير مناسبة، تفاؤله بايجابيات الاتحاد النقدي الاوروبي على التجارة العالمية والاقتصاد الاميركي تحديداً.

وفي ما يتخطى الاعلانات الدبلوماسية الاميركية، كذلك الشكوك المحيطة بنفوذ الاورو المستقبلي، فإن هناك شبه اجماع بين ضفتي الاطلسي على ان العملة الاوروبية الموحدة ستترك آثاراً واضحة في مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية في العالم. ولا بد ان يترك الأورو أثاراً عميقة في النظام المالي العالمي الذي اصبح الدولار مرتكزه الاساسي منذ الانهيار الذي تعرض له نظام الصرف العالمي

في بداية السبعينات، ومنذ بدأت الليرة الاسترلينية تفقد نفوذها العالمي في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن.

«التحديات السياسية والثقافية والاقتصادية هائلة» كما قال صندوق النقد الدولي في احدى دراساته التي جاء فيها: «يملك الاورو القدرة على اعادة تشكيل المشهد في السوق الاوروبية والعالمية، وعلى تحويل النظام النقدي العالمي»[٤١]. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن فوائد نجاح الاورو يمكن ان تشمل اكبر قدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي في القارة الاوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، وهو سيجعل اوروبا اسهل وارخص منطقة للشركات الاميركية الباحثة عن تسويق منتجاتها. لكن أميركا قد تخسر بعضاً من نفوذها وهيبتها الدبلوماسيين اللذين كسبتهما بفضل هيمنة الدولار، ويمكن ان تتزايد الخسائر بالنسبة للحكومة والشركات، وقد ينخفض النمو ايضاً»[٤٢].

ويقول بعض الاقتصاديين اللامعين في اميركا مثل بول كروغمان، من معهد ماسوشوست للتكنولوجيا، ان قوة تأثير الأورو في المصالح الاميركية مبالغ فيها، وان الأورو لن يحلّ محل الدولار في وقت قريب كعملة عالمية تقاس بقية العملات مقارنة بها. واذا نجح الاورو فمن المرجح ان يحتلّ المكان الثاني بعد الدولار كعملة عالمية. ولكن نظراً لحجم اقتصادات اوروبا الـ ١١ مجتمعة، يرى بعض الاقتصاديين ان ما من سبب جوهري يمنع الأورو من ان يستكمل، في يوم من الايام، المساواة في الوضع الشامل مع الدولار، وهذا رأي فرد برغستون، مدير معهد الاقتصادات العالمية في واشنطن، الذي يعتقد «اننا سوف ننتقل من عالم مركزه الاساسي الدولار الى عالم ثنائي – القطبية النقدية (٠٠٠) الاورو سيتقدم صعوداً، الى جانب الدولار، كعملة ثانية قبل ان يصل الى تقاسم السوق معه بطريقة تدريجية خفية في غضون ثلاث الى اربع سنوات»[٤٣].

وتحاول الادارة الاميركية التقليل من أهمية تأثير الأورو في الدولار وفي المصالح الاميركية بشكل عام: «اذا عمل الاورو بشكل جيد للاوروبيين،فإنه سيعمل بالمثل لصالح اميركا» على ما يقول لورانس سومرز الامين العام للخزانة الاميركية

الذي يضيف: «هذا يعني اوسع واسرع نمو لمنتجاتنا وشريكاً اقوى للولايات المتحدة»[٤٤]. وهذا رأي يدعمه أكاديميون أميركيون كثيرون مثل استاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا روبرت ماندل الذي ينظر الى الاتحاد النقدي الأوروبي باعتباره حدثاً عالمياً هائلاً لا مثيل له في تاريخ البشرية، وبأنه يحمل فوائد جمة لشعوب اوروبا ولشعوب العالم ايضاً[٤٥].

كل هذا لا ينفي عدداً من الحقائق، منها أن الدولار كعملة عالمية حقيقية وحيدة في يومنا هذا، هو احد الاسلحة الاساسية التي تستخدمها واشنطن في محاولات بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمي. فهو مثلاً يسمح لها بتوجيه التجارة العالمية وفقاً لمصالحها، وبتأمين الظروف الملائمة لاجتذاب الرساميل العالمية التي تحتاج اليها لتحويل خططها ومشاريعها الاقتصادية. واذا نجح الأورو في فرض نفسه عملة عالمية فإنه سيصبح منافساً جدياً للدولار في كل الوظائف التي يحتلها هذا الاخير كعملة دولية حقيقية، وبذلك فإن مركز الولايات المتحدة في رأس الاقتصاد والتجارة العالميين سوف يتعرض لمنافسة جدية.

فمن المعروف ان كل المصارف المركزية الوطنية في العالم تحتفظ في صناديقها بكميات كبيرة من الدولار كعملة احتياط، لأنها تثق بالورقة الخضراء الاميركية. لكن هذه المصارف بدأت، منذ السبعينات، بتنويع احتياطها النقدي والتوجه الى عملات اخرى مثل الين والدوتش مارك. وعلى رغم ذلك بقي الدولار يمثل اكثر من ستين في المئة من الاحتياطي النقدي العالمي (بعدما كان يمثل ثمانين في المئة منه سابقاً) في مقابل ١٧ في المئة، للمارك الالماني وعشرة في المئة للين الياباني[٤٦].

ومن الطبيعي أنه مع اختفاء العملة الالمانية من التداول عام ٢٠٠٢ وحلول الاورو محلها، فان هذا الاخير سيأخذ مكان المارك في سلة الاحتياطي العالمي للعملات. هذا على الاقل لأنه اذا اخذنا العملات الاوروبية الاخرى (مثل الفرنك الفرنسي) التي تساهم في هذا الاحتياطي العالمي، ولو بنسب ضئيلة جداً، فإن الاورو قد يحتل نسبة ثلاثين في المئة من هذا الاحتياط مجرد ان يبدأ تداوله.

ومن وظائف العملة العالمية أنها اداة استثمار وتوظيف ومضاربة. والاورو، المدعوم بسوق مالية موحدة واسعة، يتمتع بالمرونة والسيولة والجاذبية التي تمكنه من اجتذاب عدد كبير من المستثمرين الدوليين، من آسيويين وغيرهم الذين سيشترون كميات كبيرة من الاسهم الاوروبية المسعرة بالأورو بحثاً على الاقل عن تنويع محتويات حقائبهم المالية واستثماراتهم. ويبلغ سوق السندات الاوروبية اليوم نحو اربعين في المئة من نظيره الاميركي. ويتوقع هليمار كوبر، مدير البنك الالماني في واشنطن، ان «يلحق الأورو بالدولار كعملة اصدار في الاسواق العالمية للرساميل»[٤٧] وان يتخطاه بعد حين، ذلك ان الدولار نفسه يتراجع في هذا المجال، اذ بعدما كان يمثل ٥٥ في المئة من السندات الدولية عام ١٩٨٦، انخفضت حصته الى ٣٢ في المئة من هذه السندات عام ١٩٩٣، وذلك لصالح المارك والين وغيرهما[٤٨].

الى ذلك لا يزال الدولار يشكل اداة الفوترة المهيمنة في التجارة الدولية (٤٧,٦ في المئة عام ١٩٩٢ في مقابل ١٨,١ في المئة للمارك الالماني و٤,٨ في المئة فقط للين الياباني)[٤٩]. فالتبادلات بين فرنسا والصين مثلاً تجري بالدولار (وقد اعلنت الصين غداة ولادة الاورو انها ستستخدمه وتدعم استخدامه في سبيل مقارعة هيمنة الدولار)، وكذلك الامر بالنسبة لكل الدول الاوروبية مع الخارج غير الاوروبي، وفي هذه الحال فإن الاورو سيدخل كعملة تبادل بين الدول الاوروبية نفسها اولاً، ثم بينها وبين الدول غير الاوروبية تالياً. ولا شيء يمنع دولاً اخرى من خارج «منطقة الاورو» من استخدامه في مبادلاتها التجارية: اوروبا الشرقية والوسطى بداية على سبيل المثال لا الحصر. ولا حاجة للتذكير بأن هذا الامر سيتم على حساب الدولار اولاً وبشكل اساسي.

الوظيفة العالمية الأخرى التي يتولاها الدولار والتي قد ينافسه فيها الاورو، في المدى المتوسط او الطويل، هي انه العملة العالمية التي يجري عبرها تحديد اسعار المواد الاولية والسلع العالمية، مثل النفط والبنّ والكاكاو والذرة والمعادن وغيرها.

اذا نجح الأورو كعملة موحدة للقوة الاوروبية الاقتصادية والتجارية الناشئة التي قد تصبح القوة الاولى في العالم، فإنه لا بد ان يشكل تهديداً حقيقياً لمركز

الدولار العالمي الحالي(٥٠). وستجد القارة الاوروبية نفسها في الوضع ذاته للولايات المتحدة اليوم: عدم التبعية حيال قيمة عملتها في الخارج، وهذه احد المعايير التي تميز الاقتصادات القوية عن الضعيفة.إذ تتأثر هذه الأخيرة مباشرة، وبطريقة سلبية في معظم الاحيان، بتقلب سعر عملتها في الخارج، في حين ان تقلب سعر صرف العملات القوية يؤثر في غيرها اكثر مما يؤثر في الاقتصاد الذي تمثله. وتجربة الدولار في العشرين سنة المنصرمة قضت على فكرة مسبقة رائجة مفادها ان العملة الدولية يجب ان تبقى قوية على الدوام. فالدولار، في العقدين الماضيين، خسر ثلثي قيمته مقارنة بالمارك الالماني وثلاثة أرباع قيمته مقارنة بالين الياباني(٥١) دون ان يتعرض مركزه العالمي الاول الى الاهتزاز، فيما الصادرات الأميركية ازدادت بشكل ملحوظ على حساب المنافسين الغربيين (٥٢). وتوصلت الحكومة الاميركية حديثاً الى ايجاد حلول لمعظم مشكلاتها الاقتصادية، من البطالة وصولاً الى العجز الخزيني الذي صار فائضاً خزينياً مهماً للمرة لأول منذ عقود طويلة.

واذ يتخطى الدولار، فإن الاورو سوف يشكل تحدياً لكل النظام المالي الدولي، والتعايش بين هاتين العملتين سوف يفرض اقامة حوار جديد صعب ومعقد بين القارتين الاميركية والاوروبية، وما تملكه الولايات المتحدة التي لابد انها تراقب عن كثب تطور المسار الاندماجي الاوروبي، هو القدرة على الامساك بحلف الاطلسي، قيادة واجهزة ومشاريع تطوير وتوسيع، قبل ان يتخطاها «البيغ- بانغ» الاوروبي(٥٣). ومن ضمن المشاريع التي تطرحها واشنطن، فضلاً عن توسيع الحلف شرقاً، تأسيس بنية فوقية Superstructure سياسية متينة للحلف (تحت القيادة الاميركية طبعاً) تمنحه القدرة على اتخاذ مواقف سياسية خارجية موحدة. وبالتوازي مع هذا الطرح، تحض واشنطن الدول الاوروبية على الموافقة على مشروع الاتفاق المتعدّد- الطرف حول الاستثمار (AMI)(٥٤). الهادف الى اقامة منطقة حرة واسعة للاستثمارات والتبادل الحر، تضم ضفتي الاطلسي، وهو مشروع ترفضه فرنسا، وتحض الشركاء الاوروبيين على رفضه بالصيغة المقدمة من واشنطن.



2

الفصل التاسع

عندما تستفيق الصين



تتمتع الصين بامتداد حضاري راسخ عبر التاريخ. فقد تأسست الامبرطورية الصينية عام ٢٢١ق.م، أي بعد قرنين ونصف القرن من وفاة الحكيم كونفوشيوس. وعلى امتداد قرن كامل قام الصينيون بتشييد سور عظيم (٥آلاف كلم) بغية حماية أراضيهم المهددة من القبائل البربرية والمغول والترك. لكن في القرن التاسع عشر، تعرضت الامبراطورية للوهن والانحلال وصارت تنهش في جسمها القوى العظمى (ألمانيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا)، إلى أن اختفت عام ١٩١١ التحلّ محلها الجمهورية وتبدأ مرحلة جديدة من التوتر والقلاقل ثم الحرب الاهلية بين الكومنتانغ والشيوعيين لتنتهي عام ١٩٤٩ بسيطرة ماوتسي تونغ وإعلانه قيام «جمهورية الصين الشعبية» بعد هروب زعيم القوميين (الكومنتانغ)، تشان كاي تشيك، إلى تايوان في الأول من تشرين الاول / اكتوبر من العام نفسه، حيث اعلن قيام «جمهورية الصين» التي حصلت على اعتراف الدول الكبرى.

ولم يخل عهد ماو من الاضطرابات والمحن ،خارجيا (الحرب الكورية عام ١٩٥٢-١٩٥٣ على سبيل المثال) وداخلياً: حركة «المئة زهرة» عام ١٩٥٧ التي أدت إلى سقوط الآلاف من المعارضين لماو «والقفزة الكبرى الى الأمام» (١٩٥٨- ١٩٦١) التي نتج منها سنوات من الفقر والقمع، وصولاً الى «الثورة الثقافية» التي لم يسلم من هولها دينغ شياوبينغ الذي سيصبح إنطلاقاً من العام ١٩٧٨ صانع التحول الصيني الكبير، أو، إذا شئنا، الصحوة الصينية التي تنبأ بها نابليون بونابرت.

١- التحوّل الصيني الكبير

يعتبر مؤتمر الحزب الشيوعي الحادي عشر عام ١٩٧٨ الذى بايع دينغ، بعد تخلصه من «عصابة الاربعة» ووافق على مشروعه الإصلاحي القائم على الإنفتاح، نقطة انطلاق هذا التحول الصيني الكبير. وقد اتخذ هذا المشروع لنفسه سبيلين

متوازيين راح يسير عليهما بطريقة تدريجية في معظم الميادين[1]: الزراعة والتجارة الخارجية والصناعة والعمل والسكن والضمان الإجتماعي، وخصوصاًنظام الملكية. فقد تم الاحتفاظ بالنظام القديم وَوُضِعَ نظام جديد موازٍ له ليحل محله تدريجياً في حال حقق النجاح المأمول. ومن حسنات هذه الطريقة انها تجنبت الصراعات السياسية وساعدت الرافضين للتجديد على امتصاص الصدمة والتأقلم مع هذا التحول. ثم أن هذه الطريقة تجريبية بمعنى أنها تسير بحذر ودراية وتستفيد من التجارب العملية وتملك قدرة على المناورة والعودة إلى الوراء ثم التقدم إلى الأمام بطريقة براغماتية واقعية.

وبعد عقد ونصف العقد من الزمن، حقق مشروع دينغ أول واكبر انجاز، إذ لم تعد الصين تعتمد في غذائها على الخارج بل حققت اكتفاءً ذاتياً لإطعام أكثر من مليار ومئتي مليون نسمة، عدد سكانها عام ١٩٩٥. كذلك تحققت السيطرة على المشكلة الديموغرافية عبر سياسة «الطفل الواحد» رغم المشاكل الإجتماعية الكثيرة التي أفرزتها. ففي الستينات بلغت نسبة النمو الديموغرافي ٢,٣ في المئة وفي ١,٣ في المئة، وانخفضت في التسعينات إلى نحو الواحد في المئة. وبذلك سيصل عدد السكان في الصين الى ١٣٠١١٦٩٠٠٠ عام ألفين.

ومع الوقت، أثبتت التجربة نجاح «النظام الجديد» وحلوله محل القديم. ففي مجال المنتجات الزراعية الكبرى، ألغت الدولة في عام ١٩٧٥ خطة الإنتاج ونظام المشتريات وإستبدلتهما بنظام «تخطيط اختياري» يعطي المزارعين حرية اختيار المنتجات وبيعها في السوق. وفي قطاع الصناعة هبط الإنتاج الموجه من ٩٠ في المئة من الانتاج الصناعي عام ١٩٧٨ الى ٥ في المئة عام ١٩٩٢[2].

وهكذا راح ينطبق على الصين وصف «المعجزة الإقتصادية» كما تدل الأرقام والمؤشرات الإقتصادية. فمنذ عام ١٩٧٨، أخذت نسب النمو السنوية تحقق أرقاماً خيالية تخطت ١٢ في المئة عام ١٩٩٣ (مقابل صفر في فرنسا واليابان على سبيل المثال) لتستقر عند نسبة متوسطها ٩ ـ ١٠ في المئة. وعرف الناتج الوطني القائم نمواً معدله الوسطي نحو ٩ في المئة من ١٩٧٨ الى ١٩٩٥ مع قفزات قدرها ١١ في المئة

عامي ١٩٩١ و١٩٩٤[٣]. كذلك بلغت نسبة النمو الصناعي ١٨ في المئة عام ١٩٩٢ فارتفعت الصادرات (اكثر من ٢٤ في المئة في العام نفسه). وقد ارتفع مستوى المعيشة اربع مرات في عشر سنوات، ما يشكل بديلاً من الدمقرطة؛ فالنجاحات الإقتصادية تعفي النظام، من تقديم تنازلات في المجالات السياسية[٤].

لقد دخلت الصين في نادي المصدّرين العشرة الكبار في العالم. ذلك إن خمس ناتجها الوطني القائم يأتي من المبيعات إلى الخارج، أي ما يعادل ٨٥ مليار دولار. وهذه الظاهرة ليست ظرفية موقتة بل مرتبطة بتدفق الإستثمارات الأجنبية نحو الصين منذ العام ١٩٩٣. اذ أن صادرات الشركات الأجنبية المقيمة في الصين بلغت ٣١,٥ في المئة من صادرات الصين الإجمالية عام ١٩٩٥. والتنّوع المتسارع للصادرات الصينية لا بد أن يدعم ايقاع تقدمها لتصبح عام ٢٠٠٠ المصدر الرابع في العالم للسلع خلف الولايات المتحدة واليابان والمانيا وامام فرنسا[٥]. وهناك من يعتقد أنها قد تصبح الأولى في العالم في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إرتفعت الصادرات الصينية بمعدل وسطي قدره ١٤,٥ في المئة سنوياً بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٤ ارتفعت بنسبة ٣١,٩ في المئة لتصل الى ١٢١ مليار دولار في وقت ارتفعت الواردات بنسبة ١١,٢ في المئة لتصل الى ١١٥,٧ مليار دولار. ويقول المحللون ان ارتفاع الواردات ضروري للصين إذا أرادت الإستمرار في التقدم لأن الطلب الداخلي لا بد أن يشتد مع الانفتاح الخارجي، والوضعية «الطبيعية» للصين هي أن يكون ميزانها التجاري الجاري في عجز، كما هو الحال في كل البلدان الآسيوية التي تعرف نسب نمو متسارعة[٦].

ويسبب الفائض التجاري الصيني مشاكل مع الولايات المتحدة وصلت الى حدود التهديد بعقوبات اقتصادية عام ١٩٩٥. فقد وصل هذا الفائض الى ٣٨ مليار دولار عام ١٩٩٥ بعدما كان في حدود العشرة مليارات عام ١٩٩٠. وارتفع العجز الأميركي في المبادلات التجارية مع الصين عام ١٩٩٦ وللعام الثاني على التوالي بنسبة ١٥ في المئة، ووصل الى رقم قياسي هو ٣٩,٥ مليار دولار. وفي العام ٩٧

تخطى هذا العجز ٤٥ مليار ووصل الى ٥٨ مليار دولار عام ١٩٩٨. وتحتل الصين المرتبة الثانية بعد اليابان التي بلغ العجز الأميركي في المبادلات التجارية معها ٥٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ و٦٤ مليار دولار عام ١٩٩٨. وإحدى وسائل الضغط التي تلجأ إليها واشنطن في وجه بيجنغ هي إعاقة دخولها في «المنظمة العالمية للتجارة» (WTO- OMC).

وقد أصبحت الصين البلد الأول في العالم النامي من حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة فيه، والتي بلغت منذ بداية الثمانينات ١٢٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٤ بلغت هذه الإستثمارات الأجنبية المنفقة فعلياً ٣١٠ مليارات دولار، أي ما يعادل ١٣ في المئة من رأس المال العام القائم في هذا العام في الصين. وتعمل حالياً اكثر من مئة الف شركة اجنبية ومختلطة على الأرض الصينية[٧]. وليس هناك ما يدل على أن هذه النزعة ستتقلص في المدى المنظور.

وتضطلع «الصين الثالثة» بدور مهم في نمو الصين، وهي الدياسبورا الصينية المنتشرة في أنحاء العالم والتي يبلغ عددها اكثر من ستين مليون نسمة. وتُعد هذه الدياسبورا محرك «المعجزة» الآسيوية الإقتصادية[٨] في يومنا هذا[٩]. وإذا كانت الصين الشعبية قد عرفت نسبة نمو بلغت ١٢,٨ في المئة عام ١٩٩٤، بحسب البنك الدولي، فإن الصين الجنوبية وحدها حققت ثلث هذه النتيجة. هذه الصين الجنوبية هي اكبر ورشة عمل في العالم اليوم. ويقدّم المساهمة الأساسية في تمويل هذه الورشة صينيو «العالم الصيني» الذي يضم في ما يضم: ماليزيا حيث يسيطر الصينيون على٩٥ في المئة من الاقتصاد؛[١٠]. وأندونيسيا حيث يسيطر الصينيون البالغون ٥ في المئة من السكان على ٨٠ في المئة من الإقتصاد؛ الفيليبين حيث يبلغ الصينيون ٧ في المئة من السكان ويسيطرون على ٨ في المئة من الإقتصاد. ويمتد هذا العالم الصيني من بورت لويس الى جزر موريس ولوس أنجلوس وفانكوفر مروراً بالدائرة الثالثة عشرة في باريس، رغم ان مركز ديناميته الفاعلة يبقى في الحوض الآسيوي[١١]. وتجدر الملاحظة الى أن الصين تعجز عن تحويل هذه الوحدة

الثقافية الى وحدة سياسية لان الدياسبورا الصينية غير معجبة بالشيوعية على الإطلاق[١٢].

وهكذا فان الصين تتمتع تقريباً بكل المزايا التي تؤهلها لاحتلال مركز القوة العظمى أو ربما الاعظم، كما تقول تقديرات عدة (صادرة عن مؤسسات دولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي ومراكز أبحاث دولية غربية مرموقة): شعب يتمتع بتماسك ولحمة، وثقافة (كونفوشيوسية) تزيد من هذه اللحمة[١٣]؛ مستوى تربية وتعليم يزداد رقياً يوما بعد يوم ليضاهي نظراءه في أكثر الدول الغربية تقدما؛ ومستوى تكنولوجي يسير على وتيرة مرتفعة جداً؛ وقوة عسكرية هائلة تدعمها أسلحة متطورة تقليدية ونووية؛ قوة إقتصادية يتوقع لها أن تصبح الأولى في العالم مع نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين؛ ومقعد دائم في مجلس الأمن يسمح للصين بممارسة تأثير كبير في مجرى الأحداث العالمية؛ وعلاقات دولية منفتحة وقدرة على ممارسة نفوذ في عدد كبير من بلدان العالم الثالث ... الخ.

٢- عندما يدخل البعوض من النوافذ المفتوحة

لكن للعملة وجه آخر ترتسم عليه علامات الخطر والانحطاط المتمثلة عموماً في امور ثلاث: الفساد والإنماء غير المتوازن بين المناطق الصينية ووجود صراع على السلطة في قمة الهرم السياسي.

فعندما بدأ دينغ مشروعه الإصلاحي قال إن للرأسمالية حسناتها ودعا شعبه للإستفادة منها والسعي لكسب المال والثروة، لكنه كان واثقاً من سلبياتها عندما قال عام ١٩٨١: «حتى تتقدم الصين لا بد من فتح النوافذ، ولا بأس اذا دخل البعوض، إذ علينا طرده بعد ذلك»[١٤].

على رأس هذا «البعوض» ظاهرة الفساد التي استشرت في صفوف الجيش والحزب والإدارة. وكانت الحكومة قد سمحت للجيش، منذ العام ١٩٩٠، بالعمل في المجال التجاري المدني بهدف دعم ميزانيته وتحديث أجهزته وتغطية بعض نفقاته. وتولت القوات المسلحة، بنجاح ملحوظ، إدارة شركات رئيسية، تنتج لأغراض التصدير، وأقامت منطقة إقتصادية خاصة بها في اقليم غواندونغ، كما أقامت

علاقات خارجية مع أكثر من ثلاثين دولة. وقد استطاع الجيش تأمين نفقات وزارة الدفاع عام ١٩٩٢ ووصل حجم تجارته في كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ الى نحو خمس مليارات دولار أميركي[١٥].

وكان هذا النجاح النافذة التي دخل منها «بعوض» الفساد، إذ تم، عام١٩٩٣، الكشف عن تورط اكثر من ٣٠٠ عسكري في عمليات رشوة[١٦]. وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦ تحدثت الصحف الصينية عن قضية كبرى تورط فيها عدد من ضباط الجيش[١٧]. وحذر وزير الدفاع تيان شي هاو الضباط من الإنخراط في الفساد. كما وجه الجيش، في آب / أغسطس١٩٩٢، نداءً مماثلا لكادره العسكري بضرورة الإلتفاف حول مبادرة الرئيس هبيانغ زيمين لمحاربة الفساد[١٨].

كذلك مثل الفساد في جهازي الدولة والحزب إحدى كبريات القضايا التي سببّت الانفجار الذي حصل في أيار / مايو-حزيران / يونيو ١٩٨٩ في ساحة تيانانمان وقمعتها الحكومة بعنف.

فقد إنغمس أعضاء الحزب الشيوعي الحاكم وكوادره في التجارة والبحث عن الربح وحققوا إنجازات كثيرة في هذا المجال. لكن تقريراً صحافياً حول مسح أجراه الحزب الشيوعي في الريف الصيني، نقلته وكالة أنباء الصين (الناطقة باسم الحكومة الصينية في هونغ كونغ)، قال إن الحزب وجد ٣٢ في المئة فقط من كوادره في الريف صالحة للعمل وتتمتع بالإحترام مقابل ٦٨ في المئة انغمست في التجارة وساهمت في تفشي الفساد والجريمة المنظمة. وقال التقرير إن ٧٥ في المئة من تنظيمات الحزب في القرى والأرياف فقدت روحها القتالية من أجل الحزب والدولة ولم يعد صوتها مسموعاً[١٩].

وقد شنت الحكومة حملات متعددة ضد الفساد أهمها تلك التي أطلقها الرئيس زيمين في آب / أغسطس ١٩٩٣، عندما أكد أن النضال ضد الفساد هو المهمة السياسية العاجلة للحزب، مشيراً إلى أن الفساد بات ينتشر في جسم الدولة والحزب كفيروس مؤذ، وأن فشل مهمة محاصرته يعني سقوط سلطة الدولة والحزب[٢٠].

بعد ذلك انطلقت حملة واسعة استهدفت مراكز الفساد، وراحت الصحف الرسمية تنشر أنباء المحاكمات التي تجري في أنحاء البلاد وتصدر أحكاماً بالسجن المؤبد والاعدام بحق شخصيات عليا. وفي شباط / فبراير ١٩٩٦ انطلقت حملة واسعة أخرى إستمرت حتى تموز / يوليو واعتقل في خلالها اكثر من ٢٤٥٠٠٠ متهم في قضايا فساد وحُكمَ على ٢١٩٠٠٠ منهم[٢١]، كما اعلنت وكالة الصين الجديدة (شينخوا) في تقرير لها عن اخضاع ١١٥١ من كبار رجالات الدولة والحزب للتحقيق من بداية عام ١٩٩٦ حتى أيار / مايو منه، كما تم التحقيق مع نحو ستة آلاف من رجال وضباط الشرطة[٢٢]. وأعلن أيضاً عن تنفيذ حكم الاعدام في رئيس شرطة مدينة شاندونغ والحكم على خمسة من كبار المسؤولين فيها بفترات سجن طويلة جداً. كذلك أعدم رئيس شرطة مدينة تامي، وصدر حكم بالاعدام مع وقف التنفيذ بحق سكرتير الحزب الشيوعي في المدينة نفسها[٢٣]. واللافت أن وسائل الإعلام الصينية تورد أسماء المتهمين في الفضائح مهما علا شأنهم في الدولة. وتهدف هذه الشفافية الإعلامية في ما تهدف الى المساهمة في محاربة الفساد وإن لم تؤد رغم كل شيء إلى النتائج المرجوة لأنها تتطلب المبادرة إلى إصلاحات بنيوية في مستوى تلك التي إفتتحها دينغ هسياوبينغ عام ١٩٧٩، وإلا فأن«البعوض» الذي تكلم عنه دينغ قد يأكل كل منجزات المسار الذي أطلقه منذ هذا العام.

على صعيد آخر، قامت الصين منذ عام ١٩٨٠ بفتح «مناطق اقتصادية خاصة» ما سمح لها باستقبال الإستثمارات والرساميل الأجنبية بعدما شرّعتْ قوانين تهدف الى تشجيع دخول وعمل الإستثمارات الاجنبية في شركات مختلطة صينية - أجنبية تستفيد من شروط واعفاءات خاصة، بغية دعم التصدير. ومع الوقت، ازدهرت هذه المناطق الموجودة أساساً في الساحل الجنوبي (وأهمها: شانغهاي، بيجينغ، تيانجين، لياوننغ، غواندونغ، زيجيانغ، غوانسكو) في وقت بقيت مناطق الداخل مغرقة في التخلف. ولو اعتمدنا متوسطاً صينياً قدره مئة فان شانغهاي مثلاً تدور حول ٣٤٤ في حين أن غوانسكو لا تتخطى ٥٧ وسيشوان ٦٤[٢٤]. و تقع مناطق التخلف في الغرب والوسط وخصوصاً: غوانكيس، غيزو، يونان، سيشوان،

شيزانغ، تمانسو، كينهاي... الخ[٢٥]. ومثل واحد يكفي ربما لتبيان التفاوت في المداخيل بين أهل الريف وأهل المدن الجنوبية: فسعر السيارة العادية يبلغ حوالي ٣٠٠ الف يوان، وهو ما يوازي مدخول أكثر من ألف مزارع، وفي المقابل، فإن سيارات الرولس رويس بدأت تباع بالعشرات في بيجينغ أو شنغهاي أو غيرها[٢٦]. ولا ننسى وضع المقاطعات البعيدة التي لم تندمج بعد في «اقتصاد السوق الاشتراكي» مثل التيبت ومنغوليا وكسينجيانغ وغيرها. وهكذا يمكن الكلام عن «شروخ» حقيقية بين المناطق، وعن وضعية ثورية عملياً في بعض مناطق الريف[٢٧].

وينتج من هذا التفاوت الإنمائي بين المناطق مفاعيل سلبية عدة أهمها الهجرة من الريف إلى المدينة، أي إلى مناطق الواجهة البحرية في الجنوب. وقد ذكرت الصحف الصينية في ٧ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٩٧ نقلاً عن مكتب الإحصاء الحكومي، أن عدد سكان القرى في الصين آخذ في التناقص مع إرتفاع عدد سكان المدن إلى ٥١٥ مليون نسمة في نهاية العام ١٩٩٦. وقال مكتب الإحصاء إن عدد سكان المدن الصينية، ٦٦٦ مدينة، يزيد بنسبة ثلاثين في المئة سنوياً[٢٨].

عدا ذلك، أدى نمو المناطق الساحلية على حساب الداخل الصيني إلى نمو ظاهرة اخرى لا تقل خطورة، وهي النزاع الإداري والإقتصادي بين الأقاليم الغنية والمركز. اشتد هذا النزاع في الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤، مع اكتمال عملية نقل الصلاحيات التنفيذية في مجالي الإقتصاد والتجارة الخارجية إلى السلطات الإقليمية والبلدية. ومع تدفق المال اخذت هيمنة العاصمة على القرارات الإقتصادية بالتقلص والإنتقال إلى الهيئات الإقليمية ورجال الاعمال المحليين والأجانب. وقد رفضت السلطات المحلية في أحيان كثيرة تقديم المعلومات حول إمكاناتها الإقتصادية (تجنباً لدفع مساعدات للأقاليم الفقيرة) واستطاعت أن تفوز بالإستثمارات الأجنبية من دون المرور عبر البوابة المركزية. وقد أدى ذلك إلى إفقاد المركز اهميته وسيطرته. وتمثل الضرائب أكبر نقاط الاختلاف بين المركز والاقاليم[٢٩].

وظلت السلطات الصينية تتجاهل وتنكر وجود مثل هذا الصراع، حتى خرجت أكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية عام ١٩٩٣ بأخطر دراسة حول هذا الموضوع تحذر منه انهيار الصين وتفككها على غرار ما حدث في يوغوسلافيا، لكن هذه المرة ليس من جراء النزاعات العرقية، إنما بسبب الطموح نحو الإستقلالية الإقتصادية عن المركز في بيجينغ، ما ينتج منه إنهيار وتمزق سياسيين ثم تفكك الجمهورية الصينية في النهاية[٣٠].

وليس في هذا الكلام مبالغة، إذا عرفنا أن هذا النزاع قديم جداً. ففي تاريخ الصين، لم تستطع الحكومات المركزية احكام سلطتها على كامل البلد، وكانت الأقاليم النائية تقترب أو تبتعد من الحكومة المركزية بقدر قوة أو ضعف هذه الأخيرة. وكان تمرد الأقاليم على المركز يتخذ أشكالاً عدة قد تصل أحياناً الى إقامة دويلات كاملة السيادة تنازع المركز حدوده وسلطته. ولم تشهد الصين مركزية قوية إلا في فترات محدودة في ظل كل من حُكم أسرة هان وأسرة تانغ وأسرة يوان. والأخيرة نجحت في بسط سلطتها على كامل أقاليم الصين البعيدة[٣١]. وفي التاريخ الحديث، تمكن ماوتسي تونغ من بناء سلطة صارمة وقوية بعدما كاد يقتنع بالحل الفيدرالي الذي راج طرحه في النصف الأول من القرن العشرين بسبب الصراع بين الأقاليم والمركز.

هناك مسألة أُخرى كانت تزرع المخاوف على مستقبل الصين ووحدتها السياسية، وهي الصراع على السلطة بين الأجنحة المتنوعة التي تتألف منها قمة الهرم السياسي. لكن المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي المنعقد بين ١٢ و ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧، حسم هذا الأمر لمصلحة الرئيس جيانغ زيمين الذي استطاع إزاحة منافسيه والسيطرة على كل مفاصل الحكم من الحزب إلى المؤسسة العسكرية إلى الادارة بكاملها. واستطاع زيمين إدخال نظرية دينغ هسياوبينغ في صلب الدستور ما يقطع الطريق على أي معارضة مستقبلية قد تأتي من قبل المحافظين والشيوعين الراديكاليين. أي بكلمة واحدة سيكون «اقتصاد السوق الاشتراكي» القائم على إنفتاح اقتصادي وتشدد سياسي هو الإيديولوجية الحاكمة

للصين، إضافة إلى مبدأ «بلد واحد بنظامين» الذي عادت بموجبه هونغ كونغ إلى البلد الأم في الأول من تموز / يوليو ١٩٩٧، والذي قد يغري تايوان بالعودة مستقبلاً بعدما تكون هونغ كونغ قد قدمت الدليل على نجاح التعايش بين الإزدهار الاقتصادي و«الديموقراطية على الطريقة الصينية».

كذلك وعد المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي بوضع مكافحة الفساد على رأس اهتمامات الحكومة. وقد تم تطهير الجيش من ١٢١ ألف عسكري فاسد غداة المؤتمر. كذلك قرر المؤتمر إعتماد طريقة رأسمالية لإصلاح القطاع الصناعي العام عبر تحويل شركات الدولة تدريجاً نحو القطاع الخاص، ما يعني أن الصين تدخل دون مواربة في اقتصاد السوق. ويقول الخبير الإقتصادي روجينفليان، مستشار الرئيس زيمين: «هل تعرفون ما هي الإشتراكية؟ إنها إقتصاد السوق إضافة إلى العدالة الإجتماعية»[٣٢]. وقد أعربت مؤسسات دولية عدة، بما فيها صندوق النقد الدولي،والبنك الدولي، عن ارتياحها لمقررات المؤتمر الخامس عشر التي تعني انقلاباً، لا أكثر ولا أقل، في الصين التي باتت رأسمالية[٣٣].

٣- العلاقة مع الولايات المتحدة ومقاومة الهيمنة

بعد وفاة دينغ شياوبينغ في شباط/ فبراير ١٩٩٧ وتمكن جيانغ زيمين من الإمساك بكل مفاصل السلطة السياسية والحزبية والعسكرية، سقط الرهان الأميركي على تفكك القيادة المركزية الصينية تحت وطأة الصراع على السلطة. واقتضت الواقعية السياسية الأميركية عندئذ أن يندفع التقارب بين البلدين بوتيرة متسارعة. لقد استعادت الصين هونغ كونغ في بداية تموز/ يوليو ١٩٩٧ وبرهنت أنها بلد مستقر وعملاق تتوقع له مراكز الأبحاث الغربية والمؤسسات الدولية أن يحتل المكان الثاني في العالم في غضون العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اقتصادياً على الأقل.

من جهتها، ردت بكين الراغبة في الحصول على التكنولوجيا الأميركية المتقدمة (يقال إن علاقاتها بإسرائيل ناجمة عن هذه الرغبة) على «مودة» القوة الاعظم في العالم، وعلى الاشارات الاميركية بالمثل. فبعد تكريسه زعيماً للصين في ايلول/

سبتمبر ١٩٩٧ (المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني) أراد زيمين ان يطل على العالم الخارجي من زاوية واسعة وعالية. فكانت زيارته للولايات المتحدة،، الأولى لرئيس صيني منذ زيارة دينغ «التاريخية» عام ١٩٧٩. هذه الزيارة الطويلة (تسعة إيام) إلى قلب «الإمبريالية العالمية» النابض ومؤسساتها الرأسمالية «البغيضة» (البيت الابيض، البنتاغون، هارفارد، الشركات الكبرى مثل جنرال موتورز ووستنغهاوس... إلخ) وضعت البلدين في طريق «الشراكة الإستراتيجية البناءة» بحسب تعبير الرئيسين وانتجت اتفاقاً مهماً بالنسبة إلى الصين رغم بقاء الملفات الأخرى العالقة على حالها تقريباً (مثل حقوق الانسان، تايوان، المنظمةالعالمية للتجارة ...الخ)! كما أدت إلى العودة الى تنفيذ الإتفاق النووي الموقع عام ١٩٨٥، والتي اوقفت واشنطن العمل به بعد أشهر على توقيعه لإتهامها الصين ببيع تكنولوجيا متقدمة الى دول معادية (إيران مثلاً). لقد مارست الشركات الاميركية الكبرى ضغوطاً شديدة على الرئيس كلينتون، وهي المهددة بتسريح الآف العمال ولا تستطيع الوقوف مكتوفة اليدين أمام خسارة السوق الصينية التي تؤلف بين ٥٠ و٧٠ في المئة من السوق النووية العالمية (المدنية) في وقت يسعى منافسون كثيرون (روسيا وكندا وفرنسا) الى النفاذ إليها[٣٤].

بعد زيارة زيمين للولايات المتحدة في أواخر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧، إنتقل الرئيس كلينتون، بدوره، الى الصين (حزيران/ يونيو- تموز / يوليو ١٩٩٨) بعدما كان قد أحجم عن زيارتها في ولايته الاولى (إحتجاجاً على مجزرة تيانانمان)، كما اعتاد على فعله اسلافه من نيكسون الى بوش. وحملت هذه الزيارة رموزاً وإشارات لا يستهان بها في تطور العلاقة بين البلدين. لقد بدأت، حسبما يقتضي البروتوكول الصيني، في المكان نفسه الذي حدثت فيه أحداث تيانانمان الشهيرة وفي ظل مراسم تحية وترحيب أجراها الجيش الشعبي نفسه المسؤول عن هذه المجزرة، الأمر الذي عده المنشقون الصينيون والجمهوريون الأميركيون تضحية بالمبادئ لمصلحة التجارة والمصالح. من جهتها، عدت القيادة الصينية الزيارة مثابة شهادة براءة ووسام شرف من القوة الأعظم التي تكن لها «الإعجاب والإحترام». ولا يغير في الأمر شيئاً خطاب الرئيس كلينتون المستفيض (الذي نقله

التلفزيون الصيني كاملاً) عن ضرورة احترام حقوق الانسان واجراء مراجعة ونقد ذاتي في خصوص حوادث تيانانمان.

ثمة رمز آخر لا يقل أهمية، وهو الإتفاق على تغيير وجهة الصواريخ النووية الصينية الموجهة نحو المدن الأميركية الكبرى مقابل موافقة واشنطن على تغيير وجهة صواريخها الموجهة صوب الصين. هذا الإتفاق «رمزي» اكثر منه عملي، إذ تكفي بضع ثوان أمام الكومبيوتر لتحقيق ذلك. لكن الرئيس كلينتون أصر على الجانب العملي الذي يجنب البلدين كوارث محتملة نتيجة خطأ ما ممكن.

وكانت الصين قد حازت على اعتراف اميركي ودولي بدورها كضامن للإستقرار الإقتصادي، اقله في منطقة آسيا الجنوبية الشرقية التي تعرضت لهزات مالية متتابعة. ذلك أن بكين لم تحاول تخفيض سعر عملتها لحماية صادراتها واقتصادها بعد انخفاض أسعار العملات الآسيوية الأخرى. وكان من الطبيعي أن تلجأ إلى مثل هذا التخفيض بعد التراجع الذي تعرض له سعر الين الياباني إثر الأزمة التي ضربت اقتصاد اليابان. حتى الولايات المتحدة التي راحت تستنهض الدول الصناعية لانقاذ الين والعملات الآسيوية الأخرى، لم ترتقع نداءاتها الكلامية إلى المستوى العملي المطلوب. وتصرفت الصين وكأنها عضو فاعل في جماعة السبعة G7 (البلدان الأكثر تصنيعاً)، في حين أعطت اليابان الإنطباع بأنها بلد مريض يحاول الكبار إنقاذه. لقد تحملت الصين خسائر اقتصادية أكيدة (تراجعت نسبة النمو فيها من ٨,٥ الى سبعة في المئة وسجلت صادراتها تراجعاً ملحوظاً) في مقابل الحفاظ على الإستقرار المالي في المنطقة وتجنيبها كوارث كانت ستضرب البورصات العالمية الواحدة تلو الاخرى وصولا الى وول ستريت. واعترف لها المسؤولون الأميركيون بذلك، وجاءت تصريحات كلينتون، في خلال زيارته لها، كتكريس لدورها الإقليمي والدولي، الأمر الذي يعزّز من مصداقية «قانون السوق الاشتراكي» الذي يفاخر الصينيون بابتكاره.

في مقابل ذلك، راحت بكين تسعى للدخول في «منظمة التجارة العالمية» الأمر الذي وضعت واشنطن العراقيل في وجهه لأسباب عدة منها الإشكال الذي بقي

عالقا حول حقوق الملكية الفكرية (الاميركيون يتهمون الصينيين بالقرصنة وسرقة مثل هذه الحقوق). هذا الخلاف لم يمنع العدد الضخم من رجال الاعمال وقادة الشركات الذين رافقوا كلينتون الى الصين، من ابرام العقود التي بلغت قيمتها ملياري دولار، كخطوة أولى[٣٥]، تليها خطوات أخرى. فإضافة إلى شراء ثلاثين طائرة بوينغ ومعدات إلكترونية متقدمة وعد الصينيون بالمزيد من الصفقات في سبيل تخفيض فائضهم التجاري مع الولايات المتحدة والذي بلغ ستين مليار دولار في نهاية العام ١٩٩٧. هذا العجز التجاري الأميركي المتفاقم حيال الصين فجر خلافاً بين البلدين كاد أن يتحول حرباً تجارية حقيقية في العام ١٩٩٥.

يبقى أنه في الملف الأكثر حساسية، وهو ملف تايوان«الواقع في قلب العلاقات الثنائية الأميركية ـ الصينية»، كما قال وزير الخارجية الصيني، تانغ جياكسوان، لم يطرأ من جديد لافت للنظر[٣٦]. إذ سعى الصينيون للحصول على إعتراف أميركي مكتوب ـ وليس شفهياً ـ بسيادتهم على «الجزيرة المنشقة» كما يسمونها ولكنهم لم يفلحوا. لقد كرر كلينتون ما قاله اسلافه منذ العام ١٩٧٩، بأن «الصين واحدة» لا تتجزأ، وبرر مبيعات السلاح الأميركي المستمرة إلى تايوان على أنها لأغراض دفاعية فحسب. والحقيقة أن الأميركيين يسعون للحصول على ثمن مرتفع لتخليهم عن دعم تايوان التي كادت أن تسبب حرب صينية ـ أميركية في بداية العام ١٩٩٦. وكجزء من هذا الثمن على الصين أن تتخلى عن إمداد باكستان وإيران بالمعدات والتكنولوجيا وأن توقع على نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ. لكن نجاح تجربة هونغ كونغ ومبدأ «دولة واحدة بنظامين» أو أكثر قد يحول خشية تايوان من التخلي الأميركي عنها، الى رغبة في العودة الى حضن الدولة الأم، وهذا ما تعمل على تحقيقه القيادة الصينية بأكثر الوسائل سلميةً وإغراءً.

لقد كان من الطبيعي أن تشعر اليابان بالقلق على وضعها الإقليمي بعد «الإيماءات» التي حفلت بها زيارة كلينتون للصين (والعقود التجارية والوعود) واعترافه بدور هذه الأخيرة الأساسي في الاستقرار الإقليمي والدولي، هذا رغم تأكيدات وزيرة الخارجية الأميركية، أولبرايت، بأن اليابان ستبقى حجر الزاوية في

سياسة واشنطن الآسيوية. وربما ساهم هذا القلق في سعي طوعي لمزيد من التقارب مع واشنطن وصولاً الى تجديد التحالف العسكري بين البلدين وتطويره.

وهكذا يمكن القول أن العلاقة الصينية ـ الأميركية تبقى على ما هي عليه سواء في أحلك أوقات الفرقة أو في أوج لحظات التقارب: مزيجاً من الخشية والإعجاب المتبادلين. يقول المراقبون عن الإعجاب إنه غزا قلوب المقربين من ماو نفسه الذي اتهم خليفته دينغ بذلك، فعانى هذا الأخير ما عاناه من نفي وإبعاد قبل أن يستلم السلطة عام ١٩٧٨، ويعلن أن «للرأسمالية حسنات يجب الاستفادة منها». ثم أن الأدبيات السياسية الأميركية تزخر بمفردات الإعجاب بالحضارة الصينية وبالكونفوشيوسية (التي يخشى هانتنغتون تحالفها مع الإسلام مستقبلاً) وبتوقعات سيطرة الصين على الألفية الثالثة. وقد أدرك الأميركيون أنهم يستطيعون عزل أنفسهم فحسب عن الصين لكنهم لا يستطيعون عزل هذه الأخيرة عن العالم[٢٧].

أما الخشية المتبادلة، فهي تعبّر عن نفسها من وقت إلى آخر على إيقاع المواقف المتضاربة من الأزمات الدولية ومن تزايد القوة الإقتصادية العسكرية الصينية ونفوذها الإقليمي والدولي. ففي حين بدأ البلدان، في نهاية ١٩٩٨، التحضير للإحتفال بالذكرى العشرين لعودة العلاقات الطبيعية بينهما (المسار الذي بدأته إدارة كيسنجر ونيكسون) عاد الحديث عن النزاع التقليدي (حقوق الانسان، النزاع التجاري...) مع أمور جديدة هذه المرة (اتهام بكين بالتجسس النووي وسرقة تكنولوجيا أميركية). وهكذا وجد كلينتون نفسه مضطراً للدفاع عن سياسة «الإلتزام البنّاء» حيال الصين وذلك أمام الأوساط الجمهورية التي عادت للكلام عن «التهديد الصيني».

من جهة بكين عاد إدراك الخطر الإستراتيجي يركّز على الولايات المتحدة، وعاد الشعور المعادي «للإمبريالية الأميركية» ليطفو على السطح. وأخذت بيانات الحزب الشيوعي الحاكم تتكلم عن «السعي للهيمنة» (المقصود أميركا) «وعوامل اللااستقرار»، وراحت تحلل الأزمة المالية الآسيوية على أنها من فعل واشنطن

الساعية لمنع الدول الآسيوية الناشئة من منافسة الهيمنة الأميركية مستقبلاً. ورغم أن هذا الكلام - الذي يؤلف جزءاً من الأدبيات السياسية والذهنية الصينية السائدة - ليس من طبيعته إحداث أي تغيّر مهم في قلب العلاقة الصينية - الأميركية التي تشعر بكين بالرضا عنها لأنها تساعدها على تحقيق التقدم الإقتصادي، إلا أن الأمور سلكت اتجاهاً نزاعيا بسبب تدخل أمرين خطيرين:

حصل الأول في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ غداة إطلاق كوريا الشمالية لقمر إصطناعي حلّق فوق اليابان. وردّت أميركا بعرض مشروع إقامة نظام «دفاع ضد الصواريخ» لليابان وكوريا الجنوبية، الأمر الذي عارضته الصين، وخصوصاً لأنه يطمح الى أن يشمل تايوان كما يتمنى الكثير من أعضاء الكونغرس الجمهوريين. وتخشى بكين أن يقضي مثل هذا النظام - الذي سيرى النور عام ٢٠٠٥ - على مكانتها الردعية وعلى مصداقية تهديدها العسكري لفورموزا. والتهديد الكوري الشمالي في نظرها، ليس الا ذريعة يريد من ورائها الأميركيون الهيمنة على المنطقة، بعد هيمنتهم على مناطق عدة أخرى من العالم، ومنع الصين من استرداد تايوان، الأمر الذي يهدّد السيادة الوطنية الصينية. وردّ القادة الصينيون بالتحذير من ان هذا النظام قد يطلق سباقاً محموماً للتسلح في المنطقة. وأعلن البنتاغون أن الجيش الصيني يقوم بتكديس صواريخ على طول ساحل فوجيان في مقابل تايوان. وهكذا، وبعد هدوء دام ثلاثة سنوات، عاد مضيق فورموزا ليصبح مجدداً برميل بارود يهدّد بالإنفجار في أي لحظة.

الثاني هو أزمة كوسوفو التي أتت في لحظة سيئة جداً. وتأزم العلاقة بين بكين وواشنطن ليس سببه قصف الطائرات الأطلسية للسفارة الصينية في بلغراد خلال عملية الأطلسي في ربيع العام ١٩٩٩، فقد اعتذرت واشنطن عن هذا القصف الذي حصل من طريق الخطأ وعملت ما في وسعها لتهدئة خواطر الصينيين وإقناعهم بعدم تأزيم الامور.

قبل هذه الأزمة، بدأت بكين بمعارضة السياسة الأميركية خارج «أراضي صيدها» في آسيا الشرقية، الأمر الذي يعبّر عن طموح إلى دور الكبار. وفي مجلس

الأمن الدولي عارضت بكين العملية العسكرية الأميركية المقررة ضد العراق، في شباط/ فبراير ١٩٩٨، بعدما امتنعت عن التصويت خلال حرب الخليج الثانية. ثم أعلنت معارضتها لتوسيع حلف الأطلسي بحيث يشمل بلداناً من أوروبا الشرقية السابقة، وذلك تضامناً مع موسكو، عدو الأمس الذي صار حليفاً في مواجهة الأميركيين، العدو المشترك. في هذا الصدد، فان «الشراكة الإستراتيجية» بين بكين وموسكو، تطمح إلى مقارعة الهيمنة الأميركية وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، كما تقول كل البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعات زيمين ويلتسين.

وتعد بكين حلف الأطلسي فرعاً غربياً لمنظومة قائمة على الهيمنة الأميركية. ويمثل محور واشنطن ـ طوكيو ـ تايبيه الفرع الشرقي له. وقد تساءلت الصحف الرسمية الصينية: إذا كان الأميركيون يسمحون اليوم لأنفسهم بالتدخل في كوسوفو فلم لا يفعلون الشيء نفسه غداً في تايوان او التيبت؟ هذه الفرضية أشعلت الشعور المعادي للأميركيين في أوساط القيادة الصينية خلال العملية الأطلسية. وقالت الصحيفة اليومية الصادرة في هونغ كونغ South China Morning Post (٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩) إن الحزب الشيوعي وزّع منشوراً في أوساط كوادره ليدعوهم إلى المزيد من الحيطة والحذر حيال «الأعمال التسلطية» لأميركا التي تكشف عن «عدوانية متزايدة».

وهكذا عاد البلدان الى لغة تذكّر بمرحلة ما قبل ١٩٧٩، وصارا بعيدين عن «الشراكة الإستراتيجية التي تصوّراها عام ١٩٨٩. وفي هذه الظروف لم يكن من المفاجئ أن تفشل زيارة رئيس الوزراء الصيني، زهو رونغجي، الى الولايات المتحدة، في نيسان/أبريل ١٩٩٩ والتي هدفت إلى تسهيل دخول الصين في «منظمة التجارة العالمية» وإعادة العلاقة التي انقطع ودها، كذلك لم يكن من المنتظر أن يؤدي اللقاء بين الرئيسين زيمين وكلينتون في اوكلاند، في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٩ إلى حل كل الاشكالات العالقة بين البلدين وإن أدى إلى عودة العلاقات إلى مسارها[٣٨].

وفي سبيل مقارعة الهيمنة الأميركية تعمل الصين على توثيق أواصر علاقاتها

ليس في منطقتها الآسيوية ،مع روسيا وفي الشرق الأوسط فحسب ولكن أيضاً مع دول الإتحاد الأوروبي. واليابان (زارها زيمين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).

فالبيانات المشتركة الصادرة عن لقاءات الزعماء الصينيين والفرنسيين، وبخاصة شيراك وزيمين، تركّز كلها على التطلع إلى عالم متعدد القطبية. وقد قرر الرئيس زيمين القيام «بهجوم» ديبلوماسي صوب أوروبا، تحت نيران الحرب الأطلسية، حين زار النمسا وسويسرا وإيطاليا، وهي أول زيارة من هذا النوع يقوم بها زعيم صيني، في أواخر آذار/ مارس ١٩٩٩. وكان الرئيس قد استقبل في بكين خريف العام ١٩٩٨ عدداً من المسؤولين الأوروبيين[٣٩]. وفي أيلول/ سيبتمبر ١٩٩٩ قام زيمين بجولة خارجية طويلة شملت المملكة المتحدة وفرنسا والجزائر والسعودية من أجل إعادة التوازن الدولي الى الدبلوماسية الصينية بعد توتر العلاقة مع الأميركيين ومن أجل دفع الصادرات الصينية التي تأثرت سلباً بالأزمة الآسيوية. وكان وزير الخارجية الصيني، تانغ جياكسوان يقوم بجولة أوروبية موازية (فنلندا، السويد، النروج، الدانمارك والمانيا) للأهداف عينها.

٤- أثر الصحوة الصينية على الإقتصاد والأمن العالميين

إذا نظرنا الى «العالم» الصيني (الصين، تايوان، سنغفور) بشكل عام، فأنه يمتلك اكثر بقليل من ٤٠٠ مليار دولار كاحتياطات من العملات الصعبة، أي ضعف ما تمتلكه اليابان. وعلى سبيل المقارنة، فان قيمة العملات الصعبة التي تمتلكها مجموع المصارف المركزية الأوروبية والأميركية الشمالية بلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار) في نهاية عام ١٩٩٦[٤٠]. هكذا أرقام تخلق عدداً من الإضطرابات. العجز التجاري الأميركي حيال الصين اقترب كثيراً من نظيره حيال اليابان. ولكن المزيد من العملات الصعبة يعني أيضاً المزيد من الواردات، وهذا ما تذكّر به الدول الغربية الصين.

ولكن محلّلو البنك الدولي يقولون إن الصين تعاني عقدة «البلدان الغنية - السكان الفقراء»، ويقول أحد الخبراء: «يمكن مقارنة الصين بعائلة تجلس على جبل من المال ولكنها تفضل السكن تحت سقف يرشح منه الماء»[٤١]. لكن حاكم المصرف

المركزي الصيني، داي كسيانغ لونغ، يرد أنه «بفضل هذه الاحتياطات، تحسنت كثيراً صورة الصين في الخارج»(٤٢) وخصوصاً في الأسواق المالية.

والسؤال الذي يطرحه المحللون: متى ستقرر الصين إصلاح سقفها؟ سقف البيت الذي ترشح منه الماء؛ أي البنى التحتية. ويقدر البنك الدولي حاجاتها في هذا المجال بنحو ٣٠٠ مليار دولار، ١١٠ مليار للنقل و٦٠ مليار للإنتاج وتوزيع الطاقة. ويهتم الغربيون بهذا التساؤل لأن شركاتهم تجهز نفسها للقيام بذلك. وبعض الشركات الفرنسية الكبرى توقعت أن تزداد صادراتها الى الصين بنسبة ٢٥ في المئة سنوياً.

تَوَجُّه الاستثمارات العالمية صوب الصين أَشْعَرَ بلدان الآسيان ASEAN بالقلق. تقليدياً كانت هذه البلدان تتلقى حصة الأسد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة الى آسيا (زهاء الـ ٦٥ في المئة حتى عام ١٩٩١). وهبطت هذه النسبة إلى أقل من ٢٦ في المئة عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤. في هذا الوقت أخذت الصين تستقطب معظم الإستثمارات المتجهة الى آسيا وتحصد وحدها نسبة الثلثين من قالب الحلوى(٤٣). وردت الآسيان بتعجيل عمل منطقة التبادل الحر وتقديمها للمستثمرين الأجانب على أنها سوق تضم ٤٠٠ مليون مستهلك، وذلك بغية سحب البساط من تحت أقدام الصينيين. ومنذ تفعيل أعمدة «أفتا» الثلاث ASEAN Investment Area, ASEAN Industrial co-operation Scheme, Draft Dispute Settlement Mechanism استعادت الآسيان بعض الإستثمارات بعدما كانت قد خسرت مليارات الدولارات لمصلحة الصين. وهكذا، فإن بعض البلدان الآسيوية كأندونيسيا إنتقدت علناً «ضعف وطنية» مواطنيها المغتربين. ذلك أن هؤلاء يفضلون الإستثمار في مشاريع مشتركة في الصين على الإستثمار في بلدهم الأم(٤٤).

أما بالنسبة إلى أثر الصحوة الصينية على أوروبا، فقد تكلمت عنه دراسة صادرة عن «منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية»، فميّزت بين سيناريوهين متعارضين:

ـ الرساميل ستصبح نادرة ومكلفة في أوروبا، ويرافق ذلك انخفاض الإستثمارات في بلدان هذه المنطقة ثم ركود اقتصادي.

- «دائرة فضلى» أو«فراش من النقود»: الرساميل التي تستثمرها بلدان هذه المنطقة في الصين وفي بقية الدول الناشئة ستؤدي بعد بضعة سنوات الى مداخيل مهمة من الأموال التي سوف تسمح بتمويل النمو وجزء من نظام التقاعد.

يميل اقتصاديو المنظمة المذكورة إلى السيناريو الثاني، رغم بقاء الشكوك حول الطرق التي ستسلكها هذه الرساميل.

وإضافة إلى ندرة الرساميل المذكورة أعلاه، فمن المهم البحث عن نتائج اليقظة الصينية على الطلب العالمي على المواد الغذائية والأولية. فقد لاحظنا منذ العام ١٩٩٣ تزايداً ملحوظاً لسعر القمح، هذه الظاهرة اتسعت بوضوح في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦. إذ تضاعف سعر القمح وحبوب الكلأ بفعل تزايد الطلب عليها من البلدان الناشئة ومنها الصين التي مثّلت حصة مهمة جداً.

في مجال النفط: الصين هي ثالث مستهلك عالمي بعد الولايات المتحدة وروسيا، رغم ان الاستهلاك الفردي فيها يبقى من ضمن الأضعف في العالم (أقل من برميل واحد في السنة لكل فرد في مقابل ١٤ برميلاً في كوريا الجنوبية و٤٥ في الولايات المتحدة). لكن الإستهلاك الفردي سيصل إلى المستوى الكوري الجنوبي الحالي في خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين. والفرق بين الرقمين يزيد على كامل انتاج منظمة الاوبيك الحالي[٤٥]. بتعبير آخر، فان النمو الصيني، اذا استمر على وتيرته الحالية، قد يبتلع كل الانتاج الحالي لهذه المنظمة في غضون عشرين سنة على قاعدة انتاج صيني ثابت. لكن انتاج الصين والاوبيك من النفط يميل إلى الإنخفاض. فحقول الصين يتم استغلالها إلى الحد الأقصى منذ سنوات عدة، و٥٨ في المئة من احتياطها نفد، وستصبح حقولها ناضبة تماما في العام ٢٠١٠ ولن تعوّضها الحقول البحرية المفترضة أو في منطقة تاريم[٤٦]. لذلك يهنئ الغربيون أنفسهم على تسارع البرنامج النووي المدني في الصين وإفتتاح سد «الفتحات الثلاث»، وهو الاكبر في العالم، ولكن هل سيكفي ذلك لتلبية حاجات البلد من الطاقة ؟

الإنفجار المقبل لأسعار المواد الأولية استبقته بكين، ذلك ان شركات الدولة

تقوم ببناء مصافي في أوزبكستان وبشراء مناجم في البيرو وأستراليا، وبدراسة بناء شبكة أنابيب نفط آتية من آسيا الوسطى. وقد لا تقوم «حرب مواد اولية»، كما يخشى بعض المحللين، ولكن حاجات الصين من هذه المواد ستكون هائلة وستؤدي، ربما، الى كبح نموها عبر الضغط على ميزان مدفوعاتها. والبلدان «الرابحة» ستكون تلك التي تملك قاعدة صلبة في المجال الزراعي (الولايات المتحدة، وفرنسا، وكندا، والأرجنتين...) أو في مجال المواد الأولية (روسيا، وبلدان آسيا الوسطى، وأستراليا...)

على المستوى الجيوبوليتيكي، سيكون للصحوة الصينية آثار مهمة جداً. هنا تنتشر اطروحتان متناقضتان في أوساط المراقبين. تقول الأولى إن الصين ستكون عاجزة عن قذف قوتها إلى أبعد من بضع عشرات من الأميال البحرية عن شواطئها. وهذا ما يسميه الصينيون بمفردات استراتيجية«بحريّة البحر الاخضر». فالدولة الصينية لن تخصص اكثر من ١,١في المئة من ناتجها الداخلي الإجمالي للدفاع أي نحو ٩,٧ مليار دولار سنوياً، وهو الرقم الذي أعلنته وزارة دفاعها في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧. ويمتلك الجيش الشعبي معدات تعود إلى الخمسينات، ويخصص الجزء الاساسي من وقته لإنشاء وادارة شركات مختلطة أو تربية الخنازير[٤٧]. وباختصار، لن تكون الصين إلا «نمراً من ورق» بحسب هذه الأطروحة التي تحتوي على الكثير من المبالغة.

الأطروحة الثانية تعتقد أن الصين تقوم بإعادة تسليح نفسها، فالموازنة العسكرية للعام ١٩٩٧ ارتفعت بنسبة ١٢,٧ في المئة في وقت لم يزد التضخم عن ٥,٦ في المئة، أي بارتفاع حقيقي نسبته ٧,١ في المئة سنوياً، وهو الرقم الأعلى في آسيا. وتُقدَّر موازنة الدفاع الصينية بنحو ١٤٠ مليار دولار قياساً بالقدرة الشرائية للبلد(٤٨). وبحسب الإيقاع الحالي، فان الموازنة العسكرية الصينية ستتخطى نظيرتها الأميركية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبعض السيناريوهات التي تصورتها البحرية الأميركية تعتقد أن الأسطول الصيني سيكون قادراً في العام ٢٠١٧ على التغلب على منافسه الأميركي في معركة في

الباسيفيك.

هذا النقاش يتخطى بكثير حدود الجدل بين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وذلك الذي يُقاس في ضوء القدرة الشرائية. إنه يدخل في حقل السياسة الدولية وفي صلب التساؤل السائد في بعض الأوساط الأميركية: حول كون «الصين، امبراطورية الشر الجديدة؟». سيرج بيزانجية، المتخصص في أمور الصين، يجيب بأن الجيش الصيني لا يملك تجهيزات متقدمة ويحاول تعويض تأخره التكنولوجي بالحصول على أسلحة متطورة من الغرب وروسيا. رغم ذلك، فإن القروض التي تدفعها الدولة لا تسمح له بانفاق اكثر من ٣ الى ٤ مليارات دولار في السنة لشراء معدات أجنبية. مدمرتان روسيتان تكلفان اكثر من ٨٠٠ مليون وسرب مقاتلات سوخوي – ٢٧ يكلّف أكثر من مليار ونصف مليار دولار[٤٩] ... هذه الأرقام ليست شيئاً مقارنة ببعض تكاليف تطوير البرامج الأميركية، من هنا، فان إعلان نهاية الهيمنة الأميركية قد يبدو امراً مبكراً.

من جهة أخرى، وعلى عكس ما يفعله بعض المحللين، لا يمكن قياس هذه الأرقام بالقدرة الشرائية، لأن ذلك لا معنى له إطلاقاً. إذ لا يمكن استيراد مدمرات «سوفرمني» مثلاً إن أخذنا هذه القدرة الشرائية في الحسبان. وهكذا فان الصين مضطرة لتحديث جيشها بطريقة تدريجية، إلا إذا تمكنت من المزج بين مكوّنات متطورة (طوربينات سنيكما مثلاً) وأجهزة تنتجها محلياً ولا تدخل في صلب موازنة الدفاع. ويمكن تطويرها محلياً بكلفة أقل. ويقدّر البروفسور شيجيو هيراماتسو، من جامعة كيورين، بأن ذلك يمثل الخيار الذي تتبعه السلطات الصينية حالياً[٥٠].

إن شراء معدات لنشر القوة الصينية بعيداً خارج أراضيها يشكّل مصدر قلق شديد لدى الجيران الآسيويين المباشرين وخصوصاً اليابان ودول الآسيان. لكن مبدأ «العلاقات الديبلوماسية الحسنة مع الدول المجاورة» الذي نادى به وزير الخارجية كيان كيشن، يضع علاقات الثقة مع الجيران في المقام الأول. إذ من دون هذا الشعور بالثقة يصبح استمرار النمو الصيني أمراً مستحيلاً. ومن دون هذا

النمو يستحيل تحديث الجيش الصيني وعصرنته[٥١]. وعقيدة «القوة الوطنية العامة» تخلط تماماً ما بين الأمن الوطني والإزدهار الاقتصادي. بهذا المعنى، يبدو أساسياً، في نظر السلطات الصينية، أن تبدّد الشكوك حول مفهوم «التهديد الصيني». وهكذا فإن «صحوة الصين لا تمثل تهديداً لأحد» كما يقول الصينيون، ويرددون في المحافل الدولية. فما قاله نابليون يوماً «عندما تستفيق الصين يرتجف العالم» لم يعد صحيحاً في الألفية الثالثة.

٥- آفاق وسيناريوهات المستقبل

الناتج الداخلي الإجمالي الحالي في الصين يساوي أربعين في المئة من نظيره الأميركي، وقد يعادله في العام ٢٠١٥، إذا احتفظت الصين بنسبة نمو سنوية تدور حول العشرة في المئة وإذا لم تزد نسبة النمو في الولايات المتحدة على ٢,٥ في المئة سنوياً. لكن إذا استمر النمو الصيني في معدل السبعة في المئة، كما هو الحال منذ ١٩٩٧، فإنها لن تصل إلى المستوى الأميركي قبل ثلاثين سنة (نسبة الواحد في المئة من النمو تعادل ٠,٣ مليار سنوياً في الصين وسبع مليارات دولار في الولايات المتحدة)[٥٢].

والكلام هنا عن الثروة الوطنية عموماً وليس عن الدخل الفردي. في هذا المجال وفي أحسن الأحوال قد يساوي المدخول الفردي الصيني نظيره الأرجنتيني أو البرتغالي في العام ٢٠٢٠ أما نظيره الأميركي فلن يعادله قبل اواسط القرن الثاني والعشرين، بحسب الإيقاع الحالي[٥٣].

صحيح أن النمو الصيني أتاح تقدماً هائلاً على مختلف المستويات الإجتماعية: وفيات الأطفال انخفضت من مئتين في الألف عام ١٩٥٠ الى ٤٢ في الألف عام ١٩٩٧؛ وبينما كان ثلث السكان يعيشون تحت عتبة الفقر عام ١٩٧٨، صارت النسبة واحد على عشرة عام ١٩٩٧، والأمية التي كانت تشمل ثمانين في المئة من السكان عام ١٩٥٠ اقتصرت على عشرين في المئة منهم عام ١٩٨٠. لكن المشاكل تبقى صعبة ومتعددة: ثلث سكان الريف لا ينعمون بالمياه العذبة؛ فقط ٢٠ في المئة من المياه تتم معالجتها؛ ٩٧ في المئة من سكان الريف يفتقرون إلى شبكات الصرف

الصحي والبنى التحتية الأخرى. وإذا كانت الصين هي المنتج الأول للحبوب في العالم فهي لا تزال المستورد الثاني لها؛ ٤٧ في المئة من شركات الدولة تعاني عجزاً مالياً؛ المدن تنمو بسرعة هائلة دون تخطيط حقيقي ورقابة فاعلة وقطاع النقل يبقى ضعيفاً والإكتظاظ السكاني يخنق بعض المدن الكبرى؛ والبطالة تسير في منحى تصاعدي هائل لأسباب عدة أهمها عمليات التسريح المستمرة. ففي العام ١٩٩٧ تم تسريح ١٢ مليون عامل وموظف و ١١ مليون عام ١٩٩٨ [٥٤]. ورسمياً تمثل البطالة ما نسبته ٣,١ في المئة من اليد العاملة الصينية، لكن هذا الرقم لا يأخذ في الحسبان ملايين المسرَّحين بسبب إعادة هيكلة الشركات العامة. وفي بعض المدن الكبرى في شمال البلد يبلغ المستوى الحقيقي للبطالة عشرين في المئة [٥٥]. وبحسب البنك الدولي فان «البطالة تتجه لتصبح المشكلة الكبرى في الإقتصاد الصيني في المستقبل [٥٦].

كذلك يعد تلّوث البيئة إحدى المشاكل الخطيرة التي على الصين مواجهتها في المستقبل. فاستخدام الفحم الحجري في الصين ينتج ١٢ في المئة من الإنبعاثات العالمية لغاز الكربون، وتبلغ نسبة غبار الكربون الباقي في الهواء على مستوى منخفض جداً (متر واحد أو مترين) عشرة أضعاف الحد الأقصى الذي تسمح به المنظمة العالمية للصحة؛ وربع الوفيات في الصين ناتجة من مشاكل تنفسيّة. وبحسب الإحصاءات الرسمية يدمّر التلوّث في كل عام ما يعادل سبعة في المئة من الثروة المنتجة بل أكثر من ١٥ في المئة على الأرجح، أي أكثر مما ينتجه النمو [٥٧].

وهكذا فان النمو الديموغرافي يمثل أيضاً إحد المشاكل التي على الصين مواجهتها، وهي إن نجحت حتى الآن في كبح جماحه عبر سياسة الولد الواحد إلا أن هذه السياسة نفسها تنتج من المشاكل ما ينذر باخفاقها وتوقفها عن العمل [٥٨]. ما يعني أن عدد سكان الصين سيقترب كثيراً من المليارين في العام ٢٠٥٠. والطلب على المواد الغذائية سيزداد نتيجة ذلك ما يفرض مضاعفة الإنتاج من الحبوب قبل العام ٢٠٣٠. والمعروف أن الصينيين لو كانوا من مستهلكي الأسماك كما هي حال اليابانيين فان كل الانتاج العالمي من السمك قد لا يكفيهم وحدهم [٥٩].

ولن تقوى الصين على الحياة إذا لم تحافظ على نسبة نمو قوية لفترة طويلة ممتدة: (على الأقل ثمانية في المئة) فهذا يعينها على مكافحة البطالة (يجب عليها خلق ثمانية ملايين فرصة عمل سنوياً) لكنه يزيد من تفاقم التلّوث البيئي، ذلك أن عليها بناء مئة مفاعل كهربائي على الأقل حتى العام ٢٠٢٠ مع ما يفرزه ذلك من انبعاثات غازية ضارة[٦٠]. لكن تباطؤ النمو الإقتصادي قد يؤدي إلى مفاعيل عنيفة جداً ونزاعات خطيرة بين المناطق أو بين الجيش والبورجوازية، ولا بد ان تطاول هذه الإضطرابات مناطق التيبت وكسنجيانغ ومنغوليا الداخلية. وقد لا تنفجر الصين على طريقة الإتحاد السوفياتي السابق، ولكنها قد تنقسم الى أربع مناطق كبيرة: شنغهاي وتايوان، الشمال، الجنوب، والضواحي الإسلامية. لكنها قد تتحاشى ذلك بالانغلاق على نفسها مجدداً تحت سيطرة قبضة دكتاتورية من حديد. وفي هذه الحال، فقد تضطر إلى نقل ربع سكانها الى البلدان المجاورة القليلة السكان، وخصوصاً إلى سيبيريا حيث يبلغ الصينيون اليوم بضعة ملايين. وستقف اليابان وروسيا في وجهها، ما ينشر شبح التهديد بحرب بين قوى نووية[٦١].

من اجل تفادي وقوع هذا السيناريو المخيف، على الصين ان تمتلك بنى تحتية مؤسساتية وديموقراطية اجتماعية واقتصاداً مستقراً وأن تعيد توزيع الثروة بين المناطق لتطاول الريف والأقاليم غير الساحلية، وأن تجد مصادر طاقة بديلة من الفحم الحجري، وان تزيد من انتاج الحبوب والارز ... الخ. وهي تملك ما يساعدها على ذلك والدياسبورا الصينية تحمل لها التكنولوجيا والرساميل والأسواق وثقافة العصرنة وغير ذلك.

لكن الصين برهنت في تاريخها الطويل وفي ماضيها القريب عن قدرة هائلة على اجتياز أعتى الصعوبات. يكفي القول إنه في الخمسينات من القرن العشرين، توقع لها مراقبون كثر أن تنوء تحت الجوع والفقر وكثافة السكان. وها هي في نهاية القرن قوة كبرى واعدة تخشاها الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، ويتوقع لها مراقبون متعددون أن تصل إلى المركز الأول في غضون سنوات معدودة. لقد نجحت الصين في ترتيب أمور بيتها الداخلي،

وعلى الصعيد الخارجي، فإن الدول الكبرى تتجه للتعامل معها بصفة كونها سوقاً مهماً وأمراً واقعاً ودولة عظمى يستحيل تجاهلها. وإذا استمرت الامور على وتيرتها من الإنجازات الداخلية والحضور الدولي، وفي غياب مفاجآت كبرى غير محسوبة في المستقبل المنظور، فإن العقود، وربما السنوات المقبلة، قد تشهد تكريسا لنبؤة نابليون الشهيرة(٦٢).



خاتمة

نحو عالم أوليغو – القطبية



ليست المرحلة التي يعيشها العالم اليوم ، والتي يصفها البعض بالفوضى الدولية والبعض الآخر بالنظام «الدولي الجديد» المائع والسائل والغامض، سوى جسر عبور نحو منتظم دولي system ونظام عالمي order جديدين. لنقل إنها مرحلة تتمخض في داخلها عوامل جديدة مستجدة وأخرى قديمة موروثة لتخرج بمعادلات دولية او توزيع جديد للقوى على الساحة العالمية.

ليس هناك فوضى دولية disorder كما يخشى بعض المفكرين المتشائمين[١]. ففي الحربين العالميتين المنصرمتين شهدت الانسانية أقصى مظاهر البربرية والعنف المسلح والفوضى العارمة في العصر الحديث، وربما في التاريخ البشري قاطبة. رغم ذلك تمخّض عن هاتين الحربين «نظام دولي» جديد حكمته قواعد وضوابط انبثقت من المعطيات المستجدة. ومع كل النقد والزجر الذي وُجّه إلى نظام يالطا هذا، عن وجه حق، فإنه أبقى العالم خلف حدود وكوابح منعت عنه الفوضى أو الانفجار الشامل وأمن له نوعاً من الاستقرار القائم على ترتيبات دولية معينة. هذا رغم امتلاك دول عديدة لكميات من السلاح الذري تستطيع القضاء على كوكبنا الأرضي قضاءً كاملاً مبرماً في لحظات.

لا مصلحة لأحد في الفوضى الدولية وفي غياب نظام order دولي معيّن ضمن منتظم system ترتصف فيه الدول وإن اختلفت في السياسات والرؤى. والعولمة التي تهب رياحها على أواخر القرن حملت آفات وسموماً كثيرة، ولكنها ساهمت في تمتين التشابك والترابط بين اقتصادات الدول «النافذة» في «القرية الكونية» أو في «الاقتصادات – العالم» Economies - monde كما يقول فرناند بروديل. لقد وصل الارتباط المتبادل والتبعية المتبادلة، في المجالات الاقتصادية والتجارية على الأقل، بين الدول والمجموعات إلى درجة يصعب الانفكاك فيها.

وباتت المصلحة في الازدهار والرفاه مشتركة رغم احتدام التنافس والسباق[٢]. دلّ على ذلك الأزمة التي عصفت بالبورصة العالمية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ وبعدها بعشر سنوات بالضبط. لقد بدت البورصات العالمية كأحجار الدومينو إن سقط الواحد صعب على الآخرين تدارك السقوط وتحاشي فعل «الذبذبات الارتدادية» بحسب تعبير رجال المال والأعمال.

يمضي القرن العشرون بعد أن خلّف وراءه تحولاّت جذرية خطيرة تربك المحلّلين والدول ؛ لكنه ترك أيضاً كوابح وضوابط وخطوطاً حمر. فالارتباط النقدي العالمي المتبادل يشكّل سقفاً للتنافس والتصارع المالي والتجاري، بين الدول الفاعلة في الساحة الدولية. والسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل المنتشرة في العديد من الدول والمرشحة لمزيد من الانتشار تضع كوابح فاعلة أمام انفجار الحروب الكبرى. والظواهر العديدة العابرة للقارات والأوطان مثل المخاطر البيئية والمخدرات والمافيات وغيرها تزيد من الهموم المشتركة بين الدول.

على الرغم من ذلك سيبقى الصراع والسباق نحو المزيد من القوة والقدرة قائماً بين الدول، كما كانت الحال بالأمس وقبله وعبر التاريخ. وفي عالم تحكمه الأنانيات والمصالح ستبقى البلدان الفقيرة والضعيفة محط أطماع القوى الكبرى الباحثة عن الأسواق والنفوذ والموارد الأولية. وليس من المؤكد، خارج نادي الدول الكبرى أن الدول الـ١٨٨ الأعضاء في الأمم المتحدة ستكون متساوية في الحقوق والواجبات كما تنص مبادئ الشرعية الدولية. ومن صفوف هذه الدول قد تنهض قوى اقليمية تتمتع بنفوذ معين تستغله لممارسة ضغوط على مراكز القرار لدى الدول العظمى (مثل اسرائيل، ايران، تركيا، الهند، مصر، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل، كندا.. الخ). وتشترك القوى العظمى، بألوانها الايديولوجية والفكرية المختلفة، في مصلحة العمل على عدم حيازة الدول الضعيفة لأسلحة الدمار الشامل. لكن الصراعات والاستراتيجيات والمصالح قد تقود إلى «استثناءات» على هذه القاعدة تكون من نتيجتها تزايد مضطرد لأعضاء النادي النووي في العالم.

من ستكون القوة أو القوى الممسكة بزمام «النظام الدولي الجديد»؟ وهل ستحكم هذا الأخير أحادية ام ثنائية أم تعددية – قطبية؟

كل الدول «النافذة» (التي مر عليها القسم الثاني من هذا البحث) تمتلك من العناصر الجاذبة ما يؤهلها لاعتلاء سدة النظام الدولي المقبل. وفي المقابل تنوء جميعها تحت مجموعة من العناصر الطاردة ما ينأى بها عن الفوز في سباق القوة المحتدم.

لكن من الواضح أن روسيا يلزمها سنوات طويلة، وربما عقود، قبل أن تلم أشلاءها وتعود إلى حظيرة الدول العظمى وفقاً للحد المعقول من معايير القدرة وأدواتها. واليابان تفتقر إلى العديد من معايير وأدوات القوة العظمى في وقت يتعرض فيه نموذجها الاقتصادي نفسه إلى إعادة نظر خطيرة. وهكذا يبقى لاعبون ثلاثة (الولايات المتحدة والصين وأوروبا) تدور حولهم كل رهانات المراقبين والمحللين الدوليين.

في الوضع الراهن وللمدى المنظور على الأقل وبما أن القوة نسبية ولا تُقاس إلا بقوة الغير فالسباق يبدو محسوماً لصالح الولايات المتحدة التي تملك وحدها كل معايير القوة وأدواتها في كافة المناحي والميادين. أما الصين والاتحاد الأوروبي فهما بصدد بناء قوتهما المستقبلية الطامحة لاعتلاء المركز الأعظم. ومن هنا حتى يتم هذا البناء فقد تحمل الأوضاع الدولية مفاجآت غير محسوبة.

لكن القوة «قد تمارس من جانب واحد بشكل انفرادي أو بصورة تحالفية»[٢] وهنا تعود الأمور إلى نسبيتها وإلى أرضيتها المتحركة. بمعنى آخر لن تبقى القوة الأميركية في المرتبة الأعظم إذا تحالفت في وجهها قوتان أو أكثر من القوى المنافسة أو الرافضة لنظام دولي تسيطر عليه الأحادية الأميركية.

ومن يراقب حركة الدبلوماسية العالمية يلاحظ خيوطاً تنسج علاقات من التقارب أو «التحالف» الظرفي العابر ربما، والقائم على رفض النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية. فروسيا الضعيفة والمفلسة تحاول أن تبقى في حظيرة الدول الكبرى عبر التقارب مع الصين وفرنسا وأوروبا عموماً وعدد من القوى الاقليمية في العالم النامي مكررة، في مناسبة وغيرها، رفضها للأحادية القطبية الراهنة. والصين تحاول نسج علاقات دولية توازن «الهيمنة الأميركية» بحسب تعبير يكرره القادة الصينيون. وتعبير «الامبريالية الأميركية» و «الغزو» الثقافي والاقتصادي

والسياسي صار رائجاً في الأدبيات السياسية الأوروبية، والفرنسية خصوصاً. ومشكلة الفائض التجاري الياباني تسمِّم العلاقة بين واشنطن وطوكيو وبينها وبين بكين.

وعلى عكس النظام ثنائي القطبية السابق الذي انضوت تحته الدول، طوعاً أو كراهية، فإن النظام الدولي الحالي يتعرض لرفض شديد ومقاومة من معظم دول العالم، ويترافق ذلك مع سعي عملي لإعادة ترتيب سلّم القوى الدولي. وجلّي أن منافسي أميركا يحاولون العودة الى مبدأ التوازن، أي موازنة القوة الأميركية المهيمنة، عبر التحالفات العابرة أو الثابتة، الظرفية أو الاستراتيجية، الاقتصادية أو الدبلوماسية.

ورفض مراقبون كثيرون وصف النظام الدولي الحالي بالأحادي القطبية لأنه رغم كل رغبات الأميركيين وسعيهم لبسط قيمهم في العالم فإنهم يعجزون عن فرض إرادتهم في كل المناسبات والظروف. ويتساءل باسكال بونيفاس: هل يمكن الكلام عن أحادية قطبية عندما نرى ما يفعله بنيامين نتنياهو بالقوة الأميركية رغم أنها تحميه وتغذيه؟ وعندما نشاهد سلوك صدام حسين وعندما يتبيّن لنا أن واشنطن اضطرت، في مؤتمر كيوتو حول حماية الجو عام ١٩٩٨، للقبول بقرارات كانت ترفضها تماماً وعندما نلاحظ كيف يقاوم الأوروبيون التهديدات الأميركية باللجوء إلى قوانين داماتو أو هلمس - بيرتون؟[٤].

ويجيب بونيفاس بالقول أنه لو كان العالم أحادياً بالفعل لما حصلت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في وقت يشكل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إحدى ركائز الدبلوماسية الأميركية. وفي تعاطيهم مع الولايات المتحدة هل يعطي القادة الصينيون الانطباع بأننا نعيش في عالم أحادي - القطبية؟ في هكذا عالم هل كان معمر القذافي قادراً على البقاء في السلطة؟ بالطبع لا[٥].

رغم ذلك فنحن لسنا في عالم متعدد - القطبية، ذلك أن أقطاب القوة الآخرين لا يقدرون على منافسة الولايات المتحدة. فلا اليابان ولا أوروبا ولا الصين ولا روسيا أو الهند أو القوى الناشئة الأخرى تتمتع بأدوات القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة. إن من أول شروط التعددية - القطبية أن يكون هناك توازن بين مختلف

الأقطاب؛ لكن الميزان يميل بوضوح لصالح أميركا. وهكذا يخلص بونيفاس إلى أننا، في الوقت نفسه، في عالم أحادي ومتعدد - القطبية أو أننا لا في هذا ولا ذاك[٦].

بريجنسكي يجد حلاً لهذا المأزق باستخدام مصطلح «لاعبين جيوبوليتيكيين من الدرجة الأولى»: الدول التي تحظى بقدرة وإرادة وطَنيتين كافيتَيْن لممارسة قدرتها ونفوذها خارج حدودها فتكون بذلك قادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية بطريقة تضر بالمصالح الأميركية. ويمكن والحال هذه تحديد خمس أقطاب جيوبوليتيكية هي فرنسا وألمانيا وروسيا والصين والهند، أما اليابان وبريطانيا وأندونيسيا فلا تنتمي الى هذه الفئة ولو أنها دول لا يمكن إغفال أهميتها.

أما وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين فيميّز بين القوة العظمى والقوى الكبرى والقوى الاقليمية[٧]. وهكذا فإن الولايات المتحدة قوة عظمى (أو فائقة القوة) Hyferpuissance يميّزها فيدرين عن المفاهيم التقليدية للقوة العظمى (العسكرية حصرياً). فرنسا مثلاً هي قوة كبرى، ذات «نفوذ عالمي» لا تملك كل وسائل القوة ولكنها تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر نفوذاً أو فعلاً عالمياً. وإلى هذه الفئة نفسها تنتمي ألمانيا وبريطانيا وروسيا والصين واليابان والهند. هناك فئة من القوى تبلغ من عشرين إلى ثلاثين دولة تتمتع بنفوذ محدود خارج حدودها (قوى اقليمية) وتبقى باقي الدول التي لا تمارس أي نفوذ مباشر في مسار القرار العالمي، رغم أنه يجب أنه يُحسب حساب لرأيها ولو شكلياً على الأقل.

وهكذا فإن الدور الأميركي في العالم قد يتعرض لانحسار تدريجي ستكون وتيرته مرتبطة إلي حد كبير بأمرين: الأول هو قدرة الادارة الأميركية على النهوض بسرعة بالوضع الداخلي النازف الذي يراهن مراقبون دوليون على أنه سيطيح بزعامة الولايات المتحدة على العالم ويجبرها إلى العودة إلى سياسة العزلة الدولية، التي تطالب بها بعض النخب، بغية الانكباب على الأمور الداخلية بشكل حصري؛ والثاني قدرة المنافسين والمرشحين المحتملين المنتسبين الى نادي الدول الكبرى، على تحقيق الوزن والدينامية الملائمين اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً للحلول محل، أو إلى جانب، القوة الأعظم.

فإذا نجح الاتحاد الأوروبي في تحويل اتحاده النقدي اتحاداً سياسياً ودفاعياً،

وإذا تمكن من دمج المزيد من الدول دون أن ينوء تحت أعباء وضغوط هذا الدمج فمن المحتمل أن تصبح أوروبا، مجدداً، مركز العلاقات الدولية والقطب الأعظم فيها، وإلا فإنها ستشعر بالمزيد من الحاجة للقيادة الأميركية لحلف الأطلسي.

وإذا استطاعت الصين واليابان تخطي الحاجز التاريخي والنفسي الذي ينأى بينهما وصولاً إلى التحالف وربما الاتحاد على غرار ما فعلت فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تصبح آسيا مركز القرار الدولي، وإلا فإن الصين قد تتجه إلى تحالفات مهدّدة لليابان التي ستجد نفسها مرغمة على تقديم المزيد من التنازلات لواشنطن بحثاً عن الشعور بالأمن والاستقرار.

وإذا تمكنت روسيا، من محور آثار الحقبة اليلتسينية وإعادة بناء الدولة والنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فإنها ستستعيد ما فقدته من عناصر القوة القادرة على الاستقطاب وبناء التحالفات في أوراسيا التي من يسيطر عليها يسيطر على العالم.

وفي جميع الأحوال يبدو أن العالم يتجه إلى نظام تحكمه الدبلوماسية متعددة – الطرف وأقطاب يدور حول كل منها مجموعة من الدول، أو لنقل معسكرات متنافسة، اقتصادياً وسياسياً على الأرجح وليس عسكرياً بالضرورة. وعلى مدى جيلين أو ثلاثة فإن هذا النظام هو الوحيد الممكن والمحتمل بحسب جان باشلر(٨)، ذلك أن هذا النظام الأوليغو – القطبية Oligo - polaire يتميز بالاستقرار لأنه يعتمد على تشكيل ائتلافات متغيرة تصدّ كل محاولة للهيمنة عليه، ويعتمد كذلك على استراتيجيات دفاعية أكثر منها هجومية. ومن حسنات هذا الاستقرار أنه يسمح بالسيطرة على العنف وبتعريف قواعد اللعبة وبالتنمية المتسارعة لقانون «عابر للسياسات وللدول» ويشجع تكاثر الأجهزة والمشاريع الدولية الهادفة الى حل المشكلات الانسانية المشتركة.

الحواشي

المقدمة

(١) Michel FOUCHER. "La fin de la géoplitique? Réflexions géographiques sur la grammaire des puissances". Politique Etrangère, N1/97. P.20.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Alain MINC. "Vers un nouveau moyen âge", éd, Gallimard. Paris 1993.

(٥) Ibid.

(٦) Philippe DELMAS. "Le bel avenir de la guerre", éd. Gallimard. Paris 1995, P.181.

(٧) Pascal BONIFACE. "La France est-elle encore une grande puissance?", éd, presses de Sciences Po. Paris 1998. P55.

(٨) Ibid. P. 55 - 56.

(٩) Robert FRANK. "La hantise du déclin", éd. Belin. Paris 1994.

(١٠) Zaki Laïdi (sous la direction de) "L'ordre mondial relâché, sens et puissance après la guerre froide". éd, Presses de la fondation nationale des sciences politiques. Paris 1993 (Cf l'introduction).

(١١) Ibid.

(١٢) شفيق المصري «الأطلسي والمعادلات الجديدة» مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٣ آيار / مايو ١٩٩٩ نقلاً عن:

Managing Global chaos, ed. bus, crober & others, 1996, P. 180 - 181.

(١٣) Francis FUKUYAMA. "The End of History?" The national interest, summer 1989, P.P. 3 - 18.

أنظر ترجمة لهذا المقال (الذي صار كتاباً عام ١٩٩١) والردود عليه في كتيب صادر عن دار الحضارة الجديدة، بيروت،١٩٩٢.

(١٤) في الحقيقة لا يوجد حتى اليوم نظريات في العلاقات الدولية بالمعنى الابستمولوجي الدقيق ولكن هناك عناصر نظرية تساعد الباحث على رصد وتلمس مسالك الظواهر والحوادث التي

يتناولها بالتحليل، و «علمية» العلاقات الدولية التي هي جزء من العلوم السياسية تشكل موضوع جدل قديم ومستمر بين الاختصاصيين انظر J.J. ROCHE. "Théories des relations internationales", éd, Montchrestien, Paris 1994.

(١٥) من أبرز «المتشائمين» روبرت كابلان (مقالته: «الفوضى المقبلة») وجون ميرشايمر (مقالته: لماذا سنفتقد الحرب الباردة قريباً؟») وماثيو كونيللي وبول كينيدي (مقالتهما: «هل ينبغي أن يكون بقية العالم ضد الغرب؟») .. إلخ. وحجة هؤلاء أن العالم ذا القطبين تكون إدارته أسهل من العالم متعدد الأقطاب.. أنظر تحليلاً لهذا «التشاؤم الجديد»:

Charles William MAYNES. "The New pessimism", Foreign policy, N100 fall 1995.

(١٦) جيمس روزناو هو أبرز من كتب عن هذه الفوضى الدولية ودعا إلى مصطلحات جديدة مثل «السياسات ما بعد الدولية» بدل «العلاقات الدولية» و «السياسة الدولية» وغيرها، لأننا في عصر «ما بعد الاشتراكية» وما «بعد الحداثة» و «ما بعد الرأسمالية» و «ما بعد الحرب الباردة» إلخ.. أنظر:

James N. ROSENAU "Turbulence in world politics, A theory of change and continuity", Princeton university presse, 1990

(١٧) يعتقد صاموئيل هانتغتون بأن الصراعات المقبلة في العالم ستكون صراعات بين الحضارات التسع التي يتألف منها العالم وبأن الحضارتين الكونفوشيوسية والإسلامية - العربية قد تتحالف ضد الحضارة الغربية، أنظر:

Samuel HUNTINGTON. "Clasch of civilization?"Foreign Affairs, december 1993.

أنظر ترجمة المقال مع ردود عليه في «صدام الحضارات». مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ١٩٩٥. وقد صدر عن المركز المذكور كتاب يضم ردوداً جديدة: «الغرب وبقية العالم، بين صدام الحضارات وحوارها»، بيروت ٢٠٠٠.

(١٨) A. PEYREFFITE. "Quand la chine s"éveillera", éd, Fayard. Paris 1990.

(١٩) لسترثرو. «الصراع على القمة» ترجمة أحمد فؤاد بليع. سلسلة عالم المعرفة. رقم ٢٠٤. الكويت. كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٣١١ (عنوان الكتاب الأصلي: Head to Head).

(٢٠) Alfred A. VALLADAO "Le XXI siècle sera américain"éd, la Decouverte / essai, Paris, 1993; J. Y. CLEACH/J.Le MORVAN/B.STECK. "La puissance américaine", ed, ellipses, paris 1994.

(٢١) Yves LE DIASCORN. "Le Japon, émergence d"un supergrand"éd. ellipses, Paris, 1992.

(٢٢) Jean BAECHLER. "La grande parenthèse", éd, calmann Lévy, Paris 1993.

القسم الأول:

تمهيد

(١) EX: Reinhold NIEBUHR. "Moral Man and Immoral Society", 1932, "The Irony of American History"1952; Frederick SCHUMAN, "international politics", 1933, Nicholas spykman "American Strategy in world politics", 1942. Edward H. CARR. "The twenty years of crisis, 1919 - 1939", 1956... etc..

(٢) Hans MORGENTHAU. "politics Among Nations", Alfred Knopf, 5th ed New York 1975, P. 82.

(٣) Charles ZORGBIBES. "Relations internationales", éd. P.U.F. Paris 1979, P21.

(٤) Time, December 27, 1976, P.43.

(٥) Raymond ARON. "Paix et guerre entre les Nations", éd. Calmann-lévy, 8ème édition. Paris 1984, P.18.

(٦) R.ARON. "Qu"est ce qu'une théorie des relations internationales?" Revue Française de science politique, No.5 octobre 1967, P. 843.

(٧) Robert DAHL "Modern political Analysis", Englewood, cliffs N.J., prentice - Hall, 1963.

(٨) H. MORGENTHAU. "Politics among nations", op. cit, p. 26 - 27.

(٩) د. اسماعيل صبري مقلد «الاستراتيجية والسياسة الدولية»، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩، ص ٩٤.

(١٠) موسوعة العلوم السياسية. جامعة الكويت، ١٩٩٣/ ١٩٩٤، ص ٤٩١.

الفصل الأول

(١) Cf. Philippe MOREAU-DEFARGES. "Introduction à la géopolitique"éd. du seuil, Paris 1994.

(٢) Cf. P.RENOUVIN et J-P DUROSELLE "Introduction à l"histoire des relations internationales"ed. A. Colin. Paris 1964; J. P DUROSELLE. "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours", éd. Dalloz Paris 1978.

(٣) lester THUROW "la maison d'Europe", éd. calmann- levy. Paris 1992. P. 275.

(٤) Bruno COLSON. "LeTiers - monde dans la pensée stratégique américaine", éd. Economica. Paris 1994. P.P. 44 - 46.

(٥) Pascal BONIFACE. "La France est-elle encore une grande puissance? op. cit. P.33

(٦) A. BERTILLON. "Le problème de la population"ed. A. Colin. Paris 1897.

(٧) Cf. H. KISSINGER & C. VANCE. "Bipartisan Objectives for American foreign policy", Foreign Affairs, Summer 1988.

(٨) D. PLILHON. "Les bases économiques de la puissance"in: P. BONIFACE (sous la direction de). "La puissance internationale", éd. Dunod, Paris, 1994, P.P. 65 - 73.

(٩) Cf. J. P. PAULET/I. MOR "L'Asie et la croissance", éd. Ellipses. Paris 1996; & H. TERTRAIS. Asie du sud-est, le décollage", éd. le Monde/Marabout. Paris 1996.

(١٠) في الحقيقة هذا الأمر ليس جديداً كل الجدة. إذ أن أحد وزراء الملك لويس الثامن عشر كتب عام ١٨١٥ غداة معاهدة باريس الثانية بأن مستقبل الدولة يقبع منذ الآن في ماليتها، أنظر: Raoul GIRARDET. "La société militaire de 1815 à nos jours", éd. Perrin, Paris 1998, P.13.

(١١) Cf. Paul KENNEDY. "The rise and fall of the Great powers: Economic change and military conflit from 1500 to 2000", New york, 1987.

(١٢) F. THUAL. "L'étendue"in P. BONIFACE, "la puissance internationale", op. cit. P.P. 59 - 64.

(١٣) Cf. Alvin TOFFLER. "les nouveaux pouvoirs, savoir, richesse et violence à la veille du XXI siècle". éd. fayard. Paris 1991.

(١٤) P. BONIFACE. "laFrance est-elle encore une grande puissance?". op. cit. P.35.

(١٥) Ibid. P. 37.

(١٦) Jean - Pierre PAULET. "La mondialisation", éd. Armand colin, Paris 1998, P.62.

(١٧) ibid.

(١٨) in P. BONIFACE. "LaFrance est-elle encore une grande puissance?"op. cit p.30.

(١٩) Ibid.

(٢٠) Paul KENNEDY, "Préparer le XXI siècle", éd. Odile Jacobe. Paris 1994, P. 242.

(٢١) Jean- Pierre PAULET. "La mondialisation", Op. cit. P. 19.

(٢٢) Ibid. P. 20.

(٢٣) "Livre blanc sur la Défense", Paris 1994, P. 28.

(٢٤) Raymond ARON. "Paix et guerre entre les nations". op. cit. p. 17.

(٢٥) François THUAL. "Méthodes de la géopolitique", éd. ellipses. Paris 1996, P. 26.

(٢٦) Ibid. P. 30.

(٢٧) Ibid.

(٢٨) Ibid.

(٢٩) Cf. Jean - pierre FERRIER. "Les relations internationales", éd. Gualino éditeur, Paris 1996. chap. 17: L'arme économique. P.P. 187 - 194.

(٣٠) Cf. Jean - Luc FERRANDERY. "Le point sur la mondialisation", éd. P.U.F. Paris 1996.

(٣١) Cf. Georges VALANCE "Les maîtres du monde, Allemagne, Etats-unis, Japan", éd. Flammarion. Paris 1992.

(٣٢) D. PLILHON. op. cit.

(٣٣) François THUAL. "Méthodes de la géopolitique". o.p. cit. p. 33.

(٣٤) R.ARON. "paix et guerre entre les nations", op. cit. p. 18.

(٣٥) F. THUAL. op. cit. P. 33.

(٣٦) Amiral pierre CELERIER "Géopolitique et géostratégie", Que sais-je? N 693. P.U.F. Paris1969.

(٣٧) يقدّم كلٌ من معهد ستوكهولم الدولي للسلام (SIPRI) والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في لندن تقريراً سنوياً مفصلاً عن تسلح الدول وحالة الجيوش الدولية كماً ونوعاً وتطور حركة استيراد وتصدير الأسلحة وسباق التسلح. (الأول يحمل عنوان SIPRI yearbook والثاني The MilitaryBalance)

(٣٨) F. THUAL. o.p. cit. p. 40.

(٣٩) Uri Dan "MOSSAD, 50 ans de guerre secrète", éd. Presse de la cité, Paris 1995.

(٤٠) F. THUAL. op. cit. p. 44.

(٤١) Ibid.

(٤٢) Joseph NYE "Bound to lead", Basic Books, New York, 1990, P. 173.

(٤٣) Ibid. P. 30.

الفصل الثاني

(١) F. FUKUYAMA, o.p. cit & Henri LEFEVRE "La fin de l'Histoire", éd. de Minuit. Paris 1992.

(٢) Jean-Marie GUEHENNO "La fin de la démocratie", éd. flammarion, Paris 1993.

(٣) Jean-Paul CLEBERT "La fin du monde" éd. Balfond, Paris 1994.

(٤) أنظر مقالتنا في شؤون الأوسط، العدد ٤٠ / نيسان ـ ابريل ١٩٩٥ : «ببيليوغرافيا النهايات».

(٥) éd. Bertrand BADIE et Marie - Claude SMOUTS. "le retournement du monde" presses de la F.N.S.P. Paris 1995. (2ème édition).

(٦) B. Badie et catherine WIHTOL DE WENDEN "Le défi migratoire", éd. presses de la F.N.S.P. Paris 1993.

(٧) B. BADIE, "Ruptures et innovations dans l'approche sociologique des relations internationales", Revue du Monde Musulman et de la méditerrannée. Edisud. N68 - 69.

(٨) B. BADIE. "La fin des territoires". éd. fayard, Paris 1995.

(٩) Cf. B. BADIE et M. C. SMOUTS. "Le retounement du monde".op.cit.

(١٠) Cf. Bertrand BADIE "Un monde sans souveraineté les Etats entre ruse et re-sponsabilité", éd. Fayard, Paris, février 1999.

(١١) Le Monde 13 - 4 - 1998.

(١٢) Ibid.

(١٣) أنظر صحف ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٩.

(١٤) Cf. "Le leviathan boiteux", Le figaro, 8 - 4 - 1999.

(١٥) في ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٩٩ فجراً احترق أحد مطاعم شاطىء أجاكسيو وهو مبني من القش وبطريقة غير شرعية، وسرعان ما كشفت التحقيقات أن الفاعلين ثلاثة رجال شرطة تلقوا أوامرهم من العقيد «مازيرء» الذي ينفذ سياسة «بونيه» مدير الشرطة وحاكم أجاكسيو. وقد تم توقيف الجميع وتعيين حاكم جديد. وفتحت القضية سجالاً داخل الحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام حول الدولة والشرعية والسيادة والمناطق الخارجة عن القانون داخل الدولة. واحتل هذا النقاش الحيّز الأكبر من المساحة الإعلامية في فرنسا قبل حرب كوسوفو الأطلسية التي كانت محتدمة آنذاك.

(١٦) libération, Daniel COHN - BENDIT et Zaki Laïdi "de la souveraineté éthique", 6 - 6 - 1999.

(١٧) Ibid.

(١٨) in Samir KASSIR "La Mediterrannée, laboratoire de la paix", l'Orient- ex-press, décembre 1995, p. 26.

(١٩) Michel WINOCK, revue l'Histoire, juillet - Août 1996.

(٢٠) Yves LACOSTE, Revue Française de Géoeconomie, n 1 , 1997.

(٢١) Yves LACOSTE (sous la direction de) "Dictionnaire géopolitique des Etats", éd. flammarions, Paris 1994. (Cf. L'introduction).

(٢٢) في الباسفيك مثلاً تواجه غينيا الجديدة معضلة انفصال جزيرة بوغانفيل والتي هي عبارة

عن جبل ضخم من النحاس. وأحد دوافع هذه الجزيرة للانفصال هو عدم رغبة أهلها بتقاسم هذه الثروة مع شعب غينيا الجديدة الفقير. كذلك رغبة جنوب السودان بالانفصال عن المركز لا ترتكز على دوافع اثنية(أفارقة ضد عرب) أو دينية (مسيحيون وإحيائيون ضد المسلمين)، وإنما أيضاً على واقع أن الثروات النفطية تختزنها أرض الجنوب. وهذه ظاهرة نجدها حتى في قلب أوروبا والعالم الغربي حيث االدولة قوية وراسخة.

(٢٣) أنظر جيمس لي «الحروب في العالم»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسلة دراسات استراتيجية، رقم ١، الطبعة الثانية ١٩٩٦، انظر أيضاً:

Politique Etrangère, No.1/1997 dossier: stratégies et conflits de l'après-demain

وخاصة المقالين التاليين:

"La guerre survivra - t-elle au XXI ème siècle", "la fin de la géopolitique".

(٢٤) Eliot COHEN "the future of force" the National interest, fall 1990, p. 8.

(٢٥) Bruce RUSSET & Harvery STARR."world politics: Menu for choice" free-man, New York 1989, P. 420.

(٢٦) Shai FELDMAN "A nuclear Middle East", survival, 23, May / June 1981, P.P. 107 - 116; Stephen ROSEN "A Stable System of Mutual Deterrence in the Arab - Israel Conflit", American political science Review, 71, december 1977. P.P. 1367 - 1383.

(٢٧) جيمس لي ري. مصدر سابق، ص ١٨ إلى ٢٠. أنظر أيضاً:

"Democracies and war", The economist, April 1, 1995; Kenneth waltz. "America as a model for the world?..."Political survey, vol XXIV, n 4, december 1991, P. 667 - 670; Edward D. MANSFIELD & Jack SYNDER. "Democratization and war", foreign Affairs, May-June 1995, P. 79 - 97.

(٢٨) Maurice BERTRAND "La fin de l'ordre militaire", ed. presses de la F.N.S.P. Paris 1996, P.P.9 à 14.

(٢٩) Pascal BONIFACE "La volonté d'Impuissance, la fin des ambitions inter-nationales et statégiques?"éd. seuil, Paris 1996.

(٣٠) Ibid. P. 171 - 184.

(٣١) Ibid. P. 185.

(٣٢) Ibid. P. 186.

(٣٣) John L.GADDIS "The long peace: Elements of stability in the postwar inter-national system", International security, vol. 10, n 4, spring 1986. P. 111 - 112.

(٣٤) Hans MORGEN THAU "politics among nations", op. cit. p. 49.

(٣٥) Norman ANGELL. "the great illussion", The knickerbocker, New York, 1910.

(٣٦) Alvin & Haidi TOFFLER "guerre et contre guerre, survivre à l'aube du XXI eme siècle", éd. Fayard, Paris 1994, P. 24.

(٣٧) Zbigniew BRZEZINSKI "Out of control", Mac Millan, New York, 1993, p. 9 - 16.

(٣٨) Le Monde, Dossiers et Documents, N 278, Juillet - Août 1999, P. 1.

(٣٩) Georges BERGHEZAN "EX-Yougoslavie: l'embargo sur les armes et le réarmement actuel "rapport du GRIP, N 97/1, Bruxelles, 1997.

(٤٠) Cf "Les transferts d'armes vers les pays africains: quel contrôle?"conflits en Afrique, analyse des crises et pistes pour une prévention", éd. Complexe, GRIP, Bruxelles, 1997.

(٤١) Ignacio RAMONET "Les autres guerres", le Monde Diplomatique, manière de voir 43, Janvier - Février 1999, P. 6.

(٤٢) Cf. Maurice NAJMAN "Révolution militaire pour le XXI Siècle", Ibid p.p. 15 - 17.

(٤٣) Paul - Yvan de ST-GERMAIN "La prospective de défense", perspectives stratégiques, Journal de la fondation pour les études de défense, Paris, N 33, décember 1997.

(٤٤) Maurice NAJMAN, op. cit. P. 16.

(٤٥) A. & H. TOFFLER. "Guerre et contre - guerre, survivre à l'aube du XXI siècle", op. cit. et "creer une nouvelle civilisation,"éd fayard. Paris 1995. P. 178.

(٤٦) Boris POUTKO "Les nouvelles armes de la fin du monde", éd. du rocher, Paris 1996.

(٤٧) Cf. Michael KLARE "La nouvelle stratégie militaire des Etats-unis, le Monde Diplomatique, novembre 1997.

(٤٨) Cf Général Alain BAER "Réflexions sur la nature des futures systèmes de défense", Cahiers du C.R.E.S.T., N 12, november 1993.

(٤٩) Andrew KREPINEVICH, Stratégique, Paris, N 65, Janvier 1997.

(٥٠) Ignacio RAMONET "Les autres guerres", op. cit. P. 6.

(٥١) Jacques ATTALI "Dictionnaire du XXI ème siècle", éd. Fayard Paris, 1998. P. 38.

(٥٢) Ibid. P. 158.

(٥٣) Ibid. P. 159.

(٥٤) Cf. J. - M. GUEHENNO. "La fin de la démocratie", éd. flammarion, Paris 1993.

(٥٥) Cf. Jacques SOPPELSA. "Géopolitique des armements", éd. Masson, Paris 1980. P. 11.

الفصل الثالث

(١) Pierre LELLOUCHE (préface de) "la paix nucléaire, simulations et réalités", éd. patrick BANON, Paris 1995, P.7.

(٢) Ibid. P. 8.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) د. صبري اسماعيل مقلد «الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية» مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٧٩، ص ١٩٧-١٩٩.

(٦) المصدر نفسه ص ٢٠٩.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقات والمعاهدات أنظر المصدر نفسه ص ٢٥١ إلى ٣١٠.

(٨) Roger CANS "Le grand chantage de tchernobyl", Le monde 25 - 4 - 1995.

(٩) Cf. International Herald Tribune, december 10, 1987.

(١٠) أنظر موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت ١٩٩٣/ ١٩٩٤، ص ٦٦٥.

(١١) Bruce BERKWITZ "proliferation, deterrence and liklihood of nuclear war". in: the journal of conflit resolution, vol. 29, N 1, march 1985.

(١٢) أنظر موسوعة العلوم السياسية، مصدر سابق، ص ٦٦٥ إلى ٦٦٨.

(١٣) éd, mont Jean - Jacques ROCHE "Le système international contomporain" chrestien, Paris 1992.

(١٤) op. cit. P. 400. Raymond ARON. "Paix et guerre entre les nations"

(١٥) Ibid.

(١٦) Ibid. P 402.

(١٧) Ibid.

(١٨) Pierre LELLOUCHE (preface de) "La paix nucléaire", op. cit. p.10.

(١٩) J.J. ROCHE "Le système international contemporain", op. cit.

(٢٠) Bernard FERON "La Russie, espoirs et dangers", Le Monde éditions / Marabout, Paris 1995, P.7.

(٢١) Ibid. P 155.

(٢٢) Denis HAUTIN - GIRAUT "Les errements du plutonium", Le monde 12 - 4 - 1995.

(٢٣) Le Monde 18 - 2 - 1993.

(٢٤) Le Monde 7 - 5 - 1996.

(٢٥) Le Monde 4 - 5 - 1995.

(٢٦) Le Monde 23 - 24 - Avril 1995 (La simulation par laser).

(٢٧) Le Monde 16 - 12 - 1991.

(٢٨) International Herald Tribune, March 25, 1993.

(٢٩) Jacques ISNARD "Les experts nucléaires", Le monde 1 - 2 - 1995.

(٣٠) International Herald Tribune, August 24, 1994.

(٣١) Bruno PHILIP "L'escalade indo-pakistanaise", Le monde 16 - 9 - 94.

(٣٢) Ibid.

(٣٣) Ibid.

(٣٤) International Herald Tribune, March 13, 1992.

(٣٥) John MC CAIN. "controlling arms sales to the third world". The washington Quarterly, vol. 14, 1991 - 2. P. 79.

(٣٦) Bruno COLSON "Le tiers - monde dans la pensée stratégique américaine"éd. Economica et I.S.C., Paris 1994. P. 47.

(٣٧) Pierre Lellouche (préface de) "La paix nucléaire",op. cit.

(٣٨) Pierre LELLOUCHE "Légitime défense", éd. patrick BANON. Paris 1996.

(٣٩) Robert JERVIS "The future of world politics: will it resemble the past International security, vol. 16, 1991 - 1992 - 3.

(٤٠) Thomas MAHNKEN "The arrow and the shield: US response to the ballistic missile poliferation" the washington Quarterly, vol 14, 1991 - 1 P. 198.

(٤١) Michel TATU "les Etats-unis, leader ou gendarme", le monde 1/3/1992.

(٤٢) عدد سكان الهند مليار نسمة يتحدثون ١٦ لغة مختلفة ويقطن ٧٥ في المئة منهم في الأرياف. مدخول الفرد السنوي ٢٤٠ دولاراً ونسبة الأمية تبلغ ٤٨ في المئة وهناك تلفزيون واحد لكل ٤٤ شخصاً وتلفون واحد لكل ١٤٥ فرداً. أما الصحيفة اليومية فلا يقرأها سوى ٢١ فرداً من كل ألف كما أنه لا يوجد سوى طبيب واحد لكل ٢٣٣٧ شخص.

في باكستان لا يتجاوز مدخول الفرد السنوي ٤٥٠ دولاراً وتبلغ الأمية ٣٥ في المئة وهناك تلفزيون واحد لكل ٦٣ شخص وراديو واحد لكل ١٣ شخصاً وطبيب واحد لكل ٢٤٠٠ شخص. وتبلغ ديون باكستان الخارجية ٦٠ مليار دولار في حين أن احتياطها المالي في الخارج لا يتجاوز الملياري دولار. أنظر الرأي العام (الكويتية) العدد ١١٣٠٧، ٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨.

(٤٣) د. حسين زكريا «الآثار الاستراتيجية والأقليمية للتجارب النووية الهندية ـ الباكستانية» السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يونيو ١٩٩٨، ص ٢٥٨.

(٤٤) نافع ابراهيم «سباق الرعب النووي في آسيا» جريدة الأهرام، ٢٩ مايو/أيار ١٩٩٨، ص ٣.

(٤٥) الرأي العام (الكويتية) العدد ١١٣٠٧، ٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨، ص ١٣ (مقال جورج المصري).

(٤٦) Le Monde 3 - 5/ 1998.

(٤٧) د. حماد فوزي ـ أحمد عادل محمد «الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات الهندية ـ الباكستانية» السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يونيو ١٩٩٨، ص ٢٦٢.

(٤٨) محمود أحمد إبراهيم «دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية» المصدر نفسه. ص ٢٥٢.

(٤٩) Zbigniew BRZEZINSKI "selective Non-proliferation is futile", los Angeles Times, May 18, 1998, P.2.

(٥٠) حسب تقديرات المخابرات الأمريكية فإن بحوزة إسرائيل ٢٠٠ قنبلة نووية على الأقل بما في ذلك قنابل نيوترونية ولديها وسائل إطلاق برية (صاروخ أريحا) وبحرية (صاروخ غبرائيل). ولم تنضم إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار NPT رغم الجهود المصرية المطالبة بمنطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. والمفارقة أن الدول العربية هي التي تعرضت للضغوط الأمريكية في سبيل الانضمام إلى هذه المعاهدة رغم بقاء إسرائيل خارجها.

(٥١) زاك موشيه «التمرد النووي» معاريف ٢/٦/١٩٩٨.

(٥٢) Yossi MELMAN "See from israel, the signs point to a nuclear arms race", International herald Tribune, June 10,1998.

(٥٣) الحوادث ٥/٦/١٩٩٨ ص ٢٤، لوموند (الفرنسية) ٢٧/٥/١٩٩٨.

(٥٤) الدستور (الأردنية) ٤/٦/١٩٩٨ ص ١، أنظر أيضاً:

Steve RODAN "India, Israel concerned US will stifle ties", Jerusalem post, May 13, 1998, P.5.

(٥٥) Yossi MELLMAN "Israel - Iran, La course à l'armement nucléaire est relancée"courrier international", N399, 25 Juin au 1er juillet 1998, P.42.

(٥٦) Ibid.

(٥٧) أنظر مثلاً الشرق الأوسط (السعودية) العدد ٧١٢٢، ٢٩ مايو/أيار ١٩٩٨.

(٥٨) زاك موشيه. «التمرد النووي» مصدر سابق.

(٥٩) الشرق الأوسط، ٤/٦/١٩٩٨، ص ٣.

(٦٠) شيمون بيريز، ورد في تقرير عامر عبد المنعم، الشعب (المصرية) ٢/٦/١٩٩٨، ص ٣.

(٦١) Aziz EL HAJJ. "une bombe islamique ne serait d'aucun secours aux arabes", courrier international op. cit.

(٦٢) ميلمان، يوسي «في ظل ابتسامة بوذا»، هآرتس ١٧/٥/١٩٩٨.

(٦٣) زاك موشيه، «التمرد النووي» مصدر سابق.

(٦٤) موسى، حلمي، «إسرائيل والضربة النووية الثانية» (تقرير) السفير ١٠/٦/١٩٩٨.

(٦٥) for example: Bruce Bueno de Mesquita & William Riker "An assessment of the merits of selective poliferation ", Journal of conflict resolution, N26, June

1982; Shai Feldman. "A nuclear Middle-East", Survival, N 23, May - June 1981; stephen Rosen. "A stable system of Mutual deterrence in the Arab - Israeli conflit", American Political Science Review, N 71, December 1977.

(٦٦) Le Monde 30/5/1998.

(٦٧) أنظر وجيه كوثراني: «باكستان ـ الهند على خطى الكبار المؤسسين» السفير ١٢/٦/١٩٩٨، ص ٢٣.

الفصل الرابع

(١) Globalisation بالإنكليزية وقد ترجمه الفرنسيون إلى Mondialisation ليركزوا على المسافة الجغرافية والأخطبوطية دون فقدان المعنى الأصلي الذي ينطلق من الاقتصاد.

(٢) تُرجِم المؤلفان إلى الفرنسية، الأول "Guerre et paix dans le village planétaire", éd. laffont, Paris (1970) والثـاني: "La Révolution technétronique, éd. calmann - lévy, Paris (1971)

(٣) الأمر الذي سيؤكده مجدداً في كتاباته اللاحقة وخاصة في "The Grand chessboard", Basik Books, Hasper collin publishers, 1997.

(٤) تُرجم إلى الفرنسية تحت عنوان "La triade, émergence d"une stratégie mondiale de l'entreprise".

(٥) theodor LEVITT "the glabalization of Market", Harvard Business Review, January 1983.

(٦) العولمة الاقتصادية ليست إلا امتداداً لنزعات ظهرت منذ القرن ١٧ (économie - monde) كما يقول فرناند بروديل: انظر F. BRAUDEL "Civilisation matérielle, économie et capitalisme, Xéme- XVIIIème siècle, éd. Armand collin, Paris 1980.

(٧) اليوم هناك مساواة معلنة بين الدول تعبر عنها النصوص القانونية الدولية، وأهمها ميثاق الأمم المتحدة، وإن كانت اللامساواة واضحة على مستوى الممارسة والتفاوت صارخاً في غالب الأحيان.

(٨) Cf. Zaki LAIDI (Sous la direction de) "l'ordre mondial relâche". op. cit.

(٩) بحسب تعبير تقرير صدر عن وزارة الدفاع الأميركية عام ١٩٩٢.

(١٠) أي أنها صارت قوة تحمل معنى بحسب زكي العائدي (sens et puissance) الذي يعتقد أن لا قوة لقوة لا تحمل معنى أي رسالة ما تبثها خارج حدودها (ثقافية أو أيديولوجية أو دينية..).

(١١) Cf. William J. Brood "Swords Have Been Sheathed but plowshares lack Design", The New York times, Feb. 5,1992.

(١٢) Cf. Patrick CHAMPAGNE. "Fabriquer l'opinion publique" éd. du Minuit, Paris 1990.

(١٣) هذه المفردة شائعة كثيراً في الأدبيات السياسية الأوروبية، والفرنسية خصوصاً، وقد

راجت كثيراً بمناسبة «جولة الأوروغواي» في مفاوضات الغات المتعسرة وفي شقها الثقافي على الأكثر.

(١٤) Jean CHESNEAU "dix questions sur la mondialisation", Le Monde Diplomatique, manière de voir 18, mai 1993. P.10.

(١٥) Cf. Georges CORM. "Le nouveau désordre économique mondial", éd. La découverte, Paris, 1993.

(١٦) Ignacio RAMONET. "Géopolitique du chaos", éd.Galilée, Paris 1997, P.51.

(١٧) Ibid.

(١٨) Robert REICH. "L'économie mondialisée", éd. Dunod. Paris 1993.

(١٩) أنظر في هذا الشأن كتاب Viviance FORRESTER الذي فتح نقاشاً واسعاً في فرنسا وتُرجم إلى لغات عديدة. " l'horreur écocomique" éd , fayard Paris 1996.

(٢٠) Ignacio RAMONET. op. cit. P. 52.

(٢١) أنظر هانس بيتر مارتيني وهارالدشومان. «فخ العولمة» (ترجمة د. عدنان عباس علي)، سلسلة عالم المعرفة ٢٣٨، الكويت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٨٧ إلى ص ٩٦.

(٢٢) I. RAMONET. op. cit. p. 52.

(٢٣) Ibid P. 45.

(٢٤) Ibid P. 61.

(٢٥) Ibid P 62.

(٢٦) Ibid. P. 114.

(٢٧) Ibid P. 117.

(٢٨) أنظر دراستنا تحت عنوان: «أفريقيا السوداء» التنافس الفرنسي، الأميركي والعبور إلى القرن الجديد»، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩٨.

(٢٩) أنظر العميد الركن سامي ريحانا «أمريكا اللاتينية، نصف قارة في طور التبدل» مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل أنظر Le Monde Diplomatique, manière de voir 46, "Revolution de la communication" Juillet - Août 1999.

(٣١) أنظر دراستنا في مجلة شؤون الأوسط، العدد السابع والعشرون، آذار / مارس ١٩٩٤: «النظام التجاري العالمي الجديد».

(٣٢) La croix, 24 - 1 - 1995.

(٣٣) I. RAMONET. op. cit. P 147.

(٣٤) Le Monde Diplomatique, manière de voir 32 "sénarios de la mondialisation", P.6.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Ibid. P.7.

(٣٧) News week, February 26, 1996.

(٣٨) The Economist, february 20, 1996.

(٣٩) Marcel MERLE "Bilan des relations internationales" éd. Economica. Paris 1995. P. 106.

(٤٠) Ibid.

(٤١) Cf. Jacques LEVY. "le monde pour cité", éd. Hachette, Paris 1996.

(٤٢) Cf. Alain MINC "la mondialisation heureuse"Paris 1997.

(٤٣) Cf Jacques ATTALI "Dictionnaire de XXIème siècle", op. cit. (surtout l'introduction).

القسم الثاني

تمهيد

(١) موسوعة العلوم السياسية. جامعة الكويت ١٩٩٣/١٩٩٤ ص ٤٩١.

(٢) بحسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين، النهار ١٢ حزيران / يونيو ١٩٩٧.

(٣) أحد الأدلة على ذلك: حتى في الولايات المتحدة «منارة» الحرية والمبادرة الفردية والتشريعات الليبرالية وعدم تدخلية الدولة يبقى الإعلام شأناً يتعلق بالدولة وحدها التي تقوده وتشرف عليه وتوجه عمله كما يبرهن أستاذ الإعلام في جامعة كاليفورنيا هربرت شيلر في مقالات عديدة له منها:

Herbert I. SCHIllER "vers un siécle d'impérialisme américan" Le Monde Diplomatique, Août 1998.

(٤) Cf. Jacques ATTALI "dictionnaire de XXIème siécle", op. cit. P 151.

الفصل الخامس

(١) Ignacio RAMONET "Le siècle des Etats-Unis" Le Monde Diplomatique, manière de voir, n 31, Août 1996, p.6.

(٢) Pierre BIARNES "le XXIème siècle ne sera pas américain", éd. du Rocher. Paris 1998.

(٣) Paul KENNEDY. "the rise and fall of the great powers: economic change and military conflict from 1500 to 2000", New York, 1989.

(٤) David P. CALLEO. "Beyond American Hegemony", Bassic Book, New York, 1987.

(٥) Michel CROZIER."le mal américain", éd. Fayard. Paris 1980.

(٦) Ibid. p.p.10 - 11.

(٧) Edward N. LUTTUACK in Commentary, March 1992. (traduit par la revue des deux mondes, juillet - Août 1992).

(٨) cité par Gabriel KOLKO. Le Monde Diplomatique, manière de voir, n 16, 1992, P.16.

(٩) Marisol TOURAINE "le bouleversement du monde", éd. seuil, Paris 1995, P. 318.

(١٠) Ibid. P. 319.

(١١) Samuel HUNTINGTON. "the U.S.: decline or renewal", Foreign Affairs, vol. 67, n2, Winter 1988 - 1989, P. 87.

(١٢) in ph. BRAILLARD. et M.R. DJALILI "Les Etats-Unis et leur rôle dans le Monde, le temps des incertitudes", Studia Diplomatica, vol. XLVI, 1993, n2.

(١٣) Wallace C. peterson "the silent depression" in challange, July 1991.

(١٤) PR. BRAILLARD et M.R. DJALILI, op. cit. P.52

(١٥) Ibid. (Cf aussi: françoise BURGESS. "Les lobbies contre la santé", Le Monde Diplomatique, manière de voir, n 31, Août 1996, p.p. 64 - 66.

(١٦) Ibid. P. 54.

(١٧) Ibid. P. 56.

(١٨) Cf. Edward BEHR. "Une Amérique qui fait peur", éd. plon. Paris 1995.

(١٩) F. NORMAN BIRNBAUM "où va l'Amerique? "Le Monde Diplomatique, novembre 1992, Michael PIORE. "Beyond Iindividualism, How social demands of the new identity groups challange american political and economic life", Harvard university press, cambridge, 1995.

(٢٠) في ٤ آذار ١٩٩٤ نشرت الهيرالد تريبيون استطلاعاً للرأي في صفوف الجماعات الإثنية المختلفة في أميركا. وقد جاءت نتائج هذا الاستطلاع لتكشف عن خطورة الأوضاع العرقية ووصول العلاقات بين الطوائف الاثنية إلى مستوى مثير للقلق. إذ عبّر معظم السود عن كرههم للأسبانيين والبيض وعبّر البيض عن مقتهم للسود والأسبانيون عن كرههم للآخرين.. إلخ.

عدا ذلك فقد كشفت أحداث لوس أنجلوس ١٩٩٢ عن الحقد الكامن بين السود والكوريين، الأمر الذي بدا واضحاً في الحوادث العنصرية في كاليفورنيا وعلى الشاطىء الأطلنطي عام ١٩٩٤. ومحاكمة نجم الكرة الاسود سامبسون المتهم بقتل زوجته كشفت، عام ١٩٩٥، عن

الهوة السحيقة التي تفصل ما بين السود والبيض في أميركا.

(٢١) Cf. Douglas MASSEY. "Regards sur l'Apartheid américain", Le Monde Diplomatique, février 1995.

(٢٢) Ignacio RAMONET "Géopolitique du chaos", op. cit. p. 46.

(٢٣) le Monde 4/2/1998.

(٢٤) Cf. L'Orient-le jour 22-4-1999. P.12.

(٢٥) Ignacio RAMONET "Géopolitique du chaos", op. cit. p. 48.

(٢٦) Cf. Alfredo G.A. VALLADAO. "Le XXIéme siècle sera américain" op.cit.

(٢٧) J.Y. CLEACH/J. Le MORVAN/B.STECK."La puissance américaine", op. cit chap.2.

(٢٨) Ibid. P.P.88 à 94.

(٢٩) Alfredo G.A.VALLADAO. "Le XXI siècle sera américan". op. cit.

(٣٠) أنظر «نحو مئة عام من الهيمنة الأميركية» لوموند ديبلوماتيك بالعربية. آب/ اغسطس ١٩٩٨

(٣١) J. - YLLEACH/le MORVAN.. "La puissance américaine", op. cit p. 236.

(٣٢) A. VALLADAO. "le XXI siècle..", op. cit.

(٣٣) RAMSES 1997, P. 359.

(٣٤) Pierre BIARNES. op. cit p. 23.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Zbigniew BRZEZINSKI "le grand échiquier, l'Amérique et le reste du monde", éd. Fayard. Paris 1997. p.47 - 49.

(٣٧) Samuel HUNTINGTON. "the lonely super-power" foreign Affairs, March - April 1999.

(٣٨) in pierre BIARNES. "LE XXI ne sera pas américain" op. cit. p. 78.

(٣٩) Cf. Alain JOXE. "Représentation des alliances dans la nouvelle stratégie américaine", Politique Etrangère, 2/97. P. 329.

(٤٠) أنظر دراستنا في شؤون الأوسط، العدد السابع والعشرون-آذار / مارس ١٩٩٤: حول «إشكالية النظام التجاري العالمي الجديد».

(٤١) دول جماعة السبعة G7 الصناعية الكبرى هي: الولايات المتحدة، كندا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا.

(٤٢) في مقابلة أجرتها معه مجلة الوسط، ١٩ فبراير / شباط ١٩٩٦.

(٤٣) ٨٥٨ مليون دولار بالنسبة للميزانية العادية و ٣ مليار دولار لميزانية عمليات السلام، أنظر

تقرير الأمن العام حول نشاطات المنظمة تاريخ آب ١٩٩٥ A/50/1/ 1995.

(٤٤) أنظر على سبيل المثال:

Pierre BIARNES. "Le XXIème siècle ne sera pas américain", op. cit.

(٤٥) Paul - Marie de LAGORCE. "L'O.T.A.N. cadre de l'hégémonie américaine", le Monde Diplomatique, Avril 1999.

(٤٦) Ibid.

(٤٧) Afsané Bassir Pour. "L'O.N.U. dans un rôle strictement humanitaire au kosovo", Le Monde 10/5/1999.

(٤٨) Ibid.

(٤٩) إنها لمفارقة أن يُرسَل جنود الأمم المتحدة إلى المناطق المشتعلة بنار الحرب دون أسلحة فعالة ودون صلاحيات عملانية على مستوى المهمة المعقدة. وفي الوقت نفسه تُستثنى هذه المنظمة من مفاوضات السلام الكبرى (فلسطين، البوسنة، إيرلندا، كوسوفو...) التي ترعاها أميركا.. هذه الأخيرة تستخدم الأمم المتحدة كأداة لمعاقبة ومحاصرة الدول المعادية لها أو العاصية rogue states كما يقول الأميركيون مثل العراق وليبيا والسودان وغيرهم.

(٥٠) Cf. Monique CHEMILLIER - GENDREAU. "l'ONU confisquée par les grandes puissances", Le Monde Diplomatique, Janvier 1996.

(٥١) ما عدا فرنسا التي أبدت «ممانعة» ومعارضة للهيمنة الأميركية وصلت إلى ذروتها بانسحاب الجنرال ديغول من المنظمة العسكرية للحلف عام ١٩٦٦، احتجاجاً على هذه الهيمنة. وما يزال سلوك فرنسا متمايزاً عن حلفائها داخل هذا الحلف إلى اليوم.

(٥٢) International Herald Tribune, November 9, 1991.

(٥٣) على سبيل المثال لا الحصر: أعلن زعماء دول البلطيق الثلاثة استونيا ولاتفيا وليتوانيا رغبتهم بهذا الانضمام في أكثر من مناسبة، كذلك أوكرانيا التي وقعت ميثاقاً أمنياً مع الحلف في صيف ١٩٩٧. وقد اقترح الرئيس الجيورجي شيفارنادزه استبدال قوات السلام الروسية في جيورجيا بقوات دولية أميركية، واعتماد الحل البوسني. كذلك أعلن الرئيس الآذري حيدر علييف استعداد بلاده للمشاركة في برنامج «الشراكة من أجل السلام» الأطلسي ووقّع مع واشنطن اتفاقاً للتعاون العسكري. ولدى حلف الأطلسي لائحة من الدول التي تنتظر دورها بفارغ الصبر تضم جمهوريات أوروبية شرقية وجنوبية كرومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا ومقدونيا وألبانيا وبلغاريا. وهناك أيضاً جمهوريات من القوقاز وآسيا الوسطى وأعضاء في «مجموعة الدول المستقلة» وحتى في روسيا هناك من يؤيد الانضمام لهذا الحلف.

(٥٤) النهار ١٣/٢/١٩٩٩.

(٥٥) النهار ٤/٦/١٩٩٦.

(٥٦) Le Monde 2 - 3 Juin 1996.

(٥٧) Ibid.

(٥٨) أنظر الحياة، ٢٤/٦/١٩٩٦.

(٥٩) International Herald Tribune, June 7, 1996.

(٦٠) Philip H. Gordan "europeanization of Nato: A convenient myth", International Herald Tribune, June 7, 1996.

(٦١) Ibid.

(٦٢) International Herald Tribune, June 6, 1996.

(٦٣) Joseph fitchett. "New Look for Nato: a balance of strategic arms", International herald Tribune, june 4,1996.

(٦٤) Cf. Paul- marie de LA GORCE "Washington et la maîtrise du monde", le Monde Diplomatique, avril 1992. p.l. et 14 - 15.

(٦٥) Z. BRZEZINSKI "Le grand échiquier", op. cit. p. 57.

(٦٦) Ibid. P. 59.

(٦٧) Ibid. P. 60.

(٦٨) رغم تأكيد لستر ثرو بأن «الولايات المتحدة ستكون الأعظم عسكرياً في القرن ٢١ وهذه أولى العقبات إذا أرادت أن تبقى القوة الأعظم» فإن الولايات المتحدة، كما يردّ باسكال بونيفاس، تعتمد دوماً على جهازها العسكري العظيم للحصول على عقود في الشرق الأوسط والقيام بضغوط تجارية على اليابان، وممارسة سلطة جذابة على أوروبا الشرقية والمحافظة على زعامتها على أوروبا الغربية. لا أحد يتساءل حول إرادة أميركا الحقيقية باستخدام هذه القوى العسكرية عند الضرورة. وجودها نفسه يكفي كدليل. أنظر:

Pascal BONIFACE "la france est-elle encore une grande puissance"op.cit. P. 32.

(٦٩) ايناسيو رامونيه «عشية القرن الجديد» لوموند ديبلوماتيك بالعربية. كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ص ٢.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) Samuel HUNTINGTON "the Lonly Super-Power", foreign affairs, March-April 1999.

(٧٢) Jacques ATTALI. "Dictionnaire du XXIème siècle", op. cit. p. 122 - 123.

الفصل السادس

(١) Cf. Lilly MARCOU. "Le crépuscule du communisme", éd. Presses de sciences po. Paris 1997.

(٢) هي: روسيا، بيلاروسيا، مولدافيا، أوكرانيا، أرمينيا، أذربيجان، جيورجيا، كازاخستان،

قرغيزيا، أوزبكستان، طاجكستان، تركمانستان.

(٣) Observatoire des Etats post - soviétiques "de L'U.R.S.S. à la C.E.I., 12 Etats en quête d'identité", éd. Ellipses, Paris 1997. P.9.

(٤) Cf. Frank WEBBER. "The international politics of Russia and the successor states", Manchester university press, U.K. 1996.

(٥) Cf." Les pays de la C.E.I.: des marchés émergents", courrier des pays de l'Est, la Documentation Française, mars 1997.

(٦) Observatoire des Etats post-soviétiques. op. cit. p. 11.

(٧) Ibid. p. 18.

(٨) Ibid.

(٩) مفيد قطيش: «روسيا والتحول لاقتصاد السوق، شؤون الأوسط، العدد ٦٢، سنة ١٩٩٧. ص ٥٧ . نقلاً عن معطيات لجنة الإحصاء الحكومية.

(١٠) المصدر نفسه، نقلاً عن صحيفة الرياض، السعودية، ١٩٩٦/٨/٢.

(١١) Le Monde, Dossiers et Documents, N 275, Avril 1999. P.2.

(١٢) Ibid.

(١٣) Ibid.

(١٤) Ibid.

(١٥) Moshe LEWIN "La déliquescence de l'Etat russe", Le Monde Diplomatique, Novembre 1998.

(١٦) Ibid.

(١٧) Ibid. Cf. aussi "Lilly MARCOU. "Le crépuscule du communisme", op. cit.

(١٨) RAMSES, 1997. P. 100.

(١٩) Marie JEGO. "La toute - puissance des mafias", Le Monde 22 - 9 - 1998.

(٢٠) Ibid.

(٢١) Ibid.

(٢٢) Cf. Jacques SAPIR. "le krach russe". éd. la decouverte, paris, novembre 1998.

(٢٣) Cf. Ibid. et Marie JEGO. op. cit.

(٢٤) Renata LESNIK & Hélène BLANC. "L'empire de tous les mafias". éd. presses de la cité. Paris 1996. P. 13.

(٢٥) Cf. Bernard FERON. "la russie, espoirs et dangers", op. cit. chap. V - 3: les victimes de la transition.

(٢٦) Ibid. P.155.

(٢٧) كان الاتحاد السوفياتي السابق (بدون الدول الدائرة في فلكه) يحتل سدس مساحة العالم. وكان يُعد البلد الأول في العالم من حيث المساحة الجغرافية: ٢٢,٤٠٠,٠٠٠ كلم٢ تأتي بعده كندا بفارق كبير (٩,٩٧٠,٠٠٠ كلم٢).

(٢٨) L'Orient-le jour 13-5-1999. P. 17.

(٢٩) من المستحيل عملياً قياس «حالة روسيا» بالأرقام والإحصاءات، فالمؤشرات الاقتصادية المعمول بها عالمياً لا معنى لها في روسيا: انهيار انتاج المجمعات الإنتاجية الهائلة الموروثة من الاتحاد السوفياتي يرسم حدود اقتصاد في أزمة يستثني من سوق العمل طبقات كاملة من السكان. في المقابل يتطور اقتصاد «مواز» غير رسمي قائم خصوصاً على الخدمات ويفلت من القياس الإحصائي وإلا فما معنى أن يستمر الموظفون مثلاً في العيش ولم يقبضوا رواتبهم منذ ستة أشهر؟ لقد تغير لاعبو الحياة الاقتصادية تماماً، فبعد مرحلة أولى نمت خلالها الشركات الخاصة القائمة على المبادرات الفردية الضعيفة نسبياً قام مسار الخصخصة بإدماج نخب تقليدية (أعضاء الحزب السابقون، المسؤولون الوزاريون أو الاقتصاديون خلال المرحلة السوفياتية) استعملت بطريقة شرعية أو غير شرعية الجزء الأكبر من الشركات والمشاريع.

(٣٠) Cf. K.S. KAROL. "Russie: un pays otage d'un capitalisme mafieux" le Monde Diplomatique. Août 1997. p 10.

(٣١) لجأ الرئيس يلتسين إلى الاستفتاء الشعبي لحسم صراعه مع البرلمان المطالب بالمزيد من الصلاحيات. وفي ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ جاءت نتائج هذا الاستفتاء لتؤكد ثقة الناخبين بالرئيس وبرنامجه الإصلاحي. وفي ٢٢ أيلول / سبتمبر قام يلتسين بحل البرلمان، فلجأ المعارضون إلى البيت الأبيض الذي حاصرته القوات المؤيدة للرئيس. وانتهى الحصار بما سمي «الاثنين الأسود» في ٤ تشرين الأول/اكتوبر (١٥٠ قتيلاً الحصيلة الرسمية للمواجهات العسكرية خلال هذا الحصار ثم الاقتحام) حيث استسلم الكسندر روتسكي ورسلان حسبولاتوف مع مؤيديهم. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر حصل استفتاء شعبي جاءت نتيجته (٥٨,٤ في المئة من المشاركين) لصالح الدستور الجديد الذي تقدم به يلتسين والذي يعطي صلاحيات واسعة للرئيس. وللمرة الأولى منذ ٧٦ سنة تحصل انتخابات تشريعية. وقد أتت نتائجها مرضية للرئيس.

(٣٢) في آذار ١٩٩٨ وإثر عودته من المصح حيث قضى ١١ يوماً أعد يلتسين قراراً مفاجئاً بإقالة رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين المقرّب منه والمعيّن خليفة له على الرئاسة في العام ٢٠٠٠. لم يوافق الدوما على تعيين سيرغي كيرينكو الشاب المغمور (٣٥ عاماً) القادم من عالم الطاقة رئيساً للوزراء، لكنه عاد وأذعن تحت تهديد الرئيس بحلّ الدوما. وفي ١٧ آب/ اغسطس انهار الروبل وهبت رياح أزمة مالية عاصفة استدعت استقالة كيرينكو. حاول الرئيس تعيين تشيرنوميردين مجدداً لكنه أذعن هذه المرة لضغوط الدوما وغيره فكان تعيين

يغفيني بريماكوف الذي أعاد الثقة لروسيا، في أشهر حكمه التسعة. لكن في أيار / مايو ١٩٩٩ وبحجة «عدم قيام بريماكوف برسم استرتيجية اقتصادية واضحة» قرر يلتسين إقالته وتعيين وزير الداخلية القريب منه سيرغي ستيباشين رئيساً للوزراء رغم معارضة الدوما الذي عاد ووافق خوفاً من لجوء الرئيس إلى حلّه. وبعد ثلاثة أشهر، عاد الرئيس وأقال ستيباشين ليعيّن فلاديمير بوتين خلفاً له. ومرة أخرى، في آب / أغسطس ١٩٩٩ يخضع الدوما لقرار الرئيس ويوافق على هذا التعيين. وهكذا أصبح بوتين خامس رئيس وزراء يعينه يلتسين خلال ١٨ شهراً. وهذا يكفي للدلالة على استفراد الرئيس بالسلطة واستخفافه بالدوما. في اليوم الأخير من عام ١٩٩٩ فاجأ يلتسين الجميع باستقالته فاتحاً المجال أمام رئيس الوزراء بوتين ليكون المرشح الأوفر حظاً في الانتخابات الرئاسية في آذار / مارس ٢٠٠٠. وكان حزب بوتين قد حقق نجاحاً لافتاً في الانتخابات التشريعية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ عندما فاز بالعدد الأكبر من مقاعد الدوما بعد الحزب الشيوعي.

(٣٣) أنظر:

"Les absences du président". Le Monde 19 - 10 - 1998.

(٣٤) Alain FAUJAS & YVES MARON,. "l'imbroglio russe..". le Monde Economie, 8 - 9 - 1998. p. II. Cf. aussi Jacques SAPIR. "Le crash russe" op. cit.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Ibid.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) Fréderic F. CLERMONT. Le Monde Diplomatique. Mars 1999.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) مفيد قطيش: مصدر سابق، ص ٦٥ نقلاً عن «الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية» موسكو، العدد ٥، ١٩٩٦، ص ٢٦.

(٤١) RAMSES 1997, P. 96.

(٤٢) Gérard WILD. Le Monde Economie. 8 sept. 1998. P.II.

(٤٣) RAMSES 1997. P. 96.

(٤٤) Frederic F. CLAIRMONT. le Monde Diplomatique Mars 1999.

(٤٥) Cf. Dimitri TRENIN "stratégie russe: La difficile naissance". Politique Etrangère. N 1 / 1997, P.P. 57 à 69.

(٤٦) Le Monde 15 - 1 - 1998.

(٤٧) أنظر محمد دياب «مشروع إصلاح الجيش الروسي والعقيدة العسكرية الجديدة» شؤون الأوسط، العدد ٦٣، حزيران/ يونيو ١٩٩٧، من ص ٤٥ إلى ٥٤.

(٤٨) "Chantage au nucléaire"? Le Monde 15 - 1 - 1998.

(٤٩) RAMSES 97, p. 102.

(٥٠) "Elargissement de l'O.T.A.N.", Politique Etrangère, N 1/97.

(٥١) Cf. "La nouvelle guerre des Balkans", Le Monde Diplomatique, manière de voir 45, Mai - Juin 1999.

(٥٢) أنظر الكسي بوشكوف «روسيا والأطلسي» شؤون الأوسط. العدد ٦٣-١٩٩٧. ص.٢٩-٣٧.

(٥٣) أنظر مقالتنا «روسيا والصين من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجي؟» الرأي العام (الكويتية) العدد ١١١٥٣ في ٣ يناير ١٩٩٨.

(٥٤) ياسين مجيد. «العلاقات الإيرانية-الروسية: التعاون ضد الاحتواء المزدوج». شؤون الأوسط. العدد ٤٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٧-٣١.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل أنظر محمد نور الدين.«تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات» دار رياض الريس، بيروت ١٩٩٧.

(٥٦) Jaques Attalí. "Dictionnaires du XXLéme siécle". op.cit. 288.

الفصل السابع

(١) René SERVOISE. "Japon, les clés pour comprendre", éd. plon. Paris 1996. P.17.

(٢) Ibid. P. 19.

(٣) Ibid. P. 21.

(٤) أنظر وليد نويهض «الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة» الحياة ١٢-٣-١٩٩٤. ص ٧.

(٥) العميد الركن سامي ريحانا: «الشرق الأقصى يتحضّر للقرن الحادي والعشرين». الدفاع الوطني اللبناني. العدد العشرون. نيسان ١٩٩٧. ص ٣٤.

(٦) Le Monde 30 - 12 - 1995. (L'article de Fréderic BOBIN).

(٧) Ibid.

(٨) Ibid.

(٩) Le Monde 29 - 9 - 1994.

(١٠) Cf. Alain LOUYOUT. "Je Japon rêve à la cours des grands", L'express, n 2367, 14 - 9 - 1996, P. 96.

(١١) Cf. Yves le DIASCORN "le japon, Emergence d'un supergrand?" op. cit.

(١٢) "Japan, la fin de l'exception", le Monde, Dossiers et documents, N 241 - mars 1996.

(١٣) J. M. BOUISSOU, F. GIPOULOUX et E. SEIZELET. "Japon: le declin?". édition complexes. Bruxelles 1995. P. 101.

(١٤) Ibid.

(١٥) Ibid P. 102.

(١٦) Ibid. P. 103.

(١٧) يجب النظر بعين النسبية إلى هذا «التشاؤم» الذي قد يعكس «رغبة» المنافسين الغربيين أكثر مما يعكس حقيقة الوضع على الأرض، فقد توقع هؤلاء الخبراء أن لا تتخطى نسبة النمو الياباني عام ١٩٩٦ في أحسن الأحوال ١,٨٪ لكنها بلغت ٢,٦٪ قبل أن تعود إلى الصفر تقريباً عام ١٩٩٧ (٠,٥ في المئة).

(١٨) Le Monde 25 - 10 - 1995.

(١٩) Ibid.

(٢٠) International Herald Tribune, July 31, 1998.

(٢١) Claude LEBLANC "fin de l'emploi à vie". Le Monde Diplomatique, Mai 1994.

(٢٢) RAMSES 97, P.P. 359 à 365.

وبحسب «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .O.C.D.E" وصلت البطالة. الـ ٣,٤ في المئة عام ١٩٩٧ و ٤,٢ في المئة عام ١٩٩٨ و ٤,٧ في المئة عام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع مع أن الأرقام الفعلية قد تصل إلى ضعف الأرقام الرسمية المعلنة.

(٢٣) Philippe Pons "vieillissement de la population...". Le Monde 20 - 4 - 1993.

(٢٤) Ph. Pons. "Une corruption structurelle", Le Monde 28 - 9 - 1994.

(٢٥) Cf. Le Monde, 24 Janvier et 18 Fevrier 1995.

(٢٦) Le Monde, 21 et 24 mars 1995.

(٢٧) Fréderic F. CLAIRMONT. le Monde Diplomatique, Octobre 1998.

(٢٨) ef. J. M. BOUISSON..."Japan: Le declin?"op. cit.

(٢٩) العميد الركن سامي ريحانا. مصدر سابق. ص ٣٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣١) Karoline POSTEL - VINAY. "le Japon et la nouvelle Asie", éd. presses de Sciences, po. Paris 1997. P. 12.

(٣٢) Ibid. p. 13.

(٣٣) Ibid. P. 14.

(٣٤) Ibid. P. 23.

(٣٥) Ibid. P. 24.

(٣٦) Ibid. P. 37.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) Ibid. P. 112.

(٣٩) philips GOLUB. Le Monde Diplomatique, Avril 1999.

(٤٠) Cf. Eisuke SAKAKIBARA. "Japan Beyond capitalism", Keiza Inc. Tokyo, 1990 and "Change and continuity in Modem Japan" Japan Echo, vol XXIV, special Issue, 1997.

(٤١) philip S. GOLUB. op. cit.

(٤٢) لا ننسى أنها رغم الأزمة العميقة والخطيرة ما تزال القوة الثانية في العالم ومعدل دخل الفرد فيها زاد بنسبة ٥٦ في المئة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٦ وهو يتجاوز معدل الولايات المتحدة بثلاثين في المئة. وهي تملك أكثر من ثلث الإدخار العالمي ولديها أكبر احتياطي في العالم من العملات الأجنبية يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار. أخيراً لا تزال أول بلد دائن على وجه الأرض، إذ لها من الموجودات ما يقارب ٩٠٠ مليار دولار. أنظر:

Ignacio RAMONET. Le Monde Diplomatique, octobre 1998. P.1.

(٤٣) Cf. Bruno DESJARDIN "Le Japan: première superpuissance pacifiste?". éd. L'Harmattan, Quebec, Paris 1997. P.11.

(٤٤) Ibid. P. 12.

(٤٥) Ibid.

(٤٦) Ibid. p.140.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) Jacques ATTALI. "Dictionnaire du XXIème siècle", op. cit. p. 185.

(٤٩) Ibid. P. 186.

الفصل الثامن

(١) Pascal FONTAINE. "L'Union européenne", éd. du seuil, Paris 1994. P. 25.

(٢) Ibid. P.P. 28 - 30 & Robert TOULEMON "la construction européenne". éd. de Fallois, Paris 1994. P.P. 19 - 31.

(٣) Cf. R. TOULEMON. ibid. p.p. 31 - 42. & p. Fontaine, ibid. p.p. 30 - 35.

(٤) Cf. International Herald Tribune, Feb. 27, 1988.

(٥) "Mieux comprendre le traité de Maastrich". éd. d'Organisation, Paris 1992.

(٦) Le Monde, Dossiers et Documents, "La guerre des monnaies", Mars 1997, p.1.

(٧) Le Monde 26 - 3 - 1998.

(٨) Le Monde 1 - 2 mai 1998.

(٩) فرنسا أيدت مرشحها جان - كلود تريشه وألمانيا الهولندي فيم دويزنبرغ وانتهت المفاوضات

بتعيين هذا الأخير. أنظر أعداد الهيرالد تريبيون في ٤ و ٥ و ٦ و ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨.

(١٠) وهو ما أكده المستشار الاشتراكي جيرهارد شرودر في أكثر من مناسبة بعد اعتلائه للسلطة في بون خلفاً للمسيحي - الديمقراطي هيلموت كول.

(١١) Le Monde 26 - 3 - 1998 "Une conjoncture exceptionnellement favorable"

(١٢) Le Monde 3 - 4 mai 1998. P. 12.

(١٣) Ibid.

(١٤) Ibid.

(١٥) Jacques CHIRAC, T F 1, 16 - 4 - 1998, L'Eysée.

(١٦) Le Monde, 5 mai 1998.

(١٧) Ibid.

(١٨) Deir Spigel 27 - 4 - 1998.

(١٩) Le Monde, 5 mai 1998, p.2.

(٢٠) Ibid.

(٢١) Ibid.

(٢٢) L'Orient- leJour 22 - 4 - 1999. p. 12.

(٢٣) Le Nouvel Observateur, 8 mai 1998.

(٢٤) Ibid.

(٢٥) Interview avec le Monde 17 - 4 - 1996.

(٢٦) Daniel VERNET "L'U.E. deviendra-t-elle politique?" Le Monde 17 - 4 - 1998.

(٢٧) Ibid.

(٢٨) Ibid.

(٢٩) Ibid.

(٣٠) Pierre - Antoine DELHOMMAIS. Le Monde 28 - 4 - 1998. (supplément. P.71).

(٣١) "EMU and International Conflict", Foreign Affairs, nov. - dec. 1997. p.p. 60 - 72.

(٣٢) Josef JOFFE, International Herald Tribune, May 2 - 3 / 1998.

(٣٣) Bernard CASSEN "Dans l'étau de l'euro", Le Monde Diplomatique, mai 1997; Gérard LAFAY, "L'Euro contre l'Europe", Paris 1997.

(٣٤) Le Monde 2 - 5 - 1998. P. 2.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Ibid.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) Paul - Marie COUTEAUX "L'Europe vers la guerre", éd. Michalon. Paris 1997.

(٣٩) Michel REDJAH. "est-ce l'euro qu'il nous faut?" éd. Vo, Paris 1998.

(٤٠) International Herold Tribune, May 14, 1998.

(٤١) Richard W. STEVENSON "Does the Euro spell end of dollar's domination?" International Herald Tribune, April 29, 1998.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Ibid.

(٤٤) Ibid.

(٤٥) Robert MUNDELL, in Wall Street Journal, March 24 and 25, 1998.

(٤٦) Erik ISRAELEWICZ "Les ambitions de l'euro". Le Monde 3 - 10 - 1996.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) Pierre - Antoine DELHOMMAIS. Le Monde 18 - 4 - 1995.

(٤٩) Ibid.

(٥٠) Emile COURY. "L'Europe et les Etats-unis, un conflit potentiel", éd. de l'Aube. Paris 1996.

(٥١) في أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ (اتفاقات بلازا) اتفق ممثلو الدول الصناعية المجتمعون في نيويورك على تخفيض قيمة الدولار مقابل المارك والين فارتفع سعر هذا الأخير إذ كان الدولار يساوي ٢٤٨ يناً عام ١٩٨٥ وصار يساوي ١٥٦ يناً بعد عام واحد أنظر: J. M. BOUISSOU, F. GIPOULOUX et E. SEIZELET. "Japon, le déclin?", op. cit. 101.

(٥٢) "Un dollar faible favorise les exportations américaines", Le Monde, Dossiers et Documents. N 252, Mars 1997.

(٥٣) Alexandre ADLER. Courrier International, n 392, 6 - 13 mai 1998, p.5.

(٥٤) Cf. le Monde Diplomatique, fevrier et mars 1998.

الفصل التاسع

(١) Fan GANG "Chine: la double voie vers L'économie de marché", Politique étrangére, No. 2/92, P.337.

(٢) Ibid. P.339

(٣) RAMSES 97, éd. Dunod Paris, 1996, P.116

(٤) Marisol TOURAINE, "Le bouleversement du monde", éd. Seuil, Paris, 1995, p. 256 - 7

(٥) RAMSES 97, op. cit. p. 110

(٦) Fan GANG, op. cit. P. 344.

(٧) Ibid. p, 345

(٨) Patrice de Beer et Jean-Louis ROCCA, "La chine à la fin de l'ére Deng Xiaoping", éd. Le Monde (Poche), Paris, 1995, pp.157 - 162.

(٩) «الصين الثانية» هي هونغ كونغ التي عادت الى الوطن الام في تموز / يوليو ١٩٩٧ وماكاو التي عادت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ ثم تايوان. هذه المناطق صينية واهلها صينيون (هان) يتكلمون لغة البلد الام ويرتبطون معه بكل انواع العلاقات.

(١٠) وقد أصبحت سنغفورة، التي كانت عاصمة لماليزيا خلال الحقبة الإستعمارية البريطانية، دولة مستقلة. وهي الحالة الوحيدة في العالم التي تسمح دولة فيدرالية لعاصمتها بالانفصال والاستقلال. والمرجح ان السبب هو أن اكثر من ٧٥ في المئة من سكان سنغفورة صينيون، وبالتالي، فإن ماليزيا لا ترغب في أن تصبح صينية في المستقبل. وتشكل سنغفورة (أحد النمور الآسيوية الاربعة) نموذجا يستحق الدراسة (خليط من الكونفوشيوسية والإستبدادية السياسية والليبرالية الإقتصادية).

(١١) Pascal CHAIGNEAU (dir), "Les grands enjeux du monde contemporain", éd. Ellipse, Paris, 1996, p. 56.

(١٢) Gerald SEGAL, "A Many Splendored Greater China", International Herald Tribune, Jan. 11, 1994.

(١٣) نحو ٩٥ في المئة من الصينيين هم من الهان والـ٥ في المئة الباقية تتوزع على عدد كبير من الأقليات. ورغم وجود بعض المناطق المتمردة وبعض المجاعات الإقتصادية الا ان وزنها يبقى ضعيفا ولا يكفي لزعزعة استقرار البلد. ثم ان الكونفوشيوسية تشكل درعا حصينا يحمي البلد ويشكل ضمانة لاستقراره. أنظر: الصينيون المعاصرون، (الكويت ١٩٩٦، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢١٠ و ٢١١).

(١٤) Jean-Pierre PAULET et Isabelle MOR, "l'Asie et la Croissance", éd. Ellipse, Paris, 1996, p. 192.

(١٥) South China Morning Post, January 8,1995

(١٦) انظر د. جعفر كرار احمد، «الصين بعد رحيل دينغ شياو بينغ»، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان / أبريل ١٩٩٧، ص ٢١.

(١٧) South China Morning Post, October 19,1996

(١٨) International Herald Tribune, August 2, 1996

(١٩) South China Morning Post, October 7,1994

(٢٠) من خطاب الرئيس زيمين امام الدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية للعمل والانضباط، السياسة الدولية، العدد ٢٨، نيسان / ابريل ١٩٩٧، ص٢٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٣) المصدر نفسه ،ص ٢٧.

(٢٤) J.p PAULET & I. MOR. op.cit. p199

(٢٥) China Statistical Yearbook, 1992.

(٢٦) J.p PAULET & I. MOR. op. cit. p200

(٢٧) Ibid. p. 203.

(٢٨) السفير ٨/ ١٩٩٧/١١ (نقلا عن رويتر).

(٢٩) جيرالد سيجال. «الصين تلبس ثوب التغيير» جريدة الخليج (الاماراتية)، ٨/٨/١٩٩٦.

(٣٠) South China Morning Post, September 21,1993.

(٣١) P. de BEER & J.J. ROCCA, "LA CHINE", op. cit. chap I.

(٣٢) الاسبوع العربي، العدد ١٩٨١، ٢٩/٩/١٩٩٧، ص ٢٨.

(٣٣) Le Monde 20/9/1997.

(٣٤) الانباء (الكويتية) ٢٩/٩/١٩٩٧ نقلاً عن U.S. News.

(٣٥) Le Monde 30/ 6/1998.

(٣٦) International Herald Tribune, July2 1/1998.

(٣٧) انظر مقالتنا، في السفير «العلاقة الاميركية الصينية بعد الحرب الباردة» ١٠ تموز / يوليو ١٩٩٨، ص ٢٢.

(٣٨) انظر الانوار ١٢/٩/١٩٩٩، ص ١٧.

(٣٩) L'Orient - Le jour , 21,26,27,30 mars 1999.

(٤٠) Serge BESANGER, "L'impact du réveil chinois sur l'économie mondiale" in "Alain PEYREFITTE, "La Chine d'Aujourd'hui et de demain", éd Magazine, Paris, 1998, p.181.

(٤١) Ian JOHNSON, "China pays a steep price for hard - currency hoard", The Asian Wall Street Journal, April 21, 1997.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Serge BESANGER, et Guy SCHULDERS"Les relations internationales en Asie- Pacifique", éd. Alban -Distique, Paris, 1998.

(٤٤) Ibid.

(٤٥) Serge BESANGER, "L'impact du réveil chinois...", op. cit., p188.

(٤٦) Ibid. p.189

(٤٧) Ibid. p.190

(٤٨) Serge BESANGER, "Le défi chinois" op. cit. p. 323

(٤٩) Ibid.

(٥٠) Serge BESANGER, "L'impact du réveil chinois...", op. cit., p192.

(٥١) Ibid.

(٥٢) Jacques ATTALI, "Dictionnaire du XXI é Siécle", op. cit. p. 68-69

(٥٣) Ibid. p.69

(٥٤) Frédéric BOBIN, Le Monde, 10/6/1998.

(٥٥) Lucas DELATTRE, Le Monde, 6/6/1998

(٥٦) لمزيدمن التفاصيل انظر: جان لوي روكا: «المارد الآسيوي يكتشف البطالة» لوموند ديبلوماتيك،(بالعربية) عدد كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، ص ٩.

(٥٧) Jacques ATTALI, op. cit., p. 70

(٥٨) انظر فلورانس بوجيه، «سياسة الولد الواحد، هل تصمد؟» لوموند ديبلوماتيك، (بالعربية)، عدد كانون الثاني / يناير ١٩٩٩، ص ١٢.

(٥٩) Jacques ATTALI, op. cit. p. 70.

(٦٠) Ibid

(٦١) Ibid. p 71

(٦٢) Alain PEYREFITTE, "Quand la Chine s'éveillera", éd. Fayard, Paris, 1990.

الخاتمة

(١) Cf. Charles W. MAYNES. "the New Pessimism", Foreign policy, N 100, Fall 1995.

(٢) أنظر مثلاً: Alain MINC "la mondialisation heureuse", Paris 1997.

(٣) د. صبري اسماعيل مقلد. مصدر سابق. ص ٩٦.

(٤) P.BONIFACE "La france est-elle encore une grande puissance? op. cit. p. 57.

(٥) Ibid. P. 58.

(٦) Ibid.

(٧) Zbigniew BRZEZINSKI "Le grand echiquier, l'Amerique et le reste du monde", éd. Bayard. Paris 1997.

(٨) Entretien avec Jean DANIEL, le Nouvel Observateur, 28 - 5 - 1998.

(٩) Jean BACHLER. "La grande parenthèse (1914 - 1991) essai sur un accident de l'histoire", éd. Calmann - Lévy. Paris 1996.

هذا الكتاب

«سياسة القوة» بحث في سوسيولوجيا النظام العالمي والمتغيرات الدولية. بعد أن يعرض لمعايير القوة الدولية وأدواتها في ضوء التحولات التي عصفت بالعلاقات الدولية المعاصرة على خلفية عولمة زاحفة تطال كل القطاعات والميادين، يقوم الكتاب بتحليل اوضاع القوى العظمى الأساسية (الولايات المتحدة، روسيا، اليابان، الاتحاد الأوروبي، الصين) في محاولة لإستشراف مستقبل ميزان القوى العالمي في بدايات القرن الحادي والعشرين.

ما هي رهانات القوة ووسائلها وقواعدها الجديدة ؟ كيف ستدور لعبة القوة في الساحة الدولية من الآن فصاعداً ؟ وهل يبقى النظام الدولي آحادياً ام يعود ثنائياً ام متعدد القطبية؟.

المؤلف الدكتور غسان العزّي، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية وباحث في الشؤون الدولية وله عدة مؤلفات وأبحاث في هذا المجال باللغتين العربية والفرنسية.